نضال البعث

في سبيل

الوحدة الحرية الاشتراكية

١٩٤٣ - ١٩٤٩

من معركة الاستقلال الى نكبة فلسطين
والانقلاب العسكري الأول

الجزء الاول

دار الطليعة - بيروت

نضال البعث

في سبيل

الوحدة الحرية الاشتراكية

الطبعة الأولى ، تموز ١٩٦٣

نضال البعث

في سبيل

الوحدة الحرية الاشتراكية

(وثائق حزب البعث العربي الاشتراكي)

الجزء الأول

١٩٤٣ - ١٩٤٩

من معركة الاستقلال الى نكبة فلسطين
والانقلاب العسكري الأول

منشورات دار الطليعة - بيروت

تمهيد

الحركة العميقة الباقية ، الحركة التي لا بد أن يتردد صداها في التاريخ ، وأن تخط كلمتها في الحياة ، وتعرف وهي وليدة بعد ، وتثير ملامحها الأنظار قبل أن تكتمل هذه الملامح ، وتومىء بخطاها الجبارة الموعودة وهي ما تزال تحبو . إنها أصيلة أصالة الحياة ، أصالة القوة القادرة على تجديد الحياة ، أصالة الصبوة العميقة إلى المثل الأعلى . تدرك مدها الجبار منذ قطراتها الأولى ، وتيقن أنها ستكتمل منذ قرزماتها البدئية ، وتشعر مع تباشير فجرها أنها حركة لا كالحركات ، وأنها تملك من القدره على دفع الحياة مثل ما في الحياة نفسها من دفع .

هذا ما يراود المتتبع لنشأة حزب البعث العربي الاشتراكي ، وهذا ما يملك عليه مشاعره كلها عندما يسير مع هذه النشأة خطوة خطوة ، ويتقرى معالمها منذ البداية . إنه ليشعر أعمق الشعور أن هذه الحركة تغرف من نبع أصيل ، من ماء طبيعي ، أنها دفقة كاملة من دفقات الحياة ، فيها منذ غرفتها الأولى جميع قسمات الحياة ، جميع قسمات القوة ، جميع أعضاء المخلوق الجديد .

لم تبدأ حركة البعث العربي عملاً سياسياً اصطنعه عدد من الأشخاص وأخذوا يملأونه بالمحتوى والأهداف ، وإنما بدأت فكرة وروحاً ورسالة ، بدأت صبوة إلى الانقلاب وانطلاقة نحو الثورة ، وإدراكاً لمصير أمة ، ثم أوجدت لهذا كله إطاره القادر على حمله ، وتنظيمه السياسي الذي يقلبه إلى واقع ووجود . ولم يأتمر أفراد الحركة من أجل إيجاد حزب سياسي .. أو حركة سياسية ، يتداول في أمرها العديد من الأشخاص ذوي الاتجاهات المتباينة ويبنون أهدافها بناء هندسياً جامداً ؛ بل تجسدت الفكرة ، الفكرة التي يجأر بها الوجود العربي

وينتظر من يستخرجهـا ، تجسدت في أفراد قلائـــل واندست في جوارحهم وأعصابهم ، وأخذت تقلقهم وتحرضهم ، وأخذت تشع رويداً رويداً لتستقطب حولهم جميع أولئك الذين خلقوا ليفهموا الكلمة التي يقولهـــا الوجود العربي ، وليحملوا الرسالة التي ينـــاديهم إليها هذا الوجود . وهكذا بدأت الحركة من الحياة ، حياة الأمة العربية ومعـاني وجودها ومستقبلها ، وأخذت تلف حولها كل من اتصل بهذه الحياة وكل من يهيئه تكوينه لحمـــل قدرها . لم تكن الحركة تجميعاً لأشخاص قرروا أن يخوضوا غمار السياسة ، ولا كانت صنع أفراد أرادوا أن يقودوا العمل السياسي ، وإنمـا كانت تعبيراً عن وجود ، عن براكين تعصف في أعماق النفس العربية ، عن ثورة تستعر لتحطم الزيف والفساد وتخلق الكيان العربي السليم . أما مبدعوها فهم كل الذين استطاعوا أن يدركوا المعاني العميقة لذلك الوجود ، كل الذين ثارت نفوسهم على الواقع الفـاسد وانفصلت عن الظلام ورأت النور فطارت إليه وأخذت تحطم السدود في سبيله . لقد وجدت حركة البعث ليكون خالقوها كل جمـــاهير الشعب العربي التي تفتحت على الغد العربي الكبير . لقد عبّر من خلالها أفراد قـــلائل في البداية عن مطامح الأمة العربية بأسرها وعن إرادة الشعب العربي بـكامله ، وعن صبوات الغد المشرق . لم يكن هؤلاء الأفراد سوى مترجمين لمشاعر المـــلايين وممثلـين للعدد الكبير ، للكتل الضخمة التي هي كتل البعث لا محالة . لقد كانوا منذ البداية ، وهم قـــلة قليلة ، رسل الملايين ، يشعرون أنهم يتكلمون باسمهم ، وأنهم منتخبوهم ، وأنهم يحملون مسؤولياتهم الجسيمة. لقد كانوا يشعرون أنهم رسل التاريخ العربي ، وأن التاريخ العربي هو الذي يتكلم على لسانهم ،وأن المصير العربي هو الذي ينطقهم ويحركهم.

من هنا كان عمل الحركة في بدايتها عمل تعرف وجذب ، تعرف على النواة القادرة على الاتصال العميق بجوهر الرسالة التي يلح عليها الوجود العربي ، المؤهلة بخلقها وصلابتها وصدقها لحمل أعباء هذه الرسالة الضخمة . وأخذت هذه النواة تتكون شيئاً بعد شيء ، وأخذت في الاتساع يوماً بعد يوم . والتقت حول نداء الأمة العربية الطليعة' التي تملـك من عمق الوعي وبأس العقيدة وسمو الخلق ، ما

يجعلها جديرة بأن تقتحم تلك القوى الفاسدة الجبارة التي رانت على الوجود العربي، بعد عهود طويلة من التخلف والاستعمار .

وما لبثت هذه النواة حتى أدركت أن حركتها الصامدة الناشئة ، بعد أن عجمت عودها واشتد بنيانها ، لا تستطيع أن تبلغ أهدافها البعيدة وتكمل نضالها الشاق الطويل ، إلا عن طريق تنظيم سياسي جدير بفكرتها ، قادر على أن يحيل عقيدتها إلى عمل منظم ، وأن يوجد الأداة الشعبية السليمة المنظمة لإيمانها العميق العنيد ، لقد قررت منذ البداية أن الفكرة القومية ، فكرة الحياة والواقع ، لا بد أن تنقلب إلى عمل في الحياة والواقع ، وأن العقيدة الناضجة تحتاج إلى أداة منظمة لإنفاذها . وهكذا انطلقت في التنظيم الحزبي ، ليكون هذا التنظيم هو الفكرة وقد انقلبت إلى واقع، وهو العقيدة وقد ملكت أقنيتها التي تحيلها إلى قوة وتحفظ جهودها وتعبىء طاقاتها تعبئة منتجة .

لم يكن التنظيم السياسي عند الحزب هو السابق على الفكرة أو فوقها أو قبلها ، بل كان خادمها وأداتها . كما لم تشأ العقيدة عند الحزب أن تظل إيماناً ذائعاً في النفوس تلتف حوله الأفكار التفافاً عفوياً متروكاً وشأنه ، بل أرادت أن يكون عملها من أجل الفكرة في مستوى الفكرة نفسها ، وأن يكون نضالها من أجل العقيدة قادراً على تعميق العقيدة وتوسيعها والاحتفاظ بكامل صلابتها وقوتها . لقد أدركت الحركة أن التنظيم السياسي لها جزء لا يتجزأ في فكرتها ، وأن هذا التنظيم ينبغي أن يكون انعكاساً كاملاً لهذه الفكرة يعبر عن قوتها وصدقها وقدرتها على الاتساع والنماء وطاقة الصمود لديها. وهكذا حمل هذا العمل السياسي ملامح الفكرة والعقيدة منذ بداية نشأته وكان الوجه التنظيمي لها .

١ - **لقد كانت عقيدة البعث بالضرورة عقيدة شعبية** ، لأنها تعبير عن إرادة الملايين من أبناء الشعب ، ولأنها خرجت بين صفوف الطبقة الشعبية المحرومة ، ولأنها كانت في الأصل والجوهر ثورة على الأقلية المستغلة وعلى سائر القوى التي تبقي الشعب في الجهالة والحرمان وتحول دون تفتح طاقاته وقواه ودون إسهامه في بناء الكيان العربي والحضارة العربية . ولهذا كان طبيعياً أن

يكون التنظيم الحزبي لهذه العقيدة تنظيماً شعبياً ، هدفه جمع طاقات أبناء الشعب وتكتيل الجماهير الكبيرة المحرومة من أجل أهدافها الكبرى ، أهداف الوحدة والحرية والاشتراكيـــة . وهكذا أخذ ينمو تنظيم الحزب في أوساط الشعب ، ويجمع الفئات الشعبية المناضلة في سبيل أهدافها ، ويستبعد العناصر الغريبة عن الشعب الفاقدة لروح النضال في سبيله ، فصلاً عن العناصر الرجعية والاقطاعيـة والرأسمالية المستغلة له . وكانت أولى سمات الحزب أنه يمثل الفئة الشعبية ويمثل نضالها ضد الفئات المستثمرة التي كانت تتحكم في حياة البلاد تحكماً شرساً في الفترة الأولى من نشأة الحزب ، والتي كانت قوية الأركان والقواعد إذ ذاك .

٢ – **وكانت عقيدة الحزب عقيدة ثورية إنقلابية** ، لا تؤمن إلا بالحـــلول الجذرية ، وترى أن الواقع العربي الفاسد لا تجدي فيه الحلول الجزئية والإصلاحات العابرة ، بل لا بد من قلب البنية القائمة كلها رأساً على عقب ، لا بد من عمل حاسم ، لا يتناول جانباً من الفساد ويبقي جوانب بل يحكم الطوق حول الفساد ويحيط به من جميع جوانبه ليبحثه كاملاً . لقد آمن الحزب أن أي إصلاح جزئي إصلاح معطل ، إصلاح يفقد معناه ضمن البنية الكلية الفاسدة ، ولا بد أن ينحرف عن مقاصده بسبب الأدواء الأخرى القائمة . ولهذا لا بد من الإمساك بأصل الداء ، وأصل الداء ليس أخطاء وأغلاطاً ونواقص منتشرة هنـا وهناك ، وإنمـــا هو التكوين الاجتماعي والاقتصادي والقومي للمجتمع ، ذلـــك التكوين الرجعي والإقطاعي والانفصالي الذي يشل طاقات الوجود العربي ويحول دون أي تقدم وانطلاق . ومن هنا كان لا بد من تغيير ذلك التكوين ، لا بد من قلب المجتمع العربي من مجتمع متخلف مجزأ مستعبد تسيطر عليه أقلية مستغلة وتستثمر خيراته فئة متطفلة تتآمر مع الاستعمار على تخلفه وعبوديتـه ، إلى مجتمع متطور موحد حر ، يملكه جميع أبنائه ، وتوزع خيراته توزيعـــاً عادلاً على مواطنيه ، وتعود أوصاله المبتورة بعضها إلى بعض لتكون وطناً موحداً مستقلاً منيعاً . **ومثـــل هذه العقيدة الثورية الانقلابية التي تهدف إلى تغيير نظام المجتمع وبنيانه ، لا بد لها من تنظيم حزبي من جنسها.** ولهذا كان تنظيم الحزب تنظيماً ثورياً انقلابياً ،

وكان طبيعياً أن يكون قائماً على العناصر الثورية العنيدةالتي انفصلت عن الفساد ولم ترض أن تعيش على حسابه ، وآمنت بأن سكوتهاعلى الفساد يعني مشاركتها في الجريمة التي تقترف في حق أمتها وفي حق الإنسانية . ومن هنا كان هدف النشاط السياسي الحزبي أن يجمع حوله الطاقات الثورية الحقة ، وأن يعمق ثورتها عن طريق تدريبها على أساليب النضال بوساطة المعارك المتصلة التي يقودها ضد الواقع الفاسد . وكان هم الحزب دوماً أن يربي أبناءه على المواقف النضالية الصلبة وعلى العراك الثوري الخلقي ، وأن يحول بينهم وبين أي شكل من أشكال المهادنة للأوضاع الفاسدة. كما كان همه أن يحرك لدى الجماهير يوماً بعد يوم طاقات الخير وقوى الثورة وينابيع الأخلاق ، عن طريق النموذج الذي يقدمه لها ، نموذج نضاله الصلب الذي لا يلين ، وصدقه دوماً وأبداً مع نفسه وعقيدته وشعبه.

وهكذا استمر نشاط الحزب : استقطاباً للعناصر الثورية ، وتربية دائمة لها ، وتحريكا لقوى الخير والعطاء ، وإيقاظاً لدوافع الثورة على الفساد لدى جماهير الشعب.

٣ – **كانت عقيدة الحزب عقيدة ديمقراطية** ، تؤمن بالحرية ، وترى أنها المناخ الطبيعي لتفتح قوى الإبداع والعطاء ، والجو اللازم لقيام المشاركة الشعبية الواعية والرقابة الشعبية الصارمة . **ولهذا كان تنظيم الحزب ايضاً تنظيماً ديمقراطياً** ، لا مجال فيه للتفرد ، ولا مجال فية للزعامة الفردية ، ولا مجال فيه للتنظيم العسكري الجامد وبنيان الحزب تحقيق عملي للديمقراطية السياسية كما يتصورها . فهو تنظيم ينطلق من القاعدة إلى القمة ، لا من القمة الى القاعدة . وهو تنظيم يقوم فيه أخذ وعطاء مستمران بين القاعدة والقمة . وهو تنظيم لا يحكمه أفراد ، بل تحكمه قيادة جماعية منتخبة ، يخضع لإرادة القيادات المتتالية المنتخبة التي تخضع اخيراً لإرادة كل فرد من أفراد الحزب . على أن هذا التنظيم الديمقراطي ليس بالتنظيم المائع الذي يعطي الديمقراطية شكل الفوضى وضعف الإنجاز ، وإنما هو تنظيم ديمقراطي أصيل ، يتمثل فيه الخضوع للنظام الحزبي في أمثل صوره ، ما دام هذا النظام منبثقاً من إرادة ديمقراطية مشتركة .

ولقد كان هذا التنظيم الديمقراطي المعبر عن إيمان عميق بالإنسان واحترام

كامل لرأي كل فرد وطاقاته من أهم عوامل اتساع الحزب وترعرعه . فالحدود غير قائمة بين أي فرد وأي شخص في القيادة، وتبادل الرأي مستمر ، والاتصال الروحي بين أشخاص القيادة وبين القاعدة قائم على قدم وساق ، منـــه تستمد القيادة معاني نضالها واتجاه عملها . ولا نغلو إذا قلنا إن القيادة على عـــلم دائم برغبات الأفراد وتساؤلاتهم وأن الأفراد يستطيعون دوماً ان يعلموا رأي القيادة واتجاهاتها ، سواء تم ذلك عن طريق التسلسل الحزبي او عن طريق الاتصالات الحية المباشرة . ومن هنا كان النقد والنقد الذاتي من المظاهر البارزة في حيـــاة الحزب . فعملية النقد مستمرة ، من خلالها يتبين الحزب صواب خطته ؛ وعملية النقد الذاتي تمارسها القيادة كما يمارسها كل فرد . والديمقراطية التي يتصف بهـــا أفراد الحزب ، في القيادة وغيرهـــا ، مظهر أصيل من مظاهر تكوينه الشعبي النضالي البعيد عن مظاهر الواقع الفاسد . فلا حجب ولا قيود ، ولا تظاهر ولا اصطناع ، ولا تبجح ولا ادعاء ، بل مساواة تامة وروح من الاحـــترام المتبادل يستوي فيها الجميع . لقد حاولت أحزاب كثيرة نشأت في الوطن العربي أن تعوض بالمظاهر المصطنعة والطبقية الزائفة ، عن ضعف فكرتها وعقيدتها ، وأن تجعل من الحزبية انتماء إلى شيء مبري له طقوسه وله حجبه وله أسراره وتهاويله وتعاويذه . اما حزب البعث فحزب الفكرة ، الفكرة الخيرة الواضحة ، حزب العقل والروح العلمية ، حزب العقيـــدة المستغنية بقوتها عن الاصطناع والتنميق والمظاهر الخلابة . إنـــه حزب الفئة الشعبية المتعاونة في سبيل أهدافها ، البعيدة عن كل زيف ومظهر ، المعادية لكل روح طبقية جديدة، ولو كانت في الحزب.

لقد أراد الحزب ان يجعل من تنظيمه الديمقراطي نموذجاً للتنظيم الديمقراطي كما يتصوره في الحياة السياسية العامة . ولقد فهم الديمقراطيـــة المرجوة للمجتمع على أنها تربية ينبغي ان يعانيها الافراد ويمارسوها ممارسة فعلية . ومن هنا ساق هذه التربية الديمقراطية في إطـــار الحزب لتكون النواة السليمة للديمقراطية في العمل السياسي العام .

٤ـ وكانت عقيدة الحزب قبل هذاكله وفوق هذا كله عقيدة عربية ، هدفها

الأول بناء الوطن العربي الواحد والقضاء على داء التجزئة الدخيل . والنظرة الاولى التي أطل منها الحزب هي النظرة العربية الشاملة ، النظرة الى واقع الأمة العربية ومستقبلها ، والتطلع من خلالها الى الغد العربي الجديد ، الغد الموحد القوي . لقد ظهرت عقيدة الحزب من خلال التفكير في حياة الأمة العربية كلها ، من خلال آلام الشعب العربي في كل مكان ، من خلال آمال العروبة ورسالتها. ولم تكن هذه العقيدة في لحظة من اللحظات وليدة التفكير في ظروف محلية، في سورية أو غيرها ، بل كانت على العكس منذ البداية ثورة على التفكير المحلي . ومبرر وجودها الاول كان دوماً وأبداً محاربة النظرات الإقليمية والنضال ضد الأساليب التي تعالج قضايا العرب معالجة مجزأة . ولقد قادها الى بحث المشكلات المحلية والسياسات الإقليمية منطقها العربي الشامل ونظرتها العربية الموحدة ، ولم تكن نظرتها العربية الموحدة نتيجة لمتطلبات الحلول اللازمة لهذه المشكلات المحلية . لقد كان الأصل عندها الوجود العربي الشامل ، منه انطلقت ولم تهتد إليه انطلاقاً من السياسة المحلية .

ولهذا كان طبيعياً أن تكون أبرز سمة في تنظيم الحزب السياسي كونه تنظيماً عربياً شاملاً ، لا تنظيماً قطرياً محلياً . فلقد أعطى الحزب منذ بداية نشأته الترجمة العملية لفكرته العربية حين طرح نفسه حزباً عربياً ، تخضع فروعه في البلدان العربية المختلفة لإدارة الحزب العربية المشتركة ، وتكون فيه قيادة الحزب الشاملة الممثلة لجميع البلدان العربية هي الناظمة لحياة الحزب في جميع الأقطار . ولقد استطاع الحزب ، بفضل عقيدته العربية العميقة وتنظيمه العربي الوحدوي ، أن يجمل بنيان الحزب وتفكيره وأسلوبه واحداً في جميع الاقطار العربية ، وان يحقق أقوى صورة للوحدة الممكنة بين البلدان العربية . وجماهير الحزب الموجودة في جميع أرجاء الوطن العربي، والتي تتكلم لغة واحدة وتؤمن بعقيدة ثورية واحدة وتحمل أسلوباً في العمل واحداً ، هي أول تجسيد عملي جبار لمفهوم الوحدة العربية . إنها أقوى تعبير عن وحدة الوجود العربي ، عن وحدة إرادة أبناء الأمة العربية أنى كانوا ، وإنها أصدق دليل على أن

الإرادة الثورية التي تعالج مشكلات الأمة العربية معالجة عميقة جذرية صادقة، هي وحدها القادرة على جمع الكيان العربي وتوحيده .

لقد آمن الحزب منذ البداية أن طريق المصير العربي المشترك هو طريق النضال المشترك من أجل هذا المصير. ولقد جعل من وحدة النضال الأداة الفعالة لوحدة المصير . ورأى أن طريق الوحدة والاشتراكية والحرية هو في تكوين صف نضالي موحد في جميع البلدان العربية يعمل من أجل الوحدة والاشتراكية والحرية .

وكان بناؤه لهذا الصف النضالي الموحد المشترك أول تطبيق عملي جبار لمعنى الوحدة وأول السير المنظم في سبيلها . لقد كان هذا الصف خميرة الوحدة وخميرة الثورة الاشتراكية في نفوس الجماهير ، كما كان الصورة العملية للقاء الثوري المنتظر بين أرجاء الوطن العربي. لقد كان تكوينه أول دليل عملي يزيل الشكوك حول إمكانية تحقيق هدف الوحدة، ويثبت واقعية الوحدة وقدرتها على ان تنقلب الى حقيقة . وكان بهذا صفعة للمشككين وللماربن في طبيعة الوجود العربي القائلين بالفوارق بين أجزائه وبالاختلافات بين أبنائه .

على أن الحزب ، حين جعل من بنيته العربية المشتركة أساساً لنضاله في سبيل أهدافه، وعلى رأسها هدف الوحدة ذات المضمون الاشتراكي الديمقراطي ، قصد شيئاً آخر هاماً ، وهو أن هدف الوحدة ليس هدفاً عفوياً طبيعياً يترك للزمن ويتم من تلقاء ذاته، وإنما هو هدف يتم عن طريق **النضال العربي المشترك** في سبيله . إنه كالاشتراكية والديمقراطية ، جهد ونضال يومي ، وإنه معارك مستمرة تقودها الطليعة ضد التجزئة وضد المنتفعين بها والحريصين عليها في داخل البلاد العربية وخارجها . إنه دفع للزمن واستباق للخطوات ، يكون بتعميق الوعي الوحدوي وتنظيم معركة النضال في سبيل هدف الوحدة وضد أعدائها . إنه العمل الثوري بكامله، العمل المشترك اليومي العنيد في سبيل الاشتراكية والحرية . **ومن هنا وضع الحزب الى جانب فكرة وحدة النضال فكرة النضال من أجل الوحدة .** فالوحدة العربية في نظره لا تتم إلا بشيئين : توحيد النضال العربي ، والنضال اليومي الموحد . في سبيل الوحدة .

ولقد كان أبرز شاهد على صدق تفكير الحزب في هذا المجال ، ما حدث يوم تحققت الوحدة بين مصر وسورية . فلقد كانت هذه الوحدة نتيجة النضال الطويل الذي ساقه الحزب منذ سنوات ، توعية للجماهير وصراعاً مع ركائز التجزئة ، ونتيجة للنضال المركز خاصة الذي قاده قبل الوحدة بعامين . في نطاق البرلمان والحكم ، وفي النطاق الشعبي . فلقد قامت في مصر بعد ثورة عام ١٩٥٢ ظروف ثورية تحررية جديدة ، وجد الحزب أن من الواجب الالتقاء معها ، ووجد فيها مناسبة لتحقيق أول شكل من أشكال الوحدة التي عمل لها طويلاً. ولقد حالت ظروف البلاد العربية من قبل، ولا سيما خضوعها للاستعمار، دون طرح شعار الوحدة طرحاً عملياً . حتى اذا تهيأت الظروف الجديدة في مصر الثورة ، اهتبل الحزب هذه المناسبة ، وأخذ يناضل من أجل الالتقاء مع مصر وثورتها ، ومن أجل وحدة النضال بين سورية ومصر ولا سيما بعد معركة القناة ، وأتبع ذلك بطرح موضوع الوحدة بين القطرين العربيين المتحررين طرحاً مباشراً عملياً . وناضل من أجل ذلك عن طريق بياناته للشعب وعن طريق صحيفته وعن طريق نوابه في المجلس النيابي وعن طريق وزرائه في الحكم . وجعل أخيراً بقاءه في الحكم مشروطاً بتحقيق مباحثات الوحدة . وهكذا التقى نضال الحزب في سبيل الوحدة مع نضال الجماهير العربية المؤمنة بالوحدة في سورية وسائر البلدان العربية ، وتفاعل مع الحركة الثورية في مصر ، وكانت ثمرة هذا التفاعل ولادة النواة الاولى للوحدة العربية ، ولادة الجمهورية العربية ، وولادة أكبر ثورة عربية في تاريخ العصر الحديث .

وفي أيام الوحدة ، حل الحزب نفسه في سورية لئلا يكون عائقاً في طريق الوحدة بعد ان طلب اليه ذلك ، غير انه تابع نضاله في سبيل توسيع الوحدة وتعميقها عن طريق العمل الحزبي خارج سورية وعن طريق إسهام أفراده في رعاية الوحدة داخل سورية . وساق لهذه الغاية أيضاً نضالاً يومياً متصلاً ، يهدف الى ان يجعل من الوحدة التي تكونت نواة خصيباً لوحدة عربية أشمل ومنطلقاً لآمال العرب وأهدافهم. واشترك أفراده اشتراكاً قوياً في دعم الوحدة

وتوطيد أركانها ورد الأذى عنها . وعندما بدأت الأدواء تنهش في كيان الوحدة ، واندست الرجعية والانتهازية والانفصالية في صفوفها وأخذت في تشويه صفحتها ، استمر الحزب في موقفه الايجابي من الجمهورية العربية المتحدة ، حرصاً منه على الوحدة وسكت طويلاً على الأخطاء التي بدأت تتكاثر ، واكتفى بتنبيه المسؤولين إليها، معرضاً عن اتخاذ موقف سلبي خوفاً من ان تستغل الفئات الرجعية والانفصالية ذاك . وعلى الرغم من ان نظام الحكم السائد إذ ذاك أخذ في محاربة الحزب مباشرة ، منقاداً في ذلك إلى ألاعيب الفئات الرجعية والانفصالية وتعريضها الدائم بالحزب ، متعاوناً معها في سبيل ضرب الحزب ، تابع الحزب موقفه القومي وارتفع فوق مستوى المعركة ، وقرر ألا يدخر وسيلة في سبيل تحذير الحكم وحماية الوحدة . غير أن موقفه هذا لم يلق أي صدى لدى المسؤولين ، بل كان من نتائجه إمعان نظام الحكم في عدائه للحزب وفي الأخطاء التي تهدد الوحدة . عند ذلك وجد الحزب ان الواجب القومي غدا يملي عليه ان يدق ناقوس الخطر جهاراً ، وان يتخذ موقفاً صارماً من شأنه ان يحدث الهزة اللازمة في عقلية الحكم ، وان يفتح عينيه على الأخطار التي تهدد الوحدة . وكان من نتيجة هذا الموقف ان انسحب الوزراء البعثيون من الحكم ، آملين ان يكون انسحابهم هذا دافعاً الى يقظة العهد والى تصحيح الأخطاء وإعادة النظر في الاسلوب المتبع . وكان الدافع الاول لهذا الموقف هو دافع الحرص على بقاء الوحدة . فلقد قرر الحزب ان من واجبه ان يناضل في سبيل تصحيح أخطاء الوحدة من اجل حماية الوحدة ، وأنه سيعمل كل ما في وسعه من اجل الحيلولة دون انهيار الوحدة . ولقد كان على قناعة تامة بأن انهيار الوحدة وشيك اذا استمر نظام الحكم في أسلوبه ولم يعمل على تقويم أخطائه . ولهذا رأى أن الموقف القومي السليم في تلك الفترة هو موقف الجد والحزم والنقد الصريح لتلك الأخطاء غير أنه قرر في الوقت نفسه أن هذا النقد الجريء الواضح لا يجوز ان يلتقي مع دسائس الرجعية والانفصال، ولا بد ان يتميز عنه، ولا بد ان يكون رائده الأول الإبقاء على الوحدة ومحاربة أعدائها وبذل الدماء في سبيل صيانتها.

ولكن استمرار الحكم في الأخطاء من جهة، ومؤامرات الرجعية والاستعمار والانفصاليين من جهة ثانية ، استبقت الامور ولم تمهل ، فنجح أعداء العروبة في توجيه ضربتهم الى الوحدة ووقعت الكارثة السوداء التي كانت أخوف ما يخافه الحزب .

وبدأ الحزب نضاله من جديد بعد الانفصال ، فتنكر له وقرر منذ البداية أنه على الرغم من أخطاء عهد الوحدة ، فإن هذه الأخطاء لا تبرر الانفصال . وبيّن أن الانفصال ليس نتيجة للأخطاء التي ارتكبت في عهد الوحدة ، وإنما هو مؤامرة رجعية استعمارية وتخطيط انفصالي أصيل يسرت أخطاء الوحدة مهمته . وأكد ان أخطاء الوحدة لا تصحح بالانفصال، لأن الانفصال خطأ كله.

وهكذا ناضل الحزب طوال عهد الانفصال ، ووضح معنى الانفصال وأغراضه ، وكشف دوافعه الرجعية والاستعمارية ، وقاد معركة قاسية ضده ، عن طريق بياناته وصحيفته ونضال أفراده ، وتعرض في سبيل ذلك لضروب الأذى . غير أنه تابع المعركة بعناد ، واعتبرها أشرف معركة يخوضها ، لأنها معركة القضاء على القوى الرجعية والشعوبية والانفصالية التي تكتلت وتضافرت في سبيل وأد فكرة الوحدة وتكريس التجزئة في البلاد العربية نهائياً ، وفي سبيل تحطيم الأهداف الثورية للشعب العربي . وكان من أهم نتائج موقفه القومي الوحدوي الصلب أن طرد من صفوفه الجناح الحوراني الذي أخذ في التعاون مع عهد الانفصال وان أعاد تنظيمه على أسس متينة لا تفسح المجال إلا للمؤمنين الأشداء بهدف الوحدة وسائر الاهداف الثورية،ونبذ كل خارج على خط الحزب الأصيل وشعاراته الأساسية .

وبينما كان الحزب يناضل في سورية ضد عهد الانفصال ، كان الحزب في العراق يستمر في معركته الضارية ضد عهد عبد الكريم قاسم ، تلك المعركةالتي بدأها منذ انحرفت ثورة الرابع عشر من تموز عن أهدافها وتنكبت طريق الوحدة . واستطاع الحزب خلال معركته الطويلة ان يمثل النضال العربي الوحدوي في وجه شعوبية قاسم وفي وجه أعداء العروبة في العراق، واستقطب

حوله لهذه الغاية جماهير الشعب المؤمنة بالوحدة ، وكوّن منها صفاً حديدياً استطاع ببطولته المعجزة وبإيمانه الصلد وتنظيمه العنيد ان يقضي على أكبر قوة شعوبية عرفها العراق ، وان يعيد الى العراق وجهه العربي الأصيل . وهكذا كانت ثورة الرابع عشر من رمضان ثأراً من الانفصال ومن أعداء العروبة وتمهيداً لطريق الوحدة ما لبث حتى وجد صداه في ثورة الثامن من آذار في سورية . وبهذا التقى نضال الحزب في العراق مع نضال الحزب في سورية في ثورة الثامن من آذار ، وكانت هذه الثورة نتيجة لهذا النضال المشترك في هذين القطرين خاصة وفي سائر البلدان العربية عامة ، كما كانت نتيجة لالتقاء نضال الحزب هذا مع إرادة الجماهير ونضالها والتفافها حول الحزب الذي كان في عهد الانفصال القائد الصامد للمعركة ضد القوى الرجعية الانفصالية . وتجاوب نضال الحزب هذا ايام الانفصال مع النضال الذي ساقته الحركات التحررية العربية في سائر أرجاء الوطن العربي ضد الانفصال والرجعية ، وعلى رأس تلك الحركات ثورة الجزائر وثورة اليمن وثورة الجمهورية العربية المتحدة التي تابعت معركتها ضد الرجعية والقوى الانفصالية ودعمت الحركات التحررية العربية وحمت ثورة اليمن .

وهكذا اتضح في معركة الانفصال خاصة ، أن طريق الخلاص للأمة العربية لن يكون إلا باللقاء بين ثوراتها التحررية والتفاعل بين القوى الثورية المختلفة ، ليكون من ذلك اللقاء والتفاعل صف تحرري واحد يقف في وجه وحدة الرجعية والانفصال ويعمل في سبيل الأهداف الكبرى للشعب العربي .

ومن هنا جعل الحزب شعاره ، منذ أيام الانفصال وبعد ثورة العراق وسورية خاصة ، شعار اللقاء بين القوى الثورية في الجزائر ومصر واليمن والعراق وسورية وسائر البلدان العربية ، ووجد في هذا اللقاء أداة اغناء وتعميق لهذه القوى الثورية جميعها . وكان للتجسيد العملي لهذا اللقاء العمل من أجل إقامة وحدة اتحادية بين مصر والعراق وسورية ، كبداية لوحدة أشمل ، على أن تكون هذه الوحدة مكينة راسخة بعيدة عن أخطاء الوحدة الماضية ، وعلى أن تكون القوى الثورية في سائر أجزاء الوطن العربي مشاركة في بنائها وحمايتها .

على هذا النحو ربط الحزب منذ بداية نضاله بين هدف الوحدة وبين أهمية النضال اليومي المستمر في سبيله ، وجعل المعركة المتصلة الدائبة ضد الانفصال ومؤامراته وضد العقلية الانفصالية ، سبيل الوصول الى هدف الوحدة . لقد أدرك منذ أول الطريق أن عوائق الوحدة كثيرة ، وأن رواسب العقل الانفصالي في النفوس قائمة ، وأن معركة الوحدة لن تكون معركة سهلة هينة ، وإنما هي عمل متصل وسعي دائب طويل في سبيل القضاء على عقلية التجزئة وركائزها وتثبيت عقلية الوحدة وقواعدها الثورية . ولا بد لهذا كله من عمل شعبي منظم ، تقوده طليعة ثورية مؤمنة ، ويكون الدرع المتينة التي تتكسر عليها مؤامرات الاستعمار والصهيونية والرجعية .

لقد سقطت الوحدة بين مصر وسورية بأيدي المجرمين ، دون ان تجد يوم محنتها مؤمناً يحميها ، وكان الفراغ الذي وجدت فيه الجمهورية العربية المتحدة أيام الوحدة ، فراغها من التنظيم الشعبي الثوري المؤمن، أهم عامل في تيسير مهمة المؤامرة الرجعية الانفصالية عليها . ومن هنا كانت نقطة الانطلاق السليمة اليوم في نظر الحزب ، هي في تكوين هذا التنظيم الشعبي الثوري ، وفي بنائه بناء راسخاً ترسخ معه الوحدة وأهدافها ، وتتسع باتساعه آمال الأمة العربية .

* * *

وبعد ، من خلال تلك النشأة الفكرية الثورية التي نشأت عليها حركة الحزب ، ومن خلال هذه المعاني التي اتخذها التنظيم السياسي الذي كونه ، نفهم ذلك الحصاد الكبير من البيانات والنشرات والمقالات التي زرعها عبر طريقه النضالي الصعب . ومن خلالها نلقي الأضواء على هذه المجموعة الأولى من البيانات والمقالات التي رافقت السنوات الأولى من عمر الحزب (بين عام ١٩٤٣ وعام ١٩٤٩) . وستعمل الأجزاء الأخرى التي سننشرها على إكمال الصورة التي يعرضها نضال الحزب خلال عشرين سنة من عمره .

إن البيانات التي بين ايدينا في هذا الجزء الأول ، ترجمة واضحة بينة لأهداف الحزب ولأسلوبه النضالي . انها صورة رائعة لتلك المعارك العنيدة المتصلة التي

خاضهـــا الحزب في سبيل القضاء على الرجعية وفي سبيل القضاء على الاستعمار واعوانه وفي سبيل تثبيت اهدافه الشعبية الاشتراكية ، ومن اجل الدفـاع عن ايمانه العميق بالحياة الديمقراطية الحرة .

١ - ان اول ما يواجه القارىء خلال هـذه البيانات طعم الرسالة الذي تميز بـــه عمل الحزب . فالعمل السياسي يتخذ لأول مرة في تاريخ العرب الحديث معنى الدعوة الفكرية المؤمنة ، معنى العمل الخلقي الجبار ، معنى التضحية في سبيل المثل الأعلى ، في سبيل وجود الأمة العربية .

« ان استفحال الأمراض التي تفتك بالأمــة وعمق الآلام التي تحز في جسمها لم تعد تنجح فيها حيلة السياسيين مهما كانوا اذكياء بارعين ولا بـد لها من مناضلين مؤمنين يستمدون نضالهم واسلوبهم من روح امتهم واخلاقهـــا » (ص ٣٥) .

« عهد البطولة وا كاد اقول عهـــد الطفولة ، لأن النشء الذي يتأهب اليوم لدخول المعركة له صدق الأطفال وصراحتهم ، فهو لا يفهم ما يسمونه « سياسة » ولا يصدق ان الحق يحتاج الى براقع والقضية العادلة الى تكتم وجمجمة » (ص ٧٢) .

في كل مكان تطالعنا هذه الروح الرائدة ، روح الرسالة ، روح السياسة التي تريد ان تكون رساله لا حرفــة ، روح النضال من اجل مصير امــة ، روح المؤمنين الابطال .

٢ - ويسيطر عبق الرسالة على كل شيء في نشاط الحزب ، ويخلق المواقف الثورية البطولية التي تقفز امـــام اعين القارىء لبياناته . فالرسالة الكبرى في حاجة الى ثوريين اشداء ، في حاجة الى اسلوب انقلابي ثوري ، في حاجـــة الى اناس انفصلوا عن الفساد والى جيل تخلـّى عن الاغراض . وهـــذا الجيل هو الذي حرص الحزب على تكوينه .

« من ضمير الأمة الحي ، ومن اعماق النفوس الطاهرة والعقول النيرة والسواعد الشابة تنبعث قوى الانقلاب . فما نريد تحقيقه هو عين الانقلاب . لقد حققنا في نفوسنا الثورة على القيم البالية وحرقنا السفن وهدمنـــا وراءنا الجسور لئلا يلهينا التلفت إلى الماضي عن تحقيق المستقبل . لقد قتلنا الآمـــال الخداعة وقضينا على

التردد ، وامتنعنا عن التلفت إلى الوراء . ان مستقبل العرب لن يبنى بأيدي الجيل القديم . لقد انفصلنا عن الجسم المريض ، وفي هذه الجزيرة نقيم ، لنتطهر ونتخمر . هذا هو تعريف الجيل العربي اليوم : خميرة الشعب العربي وصورة مجتمعه المنشود . » (ص ١٤٤) .

« نحن في دور الممهدين : مهمتنا شق الطريق للجيل الجديد لا تعبيدها، رفع الأشواك لا زرع الرياحين ، غرس البذور لا قطف الثمار اليانعة . لذلك لن ندخل الحكم عاجلاً ، وفي صف النضال سنبقى طويلاً » (ص ٣٣) .

« والتعبير العملي تحقيق انقلاب شامل للحياة العربية الحديثة في الروح والفكر والخلق والأوضاع الاجتماعية ، وذلك بتنظيم صف نضالي يلتزم خطة المعارضة للواقع الفاسد » (ض ١٠١٤) .

« وحزبنا العصامي الناشيء لا نرضى له نمواً سريعاً مصطنعاً بل نمواً حياً طبيعياً ليستطيع الصمود امام مختلف الظروف » (ص ١١٥) .

« إننا نحن ايضاً نريد ان نربح كل الناس وان تعم فكرتنا جميع افراد أمتنا . ولكننا نعرف ان ذلك لن يكون الآن ، ولن يتم بغير مشقة . إننا نتطلع إلى المستقبل ونعمل له ، ومن اجل ذلك نضحي بالحاضر ونظفر عليه . نهمل رأي الناس لكي نكون لهم رأياً ، ولا نبالي اليوم عددهم لكي يتحول هذا العدد اللفظي في غد إلى حقيقة . اننا نتحمل عزلة الشتاء في سبيل فرحة الربيع ؛ ومن اجل ان تأتي الغلال وافرة غنية قبلنا بأن نكون بذرة في بطن الأرض منسية . همنا **الآن أن نجعل أصل الشجرة ثابتاً** » (ص ١٤١) .

٣ — والنتيجة الطبيعية لهذا الحرص على تكوين النواة الثورية الأصيلة وخلق الجيل العربي الثوري المنفصل عن الفساد البعيد عن الأغراض المتطلع إلى مصير امته ومستقبلها ، ان يستطيع الحزب دخول معارك ضخمة ، وان يثبت امام جميع انواع الإرهاب والضغط التي يلقاها ، وان يزداد جرأة وصراحة ، كلما ازداد خصومه اضطهاداً له . لقد خاض معركة ضد تهاون الحكم « الوطني » مع الانتداب الفرنسي ، وكان في تلك المعركة عنيفاً جريئاً ، رغم قوة الانتداب

ورغم تهديد الحكم (انظر خاصة ص ٣٧ – ٤٧ ثم ص ٩١ – ١٠٣) . وخاض معركة مع الفئة الحاكمة المستغلة المستبدة التي تولت زمام الحكم بعد الاستقلال ففسدت وأفسدت وتسلطت وخدمت مصالح الإقطاع والرجعية . ولقي في سبيل ذلك كثيراً من الأذى ، وسجن أقطابه ، وما ازداد إلا تصميماً وقوة .

« في استطاعة الحكومة أن تسجن وتنفي وتضطهد فرداً أو أفراداً .

ولكن ما عساها تفعل بجيل جديد بكامله ، يقدس الحق ويحن إلى البطولة ، أقسم أن يكون للعروبة وجه غير الذي أظهرها به السياسيون وأن يفهم الأخلاق والوطنية على غير ما فهم المحترفون » (ص ٦٢) .

« وكانت ثقتكم بأمتكم وبفضائلها وحيويتها ثقة الأطفال ، لذلك انبريتم لتحملوا العبء ، ولم ترضوا لأنفسكم عبئاً أخف من مخاصمة هذا المستوى السائد من الوطنية الضعيفة ، لتبدأوا صراعاً جديداً عنيفاً بينها وبين وطنية من نوع جديد ، يجتمع فيها الإخلاص مع الفكر النير ، والتضحية مع النزاهة والتجرد ، والسياسة مع الصدق والاستقامة والعفة »(ص ٧٤).

وخاض الحزب معركة ضد التلاعب بالدستور ومحاولة تعديله من اجل مصلحة الفئة الحاكمة إذ ذاك . وظفر في هذه المعركة بعد نضال عنيف وبعد ان لقي من الخسف والاضطهاد ما لقي ، وبعد ان اعتقل عميده الأستاذ ميشيل عفلق . واكد في هذه المعركة فكرته الديمقراطية وحرصه العميق على الحياة الدستورية وعلى قدسية الدستور والمكانة التي ينبغي ان تكون له فوق الأشخاص وفوق اي شيء ، والزعامة التي يجب ان ترجع له وحده .

« فالعلة الأساسية في الحكم القائم كانت ولا تزال علة الإفساد الدائم للنظام الدستوري ، والاعتداء المتكرر على حرمة الدستور » (ص ٢٥٥).

« من الواجب ان يطمئن الشعب والرأي العام . . إلى ان الدستور لن يتعرض بعد هذا لأي خرق ، وان الشعب لن يتعرض لأي استهتار بإرادته ومصلحته ، وان هذا الشعب سيكون وحده مصدر السلطات كلها وتكون القدسية والزعامة للدستور وحده »(ص ٢٧٤).

وإلى جانب معركة الدستور خاض الحزب معركة تعديل قانون الانتخاب ، وناضل لجعل الانتخاب مباشراً على درجة واحدة بعد ان كان على درجتين . وبعد نضال ثابت ، ظفر الحزب وحقق خطوة تقدمية هائلة حين جعل الانتخاب ملكاً مباشراً للشعب ، لا العوبة في ايدي ناخبي الدرجة الأولى من زعماء الأحياء الذين كانوا يتصرفون في الانتخابات تصرفاً كامـلاً ، ويزيفون إرادة الشعب الحقيقية .

في هذه المعارك جميعها ما كان الحزب يعرف الهوادة واللين ، وكان يقف بالمرصاد صامداً شامخاً ضد كل وهن او تفريط في حقوق البلاد . وما كان يقف امام جرأته وصلابته اي إرهاب أو ضغط ، بل كان يزيده الإرهاب صلابة وعزماً . وبفضل هذه المواقف النضالية الصادقة استطاع ان يزعزع اركان الحكم الرجعي القائم إذ ذاك وان يقتلع جذور الفئة الحاكمة التي حكمت سورية حتى عام ١٩٤٩ ، والتي كانت فرعاً لكل تلك الفئات الحاكمة الرجعية التي عرفتها البلاد العربية إذ ذاك ، وعرفتها مأساة فلسطين خاصة . وعندما قام الانقلاب العسكري الأول في سورية مستفيداً من نقمة الشعب ومن التعبئة القومية التي هيأها الحزب ، ايده الحزب ضمن شروط قدمها في مذكرة خاصة ، طالب فيها ان لا يكون الانقلاب نهاية عهد اسود فحسب بل نقطة انطلاق نحو الحياة الحرة المنتجة القوية . وقرر ان الانقلاب الذي حدث ليس انقلاباً وإنما هو في الواقع خطوة نحو الانقلاب ، وأن « الانقلاب الذي يطمح إليه الشعب العربي هو انقلاب شامل ، هو الانقلاب الذي يحقق للشعب العربي في جميع أقطاره الاشتراكية العربية والوحدة العربية ». وعندما انحرف العهد عن هذه الأهداف القومية والشعبية وقف الحزب منه موقفاً حازماً ، وبدا بالتنبيه إلى الأخطاء والمطالبة بتحقيق بعض الخطوات ، ثم اتبع ذلك بدخول المعركة السافرة ضد انحراف الحكم .

٤ — على ان اوضح ما يبرز امام الأعين عند مطالعة هذه البيانات الأولى للحزب ، عمق موقفه العربي ، واصالة نظراته العربية . ففي كل مكان يطالعنا

ذلك الموقف الأصيل المنطلق من الإيمان بوحدة الأمة العربية ووحدة تشكلاتها ، البعيد عن كل معالجة إقليمية لأوضاع البلاد العربية ، الناظر إلى ما يجري في اي بلد عربي من خلال الإطار العربي الشامل والمصلحة العربية الكبرى .

« إن الغـــاية الأولى التي كان ينشدها شعب سورية العربي ، وهي استقلاله الناجز ، ليست في عرفه غير واسطة لبلوغ الغاية الحقيقية، وهي وحدة الأقطار العربية ، لا التعـــاون بينه وبين هذه الأقطار . فمن الأمور الراهنة ان سورية كانت في طليعة الأقطار العربية من حيث الوعي لضرورة الوحدة العربيـــة ، من حيث العمل لها والتمسك بها . وإن تاريخها ، في الثلاثين عاماً الأخيرة ، لم يكن غير سلسلة من البراهين على انها تجعل الوحدة العربية فوق كل غاية ، وانها لا تحيا ولا تعمل إلا في سبيل تحقيقها » (ص ٥١).

« إن الحزب يعتبر ان الوحدة العربيـــة لا يمكن ان تتحقق إلا إذا اقترنت فكرتها بحياة كل قطر واعتبرت هي الأصل والأساس . إن الشخصية العربية هي الشخصية الأصيـــلة لكل قطر عربي ، وإن الاستقلال القطري يجب ان يوضع في خدمة الوحدة والنضال من اجلها ، وإلا فـــإن الأقطار العربية مهددة بأن تسير في طريق التباعد والاختلاف الإقليمي المتزايد . وهذا ما كان متجسداً فعلاً في الجامعة العربية ، إذ كان عملها سطحياً ومظهرياً يخفي هـــذا الترسيخ للتجزئة والمصالح الإقليمية تحت ستار خادع من الاتفاق والتفاهم » (ص ٧٨) .

« إن الوحدة العربية ... هي حلم العرب الأسمى . فالأمة العربية واحدة ، والعرب ليسوا بقادرين على التخلي عن هذا المثل الأعلى او انهم ينكرون ذاتهم . ونحن إذ نتطلع إلى هذه الوحدة بين اقطار العرب لا نتجاهل الواقع في السياسة، ولكن الاستقلال الذي ننشده هو الذي يتقدم بنا في طريق هـــذه الوحدة . لذلك نحن لا نرى في الاستقلال والوحدة غير اسمين لشيء واحد ، لسيطرة الأمة العربية على مصيرها ، بل إن في الوحدة العربية ضمانة هذا الاستقلال » (ص ٨١) .

« لذلك اعتبرنا العمل للوحدة العربية الشاملة اكبر ضمان لاستقلال سورية ،

ورأينا دوماً في هذه الوحدة وسيلة ناجعة قوية لتحقيق الاستقلال وتدعيمه يجب ان تقدم على اي عمل آخر » (ص ١٠٠) .

« إن الأمة العربية وحدة حية متضامنـــة . فأي إخلال بريطاني او عبث بحرية قطر من الأقطار يكون صداه السيىء شاملاً جميع البلاد العربية . وقد آن لبريطانيا ان تعترف بهذه الحقيقة » (ص ١٢٣) .

« وينبه الحزب إلى وجوب ان تكون مصلحة العرب العامة هي الأصل في كل حل جزئي لقطر عربي ، ومتى تعارضت حلول قطر مـــع مصلحـــة سائر الأقطار فهي حلول ليست في مصلحة القطر ذاته وإن كانت في شكلها الخارجي ملائمة له » (ص ١٢٧) .

« فعلى العرب ان يبرهنوا لانكلترا من جديد انها بهـــذه السياسة القصيرة النظر (معارضتها لاستقلال مصر ووحدة وادي النيل) لن تجابـه عداء مصر وحدها ، بل عداء الأمة العربية ونضالها الجماعي » (ص ١٣٣) .

« إن شعب سورية .. يقرر بوعي وإرادة انه ليس لسورية سياسة غـــير سياسة البلاد العربية ومصلحة العروبة ، وان اية صداقة بينه وبين بريطانيـــا مستحيلة ما لم تجل جيوشها عن مصر وسائر الأقطار العربية » (ص ١٣٤) .

« إن حزبنـــا حزب عربي بمعنى لم يتخذه اي حزب آخر : فهو لا يكتفي بإقرار الفكرة العربية وإنما يسعى في واقعه ، عدا عن فكرته ، إلى ان يكون الحزب العربي الشامل المنتشر في كل الأقطار العربيـــة ، والذي يعالج المشاكل العربية ككل لا يتجزأ ، ولا يعالج المشاكل القطرية ومنهـــا « مشاكل سورية » إلا على ضوء مصلحة الأمة العربية الواحدة » (ص ١٥٩) .

٥ – ولا يتجلى هذا الموقف العربي في النظرة العربية الموحدة فحسب ، وإنما يتجلى ، خلال بيانات الحزب التي بـين يدينا وخلال نضاله الطويل ، في النضال الفعلي الذي قاده من اجل القضايا العربية في اجزاء الوطن العربي جميعها . فالبيانات التي امامنا يدور قسم كبير منها حول مسألة المسائل العربية ، نعني مسألة فلسطين. لقد دخل الحزب معركة فلسطين قبل النكبة واثناء حرب فلسطين وبعدهـــا ،

وعاش هذه المعركة يوماً يوماً ، واولاهـا الطرف الكبير من نضاله . فمنذ آذار ١٩٤٥ يوجه رسالة إلى وزير اميركا المفوض في سورية حول قضية فلسطين، يحتج بشدة على تصريح الرئيس روزفلت بهذا الصدد ، ويقول فيها :

« والعرب الذين اغضبهم تصريح الرئيس روزفلت كما اغضبهم وعـد بلفور من قبل ، يعتبرون كل حل لقضية فلسطين لا يؤيد حقهم الصريح في عروبة هذه البلاد المقدسة تعدياً صريحاً على حقوقهم وتدخلاً في شؤونهم الخاصة لا يسيغه اي عرف دولي او مبدأ إنساني. وإن عندهم الشجاعة والايمان الكافيين لكي يعتبروا ان السلم العالمي لن يتوطد بالنسبة اليهم ما لم يستردوا حقوقهم الطبيعية كامـلة » (ص ٦٩) .

وفي كانون الأول عام ١٩٤٥ يصدر الحزب بياناً وافيـاً يبحث فيه مشاكل العرب السياسية ، وعلى رأسها مشكلة فلسطين ؛ ويعلن فيـه استنكاره لسياسة إنكلترا فيها . وعندمـا جاءت لجنة إنكليزية اميركية إلى فلسطين واقترحت إدخال مائة الف مهاجر صهيوني ورفض إقامة حكومة عربيـة في فلسطين ، دعا الحزب إلى الاضراب الشامل واصدر في الثاني من ايار ١٩٤٦ بياناً بهـذه المناسبة ، جاء فيه :

« فالعرب في جميع اقطارهم يقابلون هذه المقترحات الجائرة بنفس الاستنكار الذي قابلوا به وعد بلفور الاجرامي ، وكل عمل او حل لم يأت متفقاً مع حقهم الأزلي الواضح في ملكية فلسطين. ويعربون عن استنكارهم هذا بإضراب عام شامل.. ليسمعوا العالم صوتهم ويفهموا بريطانيا وامريكا ان الدماء سوف تسيل غزيرة والنضال العربي سوف يتأجج ويتسع الى ان يذعن الاستعمار البريطاني الأميركي للحق وتبوء الصهيونية بالخذلان » (ص ١٣٧). وعندما بدأت بوادر نكبة فلسطين شن الحزب حملة كبرى ، نادى فيها باستنقاذ فلسطين ، وبالتعبئة الجدية المنظمة ، وحمـل على موقف الحكومات العربية وتهاونها وخياناتها ، واستنكر قرار التقسيم الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة :

« ان ساعة المجد قد دنت . وان انقاذ فلسطين هو الباب الذي فتح امامك

لتنفذ منه الى حياة حرة كريمة تتحقق فيها وحدة العرب وتمهد السبيل لبزوغ شمس رسالتهم الخالدة » . (ص ٢٣٧) .

وعندما بدأت حرب فلسطين قرر الحزب الجهاد وتجنيد جميع اعضائه للاشتراك في الحرب ، ودخل اقطابه وافراده الارض المقدسة في فلسطين واسهموا في المعركة . وقال في بيان اصدره في ذلك الحين (٩ شباط ١٩٤٨) ، مخاطباً الشعب العربي : « اذكر انك قادر على انتزاع الحياة والحرية من براثن اي قوة فى العالم ، ما دمت مؤمناً بحقك في الحياة وحق امتك العظيمة بالوجود بين امم العالم . اذكر انها التجربة الحاسمة التي تخوضها وتشعر فيها بأن الدم والنار وحدهما سبيلك للدفاع عن وطنك .. ليكن رمزك « السلاح .. » وشعارك : الى فلسطين العربية » . (ص ٢٤٢) .

والى جانب معركة فلسطين التي خاضها الحزب بكل قواه ، خاض معارك عربية عديدة وكان صدىً دائماً لكل ما يجري في الوطن العربي ، ينتصر لثوراته ويؤيد حركاته التحررية ويحارب الاستعمار فيه . ففي تشرين الثاني ١٩٤٣ يصدر بياناً يستنكر فيه اعتداء فرنسا على استقلال لبنان. وفي مناسبات عديدة يقف الى جانب لبنان ضد السياسة الاستعمارية . وفي آذار ١٩٤٦ يؤيد نضال مصر العربية من اجل استقلالها ووحدتها وجلاء الانكليز عنها ، ويقول :

« فالعرب يتوجهون بأنظارهم الى مصر يؤيدون نضالها ويحيون ارواح شهدائها ويعلنون انهم يقفون في جميع اقطارهم مع مصر العربية موقفاً نضالياً واحداً ضد المحتل الأجنبي الواحد » (ص ١٣٤) .

وفي نيسان ١٩٤٦ يحتج على المعاهدة الاردنية البريطانية وعلى الحكومة الاردنية التي ابرمتها . وفي ايلول ١٩٤٦ يستنكر جرائم فرنسا في المغرب العربي ويدعو الجامعة العربية للتدخل من اجل وضع حد لعدوان فرنسا ومن اجل نصرة عرب المغرب في جهادهم المقدس . وقد جاء في برقية ارسلها الى الامانة العامة للجامعة العربية في ذلك الحين :

« جرائم فرنسا في المغرب العربي المجاهد تثير سخط العرب جميعاً . تهديدها

عرب المغرب بالفناء ومؤامراتها للقضاء عليه وضمه للوحدة الفرنسية دونه فناء عرب المشرق دفاعاً عن هذا الجزء الغالي وتطهيراً لأرض العرب من آثام الاستعمار الفرنسي وكل استعمار اجنبي » ص ١٤٥) .

وفي بيانه الشامل عن مشاكل العرب السياسية في كانون الاول عام ١٩٤٥ ، يستعرض الحزب جميع اوضاع الدول العربية فيتحدث عن فلسطين وشرقي الأردن والعراق وطرابلس الغرب والمحميات ، ويتحدث عن شأن العرب مع انكلترا وفرنسا، وعن سورية ولبنان ، وشمالي افريقيا ، كما يتحدث عن الجامعة العربية وحدودها ويدعو الى انشاء جامعة عربية شعبية (ص ١١٨ — ١٢٧) .

هذا جانب مما يستوقف نظرنا في البيانات التي نقدمها للرأي العام العربي . ويطول بنا الحديث إن نحن اردنا ان ننبش كل ما في البيانات من مواقف رائعة واتجاهات ثورية اصيلة . وحسبنا ان نقول : انها تكون لمحة خاطفة من نشاط طويل ساقه الحزب في سبيل اهدافه الكبرى ، اهداف الوحدة والحرية والاشتراكية ، وكان فيه مخلصاً دوماً وابداً لروحه الشعبية وعقليته الانقلابية الثورية ، واتجاهه العربي الوحدوي الاصيل ، واشتراكيته الجذرية . وابرز ما فيها شيئان : روح الرسالة التي تجللها وتهب لها معناها العميق ، والمواقف الثورية الصلدة الثابتة التي تعبر عن ايمان عنيد لا يتزعزع ، ايمان الطليعة بمصير امتها وتصميمها على خوض معركة الحياة العربية الحرة .

ولا بد ان يخرج القارىء لهذه الطائفة الاولى من البيانات بشعور يحدثه عن الرابطة القوية التي انعقدت بين ثورة البعث والثورة العربية ، ويؤكد له ان نضال البعث ونضال الأمة العربية في سبيل مصيرها صنوان لا يفترقان . ان مستقبل الامة العربية هو دوماً وابداً مستقبل ابنائها الثوريين الذين حلت فيهم رسالتها ووقفوا حياتهم ومصيرهم على حياتها ومصيرها . ان هؤلاء هم روح الشعب وموقده ، انهم عصارة آلامه وتجربته . وانهم يحملون معهم عبر نضالهم الشاق تاريخ نضال شعبهم العربي كله والرسالة التي حملهم اياها هذا الشعب وحملها معهم .

بيان ١٥ حزيران ١٩٤٣

تفسير لتصريح عن تأييد شكري القوتلي

هذا البيان ، والبعث مـا يزال حركة يتجمع حولها الشباب القومي ، صدر إبان الصراع بين الحركة الوطنية ، والاستعمار الفرنسي وأعوانه . وقد تجمعت كل القوى الوطنية للوقوف في وجه الاستعمار ومحاولاته للحيلولة دون استقلال البلاد .

وكان القوتلي يمثل التجمع الوطني ، ولم ير البعث بدأ من تأييده ، مؤيـداً بذلك النضال الوطني .

ولكنه في الوقت ذاته أوضح معنى التأييد ، ودوافعه ، وفرق بـين اتجاه القوتلي واتجاه البعث، وشدد على ضرورة النضال الشعبي لضمان تحقيق الأهداف. وطرح معنى المثالية العملية الواقعية ، وكيف تتحقق بمعناها الكامل .

تفسيراً للتصريح الذي نشرته بعض الصحف نقول :

اجتمع منذ ايام عـدد كبير من الشباب المثقف وقرروا ان المرحلة السياسية الحاضرة تقضي عليهم بأن يتعاونوا على اختلاف نزعاتهم حتى تقف البلاد امـام الاحداث المنتظرة موقفاً حازماً صلباً . ثم رأوا ان من عوامـل التقوية لموقف البلاد تأييد السيد شكري القوتلي الممثل للسياسة الوطنية والمعروف بنزاهتـه واستقامته .

لقد كنا من أولى المدافعين عن هذا الموقف للاسباب الآتية :

١ - اننا نفرق بين الحركة القومية التي تنبعث من الجيل العربي الجديد،وبين الظرف السياسي الحاضر الذي لا يزال فيه للجيل القديم التأثير الاقوى. فالواقع هو ان الشباب العربي الجديد مـا زال ناشئاً يعجز عن التفرد بالقيادة ولا بد له من التعاون مع اصلح الاشخاص الموجودين ريثما تتسع حركة البعث العربي وتشمل الامة .

٢ - ان تأييدنا للسيد شكري القوتـلي ، نحن الذين لم ننتم الى حزب ، ولم نؤيد شخصاً، ليحوي مغزى خاصاً. اذا كان بين الشباب من يؤيد السيد القوتلي لصلته الحزبية او الشخصية به ، وكان بينهم من يرى في ذلـك وسيلة للمساومة او للانتفاع ، فاننا نقدم على هـذا العمل بملء الوعي والتقدير للواجب القومي المجرد ، ولخطورة المرحلة الحاضرة . ان حالة الانشقاق والضعف التي وصلت اليها البـلاد لا يجوز ان تستمر وهي لا تعالج بالحياد والتفرج والتخاذل بل بتوحيد جهود الامة في هذه المرحلة

ووقوفها صفاً واحداً .

٣ – ان هذا التأييد للسيد شكري القوتلي يضيف الى القوة التي يتمتع بها قوة تساعده على تحقيق ما يصبو اليه هو وكل مخلص في هذه البلاد من تصفية الحركة السياسية التقليدية تصفية حاسمة من الاشخاص الفاسدين والانتهازيين ومن الاساليب البالية ، حتى يتسنى له بالفعل ان يقف الموقف الصلب اللائق بكرامة البلاد وحقوقها الازلية . ولسنا نقصد ان يكون هذا التأييد موافقة عمياء وخاتمة تنتهي عندها جهود الشعب، بل نعني به عملاً ايجابياً نضالياً مستمراً يتطلب من الشعب ان يؤيد ويضغط في آن واحد وان يقوّم الاساليب ويصحح الاخطاء في وقتها كلما عرضت .

٤ – اذا بدا لبعض انصارنا والمؤمنين بفكرتنا ان في عملنا ما يدعو الى الاستغراب فذلك لأنهم لم يقدروا بعد ان مثاليتنا ليست خيالية تتجاهل الواقع بل انها المثالية العملية التي تدخل الواقع لتسيره وتغيره . وان لهم من ماضينا وحاضرنا ما يبعث فيهم الاطمئنان التام الى مستقبلنا . فلن نتساهل في مبادئنا قيد شعرة ، ولن نقبل بالتعاون مع الصف الوطني الا على أساس الاحتفاظ باستقلال شخصية الشباب القومي الذي نمثله واعتبار المطاليب الوطنية حداً ادنى لمطاليبنا القومية . فنحن وان لم نكن نؤلف حزباً سياسياً ، نعرف اننا نمثل حركة البعث العربي في الجيل الجديد ، ونعرف الطريق التي يجب ان تسير فيها هذه الحركة والصفات التي يجب توافرها في الذين يحق لهم قيادتها . فحركة البعث العربي ستبقى حركة نضالية سنين طويلة ، لا يجوز لها ولا للاشخاص الذين يمثلونها ان يشتركوا في الحكم او يدخلوا الوظائف .

واذا كنا نقدم على دخول المعركة الانتخابية ، فلأننا نعتبر المجلس النيابي اكبر مساعد على النضال ومتابعة الجهاد ، لا مكافأة على جهاد مضى ، او طريقاً إلى الوزارة والوظيفة .

اننا ندعو الشعب عامة والجيل العربي الجديد بصورة خاصة الى تفهم هـــذه العوامل التي املت علينا تصرفنا ، والتي توجب عليهم ان يقفوا موقفنا اذا لم يشاؤوا ان تبقى البلاد منشقة على نفسها ويسهلوا عودة الفاسدين .

ونحن نعرف اننا بموقفنا هذا نفيد ولا نستفيد ، نقوي غيرنا ولا نتقوى به ، وقد يكون في عملنا هـذا بعض التضحية لانفسنا لا يقدره الا الذين يشعرون ان مصلحة الامة ليست مجرد لفظ يتشدق به اللسان، وتتلمظ من ورائه الشهوات، بل حقيقة عميقة يخفق لها القلب وتهز جوارح النفس .

ميشيل عفلق　　　　صلاح الدين البيطار

بيان ٢٤ تموز ١٩٤٣

حول المعركة الانتخابية

في انتخابات اعلن عنها في ربيع ١٩٤٣ على اثر اتفاق حصل بين الانكليز والأفرنسيين من جهة والكتلة الوطنية من جهة – والشائع في ذلك الحين ان الاتفاق كان بين الانكليز والكتلة الذين ضغطوا على الافرنسيين للتفاهم مع الوطنيين ، لتسليم رجال الكتلة الصلاحيات التي كان الافرنسيون يمارسونها . وكان الحل يشترط البدء باجراء انتخابات نيابية لينشأ عنها مجلس وحكومة شرعية يحق لها التفاوض باسم الشعب .

بالنسبة لسوريا كان هذا حدثاً هاماً ، ذا وجهين : الوجه الأول محاولة انتزاع السيادة والاستقلال من السلطات المستعمرة والوجه الثاني ، الهيئة او الرجال الذين تم التفاهم بين الحلفاء على تسليمهم أدوات الحكم واعتبارهم ممثلي البلاد والشعب . وكان رجال الكتلة الوطنية قد استلموا الحكم في عام ١٩٣٦ وظلوا فيه أكثر من سنتين وعقدوا معاهدة مع فرنسا وطبقوا أول تجربة للحكم الوطني اتت فاشلة وملأى بالأخطاء والتخبط ، مما ساعد الافرنسيين على نقض عهودهم والغاء المعاهدة ومظاهر الحكم الوطني الاستقلالي. ففي سنة ١٩٤٣ تذكر الشعب والشباب الواعي تجربة ١٩٣٦ ومآسيها ، لأن نفس الاشخاص عادوا . ولما قرر الحزب ، وكان لا يزال عبارة عن نواة صغيرة ، خوض المعركة للتبشير بالمبادىء كانت مهمته صعبة إذ كان عليه ان يشجع الروح النضالية التحررية عند

الشعب ضد الاحتلال الأجنبي ومن اجل انتزاع حرية البلاد واستقلالها ، ومن جهة أخرى كان عليه ان ينبه الشعب الى الاحتمالات الخطرة التي كان يخبئها له المستقبل – اي ان يحذر الشعب من اخطار تكرار تجربة ١٩٣٦ الفاشلة ، لأن الفريقين ، الفريق الوطني والفريق الأجنبي ، لم يتبدلا (أي فرنسا وهي لا تزال على عقليتها كما هي ، ورجال الكتلة الذين لم يعتبروا بالتجربة) ، فكان يلح على النقاط الهامة الأساسية ، ويتغاضى عن الأخطاء العادية لرجال الكتلة. اما النقاط التي الح عليها الحزب وحذر الشعب لئلا تتكرر فهي: اتهام كل معارض بالخيانة ، واخفاء الحقائق عن الشعب أثناء معركة انتزاع الصلاحيات ومظاهر السيادة من الأجنبي.

هذه هي بعض الأخطاء التي وقعت عام ١٩٣٦ التي لم يوجد في سوريا غير الحزب ليجرؤ على اعلانها على الشعب في المعركة الانتخابية وطرحها كمطالب وشعارات شعبية . كل ذلك دون أن يطعن الحزب في وطنية الكتلة لكي لا يضعف موقفها امام الاجنبي . وفي الوقت نفسه استغل الحزب مناسبة الانتخابات ليعلن عن مبادئه الأساسية وليتوجه الى الشباب الثوري المتحرر ويهيىء افكاره لدخول نضال ثوري عربي على اسس جديدة وعلى نطاق أوسع مما كان مألوفاً . وفي هذا البيان ذكر للمبايء البعثية التالية :

١ – طرح قضيه الأمة العربية والقومية العربية وجعل قضية سوريا جزءاً متفرعاً عنها .

٢ – تعيين موضع هذه القضية الكبرى سواء من الحركات الاجتماعية العالمية او من القوى الداخلية المؤلفة للمجتمع العربي ، والأعلان عن اخلاقية القضية القومية وارتباطها بالسلوك واعتبار العمل لها رسالة لا حرفة ، ووضعها في يد الجيل العربي الجديد ، وربط الغاية بالأسلوب . وطرح قضية الثقافة والمذاهب الاجتماعية المستوردة . وقضية الطائفية . ثم اهم من ذلك قضية الحرية والتعبير الحر عن الرأي . ثم قضية لا تقل عنها اهمية ، وهي مشاركة الشعب في العمل القومي والاعتماد عليه . في هذا البيان ، ولأول مرة ، يذكر شعار الحزب : أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة . كان المرشح الوحيد الأستاذ ميشيل عفلق ؛ وكانت الانتخابات على درجتين .

أيها الشعب الكريم !

ندخل الانتخابات ، لا باسم طائفة ، ولا مدينة ، ولا مصالح قريبة او ظروف سياسية عاجلة ، بل باسم فلسفة قومية نريد أن تكون افصاحاً صادقاً عن الحياة العربية في حقيقتها الخالدة .

نمثل الروح العربية ضد الشيوعية المادية

نمثل التاريخ العربي الحي ضد الرجعية الميتة والتقدم المصطنع

نمثل القومية التامة المعبرة عن حاصل الشخصية ضد القومية اللفظية التي لا تتعدى اللسان ويناقضها مجموع السلوك

نمثل رسالة العروبة ضد حرفة السياسة

نمثل الجيل العربي الجديد .

أمتنا اليوم تستيقظ بعد هجوع طويل ، وتنهض بعد انحطاط قرون . كل خطة نضعها وكل اسلوب ننهجه يستهدف امرين لهما نفس الأهمية : تقدمنا نحو غايتنا ، وبناء كل مرحلة من مراحل سيرنا على اساس وطيد حتى نأمن التراجع . لذلك نوفي الاسلوب حقه ولا نقول : ان الغاية تبرر الواسطة . كل خطوة من خطانا نريدها قدوة ، ولهذا لا نتأخر عن التضحية بالفرص العارضة والنجاح السريع في سبيل المستقبل المضمون .

نحن في دور الممهدين : مهمتنا شق الطريق للجيل الجديد لا تعبيدها ، رفع الأشواك لا زرع الرياحين ، غرس البذور الخالدة لا قطف الثمار اليانعة ، لذلك لن ندخل الحكم عاجلاً ، وفي صف النضال سنبقى طويلاً .

نحن في دور النهضة القومية والبعث العربي وتفتح العقل العربي . نعرف ان العروبة لفظة على اللسان ، ونريد ان ندخلها الى اعماق الوجدان . نعرف ان

الثقة قد فقدت ونريد استرجاعها قوية كالجبال . نعرف ان الايمان بقضية الأمة العربية تضاءل وضعف ، ونريد بعثه حاراً مثيراً يصهر النفوس والعقول والجسوم في قالب شخصية عربية جديدة تحتل مكانتها الضرورية من القيادة العالمية .

ان الفلسفات والثقافات تأتي من الغرب وتغزو عقل العربي وتختلس ولاءه ، قبل ان تغتصب ارضه وسماءه . فنريد تعليماً قومياً موحد البرامج يستمد اصوله من خصائص الأمة العربية ومن روح ماضيها وحاجات مستقبلها ، ويحفظ ولاء النشء للوطن العربي والقضية العربية فلا يشرك بهما وطناً آخر او قضية اخرى .

ونريد ايضاً الا تبقى الثقافة غاية في نفسها ، بل وسيلة لتقويم الاخلاق وتنشئة مناضلين في سبيل البعث العربي .

ان الفروق الطائفية ابعدت قسماً هاماً من العرب عن روح بلادهم وتقاليدها وجعلتهم شبه غرباء في وطنهم واضعفت بالنتيجة مساهمتهم في الحركة القومية . فنريد ان تستيقظ في المسيحيين العرب قوميتهم يقظتها التامة فيروا في الاسلام ثقافة قومية لهم ، يجب ان يتشبعوا بها ويحبوها ، لأنه متصل بطبعهم وتاريخهم ولأنه الميدان الذي برهن العرب فيه على كفاءتهم في تسامي الروح وخصب الفكر وقوة الأخلاق .

وقبل كل ذلك نعرف ان لا بعث للامة العربية ولا نهضة لها ولا ارتقاء اذا لم تدب روح الحرية في كل شخص ، وتدخل كل عمل . لهذا كانت الحرية غالية علينا بمثابة الحياة ، ضرورية لحياتنا ضرورة الغذاء . ان الشعب بحاجة ماسة الى التربية السياسية ، إذ هي الكفيلة بايصاله الى الاستقلال الفعلي ، والى المحافظة على هذا الاستقلال . وهي لا تنمو ولا تتأصل في النفوس الا في جو يضمن الحريات العامة . لقد اتخذت الحكومات المفروضة من ظروف الحرب ذريعة ، فقيدت حرية الفكر والنشر والقول ايما تقييد . فعلينا اليوم ان نستردها ونحافظ عليها ، حتى يتمثلها الشعب ويعدها اقدس شيء جاء في الدستور .

اننا نهيب بالمنتخب الثانوي ان يتذكر قبل ادائه واجب الانتخاب ، الى أية أمة ينتسب . فالحرية جوهر العروبة ، واستقلال الرأي من ابرز صفاتها ،

والقضية قضية الوطن ومستقبل الاجيال العربية . وهي أجل وأخطر من ان تعالج تحت ضغط الهياج والرهبة والمسايرة . اذا كنا نحرص على وحدة صفوف الأمة ، فاننا نعتبر الوحدة الحقيقية في وحـــدة العقول والقلوب والإرادات ، ونفرق بين الطاعة الواعية والاستسلام ، ونريد ان يكون كل شخص مسؤولاً عن كل عمل . فالأمة الحرة لا تتألف إلا من افراد احرار .

ان استفحال الأمراض التي تفتك بالأمة ، وعمق الآلام التي تحز في جسمها لم تعـد تنجع فيها حيلة السياسيين ، مهما كانوا اذكياء بارعين ، **ولا بـــد لها من مناضلين مؤمنين يستمدون روح نضالهم واسلوبه من روح امتهم واخلاقها .**

أما السياسة التي سادت حتى اليوم فانها ، بانحراف خططها وضعف عقيدتها وخطأ تفكيرها وسطحية تنظيمها ، كفيلة بهدم دولة قويـــة ، فكيف بأمـة محكومة ما تزال في بدء استيقاظها . فنحن بتمردنا على هذه السياسة نعرف اننا نفصح عن ألم اكثرية الشعب ، **وبدعوتنا الى اسلوب جديد يقوم على الايمان العميق والفكر الواضح والتنظيم الحي ، نعرف اننـا نلبي امنية مجموع الشعب ونحقق ارادته العميقة .**

عملنا عمل نضالي طويل يستهدف المستقبل البعيد ، لذلك نعنى بالحاضر اشد العناية ، تمهيداً لذلك المستقبل . فالمسائل السياسيه التي تعرض اليوم من خارجية وداخلية ، **وخاصة ما يتعلق بتحقيق الوحدة بين الأقطار العربية** ، كل هـذا نهتم به ونقدر خطورته ، ونقيسه بمقياس فكرتنا الأساسية : **امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة .**

أيها الشعب الكريم ! أيها المنتخب الثانوي :

اليوم يتقدم إليك واحـد من أبنائك يطلب منك الثقة لا مكافأة على اعمـاله الماضية بل لتكون مساعداً له على متابعة عمله واكمال خدمته في ميدان العمل العام. انه منك ، من ارضك وروحك وتقاليدك . اسأل عنه اولادك واصحابك وجيرانك ، وقـــارن بين الذين يطمئنون إليـــه ويؤيدونه والذين يحذرونه ويحاربونه . من اخلاق مؤيديه تعرف أخلاقه ومن سيرة اعدائه ومبادئهم تعرف

ايضاً سيرته ومبادئه .

يتقدم إليك اليوم واحد من ابنائك الذين عاشوا عيشك وتألموا ألمك فدفعهم الالم الى الامل والعمل ، ورفعهم فوق فساد الحاضر ليكونوا بناة المستقبل .

انه يدخل معركة الانتخابات ضد منافسين اغنياء ووزراء وسياسيين دهاة ، تدعمهم ثروات طائلة ونفوذ مكتسب وعصبية طائفية ومصالح متعددة عاجلة وآجلة . وبالرغم من كل ذلك لم يعدم مناصرين متحمسين ، واصدقاء اوفياء ، اعرضوا عن كل مغريات الطرف الآخر ، لأنهم عرفوه وارتاحوا إليه ووجدوا فيه مفصحاً عن آلامهم ومحققاً لبعض آمال أمتهم .

ان له انصاراً اوفياء ، ولكن له ايضاً اعداء ألدّاء ، لأن الفكرة القوية الصحيحة من شأنها خلق العداء . ولكن حتى الاعداء انفسهم لا يستطيعون ان يتهموه بأنه مد في يوم الى الاجنبي يداً او ساير ارباب الحكم والظلم ، او سكت عن الحق ، او سعى وراء النفع ، أو فتر في حبه لأمته ، او داخله الشك في نبلها ومؤهلاتها .

أيها الشعب الكريم ! أيها المنتخب الثانوي :

ان المنطق السليم لم ينعدم كله . وان ميول الخير وارادة الحق لم تنضب كلها من النفوس ، وان الضمير العربي ما زال حياً يستيقظ في الساعة الحاسمة .

فكر وأنصف .

ميشيل عفلق

مرشح دمشق عن الروم الارثوذكس

دمشق ٢٤ تموز ١٩٤٣

بيان ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٣

حول الاعتداء على استقلال لبنان

هذا البيان عن الأزمة اللبنانية به ناحيتان ، ناحية عقائدية وناحية سياسية.

الناحية العقائدية هي تجسيد فكرة الوحدة العربية في العمل ، اي دفع الشعب الى الاهتمام بقضايا ومصير بقية الاقطار العربية ليعرف ويلمس بالتجربة النضالية وحدة المصير العربي . وهـذا يشبه الموقف الذي وقفه الحزب في الاشهر الاولى لتأسيسه من ثورة العراق ، اذ كان القصد الاساسي من موقفه من ثورة العراق هو أيضاً تجسيداً عملياً لأيمانه بالفكرة العربية .

الناحية السياسية ، عبر فيها الحزب عن رأيه وتجربته وتجربـة الشعب في سوريا في اسلوب المفاوضات مع المستعمر . كان الرجال الذين استلموا قيـادة النضال الوطني في سوريا منذ عام ١٩٢٨ متهالكين على المفاوضات مع الأفرنسيين، وكانت السلطة الأفرنسية تعرف هذا التهالـك عندهم وتستغله لتمويت النضال الشعبي بالمماطلة والتسويف، وقد حصلت تجربة المفـاوضات اكثر من مرة وكانت نتيجتها في كل مرة الخيبة وعودة الأستعمار ألى سابق نفوذه بعد أن كاد النضال الشعبي ان يقضي عليه . ولكن اسلوب القيادة الوطنية القديمة كان اسلوباً ضعيفاً متناقضاً يفضح ضعف كفاءة القيادة وضعف تجردها لأنهـا كانت تمثل المصالح الطبقية وتجنح دومـاً الى المساومة والتسوية وانصاف الحلول خشية المضي مع الشعب في النضال العنيف الى نهايته . وكانت سوريا في ذلك العـام مقبلة على

مرحلة من هذا النوع بعد انتخابات وقيام حكم وطني – اي مقبله على مفاوضات مع الأفرنسيين لاستلام ما كان يسمى بالصلاحيات . واذا بأزمة لبنان تستبق احداث سوريا وتأتي كالنذير فاضحة مرة جديدة سوء نوايا الأفرنسيين ، فكان على الحزب ان يستغل هذه المناسبة ليعطي للشعب ولرجـــال السياسة برهاناً جديداً حسياً على ضرر اسلوب المفاوضات بالطريقة التي سنها رجـــال الكتلة الوطنية . وسوف يظهر في البيانات التاليـــة – بين ١٩٤٣ و ١٩٤٥ – تأكيد الحزب على هذه الناحية ومطالبته الدائمة للشعب وللحكومة والمجلس النيابي بأن لا يركنوا الى سياسة المفاوضات، وان تمارس الحكومة صلاحيات الدولة المستقلة مستندة الى حق البلاد في ذلك والى دعم الشعب لها .

واخيراً ينبىء هذا البيان عن موقف الحكومة السورية المتخـــاذل من ازمة لبنان ومن العدوان الفرنسي على حكومة لبنان الوطنية لأنهـا لم تحرك ساكناً في حين احتجت جميع الحكومات العربية والمجالس النيابية اعنف احتجاج ، وكل ذلك حرصاً منها على حسن العلاقات مع الطرف الأفرنسي استعداداً لبـــدء المفاوضات . ولما تحركت الحكومة السورية تحت الضغط الشعبي اتخذت حركتها شكل وساطة بين فرنسا ولبنان، فهاجمها الحزب من هذه الناحية ووضح وحدة القضية العربية وبصورة خاصة وحدة مصير سوريا ولبنان .

ليس الاعتداء الافرنسي على استقلال لبنان وحكومته الدستورية بأول اعتداء توقعه فرنسا ببلادنا ، بل هو حلقة من سلسلة طويلة تبدأ منذ ربع قرن ، ولكن في يد السوريين اليوم ومن واجبهم ان يجعلوه آخر الاعتداءات الافرنسية وخاتمة السلسلة المحزنة المخزية .

منذ سنتين ونصف السنة لدى دخول الحلفاء سوريا ، اذاع الجنرال كاترو بالنيابة عن الجنرال دوغول منشوراً الى السوريين واللبنانيين قال فيه : (انني قادم اليكم لانهاء عهد الانتداب ولاعلن حريتكم واستقلالكم وستصبحون من الآن فصاعداً شعباً حراً ذا سيادة) . واليوم في لبنان يقوم المندوب الافرنسي بنسف عهد دستوري وطني من اساسه بقرار كيفي ، مدعياً الاستناد على صك الانتداب الذي اعلنت فرنسا انتهاءه .

ذلك هو منطق فرنسا : تلغي الانتداب ثم تتذرع بـه ، تعترف باستقلال شعب ثم يقضي مندوبها على مجلس نواب الامة ويزج رئيس جمهوريتها ورئيس حكومتها ووزراءها الشرعيين في السجون . فهل يجوز للسوريين ان يعلقوا اي امل على استقلال كهذا ؟ ان سوريا لم تعترف بالانتداب يوماً من الايام ، لذلك لا ترى نفسها مرتبطة بعقد معاهدة كيما تنهيه . وهي لا تعتبر الاستقلال منحة وهبة بل حقاً طبيعياً لها . وقد جاء ميثاق الاطلنطي مؤيداً لحقها هذا بصورة عامة ، كما ايدته بصورة خاصة تصريحات سفير بريطانيا في مصر ، والمستر تشرشل وممثلي فرنسا المحاربة والحكومات العربية . فما على سوريا الا ان تمارس استقلالها بكل عزم وجرأة وان تزيل من دستورها ما يعارض هذا الاستقلال دون اضاعة للوقت والجهد في المفاوضات العقيمة . لقد آن للسوريين ان يقنطوا من سياسة المفاوضات ويكتشفوا خدعتها ، ففرنسا تموه بها منذ خمسة عشر عاماً وتنجح في

شل الحركة القومية واخماد جذوتها . ومن العبث الادعاء ان تهديم الدور الوطني في لبنان كان نتيجة لجرأة الاسلوب الذي اتبعته حكومته الدستورية ، فإن لفرنسا في هذه البلاد سياسة تقليدية تستوي في نظرها الجرأة واللباقة اذا ما احرجت واضطرت الى بحث جوهر الامور ، اي ما يمس سيطرة فرنسا السياسية والاقتصادية على سوريا . اما المفاوضات فلا تلجأ اليها الا بغية كسب الوقت لتسديد الضربة في الحين المناسب وتثبيت دعائم استعمارها المزعزع .

ومن التضليل الفاحش ان يفرق ذلك التفريق الصنعي بين السياسة السورية وبين ما يجري الآن في لبنان ، وان يتوهم ان سوريا تستطيع تحقيق استقلالها بثقة واطمئنان بعد ذلك الانذار غير المباشر الذي وجهته اليها السلطة الافرنسية لأن فرنسا لم تقصد باعتدائها لبنان وحده ، ولم تقصده بالدرجة الاولى ، ولكنها ارادت من وراء عملها تثبيط عزائم السوريين وتهديدهم بما ينتظرهم اذا هم تطلعوا الى الاستقلال الفعلي وتسلم الصلاحيات بشكل جدي .

وبعد فليس مصيرنا ومصير لبنان واحداً فحسب ، بل ان مصيره ليقرر مصير قسم خطير من البلاد العربية ، وقد لخص دولة رياض الصلح ذلك بقوله : « نحن لا نريده للاستعمار مقراً والبلاد العربية لا تريده للاستعمار اليها ممراً » .

من كل ما تقدم يترتب على السوريين واجبات اساسية هي :

١ — ان يعتبروا قضية لبنان قضية العرب عامة وقضية سورية بوجه خاص وان يشتركوا في مناصرتها اشتراكاً فعلياً يقتضيه منهم التضامن القومي ومصلحة البلاد.

٢ — ان يتصلوا بنواب الامة ويؤازروهم في الاهتمام بقضية حيوية كهذه تناولتها بالبحث مجالس الامم البعيدة عنا علاوة على مجلس حكومات الاقطار العربية .

٣ — ان يوجهوا بواسطة المجلس النيابي السياسة الحكومية نحو التضامن التام مع لبنان ووضع حد لسياسة التريث والمفاوضة وتمثيل دور الوسيط.

٤ — تأييد قرار مجلس النواب العراقي باجلاء القوات الافرنسية عن سوريا ولبنان.

« امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة »

دمشق ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٣ ميشيل عفلق صلاح الدين البيطار

رسالة ١٠ آب ١٩٤٤

كتاب الى المعتمد السياسي الأميركي في سوريا

سعادة المعتمد السياسي الأميركي
دمشق

ان القرار الذي اتخذه الحزب الديمقراطي الأميركي مؤخراً بشأن فتح فلسطين للهجرة اليهودية وجعلها وطناً قومياً لليهود ، والذي جاء على اثر قرار بنفس المعنى للحزب الجمهوري ، يعتبره العرب تعدياً فاحشاً من قبل الدولة الاميركية على حقوقهم لا يقل في شيء عن التعدي البريطاني في وعد بلفور المشؤوم ، ويرون فيه حائلاً دون اي تفاهم وصداقة بين تلك الدولة وبينهم .

لقد وقفت الأمة العربية في هذه الحرب ، بالرغم من التجارب الأليمة التي عانتها طوال ربع قرن مع ظلم الاستعمار الأوروبي وخداع السياسة الأوروبية ، من قضية الحلفاء موقف عطف واستبشار ، مؤملة ان تكون تلك التجارب نفسها قد اوصلت العالم الغربي الى الاقتناع بفشل مبدأ السياسة الاستعمارية من اساسها . وكان معظم املها معلقاً في هذه المرة على دخول عنصر جديد على السياسة الأوروبية ، نعني المبادىء التي كانت اميركا قد اعلنتها في الماضي ، ودخلت الحرب الحاضرة على اساسها وفي سبيل تحقيقها .

ولكن موقف الاحزاب الأميركية الاخير من قضية فلسطين قد قضى نهائياً على هذه الآمال واظهر للعالم اجمع وللعرب بصورة خاصة أن السياسة القديمة هي

التي لا تزال سائدة ، وان المبادىء العادلة والمثـــل العليا لم تزل في نظر الدول الغربية، سواء في القارة الاوروبية ام في اميركا، اداة تسخر لنيل مآرب ومنافع بعيدة عن تلك المبادىء والمثل كل البعد .

واذا كنا نذكر اميركا بمبادئها ومواثيقها الرسمية ، فليس ذلك لأننـــا نركز حقنا على هذه المبـــادىء والمواثيق ، فحق العرب في فلسطين هو حق طبيعي وتاريخي تؤيده الوف السنين من الجهـاد والعمل المنشىء المتصل . ولكننا نخشى ان تقدم اميركا على الاعتداء على حق العرب الصريـح بتـــأثير دعاية الرأسمالية الصهيونية وتضليلها وهي تحسب انها تنـاصر الحق وتخدم السلم والعمران وانها تحقق مبادئها في هذه البقعة المقدسة من الارض العربية .

فالعالم العربي ومن ورائه العالم الاسلامي لا يعتبر هذا السلم العالمي الذي تسعى اليه الدول المتحالفة سلماً حقيقياً اذا كانت حقوقهم منذ الآن تغتصب وتداس ، ويعتبر ان السلم لن يتوطد بالنسبة اليهم الا متى استردوا تلـك الحقوق بكاملها .

ان مكتب « البعث العربي » الذي ينطق باسم العرب القوميين يحتج على موقف الدولة الاميركية من فلسطين ويرجو منـكم يا سعادة المعتمد ان تبلغوا احتجاجه الى المراجع الرسمية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عن مكتب البعث العربي

ميشيل عفلق

بيان ٤ شباط ١٩٤٥

حول الجيش والاستقلال

في هـذا البيان[١] شيئان : الأول موضوع الحكومـة والجيش والسلطة الأجنبية وموقف الحزب من هـذه القضية وحملته على عـدم مصارحة الشعب بالحقيقة ليصبح اداة ضاغطة في تحقيق الاستقلال الحقيقي .

والشيء الآخر : أن الحزب يعطي لأول مرة تحليله عن الفئة الحاكمة وفضح حقيقتها ، والمصالح التي تحركها ، والعقلية التي تسيطر عليها . وهذا سيوسع في البيانات اللاحقة . وبصورة خاصة فضح استغلال الفئـة الحاكمة ومصلحيتها ، فهي تأتي للحكم لا لتحقيق اهداف قومية ، بل لتحقيق اهداف خاصة لأفرادها تحت ستار الأهداف القومية . فهي عدوة الحرية ، تخنقهـا حتى لا يظهر التباين بين مـا تدعيه وما تفعله . كما ان الحزب يفضح الكذب والسرقات والرشوة التي يمارسها افراد هذه الفئة .

---

١ - سجن الاستاذ صلاح لمدة اسبوع بعد صدور هذا البيان ثم بُرىء .

الجيش والاستقلال

« على سورية ان تمـــارس استقلالها بكل عزم وجرأة دون اضاعة »
« للوقت والجهـد في المفاوضات العقيمة فلقد آن للسوريين ان يقنطوا »
« من سياسة المفاوضات ويكتشفوا خدعتها . ففرنسا تموه بهـا منذ »
« خمسة عشر عاماً وتنجح في شل الحركة القومية واخماد جذوتها . . وفرنسا »
« لا تلجأ إليهـا الا بغية كسب الوقت لتسديد الضربـــة في الوقت »
« المناسب وتثبيت دعائم استعمارها المزعزع . »

مكتب البعث العربي في ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣

هذا مـا اذعناه في بياننا منذ أكثر من سنة ، يوم حادث لبـنان المعروف . واليوم تظهر الحوادث صحة ما ذكرناه وتبرر الموقف الذي وقفنـــاه . ولكن الحكومة لم تسمع صوت الحق والعقل ؛ واستمرت في تطبيق اسلوبهـا المتقن في المفاوضات العقيمة والسياسات الحكيمة ، ذلك الاسلوب الذي قـدره الجنرال دوغول ايما تقدير ودعاه (سياسة الحكمة واللباقـة) . وكان من جراء ذلك ان ضاعت فرص ثمينة نادرة كانت الحكومة تعلل خلالها الشعب بالآمال الكاذبة ولا يتورع رئيسها عن التصريح في مجلس النواب نفسه ، تارة بأنه استلم الجيش وتارة بأنه استلم بعض مصفحاته وتارة اخرى بأن المفاوضات تتقدم في سبيل استلامه . ولو اقتصر الامر على الحكومة لهانت المصيبة ، إذ يجوز ان تخطىء الحكومـة

وتسيء استعمال صلاحيتها شريطة ان تكون السلطات الوطنية التي لهـا حق الاشراف عليها قادرة على تصحيح اخطائها ومحاسبتها على اعمالها واسقاطها عند اللزوم . ولكن المشكلة في الواقع هي مشكلة فئة حاكمة جعلت السياسة حرفة لها، تسيطر على مقدرات الدولة في السلطتين التنفيذية والتشريعية سيطرة تنتفي معها كل حياة دستورية صحيحة .

ان هـذه الفئة الحاكمة المحترفة ، التي مثلت دورها الاول بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٩ ، فكانت ثمرته الاعتراف بانفصال « الاقضية الاربعة » عن سوريا وضياع لواء الاسكندرون ؛ والفشل في السياسة الخـارجية والافراط في شهوة الحكم واستغلال منافعه بصورة شوهت عنـد الشعب مفهوم الوطنية ودنست مثلها الاعلى – نقول ان هذه الفئة عادت في هذا الدور الجديد لا لتصلح مـا فعلت بـل لتتابع اخطاءها وتكمل استغلالها . فكانت ان حرمت الشعب بأساليب الدجل السياسي الذي مهرته من ان يمثل تمثيلاً صحيحاً . ولما استقرت في الحكم تذرعت بأوهى الاسباب لتخنق كل حرية وتطمس كل حقيقـة . فأبت ان تشرك الشعب في قضيته وتحمله مسؤوليته بيده واخفت عنه الحقائق والوقائع؛ ومنعت عنه حق الكلام وعن صحفه حرية النشر والنقد. وكان ان عمت الفوضى وتفشت السرقة والرشوة وظهر في كل يوم مرسوم او قانون يكفل لبعض الافراد ربح ملايين من الليرات على حساب قوت الملايين من افراد الشعب .

تلك هي السياسة الخاطئة العمياء التي جرت عليها الفئة الحاكمة وجرت بهـا شعب سورية الى هذا المأزق الحرج الذي نتخبط اليوم فيه. فقد انكشف للشعب اليوم، بعد التمويه والتخدير، ان استلام الجيش كان محض خرافة وان امر استلامه لم يكن موقوفاً على توفر المال اللازم كما صرح رئيس الوزارة السابقة امام جميـع النواب . فها انا نسمع الجنرال دوغول وممثليه يصرحون يومياً ورسمياً ان لفرنسا مركز سيطرة وامتياز في سورية وانها مجدة في عقد معاهدة تكفل لها الاحتفاظ بهذا المركز ؛ وانها لا تسلم الجيش السوري ما لم تعقد هذه المعاهدة .

وليس هـذا غريباً عن منطق فرنسا وعن سيرتها الاستعمارية التي تطبقها في

بلادنا الى يومنا هذا . ففرنسا التي لم تتغير عقليتها فيما يتعلق بمبدأ استقلالنا لا تفتأ تلغم هذا الاستقلال في السر والعلانية ، في مدارسها وصحفها وفي تشجيعها للعناصر المشبوهة ونفثها روح التخاذل والانهزام .

ولكن شعب سورية الذي آلى على نفسه الاحتفاظ باستقلاله الناجز يرى ان كل معاهدة تعقد هي تقييد لهذا الاستقلال وعودة به الى حياة العبودية والهوان التي ذاقها طوال ربع قرن ، كما انه مصمم على استكمال اداة استقلاله الاساسية التي هي الجيش .

ان قضية الجيش قضية قومية حيوية لها اتصال مباشر بكيان استقلالنا ؛ وهي مشكلة عسيرة ذات نتائج خطيرة ، وعلى سرعة حلها يتوقف الى حد بعيد مصير البلاد . وليست تحل المشكلة بان نترك الجيش السوري بيد الافرنسيين ونشرع في تشكيل جيش جديد، كما ارتأت الحكومة ! لأن بقاء الجيش السوري في يد الاجنبي اداة عدوان يجردها على استقلالنا الناشيء في الوقت المناسب ، واداة مساومة قوية مع الدول الاخرى ستكون بلادنا حتماً ضحيتها . واستلام الحكومة السورية للجيش السوري هو وضع حد نهائي لجشع الاجنبي ومطامعه في هذا الجزء من الوطن العربي ؛ ووضع العلاقات بين بلد وآخر في نصابها الطبيعي، وقطع دابر الخيانات الوطنية الناجمة عن وجود اجنبي يشارك الحكومة في ممارسة السلطات وبالتالي تساند جميع افراد الأمة وتوجههم بكليتهم شطر وطنهم وفي سبيل خدمته .

واننا منذ الآن نلفت النظر الى مناورة سياسية خطرة قد يعمد اليها الاجنبي لكسب الوقت وتقبلها الحكومة لتبقى في كراسي الحكم : وهي قبول الاجنبي تسليم بعض كتائب الجيش السوري . ان هذه المناورة ليست سوى خدعة يحاول بها الاجنبي تخفيف وطأة الظرف وتحويل غضبة الشعب وانتظار اليوم الذي يستطيع فيه طعن استقلالنا . فعلينا ان نفهم ان استقلالنا لا يحاط بسياج من حديد الا اذا استلمنا منذ اليوم جميع كتائب الجيش .

ان البلاد في مأزق حرج تحدق بها ظروف حرجة ذات مسؤولية عظيمة

وتبعات جسيمة . ولن تخرج سالمة من هذا المأزق مـــا لم تتوحد كلمة الأمة ، ويغمر افرادها روح الاخاء والتضامن ، وقوة العزم والارادة . ولكن هــذا لا يتم بعصاً سحرية ، ولا بأن تصطنع الفئة الحاكمة مواقف البطولة امـام الشعب بتصريحات وخطب نارية لانقاذ سمعتها بعد ان اضاعت الفرصة المواتية لإنقاذ الوطن ، ولا بـأن تستبدل بالوزارة وزارة اخرى من نفس النوع . بل انـــه ليتطلب قيام حكومة إنقاذ ، قومية ، دستورية ، لا حزبية ، تكون خالية من الاشخاص الذين فشلت سياستهم في الخارج والداخل ومن الذين ساندوهم في هذه السياسة ؛ وتكون مهمتها : اولاً – ان تقلع عن سياسة المفاوضات ، وتشرع منذ الآن في اتخاذ كل التدابير العملية لاستلام الجيش السوري دفعـــة واحدة ؛ ولاستلام ما بقي من الصلاحيات ؛ ولممارسة الاستقلال التـام دون اي نقص فيه او شائبة ، حتى ولو ادى الامر الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجـــانب الافرنسي ، وان تتضامن تضامناً تاماً مع حكومة لبنان في هذه القضية وان تتصل بالحكومات العربية لتجعل قضية استلام الجيش السوري قضية عربيـــة مشتركة . ثانياً – ان تطلق الحريات العامة دون اي قيد ، وتطهر جهاز الدولة بأن تحل الكفاءات محـــل الوساطات ، وتقطع دابر السرقات بأن تعاقب مرتكبيها ، وتضرب على ايدي الانهزاميين ومروجي دعـايات الاجنبي ، حتى ترجع الثقة الى نفوس الشعب وتجمع كلمته وتحمله نصيبه من المسؤولية والتضحية فتستطيع ارغـام الاجنبي على احترام أستقلالنا وتسليم الجيش السوري الذي لا يصح هذا الاستقلال ولا يستقيم من دونه . هــذا هو الحل الوحيد ، وعلى الذين يعطيهم الدستور صلاحية تحقيقه ان يقدروا مسؤوليتهم ويعملوا مـــا تقتضيه المصلحة القومية العليا .

عن مكتب البعث العربي

دمشق ٤ شباط ١٩٤٥ **صلاح الدين البيطار**

بيان ٨ آذار ١٩٤٥

حول خطاب رئيس الجمهورية شكري القوتلي[1]

كان رئيس الجمهورية (شكري القوتلي) قد دعي الى القاهرة ليجتمع بروزفلت وتشرشل ، فسافر الى الرياض ومنها الى القاهرة وعاد الى دمشق عودة المنتصر واقيمت له احتفالات نظمها حزبه . وفي اليوم الثاني من وصوله ذهب الى البرلمان وألقى خطاباً ، فكان الرد عليه في هذا البيان :

أول امر يجب التنبيه اليه هو ان القوتلي كان قد سلك طريق الدكتاتورية المقنعة – كانت هي خطة الكتلة الوطنية بالإضافة الى هواه الشخصي . وفي السنتين او الثلاث الاولى من عهده (١٩٤٣ –٤٥) كان الجو العام وجو الصحف وجو المجلس النيابي والنواب – كانت كلها توحي بان هناك تقديساً لشخصه .

كان رئيس الوزراء (فارس الخوري) والوزراء يسمون القوتلي « الزعيم الرئيس » . وصبري العسلي (وزير الداخلية) يقول في المجلس مثلاً « امرني زعيمي » . كان جواً بشعاً ، لم تألفه سوريا .

هذه الصنمية التي صنعوها للقوتلي كانت تسهل كثيراً عليهم التمادي في خرق الدستور وتعطيل الحريات الديمقراطية ، دون ان يتجرأ احد على الاحتجاج .

---

١ – نفي على اثره الاستاذ صلاح الدين الى قرية الميادين في الشمال، وقامت على اثر نفيه تظاهرة طلابية مشى فيها الاستاذ ميشيل ورفاقه . بعد ذاك ذهب الاستاذ ميشيل الى حمص واصدر منها عدة بيانات مما ادى الى ارساله مخفوراً الى دمشق .

كان جواً ارهابياً استبيحت به الدولة وانتشرت السرقات والرشاوى الخ ..

فوجد الحزب ان المشكلة الرئيسية هي في هذا الشيء–اي دكتاتورية القوتلي المقنعة . والحل هو تحطيم هذه الصنمية وفضحها امام الشعب . لذلك كان يركز هجومه على الحكومة والوزراء بل على رئيس الجمهورية مباشرة .

فالهدف الاول العميق الذي يجب ان يفهم على ضوئه البيان هو مس صنمية شكري القوتلي واظهار عدم شرعية هذا الاسلوب الذي يتبعه . لقد كان اهتمام الحزب بالدستور والأصول الدستورية كبيراً ، بينما كان الدستور حبراً على ورق، يتحايلون عليه كلما سنحت لهم الفرص .

ومن خلال هذا الاهتمام بالدستور والحياة الدستورية يمكن الوصول الى طرح المشاكل الاجتماعية التي لم يكن بالإمكان الخوض فيها ما دام الدستور والحياة الدستورية حبراً على ورق .

بالاختصار ،كانت نظرة القوتلي الى الدستور نظرة احتقار واستخفاف .

* * *

عند رجوع القوتلي من القاهرة كان يحمل معه شيئين :

١ – اتفاقاً سراً بينه وبين ابن سعود ، بالدرجة الاولى ، وبينه وبين فاروق بالدرجة الثانية .

الاتفاق مع ابن سعود هو محاربة كل فكرة للاتحاد مع الهاشميين . اول يوم وصوله من القاهرة القى كلمة من شرفة دار الحكومة قال فيها : « لن يرتفع فوق علم هذه البلاد الا علم الوحدة العربية . » كان يعبر بهذه الكلمة عن رفضه للمشروع المطروح وقتئذ وهو مشروع « سوريا الكبرى » تحت لواء عبدالله .

كان كأنه يقول ان سوريا ستنتظر حتى تتحقق الوحدة العربية الشاملة لتدخل فيها .

هذا المعنى كان مفهوماً من الأوساط المطلعة التي كانت تعرف اتجاهات الكتلويين الانفصالية . ومن الواضح ان الحزب لم يكن ليرضى بمشروع الملك

عبدالله ، ولكنه لم يكن ايضاً ليسمح بطرح الشعار الذي طرحه القوتلي،وهدف منه الى تعطيل وتشويه فكرة الوحدة ذاتها .

٢ – الشيء الثاني الذي اتى به القوتلي من رحلته، نصيحة من تشرشل بعقد معاهدة مع فرنسا . وقد ظهر هذا في خطابه في البرلمان . لم يصرح به ، انما لمح إليه تلميحاً عندما قال : « ان عقد المعاهدات دليل على الاستقلال السياسي».

هاجم الحزب الخطاب في ثلاث نقاط اساسية :

اولاً : الوحدة العربية : افاد من المناسبة ليبين اخطار العقليـــة الإقليمية ، وليبين نزوع الشعب العميق للوحدة العربية وجهاده الطويل في سبيلها ؛ وان كل استقلال اقليمي يكون خدعة ويكون فارغاً من المحتوى اذا لم يوصل الى الوحدة.

ثانياً : رفض فكرة المعاهدة بين سوريا وفرنسا .

ثالثاً : وضع الحدود الدستورية لرئيس الجمهورية .

مكتب البعث العربي (أمة عربية واحدة – ذات رسالة خالدة)

حول خطاب فخامة رئيس الجمهورية

ان في البيان الذي ألقاه رئيس الجمهورية مؤخراً في المجلس النيابي ظاهرتين هامتين : الأولى – ان رئيس الجمهورية يدلي بتصريحات لا تعبر كلها عن رغبات الشعب، ولا تمثل ارادته القومية حق التمثيل . الثانية – ان رئيس الجمهورية يعطي لنفسه حقوقاً اكثر من التي يسمح له الدستور بها . اما التصريحات فتتعلق بموضوعين خطيرين يمسان حياة البلاد في الصميم : موضوع الوحدة العربية ، وموضوع العلاقات بين سوريا وفرنسا .

١ – **موضوع الوحدة العربية** : يصرح رئيس الجمهورية ان للشعب السوري غايتين هما الاستقلال التام ، والتعاون بينه وبين سائر الأقطار العربية ، وأنه متمسك بجمهوريته الديمقراطية، وأنه يقبل بمشروع سوريا الكبرى على ان تكون جمهورية لا يتسرب اليها الطغيان الصهيوني . والحقيقة ان الغاية الأولى التي كان ينشدها شعب سوريا العربي ، وهي استقلاله الناجز ، ليست في عرفه غير واسطة لبلوغ الغاية الحقيقية ، وهي وحدة الأقطار العربية ، لا التعاون بينه وبين هذه الأقطار . فمن الأمور الراهنة ان سوريا كانت في طليعة الأقطار العربية من حيث الوعي لضرورة الوحدة العربية ، ومن حيث العمل لها ، والتمسك بها . وإن تاريخها ، في الثلاثين عاماً الأخيرة ، لم يكن غير سلسلة من البراهين على انها تجعل الوحدة العربية فوق كل غاية ، وانها لا تحيا ولا تعمل الا

في سبيل تحقيقها . والواقع هو ان شعب سوريا العربي ، يجد نفسه مرة أخرى أمام الفئة الحاكمة التي تعترض سبيله ، وتشوه ارادته الحقيقية بما تقوم به من مشاورات واتفاقات ، وتعلن باسمه من تصريحات . وبما تصطنع من مصاعب وعوائق تجعل الوحدة العربية أمراً بعيد التحقيق ؛ وتعزز انفصال كل قطر عربي عن الآخر .

أما قول رئيس الجمهورية بأن الأمة متمسكة بجمهوريتها الديمقراطية حرصاً منها على ضمان الحريات الدستورية ، واشتراطه استبقاء النظام الجمهوري لقبول توحيد سوريا الكبرى ، فيرد عليه **بأنه من المستغرب جداً ان تتذرع بهذه الذريعة جمهورية كان من ابرز صفاتها امتهان هذه الحريات ، وطمس مصالحها .**

٢ – **موضوع العلاقات بين سورية وبين فرنسا** : يظهر من بيان رئيس الجمهورية ان النية متجهة الى استجابة طلب فرنسا في عقد معاهدة . وهذا ما يناقض تصريحات رجال الحكم المسؤولين الذين اعلنوا قبل اسابيع امام الشعب وفي المجلس انهم يرفضون عقد اية معاهدة مع فرنسا . وهو تراجع يحدث اسوأ الأثر في نفس الشعب ويأتي ببرهان جديد على نقص كبير في كفاءة القائمين على الحكم . اذ علينا ان نعترف بحقيقة واضحة لا تجدي فيها المغالطات والتسميات المرنة هي ان كل معاهدة تعقد مع فرنسا تعني التسليم لهذه الدولة بمركز ممتاز في سوريا يكبل استقلالنا ويعرض على مستقبلنا الذل والعبودية . وليس من البراعة في شيء ان نكشف فجأة هذه الحقيقة الحقوقية القائلة بأن عقد المعاهدات هو دليل على الاستقلال والسيادة وان يأتي هذا الاكتشاف في الوقت الذي يعلن فيه المستر تشرشل ووزارة الخارجية البريطانية رغبتها في ان تعقد بين سوريا وفرنسا معاهدة تضمن لهذه الأخيرة مركزاً ممتازاً .

إن شعب سوريا مصمم على التخلص نهائياً من أي اثر للنفوذ الأجنبي إفرنسياً كان أو غيره . وهو قد قدم لبلوغ هذه الغاية دماء ذكية وتضحيات غالية مستمرة . ولن يثنيه عن تصميمه تدخل بريطانيا ، كما أنه ليعزز حقه الطبيعي في رفض

عقد هذه المعاهدة بتأييد الدول العربيـــة له ، وبموقف دولة الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، اللتين لا تقبلان بأن يكون لأي دولة مركز ممتاز في بلادنا . فالمصلحة القومية تقضي على المجلس والحكومة ، بأن يرفضا عقد أي معاهدة . فهذا الرفض لا يمكن ان يعرض البلاد لأي خسارة ، وما تحقق لنا من الاستقلال ليس الا حداً ادنى لا يسمح الوضع الدولي اليوم ، وفي المستقبل ، بأن تحرم منه أمة مهما كانت صغيرة ووضيعة.

الحدود الدستورية : هذه التصريحات التي جاءت في بيـــان الرئيس ، قد أعلنا رأينا فيها لأننا نعتبرها غير مطابقة لأماني الشعب ومصلحته القومية . وما كان الرئيس ليدلي بها لو لم يعط لنفسه حقوقاً أكثر من التي سمح له الدستور بها . إن رئيس الجمهورية محترم لدينا كل الاحترام ، بعيد عن ان ينـاله أحد بالنقد ما دام بعيداً عن اي حزب ومـــا دام يعمل ضمن الحدود التي يعينها له الدستور . ولكنه منذ انتخابه لهذا المنصب الخطير كان مصمماً على جعله أداة وملحقاً لصفة أخرى اضطرت لابتداعها الهيئة السياسية التي يمثلها : ألا وهي صفة الزعامة . ولقد كانت هذه الصفة اسلوبـاً مناسباً لكي يرجع الى حظيرة الوطنية عدد من محترفي السياسة أظهرت التجربة في المـاضي عجزهم أو عدم صلاحهم . كما كان القصد من الاحتفـاظ بصفة الزعامة الى جانب الرئاسة الدستورية ان تبقى هذه الفئة في مأمن من انكشاف اغلاطها ، وافتضاح أغراضها أمـــام مراقبة النظام الدستوري ، وأن يضيعوا المسؤولية أيما تضييع .

وكان من نتائج إضافة الزعامة الى الرئاسة ان تعذر قيام الحكم الدستوري وتشوهت حقيقته : فالمجلس النيــابي الذي أصبح منذ اليوم الأول ضمن دائرة الزعامة وتحت تأثيرها ، قد رأى نفسه عاجزاً عن ممـــارسة حقه الأساسي في محـاسبة الحكومات وإسقاطها . ولم ينجح في تصحيح هذا الوضع وجود أقلية من النواب راعية لمهمتها ومسؤوليـاتها ومقدرة أهمية الدستور والحكم الدستوري في نشأة حياتنا القومية وتربيتنا السياسية . كما ان الحكومات التي ألفت بموجب هذا الوضع وجدت نفسها طليقة من كل مسؤولية فعبثت بالرأي العـام وتمادت

في الاستهتار بسيادة الشعب ومراقبة المجلس .

أما الشعب ففي كل مرة كان ينتبه فيها لمصير بلاده ويُراع للأخطار المحدقة ولسوء العاقبة المنتظرة ، كانت تتضافر على خنق يقظته وإخماد شعوره القومي قوة الحكومة بالبطش وقوة الزعامة بالوهم والتحذير . وتطلب منه السكون والاستسلام ، والانتظار والتفاؤل ، بحجة دقة الظروف وحراجة الموقف ، ووجود طلاسم وأسوار ليس من شأنه ولا من حقه ان يتطلع إلى معرفتها . ولكن الشعب ، بحكم وعيه القومي والسياسي للمرحلة الحاضرة في تاريخ الأمة ، وبحكم تطلعه إلى حياة دستورية حرة ، لم يعد يؤخذ بهذه الأساليب ولا يخدعه هذا الترقيع الغريب الذي ساعدت على خلقه ظروف الحرب الاستثنائية . فالمزج بين السياسة المتساهلة القنوعة وبين الزعامة المقدسة هو مزج مصطنع لا يكتب له البقاء ، وتناقض لا بد ان يحل في وقت قريب .

فعلى الرجال المسؤولين ان يتداركوا وقوع الكوارث والانهيارات السريعة ، وأن يرجعوا الزعامة إلى الدستور وحده ، فيتقيدوا بحدوده ، ويحافظوا على تطبيقه في نصوصه وروحه . البلاد تعاني أزمة من أشد الأزمات خطراً ، هي فقدان القيادة الوطنية . فالفئة الحاكمة التي ارتمت بكليتها في السياسة الانتهازية تاركة ساحة النضال مقفرة ، قد عملت في الوقت نفسه ، بالقوة والحيلة ، على أن لا يبقى في البلاد من يمثل أهداف الوطن البعيدة ومبادئه الكاملة ، مدعية أن في استطاعتها القيام بالمهمتين وحمل الرايتين . وقد فاتها انها في اللحظة التي قبلت فيها الانتقال إلى نطاق السياسة الانتهازية قد سقطت عنها صفة القيادة الوطنية .

أراد السياسيون أن يبقى مكان القيادة القومية فارغاً ، وأحاطوه بكل ما لديهم من قوى الإغراء والإرهاب ليمنعوا دخوله عن أصحابه . ولكن الضرورة الحيوية تنبعث من أعماق الأمة ، وتستصرخ الذين يشعرون بخطر هذا الفراغ ، وتدعوهم إلى أن يقتحموا الجدران والأسوار ولو كان دونها الحديد والنار ، لكي

يرفعوا ، من جديد ، بـأيديهم المثخنة بالجراح ، علم القضية القومية الصحيحة ، وأهدافها المثالية الكاملة .

عن مكتب البعث العربي

صلاح الدين البيطار

٨ آذار ١٩٤٥

رسالة ١٠ آذار ١٩٤٥

رسالة احتجاج على اعتقال صلاح البيطار

هذه رسالة وجهها الدكتور مدحت البيطار عن مكتب البعث العربي احتجاجاً على نفي الاستاذ صلاح البيطار . تليها برقية موجهة الى المجلس النيابي حول الموضوع نفسه وفيهما توكيد على اتهام الفئة الحاكمة بالتصرف الدكتاتوري، والانحراف عن أهداف الشعب ، واستغلال الدستور ، والعمل لمصلحة تلك الفئة الخاصة .

الى فخامة رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير الداخلية

ان التدبير الذي اتخذته الحكومة باعتقال الاستاذ صلاح الدين البيطار ، احد ممثلي مكتب البعث العربي على اثر اصداره نشرته المؤرخة في ٨ آذار ١٩٤٥ التي عبر فيها اصدق تعبير عن ارادة عرب سورية وامانيهم العميقة في ضرورة تحقيق الوحدة بين الاقطار العربية، وتحرير سوريا نهائياً من السيطرة الاجنبية، والمحافظة على حرمة الدستور وامانة تطبيقه ، نقول ان هذا التدبير لا يعتبر مخالفاً للقانون ومخلاً بالحريات العامة فحسب ، بل انه لتحد صريح بوجهه القانون والحكم في شخص صلاح الدين البيطار ، الى الامة العربية جمعاء ، والنفر القليل المختار من رجالها الصادقين الذين ظلوا حافظين لعهد العروبة ، أمناء لاهدافها الصحيحة ، والذين تحملوا في سبيلها المصاعب والمقاومة ، واعرضوا عن شتى المغريات ، بينما تخاذل العدد الاكبر من محترفي السياسة ولانوا للضغط حيناً ولشهوة الكسب والنفع الشخصي احياناً .

وليست هذه التدابير التي تلجأ اليها الحكومة مقلدة اساليب الاستعمار حرفاً بحرف ، الا مصداقاً لما قرره الاستاذ صلاح الدين البيطار في نشرته الاخيرة وبرهاناً جديداً على ان هذه الفئة الحاكمة التي تسيطر على سياسة البلاد انما تعمل بوحي مصالحها وانانيتها المحتكرة وان غايتها الاساسية هي المحافظة على تلك المصالح والاستمرار في هذا الاحتكار حتى لو اقتضى ذلك منها خرق القوانين وانتهاك حرمة الدستور والتفريط بحقوق الوطن ومستقبل الأمة .

ان مكتب البعث العربي يحتج على الحكومة في تصرفها هذا اشد الاحتجاج

ويجعلها مسؤولة من جهة امام الدستور لتعديها على الحريات العامة ومخالفتها الصريحة للقوانين ، ومسؤولة من جهة أخرى امام الاجيال العربية الصاعدة وحكم التاريخ العربي في المستقبل لمحاولتها عرقلة اليقظة القومية وخنق صوت الاحرار المخلصين ، وهيهات ان تنجح الحكومة في بلوغ مأربها ما دام في الامة العربية رجال أمناء اباة، يستلهمون في اعمالهم تاريخ العرب الأمجاد وفضائل الخلق العربي، والسلام .

٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٦٤ — عن مكتب البعث العربي

١٠ آذار سنة ١٩٤٥ — الدكتور مدحت البيطار

صورة البرقية
الى مقام رئاسة المجلس النيابي

مكتب البعث العربي يحتج بشدة على اعتقال الحكومة لأحد ممثليه الاستاذ صلاح الدين البيطار ويعتبر ذلك مخالفة كبيرة للدستور وطعنة موجهة في شخص الاستاذ البيطار الى استقلال البلاد وحرمة الدستور وسلامة الوحدة العربية. ننتظر من نواب الامة ان يضعوا حداً لتصرفات الحكومة الكيفية وعبثها بالقوانين والحريات العامة وان يقدروا مهمتهم العظمى في صيانة الحكم الدستوري والحرص على الاهداف القومية الكاملة .

عن مكتب البعث العربي

الدكتور مدحت البيطار

بيان ١٤ آذار ١٩٤٥

نحذر الفئة الحاكمة من الاستمرار في سياستها

تحليل عقلية الفئة الحاكمة هو أهم ما في البيان[١] .

كان الشعب في سوريا في ذلك الحين يعـــاني من عقدة موجودة عن الفئة الحاكمة . ظروف البلاد وظروف الفئـــة الحاكمة دفعتها الى اتبـــاع الأسلوب الانتهازي – ولكنها بقيت تذكـّر ماضيها النضالي – كان هذا التذكير يستعمل لإسكات المعارضة وتثبيت اقدامها في الحكم . هـذه العقدة كان المطلوب كشفها دوماً أمام الشعب : ان الماضي وحده ليس كافياً بدون النظر الى الحاضر .

---

١ – كتبه الاستاذ ميشيل وأصدره في حمص بعد نفي الاستاذ صلاح الى الميادين .

« نحن في دور الممهدين . فمهمتنا شق الطريق للجيل الجديد لا تعبيدها ، رفع الاشواك لا زرع الرياحين، غرس البذور الخالدة لا قطف الثمار اليانعة ، لذلك لن ندخل الحكم . عاجلاً . وفي صف النضال سنبقى طويلاً » .

« إن استفحال الأمراض التي تفتك بالأمة ، وعمق الآلام التي تحزّ في جسمها ، لم تعد تنجع فيها حيلة السياسيين مهما كانوا أذكياء بارعين ، ولا بد لها من مناضلين مؤمنين ، يستمدون روح نضالهم واسلوبه من روح امتهم واخلاقها » .

مكتب البعث العربي في ٢٤ تموز ١٩٤٣

نحن إذ ننتقد الفئة الحاكمة ونحذرها من عاقبة الاستمرار في سياستها ، إنما نوجّه في الواقع تحذيرنا الى الشعب ، لأننا لا ننتظر منها أيّ إصلاح . فهي خاضعة لمنطق منبعث من صميم تشكيلها ، يحتّم عليها الخطأ والفشل . إن الخطيئة الكبرى كانت في دخول هذه الفئة الحركة الوطنية وفي استلامها قيادتها . إذ ليس في وضع الطبقة الاجتماعية التي تشكلت منها القيادة الوطنية ما يؤهلها لحمل عبء النضال القومي ومتابعته بجرأة واستقامة حتى النهاية . فمصالحها الاقتصادية واعتباراتها العائلية تضرب حولها نطاقاً من القيود توقفها في منتصف الطريق ، وتغريها بالتراجع والتساهل . يضاف الى ذلك نقص واضح في الكفاءة ومستوى التفكير ، وشوائب عديدة تخالط تربيتها الاستبدادية الاستغلالية المتغطرسة ، وصدق انتمائها الى الوطن الذي تبنّت قضيته ، وادعت انها تمثل

روحه ومصلحته .

لقد كان محتوياً على قيادة من هذا النوع ان تعجز عن القيـام بواجبات نضال لا تميل إليـه ميلاً طبيعياً عميقاً ، وأن تخفق في كسب الثقة والتأييد من شعب لا تشعر نحوه بحب او احترام . فتعبها من النضال وتلكؤها فيه لم ينتجا عن كون هذا النضال متعذراً او شاقاً على الشعب بل من ان الشعب لم يجد امامه القيادة التي توحي إليه الثقة بتجردها وكفاءتها ، والتي تمهـد له السبل ، وتزيـل من طريقه العقبات ، وتنظمه على شكل يستطيع معه ان يظهر كل مـا فيه من قوى وممكنات .

هذا ما أغرى رجال القيادة الوطنية بالتخلي عن مهمتهم الأولى ، فانتقلوا الى ساحة السياسة الانتهازيـة ، أملاً بأن ينـالوا ، عن طريق الحكم ، وسلطاته ومغرياته ، ذلك التأييد الاجمـاعي القوي الذي عز عليهم كسبه خارج الحكم ، فكانت النتيجة ان خسروا البقية الباقية منه .

إن السياسة الانتهازية التي تقوم على اغتنـام الفرص ، والرضا بالممكن ، والأخذ والمطالبة ، هي سياسة جائزة لها مبرراتها في بعض الظروف والأحيان . ولكن مـا ليس له مبرر هو اعتبارها الغايـة والمثال ، وانها الشيء الوحيد المشروع ، وان تحاول مـا لا يعقل ، فتدّعي انها مستمرة في النضال امينة على أهدافه ، وهي تجبر الشعب كل يوم على قبول التساهل والاعتدال .

لقد آن للشعب ان يعي هذه الحقيقة في بلادٍ لا تزال محكومة من الاجنبي ، كل حكم يقوم ، هو بالضرورة خاضع لنفوذ هـذا الاجنبي ، ان كثيراً وان قليلاً . ولا يعقل ان يقوم هذا الحكم وان يبقى يوماً واحداً إذا لم يكن قد قبل مبدأ التنازل عن بعض الحقوق والتساهل في بعض الأهداف . فمن التضليل المجرم ان يسمى الحكم الذي ينشأ في مثل هـذه الشروط « بالحكم الوطني » مهما كانت مزاياه التي ترفعه عن مستوى العهود الرجعية . أما القيادة الوطنية في مثل هـذا الحال ، فليس لها غير مكان طبيعي واحد ، هو مكان النضال في صف الشعب ، من أجل التنبيه والتحذير ، والضغط والمقـاومة ، كي تحول دون أي تفريط

بحقوق الأمة ، وتمنع كل تساهل لا تقتضيه الضرورة القاهرة . **إذن ففي البلاد التي لا يزال فيها أقل اثر لسلطة الاجنبي ، لا يمكن ان تكون القيادة في الحكم ، وان يكون مع الحكم وطنية صحيحة ، وان تكون الزعامة إلا في صف الشعب.**

تلك هي الحقيقة ، لن نفتر عن إعلانها ، كما أعلنها صلاح الدين البيطار ناصعة جلية ، وتحمل في سبيل ذلك النفي والاعتقال . ونحن نعلم ان الفئة الحاكمة لن يؤثر فيها النصح والتحذير ، وانها بدلاً من ان تتدارك النهاية المحزنة التي تمشي اليها ، وتلتزم حدود الدستور ، تحشد الآن قواتها للدفاع الأخير ؛ فتتآمر على المجلس النيابي وتعرقل جلستين متواليتين له ، وتصدر بلاغات إرهابية ، وتستخدم أساليب في القمع والتعدي على الحريات ليست بعيدة عن اساليب الاستعمار .

في استطاعة الحكومة ان تسجن وتنفي وتضطهد فرداً او افراداً. ولكن ما عساها تفعل بجيل جديد بكامله ، يقدس الحق ويحن الى البطولة ، أقسم ان يكون للعروبة وجه غير الذي أظهرها به السياسيون ، وأن يفهم الأخلاق والوطنية على غير ما فهم المحترفون !.

عن مكتب البعث العربي

ميشيل عفلق

١٤ آذار ١٩٤٥

بيان ٢٣ آذار ١٩٤٥ .

حول اعتقال صلاح البيطار

هذا بيان قدم له الحزب برسالة بعث بهـــا الاستاذ صلاح الدين البيطار من سجنه ، يصف فيها حاله والسجن ، ويؤكد على أن للحرية ثمناً ، وأن علينا ان نجعل جميع الناس يحبونها بمقدار ما نضحي في سبيلها .

« رسالة من صلاح الدين البيطار »

سوف اسعى لأجد شخصاً يوصل اليكم هذه الوريقة عند اخراجي من هـــذا السجن الى السيارة التي ستنقلني الى سجن دير الزور لان المراقبـــة شديدة ولا استطيع مقابـــلة احد ، وانا الآن بصحة جيدة وحالة حسنة،واحب ان اذكر لكم بشيء من التفصيل ما جرى لي طيلة هـــذه الايام العشرة – لقد وضعت في سجن القريتين منذ وصولي اليها صباح الجمعة المـــاضي، ومنعت من الخروج طيلة هذه المدة ليلاً ونهاراً تقريباً ، والسجن عبارة عن غرفـــة تذرع ثلاثة امتار في اربعة ، تتنزه في بشاعتها ووحشتها الحشرات والفار ، لها نافذه متوسطة مدت على وجهها قضبان الحديد ولها باب حديدي يتلوه آخر خشبي هرم وجدرانها قد حفرتها الفار وابتنت لها في اطرافها بيوتاً تخرج من احدهـــا لتدخل في غيره . وقد فرشت بعض ارضها بحصيرة قذرة ، ليس فوقها كرسي او مقعد . في هـــذه الغرفة المهجورة وفي هـــذا السجن المقفر رمى الاشقياء الاشرار بأحد الاحرار حقداً وانتقاماً ومنعوه من الاتصال لا بالافراد فحسب بـــل بالنور والهواء . لو يراني الرائي من وراء النافذة في يوم عصفت فيه ريـــح صرصر وبرده زمهرير لوجد في زاوية من هذه الغرفة الموحشة المهجورة شخصاً رث الحـــال كسيف البال ، قد نسي الكلام وجهل الانسان، لوجد قطعة من الانسانية مرذولةمرمية منبوذة منسية ، ممددة على فراش يابس يرجف من البرد ويضيق صدره من صوت الرياح . لو رآني راء ينعم بالحريـــة لظن اني معتوه مجنون ، او مريض مصاب بالطاعون ، وإلا ، فلم الابواب الموصدة بالسلاسل .. ومع ذلك فقد رآني احد

الناس ، قائد درك حمص ، في هذه الحال التي وصفتها ، وقـــد جاء خصيصاً من دمشق بسيارته الفخمة موفداً من قبل وزير الداخلية ليتحقق بعينه فيما اذا كان من نطق بالحق و كشف عن الحقيقة ، لن ينطق بعد اليوم . وان يتأكد اذا كان السجين ينال الجزاء الذي رسمه الوزير . . اذا كان كل هذا الضغط والتعذيب بهذه الاساليب التي طلبها الوزير كأن يوضع في السجن المنفرد ، لا يخرج منه ابداً ولا يرى احداً ولا يتصل به احد قد نفذت . لقد عاد هذا القائد الباسل الى حمص مركزه فابلغ نائب السجن ان يقيس له مساحة النافذة ومساحة طاقة صغيرة في الباب ، وظننت انه سيرسل لوحاً من الزجاج يقيني البرد ، ولكن الفظاعة هو انه ارسل في اليوم الثاني لوحاً من شريط النخل ليوضع على النافذة والطاقة فذكرت عندئذ احرار العرب المفكرين ، وقد زجهم الوزراء والسلاطين في السجون اياماً واعواماً ، وذكرت ان الحق الذي نطقوا به هو الذي خلد بعد ان مات السجانون والمعذبون ، فتوارد علي دمي واطمأنت نفسي وانهالت عـلي مبادئي تذكرني بنبل غايتي وضرورة تضحيتي في سبيل بعث أمتي والنهوض بها .

واني اعلم ان هذه التجارب التي نبتلى بها لا بد منها ، وان الحرية استحقاق واكتساب ، وهي عادةً غالية المهر سندفع مهرها ان شاء الله ، وننالها ونجعل جميع الناس يحبونها وينعمون في ظلها .

« صورة رسالة من صلاح الدين البيطار »

* * *

يهمنا ان يعلم الشعب اولاً ، ثم ان يعلم القائمون على الحكم ، اننا قد فتحنا هذه الأزمة الوطنية الدستورية برأينا واختيارنا ، عن وعي الشعب وتصميمه .

وان اعتقال الحكومة لصلاح الدين البيطار لم يكن لنا مفاجأة ، بل مكافأة على جهود بذلناها ، وخطة رسمناها لنتوصل الى هذه النتيجة .

وهكذا نجحنا في اجبار الفئة الحاكمة على ان تكشف القناع عـــن وجهها الحقيقي ، وان تظهر صفتين بارزتين من صفاتها :

اولاً – انها لا تقيم للحكم الدستوري وزناً، ولا تعرف حرمه لقانون او حق

ثانياً – انها لا تخاف من شيء خوفهـــا من الوطنية الصحيحة ، ومن رجال المبدأ الحر والنفس المتجردة والفكر الواعي .

ولقد كنا عارفين ان تعيين وزير الداخليـة الجديد يعني التصميم على تطبيق سياسة ارهابية رعنـاء ، فأردنا فضحها وتقويضها قبل ان تجر البلاد الى عواقب وخيمة محتومـــة . ورضينا بان نقدم للوزير الدكتاتوري ضحية أولى لينقاد الى كشف اغراضه وتنفيذ مآرب الموجهين له ، وأتبعناهـا بضحايا غيرها ، على اثر بلاغه الرسمي الارهابي لنفهمه واياهم ان سياسة دولة لهـا دستور ومجلس نيابي ، لتختلف عن ادارة مزرعة من مزارع الاقطاعيين . واردنا ان نبين للشعب ان لا خطر على قضيته الوطنية من تطبيق الدستور ، واحترام القانون ، وانتهاج سبيل الحق والصدق والنزاهة، وان الفئة التي تقبض على هذه القضية لو كانت مستقيمة لما سعت كل هذا السعي لتعطيل الدستور وخنق الحريات ، خشية ان تفتضح انانيتها العمياء ، وجهلها المزمن ، ونفعيتها الشرهة .

ونحن لم نصدق في يوم من الايام ان الاجنبي يستطيع ان يستغل الرأي المخلص الحر ، والوطنية الصلبة والعمل الواعي القويم ، ولكننا كنا دومـاً مقتنعين بان سياسة الجهل والاحتكار والاستثمار تفسح للأجنبي اوسع مجال للاستغلال .

هذه هي الازمـة التي تعمدنا فتحها ، واردنا ان تكون نقطة تحول جوهري عميق في سياسة البلاد ومفهومها للوطنية وللحكم الدستوري . ونحن بهـذا العمل نحمّل المجلس النيابي مسؤولية ثقيلة امـام الشعب العربي بكامـــله ، في الحاضر والمستقبل ، ونقول له قولاً صريحاً :

إما ان يكون في البلاد دستور ، وان يكون لوجوده نفع للأمة ، فعـــلى المجلس ان يصون هذا الدستور ويحاسب الذين يخلون به ، وإما ان يكون المجلس غير مقتنع بفائدة الدستور ، ويعتبر الأيمان التي اقسمها من الامور الشكلية ايضاً، وعلى المجلس عندئذ ان يعلن رأيه للأمة ، لأن الامـــة لم تنتخبه الا على أساس الدستور ، وفي سبيل المحافظة عليه وتطبيقه بأمانة .

اجل اما ان تنتهي هذه الازمـة بتذكير النواب بواجبهم المقدس ، فتدفعهم الى استرداد حقهم المسلوب منهم ، وهكذا يضعون اول حجر في بناء التربيـة السياسية الصحيحة ، ويحققون في حياتنـا القومية تطوراً تاريخياً ، واما ان يستقيلوا منهذا العبء ويتنكبوا عن حمله، فتكون الكلمة عندئذ للشعب ، لأنه صاحب الحق الاصيل ، وهو مصدر كل سلطة .

عن مكتب البعث العربي

دمشق ، ٢٣ آذار ١٩٤٥ **ميشيل عفلق مدحت البيطار**

بيان ٢٣ آذار ١٩٤٥

الموجه الى وزير أميركا المفوض حول قضية فلسطين

ما كادت الحرب تنتهي وينتصر الحلفاء على ألمـــانيا ، حتى كشفت الدول الغربية عن مخططها الآثم في فلسطين . وقد أعلن روزفلت عن عزم أميركا على فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية . وبذلك تنكر لكل مبادىء السلام والحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها التي أعلن في بداية الحرب أن الولايات المتحدة تخوضها في سبيلها . وقد وجـه حزب البعث الى وزير أميركا المفوض في سوريا البيان التالي منددا بهـذا الموقف ، مؤكداً أن الشعب العربي ، لن يسكت عن حقه . وانه يرفض كل عقد أو اتفاق يجيز استثمار أراضيه .

الى سعادة الوزير الاميركي المفوض في سوريا ،

ان الصدق والاخلاص للمثل العليا، وكل السجايا الكريمة التي يتحلى بها الشعب العربي ، قد غررت به مرة اخرى،فساهم في الجهود الحربي للحلفاء رغم التجارب القاسية والمريرة التي عاناها من جشع الاستعمار الغربي بعد الحرب الماضية ، مؤملاً ان تكون التجارب الفاشلة قد أقنعت امم الغرب بفشل مبدأ السياسة الاستعمارية . وزاد في أمله اطمئنانه للمبادىء الانسانية السامية التي اعلنت اميركا الحرب في سبيل تحقيقها .

وان موقف الرئيس روزفلت الذي ايد في تصريحه الاخير وجهة نظره السابقة وعزمه على مواصلة السعي لفتح فلسطين العربية للهجرة والاستعمار اليهوديين،والذي يؤكد اصرار الولايات المتحدة على تاييد خطة استعمارية معينة مناقضة تماماً لكل مبادىء الحرية التي تبناها الحلفاء ونالوا بها عطف الشعوب المحبة للسلام، نقول ان موقف الرئيس روزفلت قد أفهم العرب والعالم الاسلامي بصورة لا تقبل الشك ان المبادىء والمثل العليا ليست في نظر الدول الغربية الا اداة تسخر لنيل مآرب استثمارية بعيدة كل البعد عن تلك المبادىء والمثل .

والعرب الذين اغضبهم تصريح الرئيس روزفلت كما اغضبهم وعد بلفور من قبل،يعتبرون كل حل لقضية فلسطين لا يؤيد حقهم الصريح في عروبة هذه البلاد المقدسة تعدياً صريحاً على حقوقهم وتدخلاً في شؤونهم الخاصة لا يسيغه اي عرف دولي او مبدأ انساني،وان عندهم الشجاعة والايمان الكافيين لكي يعتبروا ان السلم العالمي لن يتوطد بالنسة اليهم ما لم يستردوا حقوقهم الطبيعية كاملة .

وأخيراً،فإن العرب الذين يعتبرون كل الاقطار العربية وحدة لا تتجزأ يرون من واجبهم ان يعلنوا عدم اعترافهم بكل عقد او اتفاق يجيز استثمار اراضيهم

من قبل اية دولة اجنبية تنتقص من سيادتهم وترضي خصومهم على حسابهم .

ان مكتب البعث العربي الذي ينطـق باسم العرب القوميين يحتج بشدة على تصريح الرئيس روزفلت بشأن فلسطين ، ويرجو منكم يا سعادة الوزير ان تبلغوا احتجاجه الى المراجع الرسمية .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق الاحترام .

عن مكتب البعث العربي

دمشق في ٢٣ آذار ١٩٤٥ **ميشيل عفلق**

بيان ٢٥ آذار ١٩٤٥ .

لقد تنفس الشعب الصعداء ..[1]

فيه تركيز على ان النقد الموجه للحكومة لا يخدم الأجنبي اذا كان مخلصاً . وان الخيار الآن ليس بين الوطني والخائن بل بين الوطني الضعيف والوطني القوي.

* * *

لقد كانت الكتلة الوطنية تعتبر ان كل من معها وطني وطاهر وان كل من كان ضدها ، هو خائن متعامل مع الأفرنسيين — لم ترد الكتلة ان تعترف بأي بديل ثالث .

فبداية الحزب كانت من هذه الناحية غير سهلة بسبب هذا الإرهاب الفكري من قِبَل الكتلة . كان ضغط الرأي العام على المحاولات لوراثة الكتلة (بعد تجربة ١٩٣٦ - ٣٩) والتي اعتبرت الكتلة بعدها بأنها انتهت — ولم تعد في ١٩٤٣ الا لوجود فراغ لم يستطع احد غيرها ان يملأه . كان الرأي العام يضغط على الحركات الناشئة لتعمل عملاً سريعاً لإقصاء الكتلة عن التحكم بالعمل السياسي ولكن الحزب لم يعر هذا الضغط اهتماماً كبيراً لاعتقاده بأن العمل السريع سينهار بسرعة - اذ ان العمل السريع يتطلب جمعاً لعناصر متنافرة . كانت فكرة الحزب ان يجمع فقط الشباب من الجيل الجديد الذين يستطيعون ان يحققوا للشعب اهدافه .

---

١ ـ كتبه الاستاذ ميشيل واصدره في حمص، حيث كانت التسهيلات الطباعية مؤمنة بشكل افضل .

« ... عهد البطولة ، وأكاد أقول عهد الطفولة ، لأن النشء الذي يتأهب اليوم لدخول المعركة ، له صدق الأطفال وصراحتهم ، فهو لا يفهم ما يسمونه « سياسة » ولا يصدق ان الحق محتاج الى براقع ، والقضية العادلة الى تكتم وجمجمة . »

(من مقال « عهد البطولة » نشر في جريدة «الأيام» تشرين الاول ١٩٣٥)

لقد تنفس الشعب الصعداء بعد نشراتنا الأخيرة ، لأن حجاباً كثيفاً قد مزق، كان يخيم على النفوس والأفكار ويكاد يخنقها بثقله وظلمته. هو حجاب الكذب والمكابرة . كانت الضمائر معذبة ، لا نعرف كيف تسكت على الغش ، والعقول مضطربة تسيغ التناقض ، والألسنة مرتبكة تحاول ان تستر بالمغالطات ما هو مفضوح . وتبرر بالسفسطات ما لا سبيل الى تبريره . لقد وضعنا الأشياء في نصابها، وسميناها بأسمائها. ونحن مقتنعون ان في ذلك للأمة خيراً باقياً، ودرساً جزيل النفع. فالأشخاص الذين كانوا لا يقتنعون بما يخول الدستور لهم من سلطة وحق فيسعون الى توسيع سلطانهم وحقوقهم عن غير الطرق المشروعة ، سيعلمون الآن ان الدستور اكبر قوة لمن يتقيد به ويخلص له . وان ليس لهم قوة غيره يستندون عليها ويأمنون بها كل نقد ولوم . ورجال السياسة الذين غالوا كثيراً في الجهل والتجاهل ، فلم يحسبوا لوعي الشعب حساباً ، ولم يفطنوا

ان سنين قد مرت على زمن النضال الوطني ، زادت الشعب قوة وخبرة وصلابة ، وزادتهم ضعفاً واستسلاماً للأهواء والعبودية للمنافع . ان هؤلاء الرجال سيعلمون أخيراً ان الخير كله هو أن يكتفوا بصفة السياسيين كوزراء وموظفين ، وأن يعتبروا من الجائز المشروع أن يوجد في البلاد رأي غير رأيهم ، ومفهوم للوطنية أعلى من مفهومهم ، وإيمان بمؤهلات هـــذا الشعب ونبل اخلاقه وسمو مطامحه أقوى من ايمانهم . وانه شعب يستحق أكثر من هـذه الأهداف الناقصة المشوشة التي رضوها له واستنكروها عليه . ويليق بـه قادة وموجهون أحسن من هذه المجموعة من تلاميذهم الذين لم يستنشقوا في حياتهم غير هواء السرقات والشهوات. وسوف يعلم رجال السياسة ايضاً أن هذا الشعب لم يبخسهم حقهم ، ولا انكر عليهم وطنيتهم الماضية ، ولكنه ينكر ان تنتهي الوطنية الى هذه النهايـــة . وهو لم يجحد تضحياتهم السابقة ولكنه يستعظم ان يكون للتضحية ثمن، وان تسعر بهذه الأسعار الفاحشة.وما ساءه ان يرى أمواله تنهب وحقوقه تغتصب بقدر ما أثاره أن يرى أصدقاءه بالأمس يرونـه اليوم عدواً مغلوباً ويعتبرون بلاده ارضاً مفتوحة . يفرضون عليها الجزية كلما وصلوا الى الحكم على اكتافه . وان هذا الشعب لم يكن يوماً من الأيام لهم ظالماً ، فقد نظر إليهم دوماً على أنهم خير من الرجعيين وصنائع الأجنبي ، ولكن يعز عليـه ان لا تكون لهم ميزة ، والا تظهر فيهم فضلة إلا إذا قيسوا بالخونة والرجعيين .

وأخيراً فهذا الشعب لا يرى ان الوقت وقت اثابـة ومكافآت ، حتى يخولهم حق الإضرار به، لأنهم في وقت مضى ارادوا نفعه وخدمته . فثمة اليوم قضايا حيوية وظروف حاسمة تقرر مستقبل اجيـــاله ، ولا يجوز ان يستبد بتصريفها رجال وضح عجزهم وفشل اسلوبهم، وان يكون لهم حق التهاون والتفريط بها، لا لشيء سوى ان لهم في الخدمة الوطنية حقاً مكتسبا .

نعم ، لقد وضح عجزهم وفشل اسلوبهم ، وليس يجدي في ذلـك لا الضغط ولا الارهاب ولا الإيهام أو التخدير ، والتذرع بدقة الظروف. وحراجة الموقف بوجود الاجنبي في البلاد وصنائع له مستغلين ليفرضوا على الشعب القبول باخطاء

السياسة المفضوحة ، وتهاون في حقوق البلاد واهدافهـا ، وفساد في الادارة واستهتار بالدستور. وطغيان جاوز حد المعقول. فاذا كان الموقف حرجاً، فلأنهم هم يوجهونه ، واذا كان ثمة ما يشجع الاجنبي على الاستغلال فانما هي اخطاؤهم وتصرفاتهم . **وليس غير شيء واحد يحول دون استغلال الاجنبي ، ويوقف هذا التدهور المروع . هو ان تظهر الوطنية الصحيحة والسياسة القوية التي تستطيع وحدها استرجاع الثقة وتجديد الحمية والغيرة في قلب الامة .**

وليعلموا انه ليس من النبل في شيء ان يمسكوا قضية البلاد بين ايديهم ثم يهددوا الشعب في كل دقيقة : إما ان تقبل بجهلنا ونفعيتنا، وإما ان تعرض القضية الوطنية لسطوة الاجنبي واستغلاله .

يا شعب «البعث العربي» حيثما كنتم على الارض العربية المقدسة ،

لقد كان ايمان هؤلاء السياسيين بالأمة واهياً سطحياً فلم يجرؤوا على مطالبتها، لأنهم عجزوا عن مطالبة انفسهم ، بالارتفاع الى مستوى من الخلق والنضال يليق بمهمة التحرير القومي .

وكانت ثقتكم بامتكم وبفضائلها وحيويتها ثقة الاطفال، لذلك انبريتم لتحملوا العبء ، ولم ترضوا لأنفسكم عبئاً اخف من مخاصمة هذا المستوى السائد من الوطنية الضعيفة لتبدأوا صراعاً جديداً عنيفاً بينها وبين وطنية من نوع جديد ، يجتمع فيها الاخلاص مع الفكر النير ، والتضحية مع النزاهة والتجرد ، والسياسة مع الصدق والاستقامة والعفة .

وعلم الله انها كانت مهمة وعرة عسيرة . اذ كان عليكم ان تخاصموا هذه الفئة **من مواطنيكم دون ان تفتروا عن محاربـة الاجنبي . عدوكم الاساسي . او تسكتوا عن الفئات الرجعية والخائنة وتسمحوا لهـا باستغلال عملكم . فكنتم تحاربون على كل الجهات .**

فلتذكروا اذن عندما تشعرون بالحاجة الى ما ينعش نشاطكم لمتابعة الجهاد ، انكم قد كوفئتم على جهادكم، اولاً بهذا الاحترام الذي تفرضونه حتى على الخصوم، ثم بهذه النتيجة التي تستطيعون اعتبارها تحولاً تاريخيا في حياة البلاد . وهي بدء

تشكل قيادة قومية صحيحة تعيد للنضال قدسيته ومعناه، وتسد فراغاً كان يهدد بناء الامة بالانهيار .

عن مكتب البعث العربي

ميشيل عفلق

٢٥ آذار ١٩٤٥

النشرة الدورية رقم (١) **١٢ نيسان ١٩٤٥**

رأينا في ميثاق الجامعة العربية[1]

هذا الرأي في الجامعة ، في الوقت الذي قيل فيه ، يبدو ان فيه بعد نظر ومخالفة لجميع الآراء الأخرى – فأكثر الناس رحبوا بالجامعة العربية بنسب مختلفة، ولكن لم يتجرأ أحد على القول انها أداة لتثبيت التجزئة ، وان ميثاقها يشكل خطوة منحرفة وليست سليمة ، وان الزمن سيزيدها انحرافاً .

* * *

الحكومات العربية في تلك الفترة وما قبلها بقليل كانت اما حكومات عميلة كعبدالله ونوري السعيد ، او حكومات ، رغم ان لها ماضياً وطنياً نضالياً ، استسلمت بوصولها الى الحكم لمؤثرات الحكم، وسارت في سياسة لا تختلف كثيراً عن سياسة الحكومات العميلة، من حيث محاولتها الدائمة لكبح جماح الطموح القومي عند الشعب ، وكبح جماح الروح التحررية ، وإيجاد الأعذار لتبرير التساهلات أمام الأجنبي المستعمر – فنستطيع القول انه في ذلك الحين – أي في وقت إصدار ميثاق الجامعة – كانت الحكومات تعيش في جو نفسي يكاد يكون نقيض الجو النفسي الذي يعيش فيه الشعب العربي . بكلمة اخرى ،

---

١ – نشر في أول نشرة داخلية دورية في تاريخ الحزب ، وكتبه الاستاذ ميشيل .

الظرف كان ظرفاً ثورياً ممتازاً، لأن التناقض بين سياسة الحكومات ومصلحة الشعب كان واضحاً للغاية، وكان باستطاعة حزب ثوري جريء أن يكسب التأييد الشعبي لمجرد فضحه لهذا التناقض . وكانت كل مساوىء الحكومات العربية ومواطن ضعفها قد تجمعت في الجامعة العربية - أي أن الجامعة كانت أسوأ وأضعف من الأعضاء المكونين لها . كانت الجامعة مطعونة من أساس نشأتها لأنها شُكلت أو أسست بعد تصريح لوزير خارجية بريطانيا أثناء الحرب، يقول فيه ان بريطانيا ترتاح ان ترى الدول العربية تضمها جامعة ... ، ووجودها في القاهرة كان يبعدها عن الجو القومي ، عن الجو العربي الحار ، وبالتالي عن التجاوب مع المشاعر الشعبية ، وكانت خاضعة في الدرجة الأولى لملك مصر بصورة خاصة، الذي وضع امين الجامعة العام - عزام - من صنائعه، والذي كان في خطته أن يستخدم الجامعة لبسط نفوذ الملك فاروق على الأقطار العربية .

فالحزب كان ينظر الى الوحدة العربية نظرة جديدة ومختلفة أساسياً عن نظرة السياسيين والحكام ، إذ أنه لم يكن يفصلها عن باقي نواحي السياسة بل يعتبرها إحدى صور النضال في سبيل الاستقلال وفي سبيل التحرر الاجتماعي والعدالة الاجتماعية - في حين أنها كانت عند السياسيين والحكام ذات مفهوم تقليدي جامد وخداع . كانت أكثر الحكومات خضوعاً للأجنبي ورجعية في الوضع الاجتماعي تستطيع أن ترفع شعار الوحدة العربية وتكسب به تأييداً رخيصاً ، لأنها كانت لا تؤمن بجدية هذا الشعار وامكانية تحقيقه . والواقع أن تلك السنوات (أواخر الحرب وما بعد الحرب مباشرة) قد وصلت فيها العصبية الإقليمية ووحدة المصالح الاقليمية وحرص الحكام على مراكزهم وسلطتهم الى الذروة ، بعد ان كان أكثر هؤلاء الحكام من غلاة الداعين للوحدة والمتمسكين بها قبل الوصول الى السلطة . لقد تجلى هذا بشكل خاص في سياسة رجال الحكم في سوريا ولبنان . فالحزب ثار على هذه الانتكاسة ، وفضح تراجع الساسة الوطنيين وفضح أغراضهم الشخصية

والطبقية ، وسلط الأنوار على اهمية الوحدة العربية وضرورتها الحيوية للعرب ، وربطهـا بالاستقلال ، وشكك في كل استقلال لا يوصل الى الوحدة او يمكن ان يتعارض مع الوحدة . وهـذا نابع من نظرة الحزب الى الوحدة ، فهو يرى ان عوامل عديدة قديمة وحديثة من بينها عامل الاستعمار الأجنبي تؤثر في شكل يرسخ الروح الانعزالية والمصالح الاقليمية ويُبْعِدُ عن الوحدة. حتى كاد الاستقلال يعني في أول عهده بالنسبة الى بعض الأقطار العربية بأنه انفصال عن الجسم العربي واصطناع شخصية قوية جديدة للقطر الذي نال استقلاله . ففي سوريا مثـلاً ، وهي السباقة الى التفكير والعمل الوحدويين كان توجيه الدولة بعـد جلاء الجيوش الأجنبية توجيهاً يركز على الشخصية السورية والطابع السوري. حتى ان صحيفة « الفيحاء » – وكانت تعتبر صحيفة رئيس الجمهوريـة – كتبت بمناسبة الجلاء معتبرة ان سوريا تستقل لأول مرة في التاريخ ، وعدت العرب من جملة الفاتحين – فكان الحزب يحـارب هذه الانحرافات وهذا التشويه ، ويعتبر ان الوحدة العربية لا يمكن ان تتحقق إلا إذا اقترنت فكرتها بحيـاة كل قطر ، واعتُبرت هي الأصل والأساس . وان الشخصية العربية هي الشخصية الأصيلة لكل قطر عربي ، وأن الاستقلال القطري يجب أن يوضع في خدمة الوحـدة والنضال من أجلها ، وإلا فإن الأقطار العربية مهددة بأن تسير بطريق التباعد والاختلاف الاقليمي المتزايد، وهذا ما كان متجسداً فعلاً في الجامعة العربيـة – فكان عملها سطحياً ومظهرياً يخفي هـذا الترسيخ للتجزئة والمصالح الاقليمية تحت ستار خادع من الاتفاق والتفاهم . وكانت الجامعة علاوة على ذلك أداة بيد الحكومـات ضد الشعب العربي ، مثل حلف رجعي للملوك والرؤساء ضـد الشعوب. وقد تجلى هذا في عدة مناسبات، إذ كانت الجامعة تقف ضد الانطلاقات التحررية في البلدان العربية كموقفها من الانقلاب الذي وقع في اليمن ضد الامام يحيى ، أو كانت مهمتها تضييع المسؤولية وحماية الحكام من محاسبة شعوبها ، كما في قضية فلسطين ، والنزول بالأهداف العربية الى مستوى قدرة تلك الحكومات الضعيفة أو العميلة ، والإصرار على أن ذلك هو غاية ما يطمح إليه العرب . لقد

ظلت الجـــامعة سنين طويلة تتجاهل المغرب العربي ، وانـــه جزء من الوطن . لذلك كله وجد الحزب من واجبه أن يحذر الشعب العربي من الانخـداع بالجامعة لئلا تكون بمثابة التخدير لحاجته العميقة الى الوحدة .

رأينا في ميثاق الجامعة العربية

ان التعاون الذي حققه ميثاق الجامعة هو تعاون قاصر قد يتحقق مثله بين دول غريبة متباينة في اللغة والعنصر والتاريخ، وبعيدة عن بعضها في الاقليم والقارة. فالميثاق في مجموعه اقرار لحالة التجزئة الراهنة في العالم العربي، وتوكيد للنزعات الشخصية في الفئات الحاكمة واذعان من دول الجامعة لسياسة الأمر الواقع الذي سهل عليها التراجع امام مطامع الاجنبي ضد بعض اجزاء الوطن العربي، كاعترافها بعدم بلوغ فلسطين طور النضج السياسي، واهمالها شأن الاجزاء العربية الاخرى في افريقيا الشمالية وغيرها، وسكوتها عن الخطر الصهيوني وعن اغتصاب تركيا للواء اسكندرون.

والميثاق ضعف امام الاجنبي وعدوانه، يترك الحرية المطلقة لهذه الدول في تعاقدها معه بينما يسجل حذرها وخوفها بعضها من بعض. فجاء هكذا فاضحاً لحقيقة الساسة من رجال الحكم بالدول العربية، وخاصة في سوريا ولبنان، ومبطلاً لادعاءاتهم ومزاعمهم عندما كانوا بعيدين عن الحكم بانهم يعملون لتحقيق الاهداف القومية، يوم كانوا متخذين صفة القيادة الوطنية. وقد ظهر اليوم انهم كانوا اسرع من غيرهم الى التنازل عن هذه الاهداف بدافع انانيتهم الشخصية وحرصهم على مراكز الحكم ومنافعه. والمفروض في القادة، في شعب لم يكتمل وعيه ولم يستعد تجانسه، ان يكونوا سابقين له في الوطنية والوعي والتجرد، لا

متخلفين عنه مضعفين لطموحه .

ان الميثاق « عمل عظيم » في نظر هؤلاء الرجال وفي نظر صحفهم الرسمية . ولكن الشعب العربي لم ينظر اليه الا على انه برهان جديد على ضعف القيـــادة الوطنية ونقص كفاءتها واخلاصها .

ليس الميثـــاق في نظرنا خطوة قصيرة فحسب ، نرجو ان يسمح المستقبل بتوسعها، ولكنه بالنظر لهذه الشوائب التي تدخله خطوة منحرفة ضالة ، نخشى ان يزيد المستقبل في خطرها ويوسع اضرارها .

ولو كان ضعف التعاون العربي وليد ضرورات قاهرة تفرضها ظروف خارجية، لكان ثمة امل في تعاون آت اكثر نمو وقوة . ولكن الميثـــاق يبرهن على وجود نقص في وضوح الفكرة العربية وتمكنها من نفوس الرجال الرسميين واذ هانهم . فلا بد اذن من ان يستيقظ الشعب العربي ليسترد قضيته من الايدي التي لا تصلح لتوجيهها . فرجال الحكم المشوبون في صدق ولائهم للفكرة العربية ، والمسخرون لشتى الاعتبارات والمصالح الشخصية التي تضطرهم الى مسايرة السياسة الاجنبية ، لا ينتظر منهم افصاح صادق عن اماني الأمة ، وهذه الأماني لا تظهر على حقيقتها الا في المؤتمرات والمنظمات التي يبادر الى عقدها وتأليفها رجال الامة الشاعرون بواجبهم نحوها. فيجب ان يمثل ميثاق الجامعة آمال الامة العربية تمثيلاً رائعاً، لا ان يضع الشوائب التي تعوق نموها الطبيعي وسيرها الى الوحدة العربية، التي لا تزال، كما قال الاستاذ صلاح الدين البيطار – في خطابه في ٨ آذار سنة ١٩٤٤ – :

« حلم العرب الاسمى ، فالامـــة العربية واحدة ، والعرب ليسوا بقادرين على التخلي عن هذا المثل الأعلى، أو انهم ينكرون ذاتهم . ونحن اذ نتطلع الى هـــذه الوحدة بين اقطار العرب ، لا نتجاهـــل الواقع في السياسة ، ولكن الاستقلال الذي ننشده هو الذي يتقدم بنا في طريق هـــذه الوحدة ، والسياسة التي نتبعها هي التي تضع حجراً ثابتاً في بناء هذه الوحدة . لذلك نحن لا نرى في الاستقلال والوحدة غير اسمين لشيء واحد ، وهو سيطرة الامة العربية على مصيرها ، بل بل ان في الوحدة العربية ضمانة هذا الاستقلال » .

وعلى هذا لا ننكر ان ما يجري اليوم من مشاورات هو خطوة ، وان كانت خطوة بسيطة . ولكن الضرر يقوم في ايهام الشعب العربي بانهـــا هي الوحدة الحقيقية . فالوحدة الحقيقية تفترض على القائمين بتحقيقها وجود فكرة صحيحة وايمان بهذه الفكرة ، مع اننا نعتقد ان الحكومات العربية ورجالاتها لم يكوّنوا بعد هذه الفكرة الصحيحة الواضحة ذات الاتجـاه العربي الصرف ، وليس لهم من ايمانهم الشديد ما يسمح بالتغلب على اانانيات شخصية ومصالح اقليمية ، في سبيل الظفر لفكرة الوحدة العربية .

رسالة صلاح الدين البيطار في ١٥ نيسان ١٩٤٥

من المنفى في الميادين

هذه رسالة وجهها الأستاذ صلاح الدين البيطار الى المجلس النيابي إثر نفيه، وقد سبق ذكر أسباب النفي وما تلاه من ملابسات .

الى رئاسة المجلس النيابي الموقر ،

لست اقدم هذا البيان لأعرض قضية خاصة تتعلق بشخصي او اشكو ظلامة حاقت بي . فقضيتي وما رافقها من تعمد الإيذاء والتنكيل اصبحت معروفة عند اكثر الناس ، وكانت مثار جدال ونقاش بين الحكومة وبعض النواب . واني وان كنت واخواني قد جعلنا انفسنا موضوع تجربة واختبار لرجال الحكم ومدى تمسكهم بالدستور واذعانهم للقانون ، اني لأتحمل النفي والابعاد راضياً مطمئناً بعدما تأكد لي ان الامة قد افادت من هذه التجربة اكبر فائدة ، ووجدت لها مخرجها من (الورطة الوطنية) التي وقعت في شركها والفوضى السياسية التي تتخبط في ديجورها ، وسلكت اول طريق الصواب والنجاح .

فقد قدرت الفئة الواعية من الشعب هذه القضية حق قدرها ، ونظرت اليها من زاوية مستقبل الامة ومصلحة الجماعة ، وشرع مجلس النواب لأول مرة يبحث الامور ، ويقف بعض النواب في وجه من عبث بالدستور ، وكان من نتيجتها ان فتحت ازمة سياسية من نوع جديد: هي ازمة حكم ودستور، لا ازمة حكومة ووزارة .

واني لأجد من حقي – وانا الذي لا ارى لأمتي بعثاً ولبلادي استقلالاً وتقدماً الا في ظل حياة دستورية صحيحة تتيح لكل فرد ان يتمتع بكامل الحرية ليحقق في مصنعنا العربي كل ما فيه من مواهب وكفايات – اقول اني لأجد من حقي ان استنكر استهتار الحكومة بالدستور : اولاً بابعادي ، وثانياً في الطريقة التي اتبعتها في استقالتها وإعادة تشكيلها ، وان أبين لحضرات النواب استهتارها هذا وخطره على مستقبل البلاد. وانها لضربة كبرى على الدستور، وقلب لحقائق الامور ان يجعل رئيس الوزارة من مخالفته للدستور ، حالة دستورية ، وان

يدعي انه ان كان ثمة مخالفة دستورية فإنما هي في زيادة الحرية لا في انتقاصها ، وانه (يخاف ان يطالبه النواب بالتساهل في تطبيق القوانين والتسامح في قضية الحريات سواء من جهة الصحافة او الحرية الشخصية) . وقد يعذر بعضنا ان تصدر مخالفة للدستور صريحة عن وزير جديـــد اظهرت التجارب القديمة انه لا يقيم وزناً لمـا يسمى بالاهداف القومية والمبادىء السامية ، وأوضح بيانه الاخير انه يفهم الحكم الدستوري فهماً شاذاً ، ويعتبر السياسة مجرد مغامرة شخصية لا تقيد صاحبها بأية مسؤولية قومية او اجتماعية . ولكن احداً من النـاس ليس يعذر رئيس حكومة يفهم حق الفهم معنى الدستور ، ويعي نصوصه ومـــا وراء النصوص ، كان احد الذين وضعوا دستور هذه الدولة التي يرأس اليوم حكومتها .

فما لا شك فيه ان وزير الداخليـــة قد ارتكب بابعادي مخالفة الدستور في ماده الحادية عشرة التي تنص على ان (التعذيب الجسدي ممنوع ولا يجوز ابعاد السوريين عن مواطنهم ولا ان يكرهوا على الاقـامة او ان يمنعوا من السكنى في مكان معين الا في الاحوال المنصوص عليها في القانون) اذ من المعلوم ان المقصود هنا من كلمة (القانون) ذلك القانون الذي ينبثق من صلب الدستور — ويستمد منه روحه .

الى هؤلاء الاخوان اقدم هذا البيان ليحلوا هذه العقدة النفسية ، ويقضوا على الداء من اساسه . وليعلموا ان وضع البلاد سيبقى اعرج ونظام الحكم فيهـا اشوه وجهاز الادارة سيظل اشل حتى تضطر الهيئة الحاكمة ان تنزل من علياء كبريائها وتعترف بوجود دستور ، وتعرف ان خرقه شيء عظيم ، وشل حركته اعظم ، والا كنتم السبب لا في ضياع ثقة الشعب بالنواب فحسب ، بل وبالحياة النيابية ايضاً ! .

عن حزب البعث العربي

الميادين ، في ١٥ نيسان ١٩٤٥ . **صلاح الدين البيطار**

بيان ١١ أيار ١٩٤٥

الحزب الشيوعي دعامة الشعوبية .

الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان اخذ في سنة ١٩٣٦ يسلك سياسة انتهازية ويتقرب من الحكومات والقيادات الاقطاعية ويدافع عن بقاء فرنسا في هـذه البلاد بحجة تقدم العناصر اليسارية فيها . وفي الحرب العالمية الثانية وبعد اعلان المانيا الحرب على الاتحاد السوفياتي كان دأب الشيوعيين الدعوة للحلفاء ومماشاة الانتداب الفرنسي الىحد استفزاز المشاعر الوطنية عند الشعب في سوريا ولبنان. وعادوا الى محالفة الحكم المحلي الرجعي خلال سني الحرب وسكتوا عن جميع مساوئه، مبررين ذلك بضرورة كسب معركة الديمقراطية ضد الفاشية والنازية، وكانوا يهاجمون الحزب في صحفهم ويتهمونه بالنازية والرجعية والدكتاتورية الخ..

وكانت الفئة الحاكمة في سوريا تساعدهم وتسهل لهم نشاطهم بينما كانت تكافح الحزب. وبمناسبة عيد اول أيار ١٩٤٥ اعلن الشيوعيون عن اقامة مهرجان كبير في اكبر قاعة سينما في دمشق ، فسارع الحزب – يحرج الحكومة – وقدم طلباً لإقامة مهرجان مماثل . ولأول مرة تضطر الحكومة للترخيص بالمهرجان ، وكان الإقبال على مهرجان الحزب (وكنا قد سميناه : عيد العامل العربي) شديداً جداً ، وكان هذا الإقبال يحمل معنى الرد على الشيوعيين وعلى طعنهم للكرامة الوطنية طوال سني الحرب . وقد دارت الخطب حول فكرة اساسية وهي ان الشيوعية في البلاد العربية تستغل الحكم الإقطاعي وما يجره من تخلف وتستغل

المفهوم الابتدائي للوطنية كما كان يتجلى في سياسة الحكومات الرجعية الوطنية، فتظهر الشيوعية في نظر الجيل العربي المثقف المتطلع الى التقدم وكأنها الجواب والدواء لنواقص ومفاسد هذا النوع من الحكم وهذا النوع من الوضع الاجتماعي — أي ان الشيوعية كان لها وجود سلبي ينعدم بظهور الحركة العربية الثورية التي تقرن التحرر الوطني بالثورة الاجتماعية ، وتعطي للقومية العربية مفهوماً تقدمياً حديثاً، سواء بالنسبة الى مشا كل المجتمع العربي او بالنسبة الى موقف العرب من العالم. وقد تمادى الشيوعيون في تلك الآونة — اي في الايام لأخيرة من الحرب — باظهار قوتهم واعتدادهم بنصر الحلفاء ، حتى جلبوا عليهم نقمة الرأي العام واحتقاره. ووصل بهم هذا التمادي حتى رفعوا صور ديغول في مظاهراتهم بجانب صور ستالين — فتمثلت فيهم في تلك الفترة اللاوطنية ، وفقدان الارتباط والتجاوب مع عواطف الشعب . وهذا البيان يفهم على ضوء الشرح المتقدم. وقد صدر بعد ان اعتدى الشيوعيون على شاب قومي .

الحزب الشيوعي دعامة الشعوبية ودعاية الأجنبي

إن مكتب البعث العربي الذي لم يفتر منذ سنين عن مكافحة الخطر الشيوعي وتحذير الشعب العربي منه بالنشرات والاجتماعات ، يرى من واجبه أن يهيب بعرب سوريا مرة أخرى لينتبهوا الى هـــذا الشكل الجديد من الاستعمار الذي يخفي وراءه تآمر العناصر والطوائف الحاقدة على العروبـــة ، فيجمعوا كلمتهم للقضاء على هذا الخطر قبل أن يفوت الوقت ويتمكن الحزب الشيوعي من تسميم الروح العربية ،وتقطيع أوصال الكيان العربي فيتحقق هكذا ما يضمره الأعاجم ويبيتونه لأمتنا منذ القديم .

وليس أمـــام الشعب لمكافحة الخطر الشيوعي إلا أن يعتمد على نفسه وعلى تنظيمه القومي المتين،لأن الفئة الحاكمة ليس فيها من يغار غيرة صادقة على المصلحة العربية وسلامة العقيدة القومية ، وهي لا تتورع عن التضحية بمستقبل العرب في سبيل نجاحها وبقائهـــا في الحكم . لذلك كانت أكبر مشجع للحزب الشيوعي على التوسع والانتشار لأنه أيدها في سياسة التخاذل أمـــام الافرنسيين وفي محاربتها للوحدة العربية وامتهانهـــا للحريات الدستورية واضطهادها لرجـــال العرب الأحرار .

إن الانتصارات الروسية تحرك في نفوس شراذم الشعوبية أحقاداً دفينـــة فيقدمون على تحدي الشعور العربي في مدينـــة دمشق، ويحتفلون بانتصارات

الأجانب في اجتماعات تنتهي بمظاهرات تنشد فيها الأناشيد الأرمنية ، ويطلق بعض الشعوبين من الأرمن الرصاص على مواطن عربي ويطعنون آخر بمدية . كما يتآمر نفر من الأعاجم بينهم المجرم شفيق بكداش أخو المجرم خـالد بكداش أخو القاتل طلعت بكداش فينهالون بالضرب على شاب عربي ويجرحونه جرحاً بليغاً في رأسه .

ليس تاريخ الحزب الشيوعي في سوريا مشحوناً بالجرائم الشخصية فحسب بل إنه لسلسلة من الجرائم والجنايات العامة : لقد كان الحزب الشيوعي الوحيد الذي تجرأ على الدعوة الصريحة الى مصادقة الشعوب الاستعمارية والتفاني في حبها وخدمتها وتقديس أبطالها ومبادئها وانتصاراتها ، كل ذلك بحجة التساوي بين الأمم ، وباختلاق تفريق كاذب بين الحكومة الاستعمارية وبين شعبها الذي يعتبره الشيوعيون بريئاً من وزر الاستعمار . وهكذا أقدم الشيوعيون على أشياء لم يجرؤ عليها أحط الرجعيين والخونة من صنائع الأجنبي . فأخذوا يحتفلون بأعياد فرنسا القومية (عيد ١٤ تموز) على أرض سوريا العربية التي لم تجف تربتها بعد من الدماء التي سفكها فيها الطغيان الإفرنسي المجرم .

الحزب الشيوعي هو أحدث اسلوب لتكتيل الأقليات العنصرية والطائفية في جبهة موحدة مع الاستعمار الأوروبي ضد القومية العربية . والحزب الشيوعي هو أنجع آلة لدعم الظلم وخنق الحرية وطمس الحق باسم مبـادىء الحق والعدل والحرية . إذ ليس من جماعة تستسهل الكذب والوقاحة ، وتقلب الحقائق وتعتد بالأباطيل كهذه الفئة : تعيش من أموال الأجانب منذ أن وجدت ، وهي لا تزال حتى هـذه الساعة ، تتهم أحرار العرب بأنهم مأجورون لهتلر . تسكت عن أبشع صور الاستبداد وتحالف الطبقات المستثمرة لجهود الشعب ، ولكنها مع ذلك تدعي الديمقراطية والصفة الشعبية . هي مجبولة على حب الطغيان وعبـادة الأصنام وقتل حرية الرأي وفرض رأيها بالعنف وأساليب الشقاوة ، ولكنها لا تزال تصم غيرها بالرجعية والدكتاتورية .

إن صلاح الدين البيطار هو الذي سجن لأول مرة لأنه فضح تلاعب الحكومة

بحقوق البلاد وسرقاتها لقوت الملايين من أفراد الشعوب .. وصلاح الدين البيطار سجن مرة ثانية وعذب ونفي ولا يزال منفياً حتى الآن لأنه دافع عن الدستور وسلامة الحكم الدستوري ، بينما كان الشعوبيون الجبناء يؤيدون الاستعمار ويحالفون الطغيان .

أيها العرب : أفهموا هذه الفئة الشعوبية في وقت فخرها واعتدادها بانتصارات الأجنبي وقوة سلاحه ، أن الأمة العربية لن تفخر بغير أمجادها وأبطالها، ولن تؤمن بغير عبقريتها، ولن تنتظر الخير والحق والفلاح إلا من نفسها ومن أبنائها الخلص ، ومن وحي تاريخها ورسالتها الخالدة .

قولوا لشراذم الشعوبيين الأعاجم ، إن الروح العربية التي يستخفون بها قد صفعتهم ثلاث صفعات في اسبوعين : فأرغمتهم على إبطال حفلتهم في الجامعة السورية التي كانوا يرصدون ريعها للجيش الأحمر ، وأظهرت لهم في يوم أول أيار ان كلمة واحدة يقولها عربي مخلص كافية لكي تهدم ما يبنيه الشيوعيون في عشرات السنين ، ثم ألجأت الطلاب المخدوعين بهم في مدرسة التجهيز ومدرسة الصنائع الى الفرار والتواري .

أيها الشعب العربي : تهيأ للقضاء على هذا الحزب الاجنبي ، وأعدّ لأفراده ما يستحقه الخونة والجواسيس من عقاب ، ولا تنس أن تحاسب الفئة الحاكمة التي فسحت لهؤلاء مجال التجسس والخيانة .

دمشق ، ١١ أيار ١٩٤٥ — مكتب البعث العربي

بيان ١٦ أيار ١٩٤٥

الاستعمار الفرنسي

حين بدأ الشعب العربي في سوريا يطالب باستقلاله بعد الحرب ، وكان الحلفاء قد وعدوا قبلها باعطاء سوريا استقلالها ، استقدمت فرنسا جيشاً جديداً للقضاء على كل تطلع للحرية . وكانت الحكومة آنذاك مؤلفة من العناصر التي زعمت دائماً أنها قائدة الحركة الوطنية . فدخلت مع فرنسا في مفاوضات ، كان هدف فرنسا منها كسب الوقت لضرب النضال الوطني . وكانت تلك العناصر المتعاونة مع الاستعمار ، جزءاً من الخطة في موقفها ذلك. فطالب حزب البعث بالإضراب الشامل ، كتعبير عن رفض الشعب لكل مساومة ، ولكل ارتباط بمعاهدات ومواثيق ، عند مقدم ممثل فرنسا الجديد في سوريا . ثم دعا الحزب الى النضال حتى ينال الشعب حريته كاملة . وكان البيان من أوائل البيانات التي فضحت الفئة الحاكمة المتعاونة مع الاستعمار .

يا شعب سوريا العربي

في هذه الأيام التي أخذت تتطلع فيها الامم الى مستقبل يسوده الحق والعدل والوفاق ، أبت فرنسا الا ان تعلن حقيقة فهمها « للنصر » الذي لم يكن لها في احرازه نصيب كبير ، وللمبادىء السامية التي كانت عنواناً لهذا النصر ، والتي لا ترى فيها فرنسا غير وسيلة للاتجار، كأن مهمتُها في العالم لم تعد غير تشويه تلك المبادىء وإزالة قدسيتها واضعاف ثقة الناس بها .

هكذا لم تجد فرنسا مناسبة خيراً من أيام النصر تظهر فيها ، (بما اثاره رجالها وموظفوها من فتن وتعديات وقحة مبتذلة) ، انها غريبة عن حقيقة النصر وما يلهمه من معاني التجرد والسمو ، وما يكسب صاحبه من رصانة ووقار .

وهكذا لم تجد فرنسا وقتاً انسب منوقت انتهاء الحرب لتأتي بجيوش جديدة الى أرضنا ، بدلاً من تسليمنا جيشنا المغتصب منا ، ومن اجلاء ما لها من قوى عسكرية قضت ضرورات الحرب بوجودها في بلادنا ، فكأن هذا الجيش الذي استقدمته رمز للغدر الأصيل والحقد الأسود .

ليس في موقف فرنسا اية مفاجأة لنا ، لأنها لم تبرح منذ خمس وعشرين سنة تعرفنا بنفسها ، وتقيم الأدلة على نكثها بالعهد ، وامتهانها للحق ، وتآمرها المجرم على استقلال شعبنا الآمن بتمزيق وحدته ، وتسميم ثقافته ، والطعن في قوميته .

ولكن الفئة الحاكمة في سوريا رأت ، بدافع الجهل والنفعية ، ان تتجاهل هذه الحقيقة ، وتسكت عن مماطلة الافرنسيين وخداعهم ، فأضاعت على البلاد اثمن الفرص .

يا شعب سوريا العربي !

في هذه الأيام التاريخية التي يقرر فيها مستقبل الأمم لعدة أجيال ، تعرض فرصة تستطيع فيها ان تظهر للعالم كفاءتك للحياة الحرة ، وصدق تعلقك بالاستقلال ، بنسبة استبسالك في الدفاع عن حريتك ، وبقدر ما تبذله في سبيل استقلالك من جهد وتضحية .

ان تحدي فرنسا وصنائعها من الخونة والشعوبيين لاستقلالك وكرامتك القومية هو تحد واضح قوي . فليكن جوابك عليه بنفس الوضوح والقوة .

قاطع المتعاونين مع الاجنبي . ضع حداً لدعايات الشعوبيين خدام الاستعمار الافرنسي . افرض على الحكومة موقف حزم وصلابة ، وطالبها بان تنهي المفاوضات مع الافرنسيين في أيام معدودة ، في سبيل استكمال الصلاحيات واستلام الجيش السوري ، دون الارتباط بأي عقد او معاهدة .

يا شعب سوريا العربي !

انك اذ تستقبل ممثل فرنسا بإضراب شامل ، ووحدة قومية رائعة ، استنكاراً لما ينوي هذا الممثل فرضه ، باسم دولته ، على حريتك واستقلالك من قيود ، أفهمه انك لا تزال تؤمن بأن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى ؛ وذكره بان هذه الأمة التي انتزعت من فرنسا استقلالها انتزاعاً ، بما اراقت من دماء ، وقدمت من شهداء ، وما تزال هي هي ، عربية الأصل والسجية ، تعشق النضال وتلد الابطال .

عن مكتب البعث العربي

ميشيل عفلق

١٦ ايار ١٩٤٥

بيان ٢٠ أيار ١٩٤٥

في سبيل الجهاد الوطني للدفاع عن استقلال سوريا .

الجديد في هذا البيان انه اعلن تهادن الحزب مع الحكومة وتأييده لها ليقف الشعب بكامله في وجه المستعمر. ولكن في هذا التأييد ايضاً حرص الحزب على ان يقول للشعب ما هي شروطه . والشيء الثاني في هذا البيان هو اعلان عن تنظيم شعبي قام به الحزب : فرق الجهاد الوطني . (لأول مرة استأجر الحزب مكتباً واخذ ينظم فرقاً من الشباب الذين توافدوا بالمئات ، وبُدىء في تدريبهم على حمل السلاح والاسعاف الخ) . وعندما قام الفرنسيون بعدوانهم بعد مدة قصيرة جداً اشترك هؤلاء الشبان ، بعضهم بالسلاح وبعضهم بالأسعاف ، الخ .

وفي هذا البيان تستعمل كلمة « الحزب » لأول مرة .

في سبيل الجهاد الوطني

ان حزب البعث العربي الذي لم يفتر منذ ابتداء هذا العهد الدستوري ، عن تحذير الشعب والحكومة من خداع الاستعمار الافرنسي ، وعن دعوة الشعب والحكومة ، منذ عامين كاملين ، وفي مناسبات عديدة ، الى انتهاج خطة عملية حازمة لإجبار الافرنسيين على تسليم الجيش السوري وما تبقى في ايديهم من الصلاحيات ، يرى اليوم من واجبه ، وقد جاءت الحوادث مبرهنة على صدق نظرته ، ان يدعو عرب سوريا شعباً وحكومة ، الى تقدير مسؤولية هذه الساعة العصيبة الحاسمة في حياة أمتنا ومستقبل اجيالنا ، فيقفوا صفاً واحداً في وجه العدوان الافرنسي ويجابهوه بكل ما أوتوا من قوى مادية ومعنوية، ليصفّوا حسابهم مع الاستعمار الافرنسي المجرم ، ويحرروا ارض سوريا العربية من آخر جندي من جنود الافرنسيين ، ويعطوا بهذا العمل ايضاً درساً وانذاراً لكل سلطة اجنبية اخرى يمكن ان تطمع في ارضهم وتعتدي على استقلالهم .

لقد كنا دوماً معارضين للحكومة ، منتقدين لأعمالها،عندما كانت تتهاون في دفع الخطر الاجنبي ، وتهمل تنظيم الشعب ضد هذا الخطر . ولكننا اليوم ، وقد بدا ان الحكومة افاقت من غفلتها واخذت تسلك طريق الصواب في مقاومة العدوان الافرنسي بالحزم والصلابة ، فاننا نقدم بملء الوعي لواجبنا القومي ، على تأييد الحكومة الدستورية ما دامت في نضالها الوطني ضد عدوان الاجنبي

الآثم. وندعو ابناء الوطن ممن لم يخدموا الاجنبي، ولم يعملوا في حزب اجنبي، الى الالتفاف حول الحكومة ودعمها اذا هي ظلت في موقفها النضالي الحازم، وامتنعت عن عقد اية معاهدة مع فرنسا. وليعلموا ان قضيتنا هي قضية الحق والعدل، وقضية العروبة، وانها ستكون محكا وامتحاناً للمبادىء الدولية السامية التي ينادي بها العالم المتمدن، واقوى برهان على تضامن العرب في مختلف اقطارهم، وعلى وحدة المبدأ والغاية والمصير بين جميع العرب.

ولقد بدأت حركة «البعث العربي» في هذا الظرف العصيب بتنظيم شعبي عام «لفرق الجهاد الوطني» غايتها تعبئة قوى الشعب العربي وتنظيمها للدفاع عن حرية سوريا واستقلالها، ولتطهير ارضها نهائياً من كل سلطة اجنبية.

١ – تقوم على ادارة «فرق الجهاد الوطني» لجان مختصة تضطلع بمهام التنظيم، وتتألف من افراد مسؤولين من مختلف رجال الشعب وهيآته الوطنية.

٢ – تقوم هذه اللجان المسؤولة بانشاء فرق شعبية تخضع لنظام خاص بها، وتتوزع مهام العمل النضالي الوطني.

٣ – تتألف «فرق الجهاد الوطني» من: أ – فرق المقاومة. ب – فرق المحافظة على الامن. ج – فرق الإسعاف.

٤ – عدد افراد كل فرقة خمسة وعشرون شخصاً يرأسها عريف له صلته المباشرة باللجنة المختصة.

٥ – في حالة الطوارىء، تضع هذه اللجان والفرق نفسها تحت تصرف الحكومة، في سبيل حفظ النظام والامن، والدفاع عن الوطن.

يا عرب سوريا! ايها العرب في جميع الاقطار.

هذه ساعة الحساب لفرنسا الباغية التي ما زالت تلطخ الارض العربية بآثامها وجرائمها منذ خمس وعشرين سنة في سوريا، ومنذ اكثر من قرن في الجزائر وتونس ومراكش.

هذه ساعة العدل الالهي، ساعة الثأر العربي، تخطون فيها سطور تاريخ جديد، يليق بماضي العرب المجيد.

يا عرب سوريا ، يا ابناء الشهداء ، واحفاد المجاهدين من امـة المجد والجهاد ، اذكروا الثكالى واليتامى والدم الطليل الشهيد ، الذي سفكه الافرنسيون في جبل الدروز والعلويين ، وحوران وميسلون ، وفي غوطـــة دمشق ، واحياء دمشق المهدمة .

اخلعوا لباس الدعة والرخاء والسلم ، والبسوا للحرب ما تقتضي من جـــد وخشونة ونظام ، لانكم منذ الساعة في حرب ، حرب على العدوان والعبودية في سبيل الحق وحرية العرب .

عن مكتب البعث العربي

ميشيل عفلق – الدكتور مدحة البيطار – جمال الأتاسي ٢٠ أيار ١٩٤٥

بيان ٩ حزيران ١٩٤٥

لن يعود الفرنسيون الطغاة

في هذا البيان[١] تذكير بالبيانات السابقة، وتحذير للحكومة من سياسة المماطلة والمفاوضة مع الفرنسيين، ومطالبة باسترجاع الجيش من الفرنسيين وان تقوم سياسة سوريا الخارجية على تعاون وثيق مع البلاد العربية .

البيان ينتهي بمطالب معينة، تأخذ لأول مرة شكل مطالب سياسية محددة.

١ ــ صدر بعد العدوان الفرنسي بعشرة ايام .

بيان « البعث العربي » الى الامة العربية

« لقد آن للسوريين ان يقنطوا من سياسة المفاوضات ويكتشفوا خدعتها ، ففرنسا تموه منذ خمسة عشر عاماً ، وتنجح في شل الحركة القومية ، واخماد جذوتها ، وفرنسا لا تلجأ اليها الا بغية كسب الوقت لتسديد الضربة في الوقت المناسب وتثبيت دعائم استعمارها المزعزع » .

من نشرة لمكتب البعث العربي في ١٤ تشرين الثاني ٩٤٣

« نحن لا نرى في الاستقلال والوحدة العربية غير اسمين لشيء واحد ، وهو سيطرة الامة العربية على مصيرهـا ، بل ان في الوحدة العربيـة ضمانة لهذا الاستقلال .. » ٨ آذار ١٩٤٤ .

« ... فضحنا سياسة الافرنسيين الرامية الى كسب الوقت بالمفاوضات التي لا طائل تحتها . ووضعنا في مقدمـة مطاليبنا ضرورة تسليم الجيش قبـل كل الصلاحيات ، لأن الجيش هو الدعامة الكبرى للاستقلال، ولا قيمة لكل المظاهر والصلاحيات المزعوم استلامها مـا دامت في البلاد قوة اجنبية محتلة ، تتحين الفرص المناسبة لوأد الاستقلال في مهده .. » ٢٤ تموز ١٩٤٤

« لن يعودوا »

لن يعود الافرنسيون الطغاة الذين قصفوا بقنابل مدافعهم وطائراتهم مدن سورية المكشوفة : دمشق ، حماه ، حمص ، حلب ، دير الزور ، الرقة ، درعا، فخلفوا فيها الثكالى واليتامى والمفجوعين ودمروا المنازل ونهبوا الاسواق .

لن يعود الافرنسيون السفاكون الذين صبوا نيران رشاشاتهم ورصـاص بنادقهم وحمم قذائفهم على المدنيين دون سابق انذار، وطرحوهم على الارض قتلى

وجرحى ، ولم يستثنوا من ذلك المستشفيات والاطبـــاء وشبـاب الاسعاف وسياراتهم ، بل امطروهم بوابل من قذائفهم وصرعوا فريقاً منهم وكادوا ان يحولوا بينهم وبين واجبهم المقدس .

لن يعود الافرنسيون الذين لفظتهم معركة فرنسا ، فاجتمعت فلولهم المهزومة على هذه الارض العربية المقدسة ، وحشدوا عبيدهم المناكيد ، وجنودهم المرتزقة من اشتات الاجناس ، وسائر المدنيين الافرنسيين ، حتى الاطبـــاء والقضاة والرهبان والراهبـــات ، واتخذوا من بيوتهم ومدارسهم ومستشفياتهم مراكز يطلقون منها النار على النساء والاطفـــال والعزل من السلاح . وسيبقى المجلس النيابي الشهيد وخرائب دمشق وحماه وحلب ودير الزور والرقة منارات خالدة على الزمن ، تشع بالحقد والبغض نحو فرنسا الباغية في نفوسنا وفي نفوس اجيالنا المقبلة .

فاليوم تهتف ارواح الشهداء ، وانات الجرحى ، وينادي الذي افلتهم الموت والدمار من وراء الخرائب ومن ميادين الشرف والجهاد بصوت واحد :

« لن يعود الافرنسيون لتدنيس هذا الوطن ... لن يعودوا »

ان حزب البعث العربي الذي ما انفك منذ عامين كاملين يعالج قضية بلاده بصدق وامانة وبعد نظر ، قد اوضح في مناسبات كثيرة للشعب والحكومة كما تشهد على ذلك نشراته ومواقفه العملية ، ان الخطر الكبير الذي يهدد البلاد من الاستعمار الافرنسي لا يتقى الا باتباع سياسة داخلية حكيمة ، وخارجية حازمة ، تضع حداً لمماطلة فرنسا وخداعها ، وتقلع عن المفـــاوضات العقيمة . وتضطر الدولة الافرنسية على ان تحسر النقاب عن وجههـا وتفضح اغراضها اللئيمة نحو بلادنا ، وتآمرها المجرم على استقلالنا . وقد بين ان هذه السياسة الخارجية يجب ان تقوم على تعاون وثيق فعلي مع البلاد العربية جميعاً ولا سيما الاقطار العربيـة التي تستطيـع اكثر من غيرها انجاد سوريا ولبنان لدفع العدوان الافرنسي . لذلك اعتبرنا العمل للوحدة العربية الشاملة اكبر ضمان لاستقلال سوريا ، ورأينا دوماً في هذه الوحدة وسيلة ناجعة قوية لتحقيق الاستقلال وتدعيمه ، يجب ان تقدم على

اي عمل آخر .

كذلك لم نترك مناسبة تمر الا واعلنا أن للسياسة التي تتبعها الحكومة في الداخل اكبر الاثر واوثق الصلة بتقرير مصيرنا الخارجي وتحررنا النهائي من سلطة فرنسا. وكنا نرى دوماً ان الحكومة مقصرة في سعيها لتحقيق وحدة الشعب القومية وتعبئة قواه وتهيئته سياسياً وعسكرياً لمجابهة الساعة العصيبة التي تبيتها فرنسا الغادرة لهذا الشعب .

ثم وقعت الواقعة واستطاعت فرنسا ان تكسب الوقت ، ودفع الشعب من دمه وماله ثمناً باهظاً لسياسة التريث والحكمة والثقة بالمفاوضات العميقة التي اتبعها رجال الحكم ، وغدت شدة المقاومة الشعبية للاستعمار الافرنسي متناسبة مع بعد نفوذ الحكومة وسيطرتها . اذ ان المناطق النائية التي لم تمتد اليها ظلال هذه السياسة قد استطاعت ان تحرر نفسها من سيادة الافرنسيين بأروع شكل واقواه، بينما اقتصر عمل العاصمة على الدفاع والصمود ، فدفعت ضريبة الحرية غالية من دمائها واموالها .

والآن ، بعد ان طويت هذه الصفحة الدامية ، يرى حزب البعث العربي ان من واجبه تنبيه الشعب الى ان الأزمة بمعناها السياسي لا تزال قائمة ، وان امكان تحرجها لا يزال موجوداً ، وان القوات الافرنسية تمرح طليقة في بعض مناطق سوريا ، كما انها محتشدة بكامل قواها في لبنان ، وان سلاح استدرار العطف واستجداء الشفقة العالمية الذي تتسلح به الحكومة لمعالجة الموقف الحاضر ، هو سلاح قاصر لا يحمي استقلالنا اذا لم يدعمه حشد قوى الشعب وتهيئته لدفع كل عدوان جديد . لذلك نطلب من ممثلي الامة ان يتبنوا الحلول الآتية التي تفرضها ضرورات الموقف الحاضر :

١ – تشكيل حكومة قومية تطبق الدستور بالمعنى الصحيح ، وتقلع عن الاستئثار والاستبداد بالرأي ، واخفاء الحقائق عن الشعب . وتنهج في السياسة خطة واضحة مستقيمة لا تقلب فيها ولا تناقض .

٢ – ان تتبنى هذه الحكومة ، لمعالجة الظرف الحاضر ، برنامجاً تتلخص

خطوطه الرئيسية في ما يلي :

أ – رفض التعاقد مع فرنسا باي شكل كان ، واجلاء قواها جلاء تاماً عاجلاً عن سوريا ولبنان ، واغلاق الباب نهائياً امام كل صلة للافرنسيين بهذه البلاد، سياسية كانت ام ثقافية ام اقتصادية، واتخاذ الخطوات اللازمة التي تكفل تنفيذ تعهد البريطانيين بسحب قواتهم من سوريا ولبنان .

ب – صيانة استقلال سوريا التام ، وتعبئة جهود الشعب وتنظيم مقاومته ، والشروع حالاً بتشكيل الجيش وتسليحه استعداداً لمنع كل عودة ممكنة للاعتداء الافرنسي ، ولمجابهة قرارات دولية قد تنتقص من هذا الاستقلال .

ج – اعتبار قضية سوريا ولبنان قضية واحدة تجاه الخطر الافرنسي .

د – انتهاج سياسة عربية فعالة تؤدي الى اتحاد سوريا ولبنان عسكرياً في حالة الاعتداء على استقلالهما .

هـ – المطالبة بمحاكمة المسؤولين عن الفاجعة الاخيرة من الافرنسيين والمطالبة بالتعويض عن الخسائر وذلك بعد تجميد ومصادرة الاموال الافرنسية في البلاد العربية كافة .

و – تطهير البلاد وجهاز الحكومة من جميع الخونة والانهزاميين وانصار التعاون مع الاجنبي ، ومحاكمة المجرمين من قواد الجيش السوري وجنوده ، ومكافأة الذين لبوا نداء وطنهم منهم مكافأة تليق ببسالتهم وتضحياتهم .

دمشق، ٩ حزيران ١٩٤٥ حزب البعث العربي

كتاب في ١٠ تموز ١٩٤٥

إلى وزارة الداخلية لإعلامها بتأليف الحزب

كان الحزب سنة ١٩٤٥ قد انطلق ، ولم يعد أحد يشك في وجوده وفي تقبل الشعب له ، فكان لا تزال الأكثرية الساحقة من أعضائه من الطلاب الثانويين أو الجامعيين . وكانت المناسبات التي وقعت في سنة ١٩٤٥ متلاحقة (توقيف الأستاذ صلاح ومحاكمته ونفيه وما كان يتخلل ذلك من إصدار بيانات والقيام بمظاهرات ضخمة ، ثم التصدي للشيوعيين ولأساءاتهم وتحديهم لمهرجان العامل العربي ، وأخيراً تشكيل فرق للجهاد الوطني وقيام هذه الفرق مع قيادة الحزب بزيارة الأحياء الشعبية في أيام الخطر والتوتر) ، بشكل أن الحزب تغلغل في الوسط الشعبي وأصبح معروفاً ومواقفه معروفة ومحترمة . صحيح ان معظم قوته وعدده في ذلك الوقت كان لا يزال في دمشق ، ولكن الفروع كانت أيضاً آخذة بالتشكل في المدن والمناطق كحمص واللاذقية وحلب . (أصبح عدد أعضاء الحزب في هذا الوقت يقدر بالمئات) .

كانت القيادة العليا في ذلك الوقت تتألف في أول الأمر من الأستاذ ميشيل والأستاذ صلاح ، ثم أدخل إليها مدحت البيطار وجلال السيد (جلال السيد أدخل بعد هذا التاريخ بقليل .)

طبعاً رفضت الوزارة الترخيص للحزب .

إلى مقام وزارة الداخلية الموقرة

إن ما حاق بسوريا من شرور وآثام منذ الحرب العالمية وطيلة ربع قرن ، وما حل بعرب سوريا من تنكيل واضطهاد على يد مستعمر باغ هدف منذ يوم احتلاله الى إبادة العرب، وقتل الروح العربية وإذلال الأمة العربية، قد بعث من بين الآلام والشجون ، وفي كل بقعة من سوريا ، رجالاً صادقين في عروبتهم ، مؤمنين بقدر أمتهم حاملين لرسالتها فرحين بما يتحملون من مشقة وعناء في سبيل رفع شأنها واعلاء كلمتها .

ولقد أتاحت ظروف مختلفة لتلاقي بعض هؤلاء الرجال وتآلف قلوبهم على حب أمتهم وتوحيد كلمتهم وجهودهم في سبيل بعثها والنهوض بها . وكان من نتيجة تمثلهم لروح أمتهم ووعيهم لحاجاتها العميقة ، ومن نتيجة مساهمتهم في العمل القومي خلال أكثر من عشر سنوات ، ما جعلهم يمشون في طريق شقوها بأيديهم وعقولهم بعيدة كل البعد عن الطرق السياسية السهلة التي مشت فيها الحركات الوطنية في بلادنا .

هكذا نشأت حركة البعث العربي منذ عدة سنوات، ومضت دون كلل تبشر بفكرتها وتدعو الشباب في جميع الأقطار العربية الى اعتناقها وتنفيذ تعاليمها . وقد وصلت اليوم الى نقطة تستطيع معها أن تخطو بقوة واطمئنان الخطوة الإنشائية التنظيمية ، وتنقلب حزباً قوياً يصب فيه كل عربي مؤمن ما عنده من خير وعروبة في سبيل بعث أمته ، وبصورة تأتي معها النتائج متناسبة مع ما يصرف في سبيلها من جهود .

ونحن اذ نتقدم الى الحكومة ونعلمها بتأليف حزبنا القائم على مبادىء قومية وأفراد تتمثل فيهم هذه المبادىء ، لا نجهل وجود نزعة سائدة عند بعض رجال الحكم لإعاقة قيام الهيئات والأحزاب السياسية التي لا يقوم من دونها حكم دستوري صحيح ، ولكننا نأمل أن تسيطر الروح الدستورية على النزعة الشخصية في مثل هذه الشؤون القومية ، وان يقابل طلبنا هذا بما يستحق من تقدير وترحيب وبعد نظر ، فيرخص لحزبنا بأداء مهمته في جميع المناطق السورية وفي مختلف نواحي نشاطه .

وعملاً بأحكام المادة السادسة من قانون الجمعيات نرفع هذا البيان مع نسختين من مبادىء الحزب ونظامه مع أسماء هيئته التنفيذية وعنوان مقره الموقت .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

دمشق – الثلاثاء ١٠ تموز ١٩٤٥

الهيئة المركزية التنفيذية .

	ميشيل عفلق	صلاح الدين البيطار	مدحت البيطار
السن	٣٥	٣٣	٣٥
محل الاقامة –	ميدان زقاق الموصلي	صالحية شهداء	درويشية

مكتب البعث العربي قنوات

(شابكلية) رقم ٣٧

بيان ٢٤ آب ١٩٤٥

أزمة نظام الحكم

يحلل الحزب هنا الأزمة ، ويذهب الى جذورها ، ولا يرضى باعتبارها ازمة وزارية فحسب بل يعتبرها ازمة نظام حكم. ويكرر مآخذه السابقة على ما اسماه بالفئة الحاكمة التي هي فوق ووراء الحكومة – اي هي عبارة عن الاشخاص الرئيسيين في الكتلة الوطنية ، الذين توزعوا الرئاسات في الدولة وعملوا على تعطيل مفعول الدستور وتعطيل دور المجلس النيابي والحيلولة دون ظهور معارضة او اي رأي مستقل . وفي هذا البيان تحليل وانتقاد للمجلس النيابي ولتنازله عن مسؤولياته . واخيراً يطالب الحزب بحل هذا المجلس وتعديل قانون الانتخاب وتشكيل حكومة قومية حيادية تنهي كل علاقة لفرنسا في سوريا وتعمل على تحقيق جلاء الجيوش الفرنسية والأنكليزية عن سوريا ولبنان . ثم ابعاد الجيش عن التحزب السياسي واطلاق الحريات السياسية ، واجراء انتخابات .

(في هذا البيان رجوع الى الجو السابق – اي قبل الهدنة مع الحكومة عند العدوان الفرنسي) – في هذا البيان تحليل سياسي اكثر من السابق والبعد عن العموميات والمطالبة بمطالب محددة واقتراح حلول معينة .

بيـــان من حزب البعث العربي

تجتاز البلاد ازمة سياسية تعددت فيها الآراء والاجتهادات ولا نرى بدأ من ان نقول كلمتنا فيها .

١ – **أزمة وزارية** ... هناك ازمة وزارية نشأت على اثر تقديم عريضة من قسم كبير من النواب يعلنون فيها نزع ثقتهم من الحكومة الحاضرة لأن البلاد، كما جاء في العريضة ، تجتاز دوراً دقيقاً وتستقبل احداثاً خطيرة تستوجب تشكيل حكومة حائزة على ثقة المجلس لتستطيع ان تتحمل هذه المسؤوليات، ومواجهة الموقف بما يقتضيه من التروي والاخلاص والقوة والصراحة .

ان ما نلمس في هذه العريضة من غموض وابهام ، ومن ابتعاد عن نقد سياسة الحكومة المستقيلة وعن تعـيين اخطائها ، ليدل على ان موقعي هذه العريضة لم يرموا من وراء عريضتهم الى تبديـــل سياسة هذه الحكومة بسياسة جديـدة واضحة المعالم، بعيدة النظر مستقيمة الطريق، انما رموا الى اخراج بعض الوزراء الذين طالت مدة تربعهم على كراسي الحكم وطاب لهم المقام فيها ، فمنعوا بذلك هذه الكراسي عنهم . فسياسة الدولة اذن لن تتبدل سيما وان نفس الرئيس السابق هو الذي عهد إليه أمر تشكيل الوازرة الجديدة .

٢ – **بدعة سيئة** ... لقد ابتدعت الوزارات الثلاث التي تعاقبت على كراسي الحكم في هاتين السنتين اسلوباً طريفاً في الانسحاب من الحـكم لم نسمع انه جرى

في بلد آخر من بلدان العـــالم . ففي كل مرة تشعر الحكومة ان المجلس عازم على مجابهتها ومحاسبتها وتعيين اخطائها، وبالتالي على تصفية حسابها واسقاطها، تنسحب هذه الحكومة من ميدان الحكم قبل ان تتيح للمجلس تحقيق عزمه، وتقدم كتاب استقالة رقيقاً تقطر من بين سطوره تضحياتها واتعابها وتفانيها في خدمة المصلحة العامة، وتجاب عليه بكتاب ارق من الشكر والامتنان على ما بذلت من خدمات في سبيل مصلحة البـلاد . وبهذه الصورة ينسى المجلس حملته على الحكومة التي لم يعد لها وجود، ويتلهى بمناقشة بيان صوري تعرضه عليه الحكومة الجديدة وتبقى سياسة الدولة واحدة لا تتبدل . واكبر دليـــل على ان هذه البدعة المبتكرة ليست الا خدعة يقصد منها اجتياز هذه الازمة العـــارضة هو تشكيل وزارة السيد فارس الخوري الثانية التي استبقت من وزارته الاولى وزيري الخـــارجية والداخلية بالرغم من ان سياستها كانت العامل الوحيد في حملة المجلس على وزارته الأولى . كما ان في تكليفه تشكيل الوزارة الثالثة اكـبر ضمانة لاستمرار السياسة الخارجية المتخاذلة والسياسة الداخلية الدكتاتورية التي لا تزال تجر على البـــلاد الكوارث والويلات .

٣ – **ازمة وزارية مصطنعة** ... اذن ، فالضجة التي اثـيرت حول الازمة الوزارية هي ضجة مصطنعة . وان هذه الازمة اذا كان يقصد منهـا سياسة الوزارة المستقيلة فحسب دون الرجوع الى الاسبـــاب العميقة التي شجعت هذه الوزارة والوزارات التي سبقتها على انتهاج سياستها الفـاشلة ، هي ازمة كاذبة . وان معـالجة الازمة اذا وقفت عند هذا الحد من الفهم لا يكون القصد منها الا خداعاً جديداً من قبـــل الاشخاص المسيطرين على السياسة السورية يريدون من ورائه حصر اسباب الاستياء في حكومة زائلة وابعـاد المسؤولية عن سياستهم التي يطبقونها في البلاد منذ عامين ويفرضونها على الحكومات .

٤ – **الازمة الحقيقية . الحكومة ام الفئة الحـــاكمة ؟** ونحن نرى مع بعض النواب من الذين يمثلون المعـــارضة في المجلس منذ القديم ان تغيير الوزارة امر ضروري لا في اشخاصها فحسب ، بـــل وفي سياستها المتبعة ايضاً ؛ وان هناك

نوعاً من الاشخاص قد ألف هذه السياسة طوال عهد الانتداب فلا يرجى منه اي تبديل فيها اذا بقي مستولياً على الحكم ؛ اللهم الا تبديل اشخاص بـآخرين من الطامعين بكراسي الحكم . ولكننا نذهب الى ابعد من هذا التعليل ونقول : من التضليل ان ينسب توجيه سياسة الدولة الى الحكومة فحسب ، وان تعتبر الحكومة مستقلة في سياستها ، وان توجه بالتالي الانتقادات وتحمل المسؤوليات للحكومة وحدها او للحكومة بالدرجة الأولى . لقد كان يصح ذلك لو كان في البلاد حكم دستوري ، ولكننا ما برحنا نقول ، ونكرر القول منذ سنتين ، بأن الحكم الدستوري مفقود في البلاد ، وان الذي يحكم بالفعل هم قبضة من الاشخاص توزعوا الرئاسات في الدولة ، واستطاعوا ان يسيطروا على السلطتين ، التنفيذية والتشريعية ، وان يعطلوا مفعول الدستور والحكم النيابي . ومـا الحكومة الا مجموعة موظفين لدى هؤلاء الاشخـاص . فالمسؤولية اذن تقع على هذه الفئة الحـاكمة التي تتبع سياسة واحدة ذات هدف واحد لم يتبدل منذ سنين ، وهو تسخير كل قضايا البلاد الخارجية والداخلية في سبيل الاحتفاظ بالسيطرة السياسية وما تضمنه لاصحابها من نفع وجاه .

ولقد كانت حجة هذه الفئة ، كما صرح بذلـك رئيس اول وزارة في هذا الدور ، بأن قضية سوريا هي قضية خارجية بحتة ، اي انها تجيز لنفسها اهمال الشؤون الداخلية ، وشتى الارتـكابات والتصرفات الشاذة ، والتمادي في خنق الحريات ومنع اصدار الصحف الحرة ومخـالفة نصوص الدستور مخالفة صريحة ، « كادعاء السيد صبري العسلي وزير الداخلية في وزارة السيد فـارس الخوري العـلامة الحقوقي والديمقراطي العريق ، بانه لا يجوز لأفراد الشعب ابداء الرأي طالمـا انهم استعملوا حقهم يوم الانتخاب » متجاهلة بعنادها الغريب ان قوة موقفنا الخـارجي متصلة اوثق الاتصال بقوة التنظيم الداخلي وحسن الادارة ونزاهة العمل .

على ان هذه المسألة الخارجية نفسها التي تتستر وراءها الفئة الحاكمة ، وتستغلها ابشع استغلال لتحقيق مآربها في داخل البلاد ، قد ساءت في يدها وتشوهت بنتيجة

توجيهها الجاهل وموقفها المتخاذل . اذ ليس من احد يجهل ان ما حصلت عليه البلاد من قدر يسير من الحكم الاستقلالي كان مقرراً عند السلطات الاجنبية — غير فرنسا — كنتيجة للجهاد الرائع الذي قام به الشعب العربي طوال ثلاثين عاماً في سوريا وسائر الاقطار العربية ، وفرضه على تلك السلطات فرضاً . وان من حق الشعب ان يتساءل : ألم يكن بالامكان ان يصل الى استقلال اصح واكمل ، في وقت اقصر وتضحيات اقل ، وان يبلغ من النهوض مستوى أرقى يتكافأ مع جهوده ويليق باستعداداته وطموحه ، لو انه قدر لهذه الفئة الحاكمة في سوريا نصيب اوفر من الوعي والتجرد والنزاهة تستطيع معه ان تكسب ثقة الشعب، وتحشد امكانياته وقواه وتحسن تنظيمها ، وتفرض بالتالي احترامها على الاجنبي؟

٥ — **السياسة التقليدية** : وبالرغم من الدرس القاسي الذي ألقته الحوادث الاخيرة على البلاد ، لم تعتبر الفئة الحاكمة ولم ترجع عن سياسة المماطلة وكسب الوقت والتخاذل امام الاجنبي . فبينا نرى مجلس الجامعة العربية يقرر انه يؤيد طلب سوريا ولبنان بالجلاء التام لجميع القوات الافرنسية عن اراضي الجمهوريتين؛ وبينا تأخذ حكومتا سورية ولبنان بوضع مذكرة الى فرنسا بطلب هذا الجلاء ؛ وبينا يصرح وزير الخارجية في ٧ تموز (ان سياسة الحكومة لم تتغير ، ونحن غير مستعدين للدخول مع فرنسا في محادثات او غيرها ولا بد من الجلاء اولاً) نجد ان المذكرة التي تم وضعها لم تقدم ، وطلب الجلاء لم يعد يذكر، وان الحكومة قبلت الدخول مع فرنسا في محادثات من اجل استلام جيش كان اكثره قد التحق بالسلطة الوطنية من تلقاء نفسه ، واعتبر وزير الخارجية ان ذلك يحقق للبلاد جزءاً كبيراً من مطالبها الاساسية . ونجد ان الحكومة تتناسى قرارات الجامعة العربية وتسعى الى عزل القضية السورية عن السياسة العربية ، تاركة حلها لحكومة لبنان الذي هو اضعف من سوريا موقفاً تجاه فرنسا .

٦ — **المجلس النيابي** : تلك هي خلاصة الموقف الذي قادت اليه الفئة الحاكمة للبلاد في الشؤون الداخلية والخارجية ؛ بنتيجة استئثارها بالحكم ، واستبدادها بالرأي ، وتجاوزها لاحكام الدستور ، وتحررها من كل مراقبة شرعية .

لقد كانت مهمة المجلس النيابي ان يحافظ على الدستور ، ويسعى الى تطبيق الحكم الدستوري في البلاد دون ان يترك مجالاً لأي شخص او فئة للاستئثار بالسلطة والتعدي على صلاحياته . ولكن المجلس في اكثرية اعضائه تهاون كل التهاون في أداء مهمته ، وأظهر تخاذلاً واستسلاماً امام الفئة الحاكمة المحترفة ، التي استطاعت ان تنصب الحكومات على غير ما يريد ، وان تخنق صوته وتتلاعب بآرائه وتقطع الصلة بينه وبين الشعب . فالمجلس الذي سكتت اكثريته عن هذه السياسة الاستبدادية في احرج الظروف ، وفي الاوقات التي كان الواجب القومي يحتم فيها عليه أن يرفع صوته ويقاوم ، لا يمكن أن يسترجع ثقة الشعب بالنشاط الحديث الذي يظهره ، بعد أن زالت المصاعب وذللت أكثر العقبات . ولا قيمة لما يجري الآن فيه من تكتل وتشكيل أحزاب ، إذ يفرض في الأحزاب أن تتشكل بين الشعب أولاً ، ثم تمثل في المجلس ، وأن يكون تشكيلها على أساس المصالح العامة والاتجاهات القومية العليا ، وعلى مقياس واسع يتعدى حدود المدينة والمنطقة ، ويتجاوب مع الاتجاهات والمصالح العامة للعالم العربي كله .

٧ – **وجهة نظر « البعث العربي »** : لقد كنا خلال سنتين من الأفراد القلائل الذين دافعوا عن الحكم الدستوري ورفعوا صوتهم في وجه التدجيل والطغيان ، وما ذلك إلا لقناعتنا العميقة بأن لا خلاص للبلاد ولا مجال يفسح لتطورها إلا بقيام الحكم الدستوري الصحيح الذي يتيح الفرص من جهة لظهور الأكفاء والمخلصين وتنافسهم نحو الخير ، والذي من جهة ثانية يحول دون التلاعب بمقدرات البلاد ودون التفرد بالرأي الناتج عن الجهل والغرور . وليس من العبث أن نرى الأمم الراقية تعتز بنظامها الديمقراطي وتدافع عنه كأهم شيء يعطي لحياتها معنى ولبقائها ضمانة . وقد علمتنا التجارب الماضية ولا سيما في هاتين السنتين أن عقلية الفئة السياسية المحترفة هي نقيض العقلية الدستورية الحرة . فالشعب مطالب بأن يقوم بحملات قوية منظمة مستمرة وضمن الأساليب الدستورية لإجبار هذه الفئة على الرضوخ للدستور . وأول ما يجب أن تهدف

إليه حملات الشعب المنظمة في الصحف والمؤتمرات والأحزاب هو أن يستعمل رئيس الجمهورية حقه في حل المجلس النيابي وأن يدعو الشعب الى انتخابات حرة بعد تعديل قانون الانتخاب وبعد تشكيل حكومة قومية حيادية يشترط فيها أن تكون وزارات الخارجية والدفاع والداخلية بيد وزراء مشهود لهم بالحياد التام ليعملوا على : ١ً – تصفية كل علاقة لهذه البلاد مع فرنسا وجلاء الجيوش الافرنسية والانكليزية عن سوريا ولبنان . ٢ً – جعل الجيش بعيداً عن السياسة الحزبية كيما يبقى هدفه الأوحد حماية أرض الوطن والذود عن كرامته . ٣ً – إطلاق جميع الحريات السياسة لا سيما السماح بإصدار صحف جديدة حرة ، والعمل على اجراء انتخابات في جو من الحرية التامة . وفوق ذلك نرى من الضروري لكي تضمن حرية الانتخاب ، ان يطلب من مجلس الجامعة العربية باعتباره مرجعاً شرعياً عربياً لنا أن ينتدب لجنة من قبله لتشرف على هذه الانتخابات .

دمشق في ٢٤ آب سنة ١٩٤٥ عن حزب البعث العربي

صلاح الدين البيطار ، ميشيل عفلق ، الدكتور مدحة البيطار

تصريح في ١٦ ايلول ١٩٤٥

تصريح لجريدة « النضال » حول مبادىء الحزب وبرنامجه ومواقفه

ألقى مندوب « النضال » الخاص على الاستاذ ميشيل عفلق الأسئلة التالية :

١ – ما الذي دفعكم لتأسيس حزب البعث العربي .

٢ – ما هي الخطوط الاساسية في برنامج الحزب ومبادئه .

٣ – الى اي مدى استطاع الحزب تحقيق بعض هذه المبادىء .

٤ – ما رأي الحزب في الموقف الحاضر ، وما موقفه من الاحزاب .

فأجاب عليها بما يلي :

١ – الدافع هو شعورنا بالضرورة التاريخية . فالمجتمع العربي يقف اليوم على مفترق الطرق . وهو اما ان يستمر في الطريق الذي يسيره فيه قادة السياسة الحاضرة ، الذين يرضون بالواقع الفاسد فيستنكرون على البلاد هذا التقدم الضئيل وهذه النتائج الطفيفة التي انتهت اليها سياستهم في اربعين سنة ، ويحكمون هكذا على الامة بان تبقى متأخرة مهملة الوزن في العالم ، وإما ان يوقف العرب هـذا التدهور ، بنتيجة تحول عنيف ، واستجماع للارادة ، ووعي الامكانيات الحقيقية الكافية ، فيسيروا في طريق جديد صاعد ، يستمد قيمه واحكامـه وغايته من خصال العربي الأصيل ، ومبادىء الرسالة العربية المتعالية على الواقع ونسبية احكامه .

هذا الطريق الجديد يقتضي ظهور قيادة جديدة تمثـل جوهر الشعب لا ظاهره ، ومستقبله لا حاضره .

اننا نؤمن بنبل شعبنا وطيب عنصره وغنى مؤهلاته ، وبانه قادر على تحقيق نهضة عربية جديدة تكون مثالاً في الخلق الكريم والحيوية الدافقة والتقدم السليم اذا تولت امره قيادة صالحة تكسب ثقته وحبه واحترامه ، وتبعث فيه حماسته الدفينة ومواهبه الراقدة . ونحن لذلك نحمّل تبعات الفساد الحاضر للفئات التي كانت للشعب اسوأ قدوة ، ولإيمانه ومواهبه واخلاقه عامل اضعاف وتهديم .

وبهذا المعنى يكون حزبنا حزب الجيل العربي الجديد ، الزاخر بالامل والنشاط ، والمتطلع الى مستقبل خليق بماضي امته المجيد ، وبحاضر الامم القوية الراقية ، والذي يريد ان تكون السياسة العربية رسالة لا حرفة .

٢ – لقد اخرجنا الفكرة العربية من التجريد ووضعناها في اطارها الحي ، لذلك سمينا حزبنا « البعث العربي » ، لا البعث القومي .

وهكذا ضمنا لهذه الفكرة تطوراً وتجدداً لا حد لهما . ولكن وقيناها من ان تكون مقراً لتباين النظريات ومتناقض الاتجاهات وكل ما هو مصطنع مستعار ، فالشخصية العربية اساس البعث العربي ، والايمان برسالة خالدة للعرب هو الدافع العميق لكل بعث .

اما التعبير الاجتماعي لهذا الاتجاه فقد كتبنا ، قديماً ، « نمثل التاريخ العربي الحي ضد الرجعية الميتة والتقدم المصطنع » .

واما التعبير الاقتصادي ، فهو كما جاء في المبادىء « الاشتراكية العربية تستمد من روح الامة العربية وحاجاتها العميقة واخلاقها الأصيلة ، وتزود اكبر عدد ممكن من افراد الشعب العربي بكل الوسائل والفرص ليستطيعوا تحقيق عروبتهم على اكمل صورة » .

والتعبير السياسي « قادة الشعب العربي هم الذين تتمثل فيهم عبقريته – وفضائله ويخرجون من صفوفه ، لا من الطبقة المستغلة التي اختلطت بالأجانب وطغت عليها المصلحة الشخصية » .

والتعبير العملي « تحقيق انقلاب شامل للحياة العربية الحديثة في الروح والفكر والخلق والاوضاع الاجتماعية ، وذلك بتنظيم صف نضالي يلتزم خطة

المعارضة للواقع الفاسد».

ومما يميز نظرية البعث العربي انها لم تفرق بين الفكرة والاسلوب، او بين الغاية والوسيلة. فالفكر والغايات عامة مشاعة، يستطيع اي فرد او اي حزب ان يدعيها، ولكن الضامن الوحيد لهذا الادعاء هو ان تكون الوسائل والأساليب مشتقة من صلب الفكرة مع الغاية. فاشتراطنا ان تكون القيادة القومية من طبقة الشعب ومن غير الدخلاء والشعوبيين، وان تكون الحركة القومية شعبية اشتراكية، تفرض على العاملين فيها المساهمة بقدر معلوم من المال متناسب مع ثروتهم وايرادهم، وان يبرهن العاملون في هذه الحركة على صدق اعتناقهم لفكرة الانقلاب بالتزام خطة المعارضة والابتعاد عن الحكم زمناً طويلاً. كل ذلك ينقذ الحركة القومية من ان تتلاعب بها مختلف الأيدي ويتبناها اقل الناس تلاؤماً معها واخلاصاً لها، فتحدد هكذا تحديداً يبعد عنها الدخلاء والمستغلين والضعفاء والعجولين، ويحصرها باهلها والذين هيئوا بحكم تربيتهم وشروطهم الاجتماعية والاقتصادية للنضال، وبلغوا من الوعي درجة تؤهلهم لفهم ضرورة الانقلاب، والعمل الصادق المستمر في سبيله.

٣ – نعتقد اننا نجحنا الى حد بعيد في ابراز الفكرة العربية وتحديدها – وتوضيحها حتى اصبحت ايماناً عميقاً في نفوس الكثيرين من شباب الجيل الجديد. كما ان لنشرات الحزب ومواقفه العملية المتكررة اثراً لا ينكر في تكوين رأي عام عربي قائم على تقديس الفكر ومحاربة السحر والجهل والتدجيل والطغيان. وحزبنا العصامي الناشىء لا نرضى له نمواً سريعاً مصطنعاً بل نمواً حياً طبيعياً ليستطيع الصمود امام مختلف الظروف.

٤ – لقد أعلنا رأينا في الوقت الحاضر في بياننا الأخير الذي صادرته الحكومة، وقد قلنا ان الحل الوحيد هو تطبيق الحكم الدستوري الصحيح، مع العلم بأن هذا المطلب ليس أمراً سهلاً يتحقق بمجرد الرغبة والوعود بل يقتضي من الشعب مقاومة إيجابية منظمة تجبر الفئة الحاكمة على الإذعان للدستور.

أما موقفنا من الأحزاب. فنحن لا نرفض فكرة التعاون معها، ولكننا

نقيدها بجملة تحفظات وشروط تجعل مجـــال تطبيقها محصوراً في نطاق بعض الأحزاب دون البعض الآخر ، ومقتصراً على بعض الحالات العامـة التي يكون فيها التعاون ضرورة قومية .

وتفصيل ذلك اننا نخرج من نطـــاق التعاون الأحزاب التي تقوم في أساس تشكيلها على ارتباط أجنبي وعلى فكرة مخالفة للقومية العربية .

أما الأحزاب الأخرى فإننا نحكم عليهـا بمقياس حكمنا على الدور الحاضر . فمن المعروف اننا معارضون لهذا الدور منذ ابتدائه . إذن فلا نقبل بالتعاون مع الأحزاب التي تماثل المجموعة القائمة على هذا الدور او تفوقها في التهاون بالمبادىء والأهداف الوطنية ، وفي سياسة الانتفاع . ونحن نرمي من وراء هـذا الموقف الى غايتين : الأولى هي الانتفاع بالتربية القومية بالترفع عن سياسة الأحقـــاد الشخصية والتنافس على الجـــاه والمنافع الذي يبلغ تضحيـــة المصلحة القومية والاستعانة بالأجنبي على الخصوم من أبناء الوطن ؛ والثانية ، هي ايجـاد الوسيلة الصحيحة لانقـاذ البلاد من محترفي السياسة الذين يتلاعبون بمصالح الوطن . وفي اعتقادنا ان الكذب لا يحارب بالكذب ، والنفعية بنفعية مثلها ، والوطنية الضعيفة بالخيانة او مـــا يشبهها ، ويؤسفنا ان نرى كثيرين لا يزالون يتجاهلون هذه الحقيقة او يقصرون عن ادراكها .

١٦ أيلول ١٩٤٥

بيان ١٤ كانون الاول ١٩٤٥

مشاكل العرب السياسية

ميزة هذا البيان انه اخذ الوطن العربي بكامله من المحيط الى الخليج . وفيه خلاصات عاجلة عن مشكلة كل قطر وعن الوحدة العربية والجامعة العربية. (وفيه الدعوة الى جامعة عربية شعبية تطرح لأول مرة) .

مشاكل العرب السياسية

نص البيان الذي أقره الحزب في اجتماعه العام المنعقد في مقره في دمشق يوم الجمعة في ٩ محرم ١٣٦٥ الموافق لـ ١٤ ك ١ سنة ١٩٤٥ :

إن حزب البعث العربي في سوريا ، الذي دأب في معالجة القضية العربية باعتبارها كلاً لا يتجزأ ، والذي كان صدىً للارادة العربية الواعية في كل قطر عربي ، يرى في هذا البحران الغامض ، أن يعرب عن رأيه في الأوضاع السياسية الكبرى التي لها صلة صميمة بكيان العرب بالصراحة التي تقتضيها المصلحة العربية والتي هي قاعدة أساسية في نهج هذا الحزب .

وقبل البدء بتشريح القضايا العربية ، وبحث علاقات العرب مع الدول الأجنبية ، يجدر بنا أن نقر أمرين ، ونجعلها من بديهيات الأمور ، وعلى ضوء هذه البداهة نعرض آراءنا :

١) لا تقوم صداقة بين العرب وبين دولة من الدول الأجنبية إلا بقدر ما تحترم تلك الدولة حقوقهم ، وتعترف عملياً بوجودهم وحريتهم واستقلالهم من جميع نواحيه .

٢) إن مصلحة الأقطار العربية هي واحدة ، فلا ينظر الى دولة أجنبية في قطر عربي نظرة صداقة ، إذا كانت هذه الدولة تسيء الى قطر عربي آخر وتنتقص من حقوقه . فلا يحمد مثلاً موقف انكلترا في سوريا ما دامت تسيء الى

العراق او مصر أو أية إمارة عربية في أقصى الحدود من بلاد العرب .

العرب والحلفاء

لئن كان في موقف الحكومات العربية وتصريحاتها منذ ابتداء الحرب الأخيرة حتى الآن ما يوهم بأن العرب ينظرون الى الدول الغربية الاستعمارية ، التي لها علاقة سيطرة أو نفوذ بأكثر بلدانهم ، نظرة صداقة وولاء واطمئنان ، فإن مواقف الشعب العربي المتكررة خلال هذه الفترة ، والمظاهر الصادقة لشعوره وتفكيره وعمله ، ما برحت تدل أقوى دلالة على أنه منذ بداية الحرب العالمية الأولى لم يغير نظرته الى هذه الدول التي اختبر منذ ذلك الحين ، اختباراً مراً أليماً ، قيمة العهود عندها ، وحقيقة المبادىء التي تستر بها مطامعها . وهو لئن أيد المبادىء الديمقراطية التي طبع عليها منذ القديم ، فإنه لم يطمئن الى « الديمقراطيات » التي ما زالت تخرجه من عداد الشعوب التي يحق لها أن تستفيد من تطبيق تلك المبادىء .

كما يعتبر هذا الشعب أن ما أمد به قضية الحلفاء من مساعدات فعالة ، في أوطانه ومهاجره ، طوال مدة الحرب ، لم يكن ديناً يوفيه لهم على ما أذاقوه من ظلم وإرهاق وافقار طوال ربع قرن ، بل سلفة قدمها آملاً أن تحمل الدول الحليفة على إعادة النظر في أساس السياسة التي ما زالت تتبعها معه ، وأن تقتنع هذه الدول بأن الخير الذي يمكن ان تجنيه من الاعتماد على شعب حر موحد صديق ، ليختلف كل الاختلاف عن النفع الذي تنتزعه بقوة السلاح من شعب لا يشعر نحوها إلا بالكره ، ولا يبيت لها غير الخصام .

العرب وانكلترا

ليس في وسع الشعب العربي أن ينسى ان انكلترا قد نكثت بعهد الشرف الذي ارتبطت به مع قائد الثورة العربية « الملك حسين » إذ ضمنت له بموجب ذلك العهد استقلال البلاد العربية ووحدتها ، بينما كانت تتآمر مع حليفتها فرنسا تآمراً أسفر عن تجزئة البلاد العربية واقتسامها وتحويلها الى منطقتي نفوذ ،

عملت انكلترا في احداهما على إعـــاقة أهلها عن تحقيق استقلالهم وحريتهم ، وحاولت فرنسا شر المحاولات لتجعل المنطقة الثانية جزءاً من أرضهـــا وتمحو منهـا كل المعالم والمميزات العربية التي تحول دون تحقيق سياستها الاستعمارية . ولكن ما يذكره العرب بصورة خاصة في ألم يتجدد كل يوم ، واستنكار يزداد في كل ساعة ، هو تلك الجريمة التاريخية التي أقدمت انكلترا على ارتكابهـا بحق عروبـــة فلسطين ، واحلالها في هذا القطر العربي شعباً أجنبياً يختلف في جميع عاداته وخصائصه وعقليته عن الشعب العربي ، لتمزيق وحـدة العرب والفصل بين أقطارهم .

فلسطين : — إن الأمـة العربية لتطلب من انكلترا أن تعالج قضية فلسطين من أساسها ، وأن تعيد النظر في وعد بلفور نفسه . وهي لا تقبل حلهـــا على أساس بيان المستر بيفن المضطرب الذي أقر استمرار الهجرة اليهوديـة والذي أشرك دولة ثانية تعضد مطالب الصهيونيين لوضع حلول مغـايرة لحق العرب في فلسطين ، والذي نادى بحرمان فلسطين العربيـــة من حق تشكيل دولة مستقلة وبقائها تحت نير الوصاية الدولية . كما ان العرب يرفضون التعاون مع لجنـــة التحقيق إلا فيما يتعلق بإقناعها بأن وعـد بلفور افتئات صريح على حق العرب في فلسطين وانه تبرير لاعتداء الصهيونية الآثمة على أرض العرب في هذا القطر . وإذا كان جديراً برئيس الولايات المتحدة ووزير خارجية بريطانيا ان يخففـا من شقاء اليهود في أوروبا ويعالجا مشكلتهم معالجة إنسانية ، فمن الأجدر بهما أن ينظرا الى الصهيونية على حقيقتها ويتبينا بأنها حركة عدوانية باغية ،بعيدة عن ان تكون علاجاً صحيحاً لمشكلة اليهود في العالم ، وبالتالي عن أن تقر في نفوسهم الطمأنينة والسلام . وعلى هاتين الدولتين أن تزيلا هذا الحيف الواقع على العرب، وتقتنعا بأن فلسطين قطر عربي يجب أن ينـــال استقلاله وحريته ، ويحكم نفسه بنفسه في إطار المجموعة العربية .

شرقي الأردن : — ان احتلال انكلترا ، منذ نهايـة الحرب العالمية الاولى ، للمنطقة التي فصلتها عـــن سوريا وسمتها بشرقي الاردن ، يعتبره الشعب العربي

اعتداء صريحاً على سيادتــه وعلى وحدته القومية . ويرى ان السبيل الوحيد الى تخفيف آثار هذا الاعتداء السيئة في نفسه، هو ان تسرع انكلترا بسحب جيوشها من شرقي الاردن ، وترفع عنــه كل القيود التي كبلت بها حريته وسيادته ، وكل الحواجز التي اصطنعتها لفصله ، هو وفلسطين ، عن امهما سوريا ، ولفصل هــذه عن اقرب الاقطار العربية اليها في الارض والروح والمصلحة ، الا وهو العراق .

ولا بد بهذه المناسبة، من ان نسجل رأينا في موضوع وحدة سوريا الطبيعية، او ما سمي حديثاً بسوريا الكبرى : اننــــا نعتبر امر توحيد سوريا الطبيعية من قبيل ارجاع الحق الى نصابه ، ولا نقبل ان نــدخل ، في سبيل تحقيق هــــذا التوحيد ، في اية مساومة يمكن ان تؤدي الى تنازلنا عن أي حق من حقوقنا القومية الأزلية في عروبة فلسطين ووحدة ارضها وسلامتها ، او في اي جزء من اجزاء سوريا العربية ، كما اننا لا نعترف على اي مشروع لا ينال موافقة الشعب العربي نفسه في هذا القطر ، ولا يتفق مع المصلحة العربية العليا . وفي اعتقادنا ان مصلحة العرب العليا تقضي بان لا يرضوا عن الحكم الدستوري بديلاً ؛ وان يسعوا الى النظام الجمهوري كفاية، لانه اضمن لتطورهم وتحقيق امكانياتهم القومية، ولكنه لا يعقل ان يقيموا من هــذا النظام عقبة في طريق تقدمهم نحو الوحدة . وعليهم ان يعتبروا اخيراً ان الخطوة الجدية الحاسمة في طريق هذه الوحدة هي: توحيد سوريا والعراق .

العراق : — وليس الوضع السياسي القائم اليوم في العراق خالياً من الشوائب وعوامل القلق بالنسبة الى الشعب العربي . فلقد كان العرب ينتظرون ان تعمد انكلترا ، فور انتهاء الحرب ، الى تعديل المعـــاهدة مع العراق ، وان تلغي منها جميع الشروط والتحفظات السياسية والعسكريــــة والاقتصادية التي فرضتها انكلترا لمصلحتها وحدها. فكيف بهم اليوم وهم يرون ان انكلترا لم تقنع باستغلال هذه المعاهدة المجحفة بحقوق العراق، بل تذرعت بالاحوال الاستثنائية وبظروف الحرب فبسطت نفوذها على بعض المرافق مما لا تسمح لها به حتى المعاهــدة التي قبلها العراق في ظرف خاص . فالعرب يعتبرون ان ازالة الشوائب التي لا تزال

عالقة باستقلال العراق هي في رأس مطالبهم القومية التي لا يمكن ان يقبلوا فيها اي تساهل او مماطلة .

مصر : – ولسنا نرى لبريطانيا اي عذر او مبرر في موقفها المماطل المتلكىء من مطالب مصر الوطنية بعد ان قدم لها هذا القطر العربي أجل المساعدات في احرج اوقات الحرب وأعصبها . ولقد اجمعت كلمة المصريين واتفقت جميع احزابهم على تحديد هذه المطالب بالاستقلال التام وجلاء القوات البريطانية عن الاراضي المصرية ووحدة وادي النيل ، اي الاعتراف بان السودان جزء متمم لمصر ، وانه ليس لبريطانيا ان تشترك في حكمه وادارته فضلاً عن الاستئثار به كما يجري اليوم .

إن العرب اذ يؤيدون مصر في نضالها من اجل استكمال استقلالها وتحرير ارضها ووحدتها ، يحرصون على ان يسجلوا استنكارهم لما حدث في يوم ٤ شباط ١٩٤٢ من اعتداء بريطانيا على استقلال مصر وتدخلها في شؤونها الداخلية ومساسها لكرامة العرش المصري . ذلك ان مصر هي في نظر العرب حاملة لواء الفكر والثقافة ومثال للنضج السياسي ، وان اي اذى يلحق بها يثير عند العرب روح الاشمئزاز والحقد ، وان اي تلكؤ في اجابة مطالب القطر المصري العربي يثير الشكوك في نيات الانكليز وحقيقة سياستهم في جميع البلاد العربية ، ويجعل قيام الصداقة بينهم وبين العرب امراً عسيراً .

طرابلس الغرب : – وقضية طرابلس الغرب تثبت للعرب ان العقلية الاستعمارية لم يطرأ عليها تغيير قط حتى بعد النكبات والبلايا التي صبت على العالم. ان هذا القطر العربي قد قاوم الاستعمار الايطالي ثلث قرن ، وضحى في سبيل حريته تضحيات سخية ؛ ولم يقعد عن المطالبة بحقوقه الشرعية . ولما شبت هذه الحرب ، ناضل اهلوه في جانب الحلفاء لاستعادة حريتهم ودفاعاً عن استقلالهم . فلما انتصرت جبهة الحلفاء لم يكن الطرابلسيون موضع نظر بل كانت بلادهم موضوع مساومة بين الدول الحليفة . فالعرب يلحون في طلب استقلال طرابلس الغرب وحريتها لتتمكن من الاشتراك في الجامعة العربية وتقرر مستقبلها بالتساند

والتعاون مع سائر اقطار العرب .

المحميات : – وقضية المحميات ايضاً والامارات العربيـة في الخليج العربي يجب ان يكون استقلالها وحريتها موضع بحث جدي بحيث تبقى عربية تتبع في كل شؤونها المصلحة العربية . وليس من حق بريطانيا ان تتذرع باية ذريعة تمكنها من بسط حمايتها عليها او انتقاص سيادتها ، وان تحول دون المحاولات التي قامت بها بعض هذه الامـارات للاتحاد باقطار عربية أخرى . فالشعب العربي في كل أقطاره يقبل مبدأ التحالف وتبادل المصالح على قاعدة المساواة مـع حليفته ، وليس يرضى ان يكون مسوداً او مستعمراً او محكوماً . واذا كانت بريطانيـا تريد حقاً صداقة العرب ومحالفتهم فما عليها إلا ان تقر مطالبهم في الحرية والسيادة التامة ، وفي غير هذه الحال فان هذه الصداقة تبقى مهددة وغـير مستقرة في النفوس ، والامة العربية وحدة حية متضامنة ، فاي اخلال بريطاني او عبث بحرية قطر من الاقطار يكون صداه السيء شاملاً جميع البلاد العربية ، وقـد آن لبريطانيا ان تعترف بهذه الحقيقة صوناً للحق المطلق وحقوق العرب ومصالحهـا ايضاً .

العرب وفرنسا

ان نظرة العرب الى فرنسا لتختلف عن نظرتهم الى اية دولة استعماريـة اخرى . فللدول الاستعمارية مصالح دفعتها الى الاعتداء على حقوق العرب وإلحاق الاضرار بهـم باشكال واساليب بلغت في كثير من الاحيان اقصى حدود القسوة والأنانية والاستهتار البشع . ولكن فرنسا تحمل للعرب حقداً موروثاً فـكانت اعتداءاتها المجرمة المتعددة عليهم لا تصدر عن الطمع وابتغاء المصلحة فحسب ، بل تمتزج اعمق الامتزاج بروح الانتقام والتشفي ، وتظهر بافظع اشكال الاذلال والامتهان ، وبسياسة ترمي الى إفنـاء العرب وتحويل ارضهم بتراثها المجيـد وخيراتها العميمة ارضاً فرنسية صرفة ، وهذا يفسر كيف ان سياسة فرنسا مع العرب ، سواء أكان ذلك قبل قرن وبعض القرن في الجزائر ثم في تونس ومراكش ، او في سوريا ولبنان منذ احتلالها لها ، لم تتبدل قيـد شعرة رغم تبدل الظروف

والمصالح ، لان المحرك الحقيقي لتلك السياسة كان دوماً ذلك الكره العاطفي والتصميم النهائي على اعتبار العرب عدواً يجب ان يزول إما بالفرنسة وإما بالموت . وها هي فرنسا قد مضى على احتلالها الجزائر اكثر من قرن امتصت خلاله ثروة الارض العربية فيها حتى آخر قطرة ، وسخرت لخدمتها السكان في حروبها والدفاع عن مصالحها؛ ومع ذلك فما كادت تخرج من تحت وطأة الاحتلال الاجنبي في نهاية هذه الحرب حتى كان اول ما خطر لها ان تعمله في حياة السلم الجديدة انها صبت النيران على عشرات الالوف من عرب الجزائر العزل، فأفنت قرى وقبائل برمتها دون اي مبرر او سبب يستوجب مثل هذه الفظائع ؛ وها هي فرنسا التي بلاها العرب في سوريا ولبنان طوال ربع قرن،وابتلوا بها،تنتظر فرصة اعلان السلم العالمي لتؤيد عهدها الذي قطعته لسوريا بالاستقلال بارتكاب فظائع وأهوال ضج باستنكارها العالم قاطبة . وهي لا تزال حتى هذه الساعة وبالرغم من التجارب الاليمة ومن فشل سياستها المفضوحة المرة تلو الاخرى ، تصر على طلب امتيازات ونفوذ وسيطرة في سوريا ولبنان ، وتسخر كل ما بيدها من حيلة وكل ما لمركزها السياسي في اوروبا من اغراء لاستمالة انكلترا الى مساعدتها في نيل مآربها من هذين البلدين العربيين ، علاوة على أن موقفها العدائي من الجامعة العربية وعزلها عرب المغرب عن الانضمام الى تلك الجامعة ، وسعيها الحثيث لاحباط كل ما يسير بالعرب نحو وحدتهم ونهضتهم هو امر لا يحتاج الى ان يقوم عليه دليل .

سوريا ولبنان — : يطلب الشعب العربي الجلاء العاجل لجميع الجيوش من افرنسية وانكليزية عن ارض سوريا ولبنان ولا يمكن ان يقبل باي تأجيل ، كما يطلب تسليم كل ما تبقى بيد الافرنسيين من صلاحيات الى حكومتي سوريا ولبنان ، وهو يرفض كل فكرة ترمي الى منح اي مركز ممتاز في هذين البلدين لفرنسا او لغيرها من الدول الاجنبية.ويعلن ان كل اتفاق يجري بين الدول بشأن سوريا ولبنان ولا يكون فيه هذان البلدان صاحبي الرأي الأول والاساسي فيه يعتبره لاغياً وغير ملزم له ، نعني بذلك ما يجري من مفاوضات بين فرنسا

وانكلترا . فقضية سوريا ولبنان هي ملك لهما وحدهما وللجامعة العربية . ولا بد من التصريح بان كل حل يتعلق بسيادة هذين البلدين واستقلالهما التام الناجز لا يمكن ان يجري على واحد منهما دون الآخر . ونحن نعتبر ان سوريا هي تلك الوحدة الطبيعية التي يؤلف لبنان جزءاً منها . ولا يضعف من قوة هذا المبدأ في شيء اقتناع بعض اللبنانيين – تحت عوامل طارئة – بامكانية تأليف دولة لبنانية مستقلة منفصلة عن سوريا . وان الزمن والتجربة وتكامل الوعي لتكفل معالجة هذا الانحراف الطارىء وارجاع الامور الى مستقرها .

ومن الجرائم الكبرى التي ارتكبتها فرنسا ابان احتلالها لهذه البلاد هي التفريط بلواء الاسكندرون بعد تمهيد السبل لاستيلاء الترك عليه . وهذا الاعتداء التركي الفظيع على هذه الارض العربية التي يتعلق العرب بكل شبر منها ويبذلون دماءهم لاسترجاعها لا يختلف لا في جوهره ولا في شكله عن تلك الاعتداءات التي حدثت في اوربا والتي كانت سبباً في نشوب الحرب العالمية الاخيرة . ومع ذلك ففي الوقت الذي يهتم مؤتمر وزراء الخارجية بالفصل في قضايا المقاطعات المختلف عليها بين دول اوروبا نراه لا يحرك ساكناً في قضية الاسكندرون ولا يمهد السبيل لعودة اللواء الى الارض العربية . فالعرب يعلنون انه ليس من قوة او اغراء يستطيعان حملهم على قبول اي تفريط او مساومة بشأن لواء الاسكندرون الذي يطلبون ارجاعه الى الارض العربية بكامل حدوده . وان العلاقات بين العرب والاتراك لا يمكن ان تصفو ما دام اللواء مغصوباً .

شمال افريقيا : – ان شمال افريقيا قد بقي بمعزل عن مقررات دول العالم في مؤتمراتها ولم يشمله أي نوع من انواع الحلول الدولية . فقد بقيت فرنسا فيه تمارس سياستها في محق المعنويات والافقار والاذلال والتقتيل والتشريد والفصل بين السكان وبين مقومات وجودهم اللغوية والدينية والتاريخية . ورغم هذا فالعالم المتمدن والدول التي تدعي انها انما دخلت هذه الحرب دفاعاً عن حرية الشعوب لم تلتفت الى ما يجري هناك من مظالم وجرائم ومخالفات لابسط الحقوق الطبيعية التي يجب ان يتمتع بها البشر . فالعرب لا يعدون ان تغيراً قد طرأ على

العالم من حيث تحقيق المبادىء السامية ونشر الحرية ما لم يعط لهذه البلاد العربية حقوقها من استقلال وحرية وسيادة ، وما لم تجل القوات الفرنسية عنها لتتمكن هذه البلاد من تنظيم شؤونها ولم شتاتها واعادة الحياة اليها بالتعاون مع الاقطار العربية وبالانتماء الرسمي الى الجامعة العربية . والدول الكبرى والعالم المتمدن مدعوون ، اذا كانوا حقاً يريدون السلام الدائم ، الى معالجة هذه المشكلة وصون حقوق العرب .

الجامعة العربية والوحدة العربية

لقد سبق وبينا رأينا في الجامعة العربية منذ تأسيسها . ونعود الآن فنعلن ان هذه الجامعة لا تفصح عن ارادة الامة العربية في حقيقتها وتمامها ، ولا تسير في الطريق الموافق لروح النهضة العربية الحديثة ، علاوة على انها من حيث امكانيات التحقيق لا تقدر على كبير شيء . ولكن على الرغم من ذلك كله ، فليس من عربي مخلص في سائر بلدان الوطن العربي الا ويعتبر وجودها خطوة محمودة ، ويأمل ان تقوى وتشتد وان تسير باطراد نحو تقويم اتجاهها واستكمال مقوماتها . الا ان كل عربي واع مخلص يدرك في الوقت نفسه ان وجود الجامعة العربية ، ان يكن خيراً ، فهو ليس كل الخير المرجو ، وان حاجات النهضة العربية ومستلزماتها لا يمكن ان تكتفي بجهود الجامعة ولا ان تقف عند حدود نظرها وامكانياتها . فهذه الجامعة مصابة بضعفين اساسيين : الاول ان نشوءها في ظرف معين وفي ملابسات خاصة بعد تصريح لوزير خارجية بريطانيا في زمن الحرب ، وكونها مؤلفة من الحكومات الرسمية التي يرتبط اكثرها مع بريطانيا بمعاهدات والتزامات ، ليحرمها الشيء الكثير من حرية التصرف ، ويعين لسياستها الخارجية حدوداً يصعب ان تنحرف عنها او تتعداها ، في حين ان مصلحة العرب تقضي بان يكونوا احراراً في انتهاج السياسة الخارجية التي تلائمهم وفي محالفة الدول التي تضمن لهم اكبر حد من مصالحهم القومية ، لا ان يتقيدوا بمصالح دولة معينة او يسيروا دوماً في ركاب جبهة معينة من الدول . الثاني : ان كونها مؤلفة من ممثلي الحكومات الرسمية ايضاً يبعدها عن التجاوب التام

الصادق مع اماني الشعب العربي وحاجاته في الوحدة والنهضة القوميتين ، ويحولها هكذا في بعض الاحيان الى حجر عثرة في سبيل هذه النهضة وتلك الوحدة اذا هي استأثرت بتولي شؤونها وحدها .

لذلك نعتقد ان ثمة ضرورة حيوية ماسة بالنسبة الى الشعب العربي تقضي بتأليف جامعة عربية شعبية ، الى جانب جامعة الدول الرسمية ، تكون مفصحاً صادقا عن مصلحة هذا الشعب واهدافه القومية في سائر الاقطار ، وموجهاً قوياً له يحميه من اضرار التأثر باية سياسة اجنبية او الخضوع لضغطها ، كما ينقذه من مساوىء السياسة الاقليمية وانانية الحكومات والاشخاص ، فيستبق خطى الاتحاد الرخو البطيء ويمهد للوحدة المتينة ويستعجل سيرها ، ويضمن لنضال الشعب العربي، في سبيل حريته التامة ووحدته الشاملة ونهضته الواسعة، انسب جو لازدهار هذا النضال وارحب مجال لتطبيقه .

وهكذا تكون الجامعة الشعبية سنداً ونصيراً للجامعة الرسمية حيث تسلك هذه طريق الصواب ويعوزها النصير ، ومعارضاً ومقوماً لها حيث يعوزها الارشاد والتقويم .

ان حزب البعث العربي ليعلن عن رأيه هذا في المشاكل العربية للعرب في اقطارهم كافة ، مشيراً الى ان الوضع العربي سيبقى مبلبلاً ما لم تحل هذه المشاكل برمتها . وينبه الحزب الى وجوب أن تكون مصلحة العرب العامة هي الاصل في كل حل جزئي لقطر عربي ، ومتى تعارضت حلول قطر مع مصلحة سائر الاقطار فهي حلول ليست في مصلحة القطر ذاته وان كانت في شكلها الخارجي ملائمة له .

حزب البعث العربي

بيان ٢٦ كانون الأول ١٩٤٥

رأي الحزب في الاتفاق البريطاني ــ الفرنسي

في الفترة التي تمتد من العدوان الفرنسي على البرلمان وبين جلاء الافرنسيين في نيسان ١٩٤٦ – وكانت فترة حرجة للغاية لأن فرنسا لم تستسلم ولم تيأس من الاحتفاظ بمصالحها في سوريا وخصوصاً في لبنان ، بل عادت واسترضت الأنكليز ودعتهم إلى التضامن معها في مطالبتها بهذه المصالح في سوريا ولبنان وهذا ما سجله اتفاق بيفن – بيدو . وكان حكم الكتلة الوطنية لا يزال على عقليته القديمة يرضى بالتعاقد مع الافرنسيين ولا يرى في ذلك منكراً ، فكان لطفي الحفار (وزير الداخلية في ذلك الحين) له موقف مشهور اصبح موضوع تهكم وتندر – وهو انه ارسل الى المحافظين في سوريا يطلب منهم اقامة الزينات والافراح لمناسبة صدور هذه الاتفاقية . وكان هذا اسلوب الكتلة الوطنية في خداع الشعب . إذ بمثل هذه المظاهر توهم بأنها حققت نصراً او كسباً – ارادت ان تظهر ان الاتفاقية هي لصالح البلاد وانها تضمن الاستقلال . ولكن الشعب كان في حدة تيقظه بعد حوادث العدوان ، وكان للحزب دور بارز في توعية الشعب وشن حملة على هذه الاتفاقية وفضحها . وتراجعت الحكومة وبقيت الاتفاقية حبراً على ورق .

رأي الحزب في الاتفاق البريطاني ــ الافرنسي

ان نظرة اجمالية على الاتفــاق البريطاني – الافرنسي بشأن سوريا ولبنان ، من خلال نصوصه ومعانيه وروحه العـــامة تظهر ما يأتي : ان دولتين غربيتين راسختي القدم في سياسة الاستعمار والاعتداء على حقوق الشعوب العزلاء ، نعني بهما بريطانيا وفرنسا ، لا تزالان ، بالرغم من التجارب الأليمة التي عاناها العالم من جراء هذه السياسة ، محتفظتين بعقليتهما القديمة ، ماضيتين في تصميمها العدواني على امتهان كرامة الشعب العربي والاستخفاف بحقوقه ، في سبيل انتزاع منافع ومواقع من ارض هذا الشعب تمكنهما من استغلال ثروته وتهديد سلامته والاعتداء على حريته وسيادته والعبث بوحدته القومية وروابطه الروحية ، كل ذلك بحجة الدفاع عن مصالح لهما والاضطلاع بمسؤولية حفظ الامن والسلام وضمان الرفاهية والرخاء .

ان هاتين الدولتين تعتبران الشعب العربي بموجب هذا الاتفــاق ، قاصراً لا يملك امر نفسه ، مغلوباً لا يستمتع بسيادته ، فتبحثان شؤونه دون استشارته او الاكتراث برأيه . وهما ، بالرغم من الغموض الذي تعمدتا خلعه على بعض نصوص الاتفاق ، مما يسمح لهما في المستقبل بـــأن تتدخلا في بلاد العرب بكل مناسبة تريدانها ، لم تتورعا عن استعمال صراحة تبلغ حد الوقــاحة في النصوص الاخرى التي سجلتــا فيها حقهما الكاذب في مصالح متقابلة لهما في ارض الشعب العربي ،

وفي تحمل مسؤوليات لم يكلفها بهـا احد ، دون ان تغفلا تسجيل احترامها لاستقلال سوريا ولبنان بشكل ينزل بهذا الاستقلال الى مستوى المنحة والوعد من لدنها .

واخيراً فهذا الاتفـاق يظهر امراً لا سبيل الى تعميته هو ان بريطانيا عمدت الى اشتراء محـالفة الافرنسيين لها في الجبهة التي تشكلها في وجه دولة كبرى ، فكان الثمن من جيب العرب ودمـائهم وحريتهم ، بتضحية سوريا ولبنان ، والانتقاص من استقلالها .

نظرة على النقاط البارزة في الاتفاق

١ — ان مجرد حدوث هذا الاتفـاق بين بريطانيا وفرنسا على أمور تخص سوريا ولبنان ، البلدين العربيين المستقلين ، هو استمرار للسيطرة البريطانية والافرنسية التي فرضتها هاتان الدولتـان على الاقطار العربية بقوة السلاح . فالشعب العربي يجيب على ذلـك بالرفض الاجمـاعي لهذا الاتفاق الاستعماري ويطلب من الجـامعة العربية ومن حكومتي سوريا ولبنان ان تتبنى هذا الرفض وتعبر عنه تعبيراً رسمياً .

٢ — ان مجرد حدوث هذا الاتفـاق الوحيد الطرف دون اشراك اصحاب العلاقة الشرعيين هو مخالفة صريحة للقواعد الدولية العامة وللمبادىء والمقررات التي اقرتها واعلنتها هيئة الأمم المتحدة. فالشعب العربي يطلب من حكوماته التي مثلته في هذه الهيئة ان تعترض لديها على اخلال الحكومتين البريطانية والافرنسية بمقرراتها وتحملها مسؤولية ارجاع الحق الى نصابه .

٣ — ان ما جاء في الاتفاق عن أمر جـلاء الجيوش البريطانية والافرنسية في سوريا ولبنان فيه مغالطة وخدعة خطرة . فجلاء الجيوش البريطانية امر طبيعي لا فضل ولا منة فيه لأحد علينـا ، لأن وجود هذه الجيوش في سوريا ولبنان كان لمقتضيات الحرب فحسب . ولكن المسألة الشائكة الخطرة هي في وجود القوات الافرنسية في هذين البلدين العربيين اللذين ظلا طوال ربع قرن عرضة لعدوانها المتكرر الباغي ، وهي على الأخص في علاقة وجود هذه القوات

بما لفرنسا في سوريا ولبنان من مطامع استعمارية فرضتها باسم الانتداب، ويخشى ان تستمر على فرضها باسم ادعاء آخر جديد . فالاتفاق ينطوي على خدعة كبيرة ، لأنه يعد بجلاء الافرنسيين عن سوريا ، وهذا امر حاصل ، ولكنه يقره مقابل هذه المنحة الوهمية ، مشروعية تجمع الافرنسيين وبقائهم في لبنان ، مع ان ذلك هو الخطر المخيف والخلاف الوحيد الذي ما زال العرب ينتظرون له حلاً منذ نهاية الحرب الأخيرة .

واما تبرير بقاء هذه القوات في لبنان بحجة ضمان الامن الدولي في منطقة البحر المتوسط ريثما يصدر قرار مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن ، فليس له معنى سوى ابقاء القديم على قدمه ، او بالأحرى الرجوع الى حالة الانتداب ، والتسليم لفرنسا بمدعياتها في زمن الانتداب، وابقاء سوريا ولبنان تحت رحمة السلاح الافرنسي.

فالاتفاق البريطاني الافرنسي اذن قد تضمن، مقابل الشروط الصريحة المخلة باستقلال سوريا ولبنان ، وعداً غامضاً بالجلاء يوهم بأنه في صالح هذين البلدين ، مع انه في الواقع يناقض الجلاء الصحيح وينفيه . فمن واجب الحكومتين السورية واللبنانية ان تحذرا من الانخداع بهذا الجلاء الناقص الكاذب ، لئلا تلزمهما موافقتهما عليه بالموافقة على بقية اقسام الاتفاق .

ان حزب البعث العربي يعلن ان هذا الاتفاق هو شر على العرب في مجموعه وتفصيلاته ، وأنه لا يختلف في شيء عن اتفاق سايكس بيكو وامثاله من تآمرات الدول الاستعمارية التي يعاني العرب نتائجها الوخيمة منذ ثلاثين عاماً الى اليوم . والحزب اذ يسجل على بريطانيا وفرنسا غدرهما الجديد بالعرب في قضية سوريا ولبنان ، يهيب بالشعب العربي في جميع أقطاره ان يجيب على هذا الغدر بما يستحق من المقاومة والكفاح ، وان يبرهن للدول الاستعمارية ان له من تضامنه المتزايد وجهاده المتواصل ما يقوى على احباط موآمراتها والغاء اتفاقاتها المجرمة .

دمشق في ٢٦ كانون الاول ١٩٤٥ . عن حزب البعث العربي

صلاح الدين البيطار ، مدحت البيطار ، ميشيل عفلق

بيان ٤ آذار ١٩٤٦

العرب في جميع أقطارهم يؤيدون مصر العربية

مناسبة البيان على الأرجح مظاهرات واصطدامات من أجل المطالبة بالجلاء عن مصر . بالنسبة لمصر بصورة خاصة ، كان الحزب لا يتجرأ أن يطبق عليها نفس المقاييس التي كان يطبقها على سوريا والأقطار العربية المجاورة ، لاعتباره أن مصر غارقة في اقليميتها وانها لن تتقبل بسهولة مثل تلك المقاييس ، وبالتالي ان هذا يجب أن يأتي بالتدرج البطيء . لذلك نلاحظ في هذا البيان وفي كل المناسبات التي ابدى فيها الحزب رأياً وموقفاً يتعلق بمصر تعمّد الابتعاد عن المشاكل الحزبية والداخلية لمصر ، والتركيز فقط على مطالب مصر الاستقلالية في وجه الاستعمار البريطاني . وكان الحزب في هذا كله يحرص على توكيد عروبة مصر من جهة ، وعلى تضامن جميع الأقطار العربية معها من جهة أخرى .

وفي هذا البيان اشارة الى المغرب العربي وما يقاسيه من وطأة الاستعمار الفرنسي – هذه الإشارة التي كان الحزب لا يفوت فرصة الا اغتنمها ليذكّر العرب بقضية اخوانهم في شمال افريقيا نتيجة للأهمال الكلي الذي كان الحكام يظهرونه بصدد هذه القضية .

وأخيراً في البيان رد ضمني على السياسيين الذين كانوا في سوريا يقاومون الإفرنسيين ولكنهم يدارون الأنكليز ويعتمدون عليهم . وكان الحزب يحرص دوماً على عدم التفريق بين خطر دولة وأخرى من دول الاستعمار .

العرب في جميع أقطارهم يؤيدون مصر العربية

في نضالها الصلب من أجل استقلالها ووحدتها وجلاء الانكليز عن أرضها

لقد قدمت انكلترا برهانــاً جديداً ، بموقفها من مصر وعدم تلبية طلبها المشروع في الجلاء عن وادي النيل والاعتراف بوحدته ، على انها تصر على متابعة سياستها الاستعمارية مع العرب ، منكرة عليهم حقوقهم ، متحديــة شعورهم القومي متجاهلة ما وصلوا اليه من وعي وتضامن .

فعلى العرب ان يبرهنوا لانكلترا من جديد، أنها بهذه السياسة القصيرة النظر **لن تجابه عداء مصر وحدها ، بــل عداء الأمة العربية ونضالها الاجماعي .**

لقد صبرت مصر طويلاً على مماطلة الانكليز، حتى لم يبق في الاوضاع الدولية اي مبرر لهذه المماطلة ، ولم يعد لهــا غير معنى واحد : هو ان انكلترا تريد ان تتجاهل كل ما قدمته لها مصر من مساعدات جليلة حاسمة في ايام الحرب ، وكل ما قطعته هي لمصر من عهود ووعود ، فتأبى الا ان تبقي جيوشها في الاراضي المصرية ، كواسطة للسيطرة والتدخل والضغط .

ولكن مصر العربية الأبية قد أجابت على تحدي الانكليز لها ، فهبت تعلن عن ارادتها العنيدة في صيانة حريتها واستكمال وحدتها ، وقدمت من أجل ذلك دماء طاهرة زكية من طلابها وشبابها وعمالها .

فالعرب يتوجهون بانظـــارهم الى مصر ، يؤيدون نضالها ، ويحيون ارواح شهدائها ويعلنون انهم يقفون في جميع اقطارهم مع مصر العربية موقفاً نضالياً واحداً ضد المحتل الاجنبي الواحد .

وان شعب سوريا الذي ذاق من ظلم الافرنسيين الوانـاً ، وما زال يرتقب جـلاءهم عن أرض سوريا ولبنان ، والذي يعرف ما تقترفه فرنسا المجرمة في افريقيا الشمالية العربية ، ويتألم له اشد الألم ، لن تنسيه فظائع الافرنسيين خطر الاحتلال الانكليزي ومرامي الانكليز الاستعمارية في اكـثر الاقطار العربية .

وهو يقرر بوعي وارادة ، انه ليس لسوريا سياسة غير سياسة البـلاد العربية ومصلحة العروبة ، وان اية صداقة بينه وبين بريطانيـا مستحيلة ما لم تجلُ جيوشها عن مصر وسائر الاقطار العربية .

دمشق ، ٤ اذار سنة ١٩٤٦ .   حزب البعث العربي

برقية في ٦ نيسان ١٩٤٦

المعاهدة الأردنية البريطانية

مكتب البعث العربي | أمة عربية واحدة – ذات رسالة خالدة

صورة عن البرقية التي ارسلها حزب البعث العربي الى امين الجامعة العربية والحكومات العربية احتجاجاً على المعاهدة الأردنية البريطانية .

المعاهدة الأردنية البريطانية مخالفة بينة لمصلحة العرب وأمانيهم القومية، وتعدٍّ صريح على حق الشعب العربي في الاستقلال والوحدة ، وفي تقرير مصيره بنفسه.

ان هذه المعاهدة، بإبقائها الاحتلال البريطاني في شرق الاردن تلغي استقلال هذا القطر من أساسه ، وتهدد استقلال الأقطار العربية المحيطة به في كل حين ، وتعرقل سير هذه الاقطار نحو الوحدة كما تضمن للصهيونية الآثمة تحقيق اغراضها في فلسطين دون ان يبقى للعرب اي امكان في انجاد هذا القطر وانقاذه .

نحتج على الحكومة الأردنية التي ليس لها اية صفة شرعية تخولها حق تمثيل الشعب العربي وعقد المعاهدات باسمه، ونحتج على رؤساء الدول العربية الذين كانت تهنئتهم لها بمثابة اقرار بما تتضمنه هذه المعاهدة. نطلب من الجامعة العربية العمل السريع لإلغائها لأنها مجحفة بحقوق الوطن العربي، مهددة لسلامته، ولأنها تشكل سابقة خطرة تفضح ما تبيته بريطانيا من شر للاقطار العربية الأخرى . ندعو الشعب العربي كافة الى الحذر ومواصلة النضال ضد المستعمر وعملائه .

دمشق ، ٦ نيسان ١٩٤٦ . | **ميشيل عفلق**

بيان ٢ أيار ١٩٤٦

لتكن نصرة فلسطين أول امتحان لاستقلالنا !

دعوة للإضراب بمناسبة قدوم لجنة انكليزية – اميركية جاءت الى فلسطين واقترحت ادخال ١٠٠ ألف مهاجر صهيوني حالاً ، ورفض اقامة حكومة عربية في فلسطين .

وقد نجح الإضراب نجاحاً تاماً .

حزب البعث العربي — امة عربية واحدة – ذات رسالة خالدة

لتكن نصرة فلسطين
اول امتحـــان لاستقلالنـــا .

ان اللجنة التي عينتها حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة للتحقيق في قضية فلسطين ، قد أعلنت مقترحاتها طالبة ارسال مـائة الف يهودي إلى فلسطين في الحال ، واباحة الهجرة الصهيونية المطلقة ، واعادة حرية بيع الأراضي لليهود ، ورفض قيـــام حكومة عربية في فلسطين ، مجردة هذا القطر من صفته العربية ومنكرة على العرب اي حق قومي فيه .

فالعرب في جميع اقطارهم يقابلون هذه المقترحات الجائرة بنفس الاستنكار الذي قابلوا به وعد بلفور الاجرامي ، وكل عمل أو حل لم يأت متفقاً مع حقهم الأزلي الواضح في ملكية فلسطين ، ويعربون عن استنكارهم هذا باضراب عـام شامل في نهار غد – الجمعة – في ٣ أيار ، ليسمعوا العالم صوتهم ، ويفهموا بريطانيا واميركا ان الدمـاء سوف تسيل غزيرة والنضال العربي سوف يتأجج ويتسع الى ان يذعن الاستعمار البريطاني الاميركي للحق ، وتبوء الصهيونية بالخذلان ...

يا شعب سوريا العربي !

ليكن اضرابك في نهار غد – الجمعة – فاتحة مباركة لتجديد عهد الجهـــاد المقدس في سبيل فلسطين ، ونذير ويل للمعتدين الظالمين .

دمشق ، ٢ أيار ١٩٤٦ .

حزب البعث العربي

٣ تموز ١٩٤٦

صدور جريدة « البعث »

كان الاستاذ ميشيل عفلق والأستاذ صلاح الدين البيطار قد تقدمـا في سنة ١٩٤٣ باسم « مكتب البعث العربي » بطلب امتيـاز لإصدار جريدة « البعث العربي » ولكن الحكومة السورية اتبعت معهما اسلوب المماطلة وبقيت القضية معلقة الى سنة ١٩٤٦، حينما استجابت الحكومة لحملة الضغط التي قام بها المثقفون والطلاب ، فصدر العدد الاول في ٣ تموز ١٩٤٦[١] .

وفيما يلي نص المقال الافتتاحي للعدد الأول بقلم ميشيل عفلق ، بعنوان « بذور البعث » ، والمقال الأفتتاحي للعدد الثاني (٤ تموز) ، بقلم صلاح الدين البيطار وعنوانه « مرحلة الانقلاب » .

---

١ ــ ظهر تحت اسم الجريدة « البعث » شعار الحزب « امـة عربية واحدة ــ ذات رسالة خالدة » . وكان المدير المسؤول صلاح الدين البيطار والمدير السياسي ميشيل عفلق .

بـــذور البعـــث

لقد حيل بين « البعث العربي » وبين حقه في اصدار صحيفة تنطق باسمه ، مدة ثلاث سنوات كاملة . وهـا هو اليوم يصدر صحيفة « البعث » بعد ان اصرت الحكومة على ان لا تسمى « البعث العربي » .

وقد يتوقع اكثر الناس من هذه الصحيفة ان تبهرهم منذ العدد الأول . ولكن الحركة التي تريد « البعث » أن تكون لسانها ، ما فتئت منذ نشأتها تحارب عند الناس ميلهم الى التأثرات الآنية وسرعة تصديقهم للسحرة وصانعي المعجزات . وان يكن لحركة « البعث العربي » صفة مميزة تحرص عليها ، فهي انها لا تطمئن الى المفاجآت ، ولا تثق بالنجاح السهل ، وانها تريد ـ وهذه هي غاية الصحيفة ايضاً ـ ان تكون حركة حية تمد في الارض جذوراً عميقة راسخة تكفل لهـا البقاء والثبات والنمو الطبيعي .

إذن فلن نأتي الناس بمعجزة ، لأننا كنا عارفين، منذ بدء عملنا ، ان المعجزة في مثل وضع الامة العربية ، هي أن تنشأ بين عديد الحركات المصطنعة حركة طبيعية ، تنقلب عملاً صادقاً للصمود في وجهه شتى الاعمال البراقة الزائفة .

لا بد أن يقتنع الناس اخيراً بأن بعث الامة هو امر اكثر جدية مما يظن ، وانه لا غنى له عن جميع الشروط التي تقتضيها قوانين الحيـــاة لنجاح حركة اصيلة . فلا بد من زمن كاف لنشدان الفكرة التي يقوم عليهـــا البعث نشداناً دؤوباً عميقاً صبوراً ، إذ انها بالضرورة فكرة جديـــدة غير مألوفة ، غامضة تحتاج الى التوضيح ، بعيدة لا تنال بيسر وسهولة . ولا بد من وقت كاف يحصل

فيه الالتقاء والارتباط بين الفكرة واشخاصها ، يهتدي فيه هؤلاء اليها من خلال التجارب والآلام والوعي المتزايد لإرادتهم الصميمة ، ويكون هـذا الاهتداء الذي هو ارتقاء بسيط عسير، مميزاً وضامناً لصدق الفكرة وصلاح اشخاصها لها.

لو كان اصلاح حالنا سهل التحقيق لما كنا بحاجة إلى اصلاح، ولو كانت كثرة الناس قابلة لأن تفهم الحق بسهولة وتعمل به ، لما كانت بحاجة إلى من يدعوهـا اليه، ولو كان الاشخاص المستسلمون للواقع، السعداء به، المنتفعون منه ، صالحين لحمل لواء الثورة عليه ، لما حصل في تاريخ البشر ثورات ، ولما كان للبشر تاريخ .

فخير لنا وللقراء إذن،في هذا الزمن الذي كثرت فيه الدعوات والادعاءات، ان نتجنب كل ما هو باهر مفاجىء ، وان نأخذهم بما اخذنا به انفسنا من إعراض عن الزخرف وابتعاد عن التكلف ، فنقول لهم كلمتنا قولاً طبيعياً بسيطاً . نعلم ان الناس قد ملوا الكلام ، ومن حقهم ان يملوه . ولكنهم غير محقين إذ يحسبون أننا لم نعد بحاجة الى الكلام على كل انواعه ، وان الأعمال ممكنة ومجدية دون كلام يسبقها ويخلقها ، فالواقع ان الأمة ما زالت تنتظر الذين يخاطبونها بصدق وبساطة ، وثقة ومحبة . وما نحسب الذين يصانعونها ويخـادعونها ، مستكثرين عليها قول الحقيقة ، الا انهم في آخر الأمر يخدعون انفسهم . فالأمـة في ظمأ شديد، وبها استعداد عميق لتقبل الكلمة الصادقة،مهما كلفها ذلك من جهد لفهمها والم لتحملها . انهـا بحاجة الى الكلمة التي تصدر عن الحب ، فترتفع فوق الجبن والطمع ، والمسايرة والاستهتار ، الكلمة التي لا يزيدها الزمن إلا نمـاء وقوة ، والنور إلا نصوعـة وحقيقـة ، لا التي تعيش بفضل الجهل والظلام والعزلة عن العالم ، الكلمة الطيبة التي هي كالشجرة الطيبة ، اجلها ثابت وفرعها في السماء .

والكلمة الطيبة لا ترضي كل الناس ، بل مهمتها ان تقسم النـاس الى شطرين تفصل بينهما حدود حاسمة . ولئن كان في مخاصمة قسم من الناس خسارة ظاهرة، وصعوبات ومتاعب ، فما ذلك إلا الثمن المعـادل لكسب الانصار الحقيقيين ، الذين يقفون حياتهم على خدمة الفكر ، لأنهم يرون فيها معنى حياتهم .

اما الكلمات الخبيثة ، اعني الحركات المجتثـة الجذور ، او ذات الجذور

الميتة ، فلا تريد ان تغضب احداً ، انها تعجز عن فهم قوة الروح ، فلا يهمها إلا العدد وتفقد الشعور بالقدر الأصيل ، والمهمة الجدية ، فهي ابداً سجينة للحاضر الزائل ، والربح العاجل ، تبدل كل يوم زيّاً . ولكن ماذا يفيد الانسان ان يربح العالم إذا هو خسر نفسه .

اننا نحن ايضاً نريد ان نربح كل الناس، وان تعم فكرتنا جميع افراد امتنا. ولكننا نعرف أن ذلك لن يكون الآن ، ولن يتم بغير مشقة . اننا نتطلع الى المستقبل ونعمل له،ومن اجل ذلك نضحي بالحاضر ونظفر عليه.نهمل رأي الناس لكي نكون لهم رأياً ، ولا نبالي اليوم عددهم ، لكي يتحول هذا العدد اللفظي في غد إلى حقيقة . اننا نتحمل عزلة الشتاء في سبيل فرحة الربيع ، ومن اجل ان تأتي الغلال وافرة غنية ، قبلنا بأن نكون بذرة في بطن الارض منسية . همنا الآن ان نجعل اصل شجرة ثابتة .

ميشيل عفلق

٤ تموز ١٩٤٦

مرحـــلة الانقـــلاب

ما كنا بالأمس ولسنا اليوم من الذين خامرهم ادنى شك في طـــاقة العرب، وقدرتهم على انشاء حضارة شاملة لا تقل عن مدنية الغرب في رقيها المـــادي، وتفضلها في ايمانها الاصيل بالروح والفكر ، ونزوعها الفطري الى التحقيق العملي للقيم الانسانية المثلى في جميع ارجاء الأرض وتعميمها على سائر الخلق .

وما كنا من الذين صموا آذانهم لنداء العـــالم ، بل من الذين استوحوا حياة الانسان في اي بلد كان ، في الشرق او في الغرب . ونحن من الذين ذاقوا حضارة الغرب واعجبو بها وافادوا منها ، وبهذا المعنى قدروها حق قدرها . ولكننا من الذين عرفوا ايضاً ان حضارة العالم لا يمكن ان تقوم على حضارة الغرب وحده ، وان مساهمة العرب في بناء هذه الحضارة امر لا بد منه ولا غنى لهم عنه لتقويم اعوجاجهاوتعديل اتزانها والوقوف دون انجرافها إلى مهاوي الزلل والتهلكة. . . وقد يستهوي قلوب البعض حاضر الامم الراقي القوي ، فيبهرهم سناه ، ويأسرهم غناه ، ويصدف بهم عن حاضرهم الهزيل وضوئه الكامد ، ويفتنهم في عروبتهم: يصرفهم عن بلوغ جنات النعيم بجهادهم المتواصل للنهوض بـــأمتهم إلى مستوى الحيوية والخلق ، ويرمي بهم في احضان الاستمتاع الطفيلي بثمار مدنية لم يؤدوا لها أي ثمن، ولم يساهموا فيها بأي قدر. إلا أننا نقول لهؤلاء الرفاق الذين يجردون الانسان عن المكان والزمان ، ويجتثونه من ارضه وتاريخه : انكم تحاولون دخول

حلبة الانسانية بجواز مزيف وثوب مستعار ولستم ابداً ببالغي مرتبتها إلا إذا شعّت من صدوركم الهوية العربية .

وقد يتنعم البعض الآخر في جنة الماضي المجيد ، ويباهون الأمم بعدل عمر وغضبة مضر .. إلا اننا نقول لهؤلاء الذين يظنون ان ذكرى معركة حطين كافية لقهر الصهيونيين : رويدكم ايها الاخوان !إن الماضي لا يعمر إلا إذا ولّد حاضراً متصلاً به ومختلفاً عنه وغير مناقض له ، والا كان الخلود معناه العقم والجمود .

* * *

هكذا يشق العربي اليوم طريق البعث الصحيح بعد ان لفظ سموم الشرك والكفر التي اصطنعها الشعوبيون خصيصاً لهم ، وموهوها بزخرف المظهر وطعم السكر ، وبعد ان كاد يقول ، من جراء تأثيرها والخدر بها ، بأن هذا الجمود في حياة العرب ومجتمعهم انما منشؤه نقص أصيل في فطرتهم ،او تأثير عميق من عقيدة جمدت هذه الفطرة واطرحت العرب في المؤخرة . وهكذا يكشف للعربي اليوم ان هذا الجمود ، بسبب قدره وشدته العظيمين ، جمود غير طبيعي ، بل انه ليعبر عن فترة سكون يتهيأ فيها العرب ، في جميع اقطارهم ، لحدث عظيم .

ان الأمة العربية التي لم يكن لها وزن دولي يذكر في هذا الصراع العالمي الناشب ، والتي لم تشترك فيه اشتراكاً ايجابياً ، كانت معرضة بسبب عدم هذه المشاركة الى معاناة تجربة داخلية هزت كيانها ونفذت الى صميم وجودها. والنفس العربية التي كانت هدفاً لمختلف الآراء ومرتعاً لجميع المعتقدات ، تستيقظ اليوم واعية لذاتها مستكشفة لطريقها متجهة شطر قبلتها .

ان الأمة العربية مقبلة على ولادة جديدة، على بعث أكيد، على انقلاب شامل يتناول جميع القيم . وهي إذا بدت لنا اليوم امة متفرجة بين الامم العاملة ، فمرد ذلك الى انشغالها بهذه التجربة الباطنية التي تزودها بالقوالب الجديدة لمبادئها الخالدة ونزعتها الاصيلة. إذا كان العرب اليوم في شغل عن مظاهر النشاط

الدولي فذلـك لأنهم منهمكون باعداد عالمهم الجديد الذي يحتضن خصائصهم ومزاياهم ويضم اليه تراثهم .

ولا تثريب اليوم على الذين يظنون في بطء نهوض العرب ظن السوء ، ويرون فيه شارة الضعف وفقدان الاستعداد . انهم لا يشعرون بارتبـاط حي مع تاريخ هذه الامة الذي يعلمنا انها خلقت لتأدية رسالة عظيمة في هذا العالم ، وانها في كل مرة كانت تستعد ببطء وتؤدة لحمـل هذه الرسالة ، وان هذا البطء طبيعي لتناسبه مع عظم هذه الرسالة ..

من ضمير الامة الحي ، ومن اعماق النفوس الطاهرة ، والعقول النيرة والسواعد الشابة تنبعث قوى الانقلاب . فما نريد تحقيقه هو عين الانقلاب .

لقد حققنا في نفوسنا الثورة على القيم البالية ، وحرقنا السفن وهدمنا وراءنا الجسور لئلا يلهينا التلفت الى الماضي عن تحقيق المستقبل .

لقد قتلنـا الآمال الخداعة وقضينا على التردد ، وامتنعنـا عن التلفت إلى الوراء . إن مستقبل العرب لن يبنى بأيدي الجيل القديم .

لقد انفصلنـا عن الجسم المريض وفي هذه الجزيرة نقيم ، لنتطهر ونتخمر . هذا هو تعريف الجيل العربي اليوم : خميرة الشعب العربي وصورة مجتمعه المنشود. وليس بالبعيد ولا بالعجيب ان يصلح الواقع الفـاسد عندما تنبت فيه هذه الخمائر .

صلاح الدين البيطار

برقية ٢٤ ايلول ١٩٤٦

جرائم فرنسا في المغرب العربي

الى الامانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة

جرائم فرنسا في المغرب العربي المجاهد يثير سخط العرب جميعاً . تهديدها عرب المغرب بالفناء ومؤامرتها للقضاء عليه وضمه للوحدة الفرنسية ، دونه فناء عرب المشرق دفاعاً عن هذا الجزء الغالي وتطهيراً لبلاد العرب من آثام الاستعمار الفرنسي ، وكل استعمار اجنبي . الاضطهادات الجديدة في تونس تهديد لهذا القطر العربي الأبي وتحد لكرامة العرب جميعاً .

لا معنى للجامعة العربية اذا لم تمثل ارادة العرب في الوحدة التامة والاستقلال الشامل. نطلب تدخلها السريع لوضع حد لعدوان فرنسا ولنصرة عرب المغرب نصرة فعالة في جهادهم المقدس .

عن حزب البعث العربي

ميشيل عفلق ، صلاح الدين البيطار

٢٣ تشرين الاول ١٩٤٦

اذا نفذ هذا الملاك ، فلنترحم على الدستور ولنكبر على الحريات ولننتظر النكبات

اذا نفذ ملاك وزارة الداخلية فلنشيع الحكم الدستوري ولنودع النظام النيابي ولينتظر افراد الشعب ان يعيشوا في بلادهم اذلاء صاغرين كالعبيد ، وليرتقبوا لبلادهم مستقبلاً مظلماً ومصيراً مؤلماً. ولسنا بحاجة الى التطويل للدلالة على ذلك في موضوع اصبح اليوم في عداد البديهيات والأوليات ، وهو ان النظام الدستوري النيابي يقوم على دعامتين ولا يتحقق الا بهما : حكومة تتولى الحكم وتنفذ سياسة الأغلبية، ومعارضة تمثل حق الأقلية في وقوفها من الحكومة موقف الناقد والمقاوم ، فتعدل خطاها وتقوم سياستها . وبهاتين الدعامتين معاً تنضبط امور الدولة وتصان مصلحة البلاد . وقد كفل الدستور السوري، بمواده الأساسية المتعلقة بالحريات السياسية ولاسيما حرية الصحافه، تحقيق هذين الامرين وبالتالي تحقيق سياسة مستقرة توطد بها البلاد استقلالها وتنشىء نهضتها .

ونحن لا نجهل ان الحكم الدستوري لم يكن حتى اليوم محققاً في مختلف العهود التي مرت على البلاد ، فلا الحكومة حكومة ولا المجلس مجلس بل ليس ثمة من دولة . ولكننا نعلم ان السبب يرجع الى سياسة التخريب التي نفذها الافرنسيون إبان حكمهم لهذه البلاد . فهم من جهة سنوا القوانين التي تعطل مواد الدستور ، فأوجدوا دستوراً مصطنعاً الى جانب دستور البلاد. وهم من جهة اخرى ابتعدوا بقصد ووعي عن تنظيم جهاز الحكم وتهيئة ادواته ، حتى اذا ما كتب عليهم

الجلاء تركو الجهاز خرباً وتخبطنا مدة طويـلة في الفوضى . ولكن الحكومة في هذه المرة عوضاً عن ان تصلح التخريب وتفك القيود التي قيدت بها هي ايضاً حرية المواطنين، وعوضاً عن ان تعيد للشعب حريته المسلوبة وترفع ضغطها عن المجلس النيابي وتتيح له فرصة مراقبتها ومحاسبتها ، وعوضاً من ان تنسحب الى حدود صلاحياتها الطبيعية والدستورية، اتت هذه المرة ومحت بشطبة قلم جميع الحريات التي كفلها الدستور والتي هي وحدهـا ، نقول وحدها ، تهيىء السبيل الى تعمير جهاز الحكم الخرب . لقد كانت مواد الدستور تفيض بقوتها على القوانـين التي وضعت لتنفيذها، اما اليوم فبفضل هذا الملاك الذي ابدعته عبقرية الحكومة قد اصبح والحمد لله حاصل الطرح صفراً .

ولم يعد الانسان بحـاجة الى ذكاء خـارق ليتبين فظاعة مـا اقدمت عليه الحكومة من تمزيق صارخ للدستور، ولم تعد تجد في دفع هذه التهمة تلك المغالطات التي تسمعها من رجال الحكم ومن صحفهم المغتبطة بهذا الملاك . انهم يعجبون بل يتصنعون العجب من قولنا ان الحكم صائر الى الدكتاتورية . ولكن هل الدكتاتورية غير هذا الحكم الذي تبغون ؟ انه لن يسمح بعد اليوم ، اذا نفذ هـذا الملاك لا سمح الله ، لأحد بالتعبير عن رأيه ، فلا احزاب ولا جمعيات حتى ولا صحف إلا التي يرضى عنها وزير الداخلية ، واذا اكملنا السلسلة المنطقية ، فلا حلم بعد اليوم بانتخابات حرة ولا بنواب غير نواب الحكومة ولا بحكومة غير هذه الحكومة .

بعد اليوم لن يسمح بالكلام إلا لمن قال « نعم » ؛ امـا من قال « لا » فقد كتب مصيره في هذا الملاك المحفوظ : فرض الاقامة الجبرية عليه لمدة ستة . . فإذا لم تكن هذه هي الدكتاتورية فما هي إذن ؟ .

الحقيقة ان الحكومة لم تضع ملاكاً، بل مزقت دستور البلاد ، وهي لم تبـغ من ورائه اصلاحاً لجهاز الحكم ، بل هدفت بصورة غير مباشرة الى تعديل نظام الحكم . فالحكم شبه الدستوري الذي كنا نتمتع به اليوم صائر حتماً الى الزوال، واذا ما نفذ هـذا الملاك فلنترحم على الدستور ولنكبر على الحريات ولننتظر النكبات .

صلاح الدين البيطار

رسالة الى حزب الاستقلال – ٢ تشرين الثاني ١٩٤٦

هذه رسالة أرسلها حزب البعث الى حزب الاستقلال في بغداد الذي تبنى الدعوة الى مؤتمر شعبي عربي لدراسة إنشاء جامعة عربية شعبية ، كان حزب البعث قد دعا إليها من قبل في بيان حول الجامعة العربية :

حضرة رئيس حزب الاستقلال المحترم ،

تحية العروبة ، وبعد، لقد استبشرنا باضطلاع حزبكم الموقر بمهمة الدعوة الى عقد مؤتمر عربي يبحث فكرة الجامعة العربية الشعبية وامر تحقيقها ، هذه الفكرة التي اقتنع ونادى بها حزب البعث العربي منذ تأسيس جامعة الدول العربية .

ولا شك ، بالنظر لما للعراق الشقيق من المكانة المرموقة في العالم العربي ولما يتمتع به حزبكم من ثقة المناضلين في شتى أقطار العرب ، انكم أجدر من يضطلع بهذا المشروع ، ونحن إذ نرحب بدعوتكم ونوافق على أن تكون بغداد مقر الاجتماع ، لا يفوتنا أن نبدي رأينا في ضرورة عقد مؤتمر تمهيدي يسبق المؤتمر العام ، وان تراعى في دعوة الهيئات والأشخاص الصفة الشعبية الصادقة ، فيبعد عن المؤتمر كل الذين يماشون الحكومات القائمة في تساهلها في الأهداف العربية او في تعدّيها على الحريات العامة وتقويضها للحكم الدستوري .

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا .

عن حزب البعث العربي

دمشق ، ٢ تشرين الثاني ١٩٤٦ — **ميشيل عفلق ، صلاح الدين البيطار**

بيان ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٦

حول المحافظة على الدستور

هذا البيان يُظهر جانباً من معركة « الملاكات » – اي معركة الديمقراطية في سوريا .

المناسبة هي اصطدام بين الشرطة والطلاب سقط فيه عدة قتلى وجرحى من الطلاب . والموضوع يتلخص في الفقرة الأخيرة من البيـــان : ان حزب البعث لا يجد من مخرج لهذه الأزمة الا ان تقوم حكومة تحافظ على الدستور ...

يشكل هذا البيان، فاتحة للحملة الشعبية التي تابعتها جريدة « البعث » . (راجع ايضاً مقالة « اذا نفذ هذا الملاك فلنترحم على الدستور » تاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٤٦ ومقالة « مغالطات الحكومة .. وحكم لجنة الدستور » تاريخ ٢٢ تشرين الثـــاني ١٩٤٦ لصلاح الدين البيطار ، المنشورتين في هذه المجموعة) . وكذلـــك يمكن الرجوع لجريدة « البعث » لمتابعة سلسلة مقالات للأستاذ البيطار في الموضوع ، مثل : تسوية (٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٦) ، معركة الدستور ، واستحكام الأزمة بين الدستوريين والحكوميين (٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٦) ، كفى الحكومة لعباً وتخريباً (٧ كانون الأول ١٩٤٦) ، ازمــة السياسة تتطلب حلاً صحيحاً (١٠ كانون الأول ١٩٤٦) ، وايضاً للأستاذ البيطار : الانتخاب على درجتين (١٤ كانون الأول ١٩٤٦) ، ويجب نسف قانون الانتخاب الحالي (١٥ كانون الأول ١٩٤٦) .

بيان حزب البعث العربي

ان الحوادث الدامية التي حصلت في دمشق يوم امس وامس الأول من جراء اطلاق رجال الشرطة الرصاص على الطلاب العزل الأبرياء ، ثم على أفراد الشعب المتظاهرين استنكاراً لهذه الاعمال الاجرامية الوحشية ، وسقوط عدد من القتلى والجرحى ، ليست سوى نتيجة طبيعية محتومة للسياسة الاستبدادية التي تنتهجها الحكومة السورية، والتي افتضحت ايما افتضاح منذ اعلان الملاكات الأخيرة . وما قضية الطلاب الا جزء لا يتجزأ من قضية الأمة بأسرها ، وما نقمتهم على الحكم الحاضر الا مظهر من مظاهر النقمة الشعبية الشاملة على هذا الحكم الموصوم بالاستثمار والاستبداد .

لقد كانت سياسة الحكومة دوماً سياسة تهديمية،لأنها وقفت حتى الآن حجر عثرة في طريق ممارسة الشعب لحقوقه وحرياته المشروعة، ولم ترد له ان يصل الى حالة الاستقرار السياسي .فكان من الطبيعي ان تصل البلاد الى ما وصلت اليه من انقسام وفتن واضطرابات . وفي هذا ما فيه من تعريض الوطن لخطر الدسائس الاجنبية وتهديد لاستقلالنا الناشيء المهور بدماء عشرات الألوف من الشهداء .

فنحن نعتبر أن استمرار هذه الحكومة في القبض على ناصية الحكم بعد تطاولها على حرمة الدستور وتفريطها بأرواح المواطنين مخالف لكل شرع وقانون وعرف نيابي ، فضلاً عن انه تحد صارخ لارادة الشعب الذي قدم حتى

الآن اقوى البراهين واوضحها على استنكاره للسياسة القائمة ، وعلى نزعه الثقة من رجال هذه السياسة نزعاً تاماً ، كما اننا نعتبر رجال هذه الحكومة مسؤولين عن سفك دماء ابناء الشعب .

في هذا الموقف الحرج العصيب، وازاء هذه التجربة القاسية التي نمر بها في فجر حياتنا الاستقلالية ، لنا ملء الثقة بأن شعب سوريا العربي لن يعجز عن البرهنة على نضجه السياسي ووطنيته الصادقة وذلك بـأن يحرص في نضاله هذا على احترام القانون وانتهاج الاساليب المشروعة وتوخي المقاصد النبيلة التي تضع مصلحة الوطن فوق كل مصلحة واعتبار . وان الواجب القومي يدعوه ان يستمر في اظهار رأيه واستنكاره للسياسة القائمة بالاضراب الشامل وعقد الاجتماعات والمؤتمرات ، والتوجه الى المجلس النيابي الذي يجب ان يعتبر صاحب الحق في حل الأزمة وتبديل الحكومة .

ان حزب البعث العربي لا يجد من مخرج لهذه الازمة الا ان تقوم حكومة تحافظ على الدستور وتخلص له حق الاخلاص وترجع الى الشعب ما سلب من حرياته، فترفع القيود عن الصحافة وتتيح للمواطن حق الاجتماع وتأليف الأحزاب، وتقديم الضمانات الكافية لنزاهة الانتخابات المقبلة التي يجب ان تجري على درجة واحدة . وهكذا تهدأ الخواطر وتطمئن النفوس وتشفى البلاد من مرض مزمن ما زالت تعانيه منذ ابتداء هذا العهد، هو مرض العقلية التي تتصف بها هذه الفئة الحاكمة المطبوعة على احتقار الشعب ونكران حقوقه في السيادة والحرية .

دمشق ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٦ — **ميشيل عفلق**

٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٦

مغالطات الحكومة ... وحكم لجنة الدستور

لم نكن مخطئين ولا مبالغين حين هببنا نقرع الأجراس ونبين للناس ان ملاك الداخلية طعنة مسمومة موجهة الى صميم الدستور ، ومخالفة صارخة لمواده الاساسية التي تصون حريات المواطنين من عبث العابثين . ولم تكن لتثنينا عن عزمنا وعن المضي في طريقنا حملة الصحف الحكومية المشحونة بالتضليل والمغالطات للدفاع عن ملاكات هذه الحكومة . فلقد ادعت بمجرد ادعاء ان هذه الملاكات لا تمس الحريات في شيء . ولا سيما ان لهذه الحريات اناساً يقدسونها ويحمونها ، هم رجال هذا العهد .

ولقد أعقب هذه الحملات الموجهة بيان رئيس الوزارة ووزير الداخلية . وكل من طالع هذين البيانين يجد عليهما طابع المكابرة والمغالطة والمداورة . فرئيس الوزارة يدعي في بيانه ان قضية الملاكات ليست قضية... سياسية بل قضية ادارية بحتة لتنظيم الدور الجديد ، وان الحكومة لم تتعد حدود التفويض الذي اعطاها اياه مجلس النواب لوضع الملاك . وزاد وزير الداخلية على بيان الرئيس بذكر سوابق وامثلة حدثت في الدول الغربية . وبالإضافة الى هذه المكابرة لم يجد الرئيس والوزير بداً من ان يستند بياناهما الى المغالطة . فليس من مواطن الا ويقابل بابتسامة قولهما ان القضية غير سياسية . وليس من مفكر الا ويفهم ان هذه السوابق التي وردت ليس بينها وبين وضع هذه الملاك اي شبه او مقارنة .

ولكن المغالطة بلغت اقصى حدودها في بيان وزير الداخلية عندما اراد الاعتماد على نصوص الدستور وما جاء في بعض مواده بان الحريات مكفولة ضمن حدود القانون . مع ان الكبير والصغير يدرك ان المراد هنا بالقانون ذلك الذي يمنع الحرية من الشطط ، لا قانون ملاك هذه الحكومة الذي يطعن صميم الحرية لانه لا يعترف بضرورتها وقدسيتها . ولقد تجاوزت المغالطة ايضاً هذه الحدود عندما اتى البيان على ذكر الحرية وانها ليست الفوضى ..

ونحن نفهم كما يفهم كل عاقل ان الحرية ليست هي الفوضى ، بل انها نقيض الفوضى . ولكننا نفهم ايضاً ، وهذا ما لا يفهمه رجال هذه الحكومة ، انها ليست ايضاً الدكتاتورية ، بل هي الحد الوسط ، هي النظام الحر الذي لا يسحق حرية الفرد ولا يقضي على حرية الجماعة .

واستنجد الرئيس والوزير بالمداورة ، والمبالغة في احترام سلطة المجلس ، وان الكلمة الاخيرة هي له مصدر التشريع ، وانه هو صاحب الحق في اقرار المراسيم أو رفضها ، ولم يعوزهما لاظهار حسن نيتهما في وضع الملاك الضرب على وتر الوطنية من جهة ، وعلى وتر التقدمية من جهة ثانية . فكأن هذه الحكومة تظن أن الذين يقاومون هذه الملاكات لا يرون خطراً أجنبياً يحيط بالبلاد أو لا يأبهون لهذا الخطر . وكأنها تظن ان الذين يقاومونها أيضاً لا يرون ان بلادهم في حاجة الى ثورة تقلب الأوضاع البالية ، بل انهم يقاومونها بالفعل خوفاً من هذين الخطرين . نحن في حاجة الى ثورة في التشريع وفي غير التشريع ، ولكن الى ثورة تقدمية لا إلى دكتاتورية رجعية .

ولكن إزاء هذه المغالطات والمناورات صمد قرار لجنة الدستور الذي جاء على اثر دراسة موضوعية لا اثر فيها للهوى والغرض غير غرض استبقاءَ دستور البلاد في منعة من أن تمتد اليه أو توجه له طعنة . فلقد أصدرت هذه اللجنة قرارها الاجماعي ، عدا خروج احد اعضائها على هذه القرار ، بعدم دستورية المرسوم التشريعي رقم ٥٠ ، وبان هذا المرسوم في مواد كثيرة يخالف في ثمان مواد من مواده الأساسية التي تصون حرية الفرد السياسية ، ولقد ذكرت في

قرارها، بعبارات عربية صريحة ، هذه الفقرة الهامة التي ردت بها على مغالطات الحكومة ومكابراتها :

« ان التشريع الموضوع المتعلق بالحريات العامة لا يستهدف صيانة الحريات وحمايتها وكفالتها كما ينص الدستور ، بل يستهدف العبث بها بصورة كيفية مفوض الرأي شخص واحد هو وزير الداخلية وحده . وكيف تحمى الحريات وتصان وتكون مكفولة ما دام وزير الداخلية وحده بتقديراته الشخصية ، يستطيع أن يقضي على جميع الجمعيات ويحل جميع الاحزاب ويغلق المطابع ويسترد امتيازات الصحف ويبعد الناس عن مواطنهم ، وبالأجمال يتصرف بحريات الناس كافة حسب اهوائه وتقديراته الشخصية ،في حين أن روح الدستور في المبادىء الأساسية تقضي بان يترك لكل فرد حق الدفاع عن نفسه لدى المراجع المعنية تجاه كل ما يمس حريته التي منحه اياها الدستور بل حقه الطبيعي كفرد من أفراد المجتمع » .

فبهذه الفقرة قد عرفت لجنة الدستور النظام الدكتاتوري الفردي الذي أرادت الحكومة إقراره وتبنته . ونحن الذين لا نحب المبالغة في الأمور ، إذا لم نقل ان قرار هذه اللجنة الدستورية هو قرار تاريخي فلا أقل من أن نقول انه أهم قرار في تاريخ حياتنا النيابية في هذا العهد .

صلاح الدين البيطار

بيان ٢٠ كانون الاول ١٩٤٦

لن يحول تعطيل صحيفة « البعث » دون استمرارنا في النضال

كانت جريدة البعث لسان الشعب الناطق، الذي فضح الفئة الحاكمة وتآمرها على الحريات والدستور . وقد أرغم المسؤولون على كشف وجههم الدكتاتوري ، فلم يطيقوا ان يظل قلم واحد حر في البــلاد يفضح حقيقتهم ، فعطلوا جريدة البعث ، لمنع الأقلام الحرة من التعبير عن إرادة الشعب[1] . وقــد أصدر حزب البعث هذا البيان بهذه المناسبة .

---

١ – عطلت الجريدة في ١٨ كانون الاول ١٩٤٦ ، ولم يسمح لهــا بالصدور الا في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٧ .

لن يحول تعطيل صحيفة « البعث » دون استمرارنا في النضال من اجل حرية الشعب وكرامته

بينما تواصل جريدة البعث نضالها في سبيل دعم الحريات العامة ، وتمكين الشعب من انتخاب ممثليه بصورة مباشرة ، تفاجىء الحكومة الجمهور بتعطيل هذه الجريدة ، فتثير بذلك دهشته لاستمرارها في التصرفات الرجعية ، ونقمته على خنقها صوت العناصر المخلصة الواعية .

وقد يستغرب الناس هذا التعطيل ، في الآونة التي لم تنشر فيها الجريدة ما يستوجبه ، ولكن الغرابة لا تلبث ان تزول بمجرد التعمق في نيات الحكومة . اذ يتضح منها ان مقصدها من عملها انما هو منع « البعث » من متابعة حملتها على قانون الانتخاب الرجعي ، والحيلولة دون تنوير الرأي العام عن مفاسده ، ودون تكتيل العناصر الواعية التي تعمل لتحقيق ارادة الشعب في ضمان حرية الانتخابات والتصويت على درجة واحدة .

لقد لجأت الحكومة الى تدبيرها الجائر ، بعد ان لمست الأثر الفعال لجهود هذه الجريدة في مقاومة اتجاهها الاستبدادي في الملاكات الأخيرة ومحاولتها خنق الحريات العامة وتعطيل الدستور ، وكانت تلك الجهود سبباً في احباط تآمر الحكومة على حقوق الشعب وظفراً لإرادته في صيانة حرياته من طغيانها . وما كادت تنتهي معركة الملاكات حتى نشبت في البلاد المعركة الجديدة بين العقلية

التقدمية الدستورية وبين الفئة الرجعية الاستبدادية حول تعديل قانون الانتخابات وجعل التصويت على درجة واحدة، فساء الحكومة ان تهب جريدة البعث لفضح مساوىء القانون القديم . وان تطالب بسن قانون انتخابي جديـــد يكفل تمثيل الشعب تمثيلاً صحيحاً ، فيضمن له تحقيق ارادته وسيادته .

لقد آلم الحكومة ظفر الشعب بمعركة الملاكات، وساءها قيام الحملة الجديدة، فجنحت الى تعطيل جريدة البعث، وارتكبت بذلك جرماً تجاه المهمة التاريخية التي تتميز هذه الصحيفة بحمل لوائها في الظرف الراهن الحرج . اذ تقوم بتوجيه العرب في سائر اقطارهم نحو التحرر الحقيقي من استئثار الفئات الرجعية ، ومن أحابيل القوى الاستعمارية، وتنبههم الى اخطار التطلع خارج حدودهم، وتدعوهم الى الانكباب على انفسهم لبعث قواهم الكامنة، وتحطيم الاغلال الداخلية والخارجية التي تعوق تقدمهم الكامل .

وليست معركة الملاكات والحريات وقانون الانتخاب إلا جزءاً من هـــذه المهمة ، تقوم بها جريدة البعث كي تساهم في دعم استقلال العرب الفعلي في الداخل والخارج ، الى ان يبلغوا درجة راقية من النضج السياسي ، ويحققوا ما يصبون اليه من عدالة اجتماعية ، تمنح الفرص المتساوية للجميع ، وتدفـــع كل مواطن عربي الى بعث امكانياته والافادة منها في خدمة أمته .

ايها الشعب الأبي ،

بينما يتكاتف المخلصون للدفاع عنك ، وايصالك الى حقك في الانتخاب على درجة واحدة ، وضمان حريتك التامة في انتقاء ممثليك ، وتوطيد اركان النظام الجمهوري الصحيح الذي هو المثل الأعلى للحكم الشعبي ، تقوم الحكومـــة بتعطيل الصحف ، ودعم القوانين الرجعية ، وتسخير جميع السلطات لمصالحها الخاصة ، فتعطي الرجعيين في سورية وخارجها قوة للتشبث بنظمهم البالية، وتفقد النظام الجمهوري كل مميزاته ، وتفسح المجال الواسع لإنجـــاح تلك المؤامرات التي يحوكها المستعمر واذنابه في الخفاء ، والتي تهدد استقلال البلاد ونظامها بأفدح الأخطار . غير انها مهما عظمت الأضرار التي ألحقتها بك ، فقد اعطتك من هـــذه الاضرار

عظة بالغة ، اذ كشفت لــك عن حقيقة نفسها وفضحت بتدابيرها خرافـــة « الوطنية » التي طالما خدعتك بها ، واستثمرتك عن طريقها .

يا شعب سوريا العربي ،

يكفي ان يفتضح لك امر هذه الخرافة لكي تدرك حقيقة مستغليك، وتنزع العقبات والاشواك التي تزرعهـــا القوى الرجعية في طريق جهادك ، فتصل الى ممارسة حقوقك بنفسك ، وتصوت بحرية تامة للنائب الذي تريده، دون وساطة الناخب الثانوي ، طليقاً من قيود قانون الانتخابات الرجعي ، متخلصاً من ضغط الهيئات المستثمرة والفئة الحاكمة .

لقد شاهدت استبداد هذه الفئات بأم عينيك ، وعرفت نواياهـــا المبيتة ضد حقوقك ، وادركت استهتارها بمصالحك ، واستثارها المصلحة القومية لتوفـير المنافع المادية لأشخاصها وانصارها، مغضية عن فقر الشعب وجوعه، تاركة ابناءه يئنون تحت وطأة المرض ويرزحون تحت اعباء الجهالة .

ان هذه الفئات لن تحول بتعطيلها جريدة « البعث » دون استمرارها في النضال من اجلك ، ولن تعرقل جهودها في بث الرسالة العربية ، ولن تقوى على الحد من نشاط حركة البعث العربي بل انها لتزيدها فعاليـــة وقوة ، وتلهب فيها روح الثورة الناقمة على الاستثار والاستعمار .

أيها الشعب الأبي ،

جاهد في سبيل حقوقك وحرياتك ، وافرض ارادتك السامية ، فان لك النصر الخالد ولمستثمريك الانهيار السريع .

الجمعة في ٢٠ كانون الأول ١٩٤٦ — حزب البعث العربي

بيان ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٧

البعث العربي – فرع حمص أمة عربية واحدة– ذات رسالة خالدة

موقفنا من الحكومة الحاضرة

أجاب الاستاذ ميشيل عفلق ، اثناء الاجتماع العام الذي عقده حزب البعث العربي في دمشق مساء ١٩٤٧/١/٢٧ ، على سؤال وجهه اليه أحد الأعضاء عن موقف الحزب من الحكومة الحاضرة بما يلي :

كثيراً ما ألقي عليّ هذا السؤال خلال الجولة الاخيرة التي قمت بها في سوريا، وكنت أجيب دوماً بصراحة ان موقفنا من الحكومة الحاضرة لا يختلف عن موقفنا من جميع الحكومات التي سبقتها خلال العهد البرلماني الاخير. ونحن حينما ننطق بهذا الحكم انما نستمده من الأسس الثلاثة التي قامت عليها عقيدتنا القومية والتي أصبحت من المميزات البارزة التي اختص بها حزبنا، فكان حزباً :

عربياً انقلابياً شعبياً

إن حزبنا هو حزب عربي بمعنى لم يتخذه أي حزب آخر ، فهو لا يكتفي باقرار الفكرة العربية وانما يسعى في واقعه، عدا عن فكرته، الى أن يكون الحزب العربي الشامل المنتشر في كل الاقطار العربية ، والذي يعالج المشاكل العربية ككل لا يتجزأ ، ولا يعالج المشاكل القطرية ومنها « مشاكل سوريا » إلا على ضوء مصلحة الأمة العربية الواحدة .

والصفة الثانية لحزبنا هي انه حزب انقلابي، فهو لا ينظر الى الأمور السطحية والعارضة في السياسة العربية وانما يسعى الى قلب أسس هذه السياسة ، ويعتقد ان الاصلاحات الثانوية التي تنادي بها الحكومة الحاضرة وتعتبرها رئيسية تتبع حتماً ذلك الانقلاب .

والصفة الثالثة لحزبنا انه شعبي. فكل شيء لا يمس مصلحة الشعب أو لا يقدم فائدة لقضية الشعب العربي نهمله ونستخف به ، فما دامت هذه الحكومة لا تختلف عن الحكومات السابقة في هذه النواحي الثلاث الرئيسية فموقفنا لن يتغير قط .

هذه الحكومة لا تختلف عن سابقاتها في السياسة العربية ، فقد اقرت الانفصال والانكماش بالرغم من التظاهر بالميل الى الوحدة ولكننا لا نجد عملياً أية تضحية فعلية في سبيل الوحدة العربية .

إذ ان الخطوات الأولى في سبيل الوحدة العربية هي التمرد على كل نفوذ يحاول الأجنبي فرضه أو تعزيزه في أي قطر من اقطار الوطن العربي ، والعمل على إزالة تلك الحواجز والحدود التي فرضها الأجنبي والتي استمرت الفئات الحاكمة العربية على الاعتراف بها واحترامها : كالرسوم الجمركية وجوازات السفر والجنسيات المختلفة التي تجعل العلاقات الرسمية بين البلاد العربية لا تختلف في شكلها عن العلاقات التي تقوم بين دول اجنبية تنتمي الى قوميات مختلفة . وان كل تغزّل بالوحدة العربية تتبجح به الطبقة الحاكمة في سوريا انما هو تغزّل لفظي سطحي ليست له أية جوهرية عميقة .

وان موقف الحكومة الخائر المتردد من المناورات الاستعمارية البريطانية التي ظهرت على المسرح السياسى باسم الكتلة الشرقية ومؤتمر لندن ومشاريع التقسيم في فلسطين ، والتي من شأنها طعن القومية العربية في الصميم وبلبلة الوعي القومي في نفوس جماهير الشعب العربي ، قلت، ان موقف الحكومة الخائر المتردد من هذه المناورات دليل واضح يؤيد ما ذهبنا اليه من عدم تبنيها سياسة قومية عربية تحريرية شاملة .

وأما من الناحية الانقلابية فلا يمكن أن ننسب الى الحكومة الحاضرة أية سياسة انقلابية وانما اتت لتخدر بعض التخدير ولتصلح - ان استطاعت - بعض الاصلاح .

لقد استفادت من اخطاء الحكومة السابقة فأتت لتربح من المقارنة بينها وبين الحكومة السابقة ، وفي رأينا أنها لن تربح سوى أشهر قليلة ثم يكتشف الشعب حقيقتها .

أما ما أعلنته في بيانها الحكومي عن احترامها المطلق للحريات الدستورية وعزمها على تطبيقها بتجرد ونزاهة فلا يزال حتى الآن تعهداً وادعاءً . ونحن نؤمن ايماناً عميقاً بأن هذا التعهد فُرض عليها من قِبل الشعب فرضاً، لأن الشعب هو الذي كسب معركة الحرية بما أظهره من وعي ونشاط حتى زعزع الفئة الحاكمة واضطرها على الاذعان لرغبته مرغمة . ويجب أن لا ننسى أن اكثر هؤلاء الرجال الذين يؤلفون الحكومة الحاضرة سبق ان كانوا في الحكم ، ولم يكونوا مختلفين في سياستهم عن سياسة الحكومة السابقة التي داست الدستور .

وليس للعناصر الجديدة التي اشتركت في الحكم من النفوذ والتأثير ما يسمح لنا بان نأمل بحصول تبدل في عقلية الحكام. والشيء المرجح في نظرنا هو أن سياسة الفئة الحاكمة لا تزال هي هي لأن العقلية واحدة والمصالح واحدة ، وكل ما في الأمر أن هذه الفئة التي مرنت السياسة المحلية مراناً كبيراً تعرف كيف تتراجع مؤقتاً تحت وطأة الضغط الشعبي ثم تعود الى سيرتها الأولى بعد زوال العاصفة .

ونحن نعتبر ان تعديل قانون الانتخاب وجعله على درجة واحدة انما هو الخطوة الاولى الذي يفسح الطريق ويحطم العوائق التي تقف في وجه الانقلاب المنشود ، اذ لا نستطيع ان نتصور انقلاباً يمكن ان يتم في ظل هذا القانون الرجعي واضرابه من القوانين التي فرضها المستعمر ليعزل الشعب عن مشاكله الخاصة وليمنعه من استلام قضيته بيده وليحول بينه وبين التعبير بملء الحرية عن ارادته وتنفيذ هذه الارادة بعزم وصدق .

والحكومة في بيانها وفي تصرفاتها لم تستطع حتى الآن ان توحي الينا الثقة في

صدق عزيمتها على القيام بهذه الخطوة الانقلابية البدائية وانما عمدت الى التلويح الغامض والاشارة البعيدة التي ترمي من ورائها الى تخدير الشعب والتغرير به فاقرت « بتعديل » قانون الانتخاب فحسب دون ان تلبي نداء الشعب باعلان التعديل الحقيقي الا وهو جعل الانتخاب على درجة واحدة .

ونحن واثقون ان الحكومة لن تذعن لهذا النداء الصارخ ولن تقدم على جعل الانتخاب على درجة واحدة الا بعد ان يعلن الشعب النضال من جديد لحملها على اجراء التعديل عنوة .

اما بصدد الصفة الثالثة، وهي الصفة الشعبية، فان الحكومة الحاضرة لا تمثل الشعب، لأنها من الطبقة الاقطاعية الرأسمالية المستغلة التي لا تحس بآلام الشعب: فهي لا تدرك آماله ، ولا تلبي حاجاته الحقيقية . فلقد رأيتم هذه المهازل التي يتكرر تمثيلها حول مكافحة الغلاء، وهي مكافحة عقيمة فاشلة عابثة ، لأنهم لم يحاولوا معالجة أصل الداء بل يكتفون بالتخدير والاندفاع وراء الحلول السطحية الزائفة .

اننا نؤمن بان اية معالجة لمشكلة الغلاء لا تتناول مصادر الغلاء الحقيقية في حياتنا هي معالجة سطحية وفاشلة ، لأن مشكلة الغلاء في وطننا هي مشكلة عميقة تتصل باسس نظامنا الاقتصادي والاجتماعي الفاسد . انها مرتبطة اشد الارتباط بوجود هذه الطبقة النفعية المستغلة الجاثمة على صدر الشعب ، وبوجود هذا النظام الاقتصادي الفردي الاناني الطليق من كل رقابة او اشراف فعلي من دولة واعية حازمة تمثل الشعب تمام التمثيل .

فمشكلة الغلاء لن تحل الا على ضوء المبادىء الاشتراكية التي يدعو اليها حزبنا بحرارة وايمان. انها لن تحل الا بتأميم الشركات الاجنبية وجعلها ملكاً للدولة، وانقاذ الشعب من استغلال تلك الشركات لحاجاته الحيوية من ماء وكهرباء ومواصلات ، والا بتوزيع الاراضي التي تملكها الدولة على صغار الفلاحين فتنقذهم من الترامي في احضان الاقطاعيين الذين يستنزفون دماءهم ويمتصون جهودهم ويمنحونهم نوعاً من الحياة هي أقرب الى العري والجوع لقاء كدحهم

المستمر في حمّارة القيظ وصبّارة القر ، وإلا بحمل كبار الاقطاعيين والرأسماليين حملاً على انصاف العمل والحد من طغيان الملكية والرأسمال ومنح الفلاح والعامل حقهما الطبيعي في العيش عيشاً انسانياً كريماً .

ولكننا واثقون كل الثقة بان هذه الحكومة واضرابها – بحكم مصالح افرادها الطبقية وبحكم وعيها القومي الغامض المضطرب – بعيدة كل البعد عن ان تخضع للمصلحة القومية العليا وان تتحرر من انانيتها الضيقة وطبقيتها الظالمة .

واريد ان اوضح هنا اننا لا نصدر احكامنا بدافع السلبية المتطرفة والتشاؤم المظلم او الحقد الشخصي ، وانما نستوحيها من تحليل دقيق ودراسة شاملة لأوضاع الفئات الحاكمة في بلادنا على ضوء عقيدتنا القومية واستناداً الى الدعوة والمبادىء التي اعتنقها « حزب البعث العربي ».

وسنبقى متفائلين دوماً ومؤمنين بالمستقبل المشرق الذي يمليه الغد لأمتنا العربية على يد الجيل العربي الجديد المنبثق من صميم الشعب ، المدرك لمسؤوليته ولخطورة هذه المرحلة التاريخية التي تمر بها امته ، والحامل للواء البعث العربي والانقلاب الشعبي الجديد .

حمص في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٧ ميشيل عفلق

٥ نيسان سنة ١٩٤٧

افتتاح المؤتمر الاول لحزب البعث العربي

كلمة الافتتاح – بحث السياسة العربية – إقرار مبادىء الدستور الأولى في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الواقع في ٤ نيسان ١٩٤٧، افتتحت الجلسة الأولى لمؤتمر حزب البعث العربي في بهو مقهى الرشيد الصيفي بترديد شعار البعث: « امة عربية واحدة –ذات رسالة خالدة » من قبل الاعضاء جميعاً ، ثم اقترح الاستاذ ميشيل عفلق تسمية الاستاذ جلال السيد رئيساً للمؤتمر ، وقد وافق الاعضاء بالاجماع على هذا الاقتراح وتقدم الاستاذ جلال السيد وسط عاصفة من التصفيق الى منبر الرئاسة وشكر الاعضاء على ثقتهم ، ثم قدم الاستاذ ميشيل عفلق لإلقاء خطاب الافتتاح. وقد استقبله الاعضاء بتصفيق حاد عاصف، وابتدأ بتلاوة خطابه بلهجته الرصينة . ثم اعلن رئيس المؤتمر تعيين امناء السر بموافقة الاعضاء جميعاً : « شاكر الفحام وعبدالرحمن المارديني وعبدالمنعم الشريف . » ثم قدم الاستاذ صلاح الدين البيطار لإلقاء البيان السياسي، وقد استقبله الاعضاء بتصفيق حاد حينما ابتدأ بتلاوة البيان ، فحلل الموقف السياسي تحليلاً دقيقاً في سوريا ولبنان ومصر والعراق والاردن وفلسطين والجزيرة العربية واليمن وشمال افريقيا وسائر الامارات والجزر العربية وتعرض اخيراً للجامعة العربية وبين موقف الحزب منها . وقد أوضح الاستاذ في بيانه ان الاقطار العربية ترزح تحت عبء الاحتلال الاجنبي او شكل من اشكال النفوذ الاجنبي، وتخضع ايضاً لنظام

اجتماعي فاسد تجثم في ظله على صدر الشعب طبقات حاكمة وضعتها مصالحها السياسية والاقتصادية والطبقية وعقليتها الاقطاعية النفعية ضد مصلحة الشعب العربي، وجعلت منها حجر عثرة في طريق العرب نحو التحرر والوحدة والعدالة الاجتماعية . ثم اعلن الرئيس فتح باب المناقشة . وبعد انتهائها أحيل الى اللجنة التنفيذية لوضعه في صيغته النهائية وتقديمه للمؤتمر في جلسة مقبلة . ثم اختتمت الجلسة وانفض الاعضاء . وفي تمام الساعة الخامسة بعد الظهر افتتحت الجلسة الثانية للمؤتمر وقد استهلها الأستاذ ميشيل عفلق بكلمة بين فيها المراحل التي مر بها وضع دستور الحزب والأسس الفلسفية القومية التي قام عليها هذا الدستور المقدم الى المؤتمر . ثم ابتدأ امين السر بتلاوة مشروع الدستور واعقبه الاعضاء بمناقشته مادة مادة. وبعد ان تم انجاز المبادىء الأساسية والعامة وسياسة الحزب الداخلية والخارجية تقرر رفع الجلسة الى صباح السبت ٥ نيسان سنة ١٩٤٧ لمتابعة مناقشة الدستور .

« جريدة البعث »

٦ نيسان ١٩٤٧

اليوم الثاني لمؤتمر البعث العربي

في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الواقع في ٥ نيسان ١٩٤٧ عقد مؤتمر حزب « البعث العربي » جلسته الثالثة فبحث النظام الداخلي وأقر بعض مواده، وأجل اتمام البحث فيه الى صباح الأحد في ٦ نيسان ، وأعلن رئيس المؤتمر ختام الجلسة في الساعة الواحدة والنصف .

وفي الساعة الخامسة بعد الظهر افتتحت الجلسة الرابعة فأقر المؤتمر سياسة الحزب الاجتماعية والمبادىء المتعلقة بالتربية والتعليم، وأجل البحث في الناحية الاقتصادية الى مساء الأحد الواقع في ٦ نيسان سنة ١٩٤٧، واختتمت الجلسة في الساعة التاسعة .

« جريدة البعث »

٨ نيسان سنة ١٩٤٧

الأستاذ عفلق عميد حزب البعث العربي

البيطار والغانم اعضاء الهيئة التنفيذية

أتم مؤتمر حزب البعث العربي اعماله مساء الأحد الواقع في ٦ نيسان سنة ١٩٤٧، وقد بدأت جلسة الصباح في الساعة التاسعة وناقش المؤتمرون مواد النظام الداخلي . وبدأت جلسة المساء في الساعة الخامسة واقر مواد الناحية الاقتصادية من دستور الحزب. وفي الساعة العاشرة والنصف رفعت الجلسة ثم انعقدت بعد استراحة قليلة لانتخاب هيئة الحزب التنفيذية وقد بدىء بانتخاب عميد الحزب ففاز بالتزكية بين عاصفة من التصفيق الاستاذ ميشيل عفلق . وعندما جاء دور انتخاب الهيئةالتنفيذية اعتذر الدكتور مدحت البيطار عن ترشيح نفسه للعضوية وفاز الاستاذ صلاح الدين البيطار وجلال السيد والدكتور وهيب الغانم بالتزكية، فتعالى الهتاف من جديد للعميد ولأعضاء الهيئة التنفيذية ولحزب البعث العربي حامل لواء نضال العربي لتقويض الاستعمار والاستثمار في الارض العربية. ثم ألقى عميد الحزب كلمة بليغة مؤثرة ردد الاعضاء على اثرها شعار الحزب واعلن الرئيس انفضاض المؤتمر .

« جريدة البعث »

٤ – ٦ نيسان ١٩٤٧

المؤتمر القومي الاول

واعلان دستور الحزب

في سنة ١٩٤٧ كان الحزب قد نمـا في سوريا ، ونموه كان خصوصاً في الطبقة المثقفة (وبالأخص الجامعة والمعلمين) والموظفين واصحاب المهن الحرة – وكان جل اعضائه من الشباب دون الثلاثين . وكان قد كسب سمعة بارزة في سوريا في الدرجة الأولى ووصلت سمعته الى اقطار مجاورة : الأردن ، لبنـان ، العراق . وأخذت تظهر في الحزب تيارات فكرية مختلفة : فئة متطرفة وفئـة معتدلة ، فئـة إيجابية وفئة سلبية – مثلاً في موضوع الموقف من الرجعية الدينية . ثم في السياسة الخارجية خصوصاً ما له مساس منها بموضوع الوحدة العربية ، وكذلك في موضوع الاشتراكية ، كان هناك المتطرفون والمعتدلون .

بين المتطرفين كان يظهر تأثر بالتفكير والأسلوب الشيوعيين – على الأقـل من بعضهم . وبالمقابل كان بين المعتدلين من كان يظهر تـأثره بعقلية الوسط ، أو على الأقل نقص في التحرر من هذه العقلية .

وفي السياسة الخارجية كانت هذه النظرة الشيوعية القائمـة على الشكوك والاتهامات تؤثر على بعض الشباب الحزبيين .

إنمـا كل هذه الاختلافات لم تصل الى حد الأجنحة المستقلة . وفي المؤتمر برز الاختلاف الوحيد المهم حول الاشتراكية . كانت هنـاك نظرة معتدلة ونظرة

إشتراكية جدية – وكانت النظرة الأولى دون الاشتراكية .

ودخل موضوع الحرية أيضاً في الجدل في المؤتمر – ان الاشتراكية يجب أن لا تحد من حرية الأفراد ، وان صاحب المعمل ليس هو دائماً ذاك الوحش المستغل لجهود العمال ، بل قد يكون شخصاً مبدعاً ، مخترعاً في الصناعة ، يعود إبداعه على الوطن بالخير والتقدم . وأنه لا محل لمثل هذا الشخص في نظام لا توجد فيه حرية .

ولربما كان هناك غلو في النظرة القومية في الدستور . هذا مع العلم بأن المؤتمر الأول قد عمل على تخفيف الكثير من الغلو القومي الذي كان يرافق السنوات الأولى لنشأة الحزب ، والذي لم يكن بعيداً كلياً عن التأثر بالجو الفكري والعاطفي الذي أثارته النازية في البلاد العربية والذي اختلطت فيه النظرة القومية التقليدية القائمة على الاعتداد بالماضي والأمجاد والنسب ... بنتف من الأفكار الشائعة عن العنصرية والنظرة البيلوجية – كل هذا مضافاً الى المطالب الوطنية الاستقلالية ضد الاستعمار الأجنبي . ولقد كانت فكرة الحزب منذ البداية تنطلق من مستوى فكري أعلى وأرفع من هذه النظرات والمعتقدات البعيدة عن العلم ، ولكن لا بد أن تكون نفوس الشباب قد تأثرت بعض التأثر في بادىء الأمر بذلك التفسير المبسط الذي أتت به النازية ، ليجدوا حلاً سهلاً لمشاكل البلاد العربية على أساس أن الأعاجم والدخلاء على العروبة كانوا من أهم عوامل الانحطاط والتخريب والتآمر مع الاستعمار .

لذلك كان هناك حرص شديد لجعل الدستور حداً فاصلاً يزيل كل تأثير لهذه الأفكار السخيفة . ففي المبادىء الأساسية تشديد على الحضارة الانسانية .. (مثلاً المبدأ الثالث فقرة ٢ من الدستور) .

وكذلك كان هناك حرص على تفريق الإشتراكية (القومية) عن الاشتراكية الأممية – إذ كانت الاشتراكية في ذلك الوقت تعني في الغالب الاشتراكية الأممية .

– وبالنسبة للاشتراكية كان الاختلاف في نفس الوقت حول المدى الذي

تصل إليه اشتراكية الحزب – فكان هنـاك معتدلون ومتطرفون . كان هنـاك تباين في وجهات النظر حول مقدار اشراف الدولة وحرية الأفراد : المتطرفو يريدون أن يذهب اشراف الدولة وتدخلها الى أبعد مدى ، بينما رأى المعتدلون ترك حرية أكبر للأفراد .

وتلخص المادة ٦ من المبادىء العامة الأسلوب الأساسي في عمل الحزب .

والأسلوب الثوري الانقلابي هو ميزة الحزب ، ولولاها لما استطاع الحزب أن يحقق شيئاً . (كان هناك تشديد على هذا المبدأ في المؤتمر ، ووضعه في صيغة عنيفة .)

وفي الدستور أيضاً تشديد على حرية الفرد وجعلها الأساس في بنـاء المجتمع الجديد .

ولم ينص الدستور على جعل نظـام الحكم نظاماً جمهورياً ، بل اكتفى بجعله نظاماً نيابياً دستورياً . والسبب كان كي يتمكن الحزب من التأسيس والانتشار في النظم الملكية ، وحتى لا تقام العراقيل في وجهه من أجل ذلك .

وفي السياسة الخارجية (المادة ٢٢) هنـــاك تشديد على المضمون الإنساني لتلك السياسة .

* * *

بجانب الدستور ، قُدم الى المؤتمر تقرير ألقاه الأستاذ ميشيل عفلق .

وقـد انتُخِبَ جلال السيد رئيساً للمؤتمر . وفي آخر جلسة انتخب المؤتمر أولاً عميداً للحزب(الأستاذ ميشيل عفلق) ، ثم القيادة القومية (الهيئة التنفيذية و سميت حينذاك)التي تألفت من صلاح البيطار ، وجلال السيد،ووهيب الغانم .

في سنة ١٩٤٧ ، تاريخ انعقاد المؤتمر القومي الأول ، لم يكن للحزب فروع في الأقطار الأخرى خارج سوريا ، ما عدا تشكيلة صغيرة من طلاب الجـامعة الأميركية في بيروت. ولكن كان هناك حزبيون اردنيون ولبنانيون وعراقيون يدرسون في سوريا في ذلك الوقت .

وحتى سنة ١٩٥٤ كان الحزب، عملياً، يُعتبر وحدة تنظيمية موحدة ، وكان مندوبو الأردن مثـــلاً يحضرون الاجتماعات كما يحضر مندوبو حمص او حلب .
وكان فرع الأردن أول فرع تأسس خارج سوريا بعد المؤتمر في أواخر سنة ١٩٤٧ أو أوائل سنة ١٩٤٨ .

ولم يكن هنـاك فصل بين القيادة القومية وقيادة سوريا، بل كانت قيـــادة واحدة ، وكان مركز العمل هو سوريا .

كان عدد المندوبين في المؤتمر يقرب من مائتي عضو أو أكثر. ولم يكن هناك تمثيل في المؤتمر ، بل كان المؤتمر مفتوحاً لكل عضو يستطيع الحضور .

حزب البعث العربي الاشتراكي　　　امة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة

دستور

حزب البعث العربي الاشتراكي

البعث العربي الاشتراكي[1]
حركة قومية شعبية انقلابية
تناضل في سبيل الوحدة العربية والحرية والاشتراكية

مبادىء أساسية

المبدأ الأول
وحدة الأمة العربية وحريتها

العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في ان تحيا في دولة واحدة وان تكون حرة في توجيه مقدراتها .

ولهذا فان حزب البعث العربي الاشتراكي يعتبر :

١ ـ الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ ولا يمكن لأي قطر من الاقطار العربية ان يستكمل شروط حياته منعزلاً عن الآخر .

٢ ـ الأمة العربية وحدة ثقافية ، وجميع الفوارق القائمة بين ابنائها عرضية

---

١ ـ وجدنا من الافضل استعمال الاسم الحـالي للحزب بدلاً من « البعث العربي » وهو الاسم الرسمي وقت اعلان الدستور .

زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي .

٣ – الوطن العربي للعرب ، ولهم وحدهم حق التصرف بشؤونه وثرواته وتوجيه مقدراته .

المبدأ الثاني

شخصية الأمة العربية

الامة العربية تختص بمزايا متجلية في نهضاتها المتعاقبة ، وتتسم بخصب الحيوية والإبداع ، وقابلية التجدد والانبعاث ، ويتناسب انبعاثها دوماً مع نمو حرية الفرد ومدى الانسجام بين تطوره وبين المصلحة القومية .

ولهذا فان حزب البعث العربي الاشتراكي يعتبر :

١ – حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد والفن مقدسة لا يمكن لأية سلطة أن تنتقصها .

٢ – قيمة المواطنين تقدر – بعد منحهم فرصاً متكافئة – بحسب العمل الذي يقومون به في سبيل تقدم الأمة العربية وازدهارها دون النظر الى اي اعتبار آخر .

المبدأ الثالث

رسالة الأمة العربية

الأمة العربية ذات رسالة خالدة تظهر باشكال متجددة متكاملة في مراحل التاريخ ، وترمي الى تجديد القيم الانسانية وحفز التقدم البشري وتنمية الانسجام والتعاون بين الأمم .

ولهذا فان حزب البعث العربي الاشتراكي يعتبر :

١ – الاستعمار وكل ما يمت اليه عمل اجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة ، وهم يسعون ضمن امكانياتهم المادية والمعنوية الى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها .

٢ – الانسانية مجموع متضامن في مصلحته ، مشترك في قيمه وحضارته ؛

فالعرب يتغذون من الحضارة العالمية ويغذونها ، ويمدون يد الاخاء الى الامم الاخرى ويتعاونون معها على ايجاد نظم عادلة تضمن لجميع الشعوب الرفاهية والسلام ، والسمو في الخلق والروح .

مبادىء عامة

المادة ١ – حزب (البعث العربي الاشتراكي) **حزب عربي شامل** تؤسس له فروع في سائر الأقطار العربية ، وهو لا يعالج السياسة القطرية الا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا .

المادة ٢ – مركز الحزب العام هو حالياً دمشق ويمكن ان ينقل إلى أي مدينة عربية اخرى اذا اقتضت ذلك المصلحة القومية .

المادة ٣ – حزب (البعث العربي الاشتراكي) **قومي** يؤمن بان القومية حقيقة حية خالدة ، وبأن الشعور القومي الواعي الذي يربط الفرد بامته ربطاً وثيقاً هو شعور مقدس ، حافل بالقوى الخالقة ، حافز على التضحية ، باعث على الشعور بالمسؤولية ، عامل على توجيه انسانية الفرد توجيهاً عملياً مجدياً .

والفكرة القومية التي يدعو اليها الحزب هي ارادة الشعب العربي ان يتحرر ويتوحد ، وان تعطى له فرصة تحقيق الشخصية العربية في التاريخ، وان يتعاون مع سائر الامم على كل ما يضمن للانسانية سيرها القويم إلى الخير والرفاهية .

المادة ٤ – حزب (البعث العربي الاشتراكي) **اشتراكي** يؤمن بأن الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية، لأنها النظام الأمثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق امكانياته وتفتح عبقريته على اكمل وجه ، فيضمن للأمة نمواً مطرداً في انتاجها المعنوي والمادي وتآخياً وثيقاً بين افرادها .

المادة ٥ – حزب (البعث العربي الاشتراكي) **شعبي** يؤمن بأن السيادة هي ملك الشعب وانه وحده مصدر كل سلطة وقيادة ، وان قيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها عن ارادة الجماهير، كما ان قدسيتها متوقفة على مدى حريتهم في اختيارها..

لذلك يعتمد الحزب في اداء رسالته على الشعب ويسعى للاتصال به اتصالاً وثيقاً ويعمل على رفع مستواه العقلي والاخلاقي والاقتصادي والصحي لكي يستطيع الشعور بشخصيته وممارسة حقوقه في الحياة الفردية والقومية .

المادة ٦ – حزب (البعث العربي الاشتراكي) انقلابي يؤمن بأن اهدافه الرئيسية في بعث القومية العربية وبناء الاشتراكية لا يمكن ان تتم الا عن طريق الانقلاب والنضال ، وان الاعتماد على التطور البطيء والاكتفاء بالإصلاح الجزئي السطحي يهددان هذه الاهداف بالفشل والضياع . لذلك فهو يقرر :

أ – النضال ضد الاستعمار الاجنبي لتحرير الوطن العربي تحريراً مطلقاً كاملاً .

ب – النضال لجمع شمل العرب كلهم في دولة مستقلة واحدة .

جـ – الانقلاب على الواقع الفاسد انقلاباً يشمل جميع مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

المادة ٧ – الوطن العربي هو هذه البقعة من الارض التي تسكنها الأمة العربية ، والتي تمتد ما بين جبال طوروس وجبال بشتكويه وخليج البصرة والبحر العربي وجبال الحبشة والصحراء الكبرى والمحيط الاطلسي والبحر الابيض المتوسط .

المادة ٨ – لغة الدولة الرسمية ولغة المواطنين المعترف بها في الكتابة والتعليم هي اللغة العربية .

المادة ٩ – راية الدولة العربية هي راية الثورة العربية التي انفجرت عام ١٩١٦ لتحرير الامة العربية وتوحيدها .

المادة ١٠ – العربي هو من كانت لغته العربية ، وعاش في الارض العربية او تطلع الى الحياة فيها ، وآمن بانتسابه الى الأمة العربية .

المادة ١١ – يجلى عن الوطن العربي كل من دعا او انضم الى تكتل عنصري ضد العرب وكل من هاجر الى الوطن العربي لغاية استعمارية .

المادة ١٢ – تتمتع المرأة العربية بحقوق المواطن كلها . والحزب يناضل في سبيل رفع مستوى المرأة حتى تصبح جديرة بتمتعها بهذه الحقوق .

المادة ١٣ – تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والحياة الاقتصادية كي يظهر المواطنون في جميع مجالات النشاط الانساني كفاءاتهم على وجهها الحقيقي وفي حدودها القصوى .

المنهاج

سياسة الحزب الداخلية

المادة ١٤ – نظام الحكم في الدولة العربية هو نظام نيابي دستوري ، والسلطة التنفيذية مسؤولة امام السلطة التشريعية التي ينتخبها الشعب مباشرة .

المادة ١٥ – الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية التي تكفل الانسجام بين المواطنين وانصهارهم في بوتقة واحدة ، وتكافح سائر العصبيات المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والاقليمية .

المادة ١٦ – نظام الادارة في الدولة العربية نظام لامركزي .

المادة ١٧ – يعمل الحزب على تعميم الروح الشعبية (حكم الشعب) وجعلها حقيقة حية في الحياة الفردية ، ويسعى الى وضع دستور للدولة يكفل للمواطنين العرب المساواة المطلقة امام القانون والتعبير بملء الحرية عن ارادتهم ، واختيار ممثليهم اختياراً صادقاً ويهيىء لهم بذلك حياة حرة ضمن نطاق القوانين.

المادة ١٨ – يوضع بملء الحرية تشريع موحدللدولة العربية منسجم مع روح العصر الحاضر وعلى ضوء تجارب الأمة العربية في ماضيها .

المادة ١٩ – السلطة القضائية مصونة ومستقلة عن اية سلطة اخرى وهي تتمتع بحصانة مطلقة .

المادة ٢٠ – تمنح حقوق المواطنين كاملة لكل مواطن عاش في الارض العربية واخلص للوطن العربي وانفصل عن كل تكتل عنصري .

المادة ٢١ – الجندية اجبارية في الوطن العربي .

سياسة الحزب الخارجية

المادة ٢٢ – تستوحى السياسة الخارجية للدولة العربية من المصلحة

القومية العربيـــة ومن رسالة العرب الخـالدة التي ترمي الى المساهمة مع الأمم الأخرى في إيجاد عالم منسجم حر آمن يسير في سبيل التقدم الدائم .

المادة ٢٣ – يناضل العرب بكل قواهم لتقويض دعائم الاستعمار والاحتلال وكل نفوذ سياسي أو اقتصادي أجنبي في بلادهم .

المادة ٢٤ – لما كان الشعب العربي وحده مصدر كل سلطة ، لذلك تلغى كل مـــا عقدته الحكومات من معاهدات واتفاقات وصكوك تخـــل بسيادة العرب التامة .

المادة ٢٥ – إن السياسة العربية الخارجية تستهدف اعطاء الصورة الصحيحة عن إرادة العرب بأن يعيشوا أحراراً وعن رغبتهم الصادقة بـــأن يجدوا جميع الأمم تتمتع مثلهم بالحرية .

سياسة الحزب الاقتصاديـــة

المادة ٢٦ – حزب (البعث العربي الاشتراكي) **اشتراكي** يؤمن بأن الثروة الاقتصادية في الوطن ملك للأمة .

المادة ٢٧ – إن التوزيـع الراهن للثروات في الوطن العربي غير عادل ولذلك يعاد النظر في أمرها وتوزع بين المواطنين توزيعاً عادلاً .

المادة ٢٨ – المواطنون جميعاً متساوون بالقيمة الإنسانية ولذا فالحزب يمنع استثمار جهد الآخرين .

المادة ٢٩ – المؤسسات ذات النفع العام وموارد الطبيعة الكبرى ووسائل الانتاج الكبير ووسائل النقل ملك الأمة تديرها الدولة مباشرة وتلغى الشركات والامتيازات الأجنبية .

المادة ٣٠ – تحدد الملكية الزراعيـة تحديداً يتناسب مع مقدرة المالك على الاستثمار الكامل دون استثمار جهد الآخرين تحت أشراف الدولة ووفق برنامجها الاقتصادي العام .

المادة ٣١ – تحـــدد الملكية الصناعية الصغيرة بمـــا يتناسب مع المستوى

الاقتصادي الذي يتمتع به بقية المواطنين في الدولة .

المادة ٣٢ – يشترك العمال في إدارة المعمل ويمنحون عدا اجورهم التي تحددها الدولة نصيباً من أرباح العمل تحدد الدولة نسبته .

المادة ٣٣ – ملكية العقارات المبنية مباحة للمواطنين جميعاً على الا يحق لهم ايجارها واستثمارها على حساب الآخرين ، وان تضمن الدولة حداً ادنى من التملك العقاري للمواطنين جميعاً .

المادة ٣٤ – التملك والارث حقان طبيعيان ومصونان في حدود المصلحة القومية .

المادة ٣٥ – يلغى الربا بين المواطنين ويؤسس مصرف حكومي واحد يصدر النقد الذي يضمنه الانتاج القومي ويغذي المشاريع الزراعية والصناعية الضرورية .

المادة ٣٦ – تشرف الدولة اشرافاً مباشراً على التجارتين الداخلية والخارجية لإلغاء الاستثمار بين المنتج والمستهلك وحمايتها، وحماية الانتاج القومي من مزاحمة الانتاج الاجنبي وتأمين التوازن بين الصادر والوارد .

المادة ٣٧ – يوضع برنامج شامل على ضوء احدث التجارب والنظريات الاقتصادية لتصنيع الوطن العربي وتنمية الانتاج القومي وفتح آفاق جديدة له وتوجيه الاقتصاد الصناعي في كل قطر بحسب امكانياته وبحسب توفر المواد الأولية فيه .

سياسة الحزب الاجتماعية

المادة ٣٨ – **الاسرة والنسل والزواج :**

البند الاول – الاسرة خلية الامة الاساسية وعلى الدولة حمايتها وتنميتها واسعادها .

البند الثاني – النسل امانة في عنق الاسرة اولاً والدولة ثانياً وعليهما العمل على تكثيره والعناية بصحته وتربيته .

البند الثالث – الزواج واجب قومي وعلى الدولة تشجيعه وتسهيله ومراقبته .

المادة ٣٩ – **صحة المجتمع** :

تنشيء الدولة على نفقتها مؤسسات الطب الوقائي والمصحات والمستشفيات التي تفي بحاجة المواطنين كلهم على الوجه الاكمل ، وتضمن لهم المعالجة المجانية .

المادة ٤٠ – **العمل** :

البند الاول – العمل الزامي على كل من يستطيعه ، وعلى الدولة ان تضمن عملاً فكرياً او يدوياً لكل مواطن .

البند الثاني – يجب ان يكفل مورد العمل لعامله ، على الاقل ، مستوى لائقاً من الحياة .

البند الثالث – تضمن الدولة معيشة العاجزين عن العمل جميعاً .

البند الرابع - سن تشريع عادل للعامل يحدد ساعات العمل اليومي ويمنحه عطلة اسبوعية وسنوية مأجورتين ويصون حقوقه ويكفل التأمين الاجتماعي في الشيخوخة وتعويض العطل الجزئي او الكلي اثناء العمل .

البند الخامس – تأليف نقابات حرة للعمال والفلاحين وتشجيعها لتصبح اداة صالحة للدفاع عن حقوقهم ورفع مستواهم وتعهد كفاءاتهم وزيادة الفرص الممنوحة لهم ، وخلق روح التضامن بينهم وتمثيلهم في محاكم العمل العليا .

البند السادس – تأليف محاكم خاصة للعمل تمثل فيها الدولة ونقابات العمال والفلاحين وتفصل في الخلافات التي تقع بينهم وبين مديري المعامل وممثلي الدولة.

المادة ٤١ – **ثقافة المجتمع** :

البند الاول – يعمل الحزب في سبيل ايجاد ثقافة عامة للوطن العربي ، قومية ، عربية ، حرة ، تقدمية ، شاملة ، عميقة ، وانسانية في مراميها ، وتعميمها في جميع اوساط الشعب .

البند الثاني – الدولة مسؤولة عن صيانة حرية القول والنشر والاجتماع والاحتجاج والصحافة ، في حدود المصلحة العربية العليا ، وتقديم كل الوسائل والامكانيات التي تحقق هذه الحرية .

البند الثالث – العمل الفكري من اقدس انواع العمل وعلى الدولة ان تحمي

المفكرين والعلماء وتشجعهم .

البند الرابع – فسح المجال ، في حدود الفكرة القومية العربية ، لتأسيس النوادي وتأليف الجمعيات والاحزاب ومنظمات الشباب ومؤسسات السياحة والاستفادة من السينما والاذاعة والتلفزة وكل وسائل المدنية الحديثة في تعميم الثقافة القومية وترقية الشعب .

المادة ٤٢ – **الغاء التفاوت الطبقي والتمايز** :

التفاوت الطبقي نتيجة لوضع اجتماعي فاسد . لذلك فالحزب يناضل في صف الطبقات الكادحة المضطهدة من المجتمع حتى يزول هذا التفاوت والتمايز ويستعيد المواطنون جميعاً قيمتهم الانسانية كاملة وتتاح لهم الحياة في ظل نظام اجتماعي عادل لا ميزة فيه لمواطن على آخر سوى كفاءة الفكر ومهارة اليد .

المادة ٤٣ – **البداوة** :

البداوة حالة اجتماعية ابتدائية تضعف الانتاج القومي وتجعل من فريق كبير من الأمة عضواً اشل وعاملاً على عرقلة نموها وتقدمها .

والحزب يناضل في سبيل تحضير البدو ومنحهم الأراضي والغاء النظم العشائرية وتطبيق قوانين الدولة عليهم .

سياسة الحزب في التربية والتعليم

ترمي سياسة الحزب التربوية الى خلق جيل عربي جديد مؤمن بوحدة امته وخلود رسالتها ، آخذ بالتفكير العلمي ، طليق من قيود الخرافات والتقاليد الرجعية ، مشبع بروح التفاؤل والنضال والتضامن مع مواطنيه في سبيل تحقيق الانقلاب العربي الشامل وتقدم الانسانية .

ولذا فالحزب يقرر :

المادة ٤٤ – طبع كل مظاهر الحياة الفكرية والاقتصادية والسياسية والعمرانية والفنية بطابع قومي عربي يعيد للأمة صلتها بتاريخها المجيد ويحفزها الى ان تتطلع الى مستقبل امجد وامثل .

المادة ٤٥ – التعليم وظيفة من وظائف الدولة وحدها ولذا تلغى كل مؤسسات التعليم الاجنبية والاهلية .

المادة ٤٦ – التعليم بكل مراحله مجاني للمواطنين جميعاً ، والزامي في مراحله الابتدائية والثانوية .

المادة ٤٧ – تؤسس مدارس مهنية مجهزة باحدث الوسائل ، والدراسة فيها مجانية .

المادة ٤٨ – حصر مهنة التعليم وكل ما له مساس بالتربية بالمواطنين العرب ويستثنى من ذلك التعليم العالي .

تعديل الدستور

مادة منفردة – لا تعدل المبادىء الاساسية والعامة ، وتعدل بقية مواد الدستور بموافقة ثلثي اعضاء مجلس الحزب بعد اقتراح يقدم من اللجنة التنفيذية او ربع اعضاء المجلس او عشر اعضاء الهيئة العامة .

١٣ نيسان ١٩٤٧

بيان عن مقررات مؤتمر « البعث العربي » الأول

فكرة عربية اشتراكية انقلابية – وعمل واحد شعبي نضالي[١]

إرادة العرب هي أن يعيشوا أحراراً في دولة واحدة وأن يجدوا جميع الأمم تتمتع مثلهم بالحرية .

كان المؤتمر الذي عقده حزب البعث العربي في الأسبوع الماضي حدثاً بارزاً في تاريخ الحركة العربية الناشئة في سوريا ومختلف أقطار العرب . فقد كان يضم جيلاً واعياً من الشباب العربي الجديد ، المؤمن بأمته العظيمة ، وامكانيات شعبه الحي، والعامل على تحرير العرب لأداء رسالة خالدة للإنسانية .

وقد بدأ المؤتمر بخطاب الافتتاح الذي استعرض حركة البعث العربي منذ نشأتها الأولى في ظروف صعبة قاسية ، الى المرحلة الخطيرة التي هي فيها .

بيان سياسي : ثم تلي مشروع بيان سياسي عن أوضاع البلاد العربية في هذه المرحلة النضالية المؤلمة من تاريخ الأمة العربية ، وتباحث المؤتمرون في مشا كل الأقطار العربية التي هي في الواقع مشكلة واحدة، لأن الهدف الأول من وجود العرب السياسي هو صيانة مصلحة عربية واحدة ، تعتبر نقطة البداية في كل خطوة يخطوها العرب في نضالهم السياسي للتحرر من الاستعمار ولإنشاء كيان وطني عربي حر واحد بين شعوب العالم .

---

١ – جريدة « البعث » .

وقد بحث المؤتمرون في الخطوات الأولى التي يمكن أن يخطوها العرب في سبيل حل مشكلتهم. وانتهوا الى إقرار بيان سياسي عـــام، ينشره الحزب قريباً. وقد تضمنت هذه المقررات بعض النقاط البارزة في هذا البيان السياسي.

دستور القومية العربية: ثم تلي مشروع دستور قومي لحركة البعث العربي ناقش المؤتمرون مواده وبنوده في جو علمي واسع وحماس عميق في مصلحة الأمة العربية ثم انتهوا في جلسات المؤتمر الأخيرة من وضع دستور الحزب وإقراره.

العرب أمة واحدة حرة: وقد أقر المؤتمرون في مبادىء الدستور الأساسية ان العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها.

وحدة اقتصادية سياسية: ولذلك فإن حزب البعث العربي يعتبر أن الوطن العربي وحدة اقتصادية سياسية لا تتجزأ ولا يمكن لأي من الأقطـــار العربية أن يستكمل شروط حياته منعزلاً عن الآخر.

وحدة روحية ثقافية: ويعتبر الأمـــة العربية وحدة روحية ثقافية تزول جميع الفوارق القائمة بين أبنائها بيقظة الوجدان العربي.

أمة حية: وأقرّ المؤتمرون في المبدأ الثاني أن الأمة العربية ذات مزايا خاصة تجلت في نهضاتها المتعاقبة واتسمت بخصب الحيوية والإبداع.

فرد عربي حر: ولذا فالحزب يعتبر ازدهار الوطن متوقفاً على حرية الفرد ومدى الانسجام بين تطوره وبين المصلحة القومية.

ولذا فان حرية الكلام والاجتماع والاعتقـــاد والفن مقدسة لا يمكن لأي سلطة ان تنتقصها.

في انسانية حرة متضامنة: وأقر المؤتمرون أن الاستعمار عمـــل إجرامي يكافحه العرب ويسعون الى مساعدة الشعوب المناضلة في سبيل حريتها، وان الانسانية مجموع متضامن في مصلحته، مشترك في قيمته، يضمن التعـــاون بين الأمم الرفاهية والسلام والسمو فيه.

حزب عربي شامل: ونصّت المادة الأولى من المبادىء العامة على أن حزب

البعث العربي حزب عربي شامل تؤسس له فروع في سائر الأقطار العربية ، وهو لا يعالج السياسة القطرية إلا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا.

إشتراكية : ونصت المادة الرابعة على أن الحزب اشتراكي يؤمن بأن الاشتراكية ضرورة تتيح وحدها للشعب العربي تحقيق إمكانياته ونموه المطرد .

شعبية : ونصت المادة الخامسة على أن الحزب شعبي يؤمن بأن السيادة للشعب وأنه وحده مصدر كل سلطة وأن قيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها عن إرادة الجماهير كما أن قدسيتها متوقفة على مدى حريتهم في اختيارها .

إنقلابية : ونصت المادة السادسة على أن الحزب انقلابي يؤمن بأن حياة العرب التقدمية الجديدة لن تكون إلا بانقلاب شامل على الواقع الفاسد يشمل جميع مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ونضال في سبيل التحرر والوحدة .

المرأة العربية : ونصت المادة الثانية عشرة على أن المرأة العربية تتمتع بحقوق المواطن كلها ، والحزب يناضل في سبيل رفع مستواها .

حرية وتقدمية : وأقر المؤتمرون في المادة الثالثة من سياسة الحزب الخارجية ان العرب دوماً في صف الحرية والتقدمية ضد الاستعمار والرجعية في العالم .

الثروة ملك الأمة : وأقر المؤتمرون في سياسة الحزب الاقتصادية ان الثروة الاقتصادية في الوطن ملك للأمة .

في سبيل عدالة اجتماعية : ان التوزيع للثروات في الوطن العربي غير عادل ولذلك يعاد النظر في امرها وتوزع بين المواطنين توزيعاً عادلاً .

حقوق طبيعية : ونصت المادة الرابعة ان الملك والإرث حقّان طبيعيان ومصونان في حدود المصلحة القومية .

الدولة : ونصت المادة الخامسة ان المؤسسات ذات النفع العام وموارد الطبيعة الكبرى ووسائل الانتاج الكبير ملك الامة وتديرها الدولة مباشرة .

تحديد الملكيات : ثم أقر المؤتمرون تحديد الملكيات الزراعية والصناعية الصغيرة بشكل يمنع استثمار الأفراد ويتناسب مع المستوى الاقتصادي للبلاد .

مصرف عربي واحد : ونصت المادة العاشرة على أن يؤسس مصرف قومي واحد يصدر منه النقد الذي يسنده الإنتاج القومي .

اشراف الدولة على التجارة : ونصت المـــادة الحادية عشرة على ان الدولة تشرف اشرافاً مباشراً على التجارتين الداخلية والخارجية لإلغاء الاستثمار وحماية الإنتاج القومي .

الاسرة والنسل : وأقر المؤتمرون في سياسة الحزب الاجتماعية ان الأسرة خلية اساسية في الأمة وان النسل امانة في عنق الدولة .

البداوة : واقر المؤتمرون ان البداوة حالة اجتماعية ابتدائية تشل نمو الأمة وتقدمها ولذلك فتحضير البدو ضرورة قومية .

العمل والعمال : واقر المؤتمرون ان العمل إلزامي وان الدولة تضمن لكل فرد عملاً لائقاً وتسن تشريعاً عادلاً للعامل وتكفل التأمين الاجتماعي .

ثقافة عربية : وجاء في السياسة الاجتماعية ان الحزب يعمل في سبيل ايجاد ثقافة عامة للوطن العربي قومية حرة تقدمية تعمم في أوساط الشعب .

التربية والتعليم : وأقر المؤتمرون في سياسة الحزب التربوية انه من الضرورة طبع كل مظاهر الحيـاة بطابع قومي عربي يحفز الأمة الى ان تتطلع الى مستقبل مجيد وان التعليم من وظائف الدولة وانه مجاني .

مدارس مهنية وجامعات : واقر المؤتمرون وجوب انشاء مدارس مهنية مجانية وانشاء جامعات عربية وتوسيعها ، وجعل اللغة العربية رسمية فيها .

هذا وقد تضمن الدستور انشاء عربياً جديداً لجميع نواحي الحيـاة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية في الوطن العربي . وقد احيل بعد اقراره الى لجنة خاصة لإعداده للنشر وسيصدره الحزب قريباً .

الأمـة العربية ودول العالم

أقر المؤتمرون :

١ – وجود مصلحة عربية عليا واحدة مستقلة نهتدي بها في علاقاتنا مـــع

العالم وخاصة في موقفنا من كُتلتي العالم المتنازعتين .
٢ – تأييد هيئة الأمم المتحدة لتحقيق رغبات الشعوب في التحرر والسلام.
٣ – صداقة كل الدول والتعاون معها عدا الدول المغتصبة او المحتلة لبلد عربي أو التي تتخذ موقفاً عدائياً من الأمة العربية وهي :
أ – انكلترا التي تحتل وادي النيل وفلسطين وشرقي الأردن والعراق وليبيا والمحميات .
ب – فرنسا التي تحتل الجزائر وتونس ومراكش .
ج – اسبانيا التي تحتل قسماً من مراكش « الريف » .
د – تركيا التي اغتصبت كيليكيا ولواء الأسكندرون .
هـ – ايران التي اغتصبت منطقة الأهواز .
و – اميركا التي تتدخل في شؤون الشرق الأوسط بما لا يتفق ومصلحة العرب وتدعم موقف تركيا المغتصبة لأرض عربية وتؤيد الاستعمار البريطاني ، وتؤازر الصهيونية ، وتستلب ثروة الوطن العربي .
ولذا قرر المؤتمرون :
٤ – دعوة الشعب العربي للتكتل استعداداً للنضال ضد هذه الدول المعتدية.
٥ – مطالبة الحكومات العربية والجامعة العربية باعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول المعتدية ، وبالاحتكام الى منظمة الأمم المتحدة .

الامة العربية وجامعة الدول العربية

يسجل المؤتمرون على الجامعة العربية :
١ – النقص الخطير في ميثاقها الذي لم يمنع الدول العربية من عقد معاهدات مع الدول الأجنبية دون موافقتها .
٢ – تقصيرها في المطالبة بتحرير الوطن العربي وعدم مكافحتها الاستعمار .
٣ – تقصيرها في العمل للوحدة .
ولذا قرر المؤتمرون :

٤ – وجوب قيام الجامعة بالمطالبة بالجلاء عن الوطن العربي كله ، والاحتكام الى منظمة الأمم المتحدة .

٥ – سعي الجامعة لتحقيق مطالب العرب في شتى اقطـارهم ، الممثلين فيها وغير الممثلين وتسهيل انضمام شمال افريقيا العربي اليها .

٦ – اتخاذها الخطوات العملية السريعة في سبيل الوحدة ، وهي :

أ – توحيد القوى العسكرية في الأقطار العربية .

ب – توحيد التمثيل الخارجي .

ج – الغاء جوازات السفر بين البلاد العربية .

د – الغاء الحواجز الجمركية .

الامة العربية والحكومات العربية

أقر المؤتمرون أن :

١ – تعذر قيام الحكم الدستوري الصحيح في البـلاد العربية ، وبقاء التأخر الاجتماعي واستغلال قلة من الناس لجهود الشعب العربي .

٢ – وان تهاون الحكومات القائمة في الدفاع عن حقوق البلاد والتفريط بهـا لصالح الدول والشركات الاستثمارية الاجنبية انما هما نتيجة خروج هذه الحكومات من فئة استغلالية تعتمد في وجودها على ممالأة الأجنبي .

ولذا يرى المؤتمرون :

٣ – وجوب اتخاذ الخطوات السريعة ليمارس الشعب جميع حقوقه السياسية ممارسة فعلية ، وليضمن له حد كاف من العدل الاجتماعي

٤ – اعادة النظر في المعاهدات والامتيازات المعقودة مع الدول والشركات الأجنبية .

حزب البعث العربي والاوضاع في سوريا

أقر المؤتمرون :

١ – التمسك بالنظام الجمهوري وتقويته لأنـه النظام الأصلح لممارسة الشعب

حقوقه .

٢ - استنكار السياسة الانفصالية التي تسير عليها حكومتا سوريا ولبنان ، ومطالبتها ان ينهجا فوراً سياسة توحيدية تدعم استقلال البلدين وتكون خطوة عملية للوحدة العربية .

٣ - استنكار اسلوب الحكم القائم الذي يهيمن عليه فئة من محترفي السياسة تتحكم بالسلطتين التنفيذية والتشريعية فتزيف الحكم الدستوري وتشوهه .

٤ - تقدير نضال الشعب المجيد في دفاعه عن الحريات الدستورية وفي احباطه المحاولة الآثمة لانتهاك حرمة الدستور في قضية الملاكات .

٥ - ضرورة متابعة الشعب لنضاله ليتسلم مقدراته بنفسه فيحمي الدستور والحريات من العبث وينقيها من شوائب حكم الفئة المستغلة المحترفة .

٦ - تعديل قانون الانتخاب وفق الأسس التالية :

أ - أن يكون الانتخاب على درجة واحدة .

ب - ان يكون الانتخاب الزامياً .

ج - جعل الانتخاب على أساس قومي والغاء الاعتبارات الطائفية .

د - ضمان حرية الانتخاب ان تتولاه حكومة حيادية نزيهة تحترم الدستور وان يسمح بالاشراف على صناديق الانتخاب للمرشحين ولممثلين عن الأحزاب والقضاة .

٧ - مسؤولية الحكومة في تهاونها بتوطيد الأمن ، وعجزها عن معالجة النزعات الاقليمية والعشائرية التي تخل بالأمن وتهدد تماسك الوطن .

٨ - تسجيل تقصير الحكومة البالغ في اهمالها شؤون الصحة وامتناعها عن منحها ما تستحق من مخصصات .

ويطالب المؤتمرون بزيادة مخصصات الصحة وانشاء المؤسسات الوقائية وتوسيع المؤسسات الحالية وتعميمها في القرى وبين البدو .

٩ - المطالبة بطبع التعليم بطابع قومي بارز وتوجيه النشء وجهة قومية صحيحة وتجهيز المدارس تجهيزاً علمياً وفنياً راقياً ورفع مستوى الجامعة السورية ،

بزيادة مخصصاتها واستقدام الاساتذة الأكفاء للتدريس فيها وتجهيزهـــا بالمخابر اللازمة وتوسيع فروعها ومشا فيها .

١٠ – رفض الاتحاد مـع أي حزب من الاحزاب القائمة في سوريا لأنها كلها تكتلات وقتية فاقدة روح الحزبية الصحيحة التي تتيح لهـا الاستمرار ، ولأنها كلها تتصف بسطحية الفكرة واعتدالها وبالطابع الاقليمي في عملها ولا تتجاوب مع فكرة حزب البعث العربي القومية الاشتراكية الانقلابية ولا مع أساليبه في النضال .

حزب البعث العربي والشعب العربي

أقر المؤتمرون :

١ – الاعتماد في الدرجة الأولى على نضال الشعب العربي وضرورة العمل على تركيز قواه الداخلية وتوحيد جهود هيئاته الشعبية المناضلة .

ولذا يرى المؤتمرون ضرورة الأمور التالية :

أ – إنشاء فروع لحزب البعث العربي في البلاد العربية التي لم تؤسس له فيهـا فروع وذلك لتأليف صف نضالي واع متين من أجل تحرير العرب وتوحيدهم .

ب – جواز التعاون مع الأحزاب العربيـة التقدمية ، التي تناضل الاستعمار الخارجي والاستثمار الداخلي في سبيل تنظيم جبهة عربية نضالية شعبية قوية .

البعث العـــربي حزب المستقبـل

وختاماً فقد أبرز هـــذا المؤتمر بجلاء ووضوح أن حزب البعث العربي هو حزب المستقبل بل طريق الخلاص الوحيـــدة لملايين الشعب العربي من براثن الاحتلال الأجنبي والتجزئة الداخلية والظلم الاجتماعي .

حول السياسة الاقتصادية الداخليـة

يستنكر المؤتمرون سياسة الحكومة الاقتصادية للأمور التالية :

١ – لأنها لم تتخذ منهجاً اقتصادياً حازماً لحمايـــة الانتاج القومي من غزو الانتاج الأجنبي ولتأمين التوازن بين الصادر والوارد .

٢ – سكوتها عن الشركات الأجنبية التي تستغل حاجات الشعب الضرورية من نور وماء ونقل وغيره .

٣ – تأليفها المجالس الاقتصادية العليا من كبار الرأسماليين والمحتكرين .

٤ – تهاونها في مراقبـــة موارد الدولة ومؤسساتها ممـــا أدى لحدوث الاختلاسات الفاضحة .

٥ – اصطناعها الأساليب السطحية الزائفة في مكافحة الغلاء مما أدى لفشل هذه المكافحة وتفاقم الغلاء .

٦ – إهمالها للعمال وتحيزها لأرباب العمل وأصحاب الشركات وعدم تطبيقها قانون العمل بروحه ونصه .

٧ – إهمالها للفلاحين وخضوعها لمآرب الاقطاعيين .

٨ – إهمالها العمل على تنمية الانتاج الزراعي وتوسيع الري وتقديم الأوائل الزراعية الحديثة .

٩ – عدم اتباعها سياسة نقدية مستقلة وتراخيها حيـال مناورات فرنسا في مصلحة القطع وغيرها وسكوتها عن بنك سوريا ولبنان الأجنبي .

ويطالب المؤتمرون بـأن تقوم سياسة الحكومة الاقتصادية في المرحلة الحالية على الأسس التالية :

١ – صد تيار الانتاج الاجنبي وحماية الانتـــاج الوطني بعد مراقبة وتحديد اسعاره .

٢ – توسيع مدى التصدير وارسال بعثات تجارية الى الخارج لفتح آفـــاق جديدة في التصدير .

٣ – تصفية أعمال الشركات الأجنبية .

٤ – اعادة النظر في توزيع الضرائب وفرض ضرائب تصاعدية على الدخل والتملك والإرث .

٥ – تعديل تشريع العمال الحالي تعديلاً يلغي طغيان رأس المـال على العمل ويحبط من مؤامرة اصحاب العمل في استغلال العمال ومحـــاولتهم حجب مفعول تشريع العمال عنهم بشتى الوسائل .

٦ – وضع تشريع عادل للعمال والفلاحـــين والعمال الزراعيين ينصفهم من طغيان الاقطاعيين وملاكي الأراضي .

٧ – انشاء وزارة خاصة للزراعة تعمل على ايجـــاد الوسائل المختلفة لتنمية الانتاج الزراعي بتقديم الوسائل الزراعية الحديثة والأسمدة الكيماوية بتسهيلات كبيرة بعد تجربتها والتـــأكد من ملاءمتها لتربة الوطن وخصائصه الزراعية .

٨ – توسيع مصلحة الري لإحياء كل وسائل الري القديمة من اقنية رومانية وغيرها وفتح آفاق جديدة من الري باستخدام الوسائل الحديثة حتى تضيق إلى أقصى حد ممكن مساحة الأراضي البعلية .

٩ – انشاء مدارس مجهزة بأحدث الوسائل للزراعة وايفاد البعثات الزراعية الى الخارج .

١٠ – العناية بالبـادية للاستفادة منها في تربية المواشي بتعميم الامن وحفر الآبار الارتوازية وانشاء المناهل .

١١ – مكافحة الغلاء باتخاذ التدابير التالية :

أ – حشد كل امكانيات الحكومة وخبرائها لتوفير الغذاء والكساء بـــأقل سعر ممكن لأبناء الطبقات الشعبية من العمال والفلاحين .

ب – الإشراف على التجارة الخـارجية وتحديد الارباح والاسعار .

ج – الاشراف على التجـارة الداخلية والشركات وكل مؤسسات الانتـــاج الوطني وتحديد الأسعار والأرباح والتدخل لمنع الاحتكار والغـاء استثمار التاجر للمنتج والمستهلك وتوطيد التوازن بين مصلحتي الاخيرين .

د – تحديد اجور العمال تحديداً عـادلاً يضمن لهم حداً لائقـــاً من العيش ويتناسب مع ارباح المؤسسات التي يعملون فيها .

هـ – تحديد اجور الاراضي تحديداً ينصف العمل ويتنـاسب مع خصوبتها .

و – تحديد اجور العمال الزراعيين وتحسين الشروط التي يفرضها ملاكو الاراضي على الفلاحين حتى تضمن لهم حداً لائقاً من العيش متناسباً مع انتاج الأراضي التي يعملون فيها .

ز – تخفيف الضرائب المفروضة على كل ما يتعلق بغذاء الشعب وكسائه وحاجاته الضرورية .

بيان ١٧ حزيران ١٩٤٧

الحزب يخوض معركة الانتخابات

صدر هذا البيان لإعلان ترشيح الاستـــاذين ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار للانتخـــابات . وفيه توضيح للهدف من الترشيح ، ولمعنى التعاون مع العاملين في الحقل الوطني لتأمين حرية الانتخـــابات ورفع الحيف والضغط عن الناخب لتكون الانتخابات نزيهة وسليمة ، فتتمثل فيها ارادة الشعب .

وكان الحزب قد خاض قبل ذاك معركة جعل الانتخابات على درجة واحدة، وكانت السلطة تصر على إبقائها على درجتين حسب قانون المستعمر الفرنسي، لتؤمن النجاح لمن ترضى عنهم من المرشحين، ورغم ما في ذلك من تزوير لإرادة الشعب.

حزب البعث العربي يخوض معركة الانتخابات

عقد مجلس حزب البعث العربي بدمشق جلسة خاصة بحث فيها موقف الحزب من الانتخابات النيابية المقبلة . ولما كان حزب البعث العربي حريصاً كل الحرص على ان يكون دوماً في صف الشعب مناضلاً دون حرياته وفي سبيل رفاهه ورفع مستوى عيشه ،وهو، تحقيقاً لهذه الغاية، قد ساهم منذ نشوئه في كل الحركات والأحداث التي تمخضت عنها البلاد في السنين الاخيرة ، فعمل بالتعاون مع الهيئات الوطنية الأخرى على دفع كل ما يشوه الحكم الدستوري الصحيح وكل ما ينتقص من حريات الشعب المقدسة .

فجنب البلاد كارثة الملاكات، وساهم مساهمة فعالة في تقرير الانتخابات على درجة واحدة ،

ولما كان الحزب ايضاً يعتبر الانتخابات المقبلة جزءاً من النضال القومي واستمراراً للخطة النضالية التي اعتنقها الحزب في سبيل حريات الشعب وضمان عيشه ورفاهه .

ولذا فقد اقر مجلس الحزب ما يلي :

اولاً – دخول الحزب المعركة الانتخابية .

ثانياً – التعاون مع الهيئات السياسية الاخرى والعاملين في الحقل الوطني لتأمين حرية الانتخاب واتخاذ الخطى العملية لضمان هذه الحرية ، وذلك بالعمل

على رفع الخوف والضغط عن الناخب وقيام حكومة حيادية لا تنتمي للفئة الحاكمة ، وتشتمل على عناصر نزيهة نقية من القضاة وغيرهم من غير المرشحين للنيابة .

ميشيل عفلق
مرشح دمشق
عن الروم الارثوذكس

صلاح الدين البيطار
مرشح دمشق

بيان ١٨ حزيران ١٩٤٧

حول حرية الانتخابات

لقد وضح لحزب البعث منذ أن أعلن عن إجراء الانتخـابات أن السلطة عازمة على تزوير إرادة الشعب . والبيـان يكشف عن أساليب الفئة الحـاكمة ، ويدعو الشعب إلى مقـاومتها بضراوة ، ليؤكد إرادته ، وينتزع حقه من أيدي الفئة المستغلة ، ويثبت جدارته لهذا الحق .

ثم إن البيان يوضح الموقف الراهن ، والاوضاع المزيفة ومساوئها .

وهكذا يبدو ، من البيان، أن خوض المعركة الانتخابية، ذو هدف رئيسي، هو كشف الزيف، وطرح المبـادىء الصحيحة ، ورسم الطريق أمام الشعب .

مكتب البعث العربي   امة عربية واحدة – ذات رسالة خالدة

يستحيل ان يستقر الحكم اذا لم يكن بين المجلس والشعب تجاوب صميمي واذا لم تمثل دمشق بصدق وأمانة

قبل اربع سنوات عادت الفئة المحترفة للسياسة ، المتاجرة بالوطنية ، تتستر بزي جديد ، وتستغل ظروف الحرب الاستثنائية ، ووجود الاجنبي ، فأحكمت مؤامرة الانتخابات وضمنت لقائمتها ان تنجح برمتها باسم الحياد وترك الحزبية ووحدة الصف الوطني امام خطر الاجنبي ...

وهي اليوم تعد العدة لإعادة المؤامرة وضمان النجاح الكامل ، فتتقنع باسم جديد آخر ، وتحاول مرة اخرى ان تخدر الشعب وتخدعه بادعاءات الحياد التام ، وضرورة الاتحاد في وجه اخطار خارجية ، ما كان ليؤبه لها لو لم تكن سياسة هذه الفئة المفسدة للحكم هي مصدر الشقاق وتفرقة الكلمة بين صفوف الشعب .

ولكن هذه السنوات الاربع المملوءة بالتجارب والحوادث قد بدلت الموقف تبديلاً اساسياً ؛ لأنها من جهة قد ازالت من طريق الشعب كثيراً من العقبات والعوائق المصطنعة التي كان الاحتلال الاجنبي سبباً في وجودها ، ولأنها من جهة اخرى قد زادت في وعي الشعب وكشفت له عن حقيقة الفئة الحاكمة .

فقد ثبت للشعب ان الفئة التي استأثرت بالحكم باسم الوطنية هي ممثلة للطبقة

الاقطاعية المستغلة ، تحكم بعقلية الاقطاعيين ولمصلحتهم ، ضد مصلحة العدد الاكبر من افراد الشعب .

وان قوتها في الماضي كانت ناجمة عن وجود الاستعمار ، لأن الشعب وجد نفسه امام عدوين : استعمار الاجنبي واستغلال هذه الفئة فاختار اهون الشرين ، وآثر السكوت عنها لكيلا يجزىء نضاله ضد المستعمر ، حتى اذا تحقق الجلاء منذ عام ، استطاع ان يظفر عليها في معركتين فاصلتين في ازمة الملاكات وازمة قانون الدرجتين . وهو الآن اقوى منه في أي وقت مضى للوقوف في وجهها واحباط مؤامرتها الجديدة ، وانقاذ البلاد من خطر الانقسام والفوضى التي توشك ان تنفجر اذا استمر هذا التناقض المتزايد بين الشعب وبين سلطاته الرسمية .

أيها الشعب ،

عندما نفذت الفئة الحاكمة مؤامرتها قبل اربع سنوات بإنجاح قائمتها كلها في مدينة دمشق ، حسبت ان مجرد النجاح الشكلي المصطنع يكفي لإقامة حكم متين مستقر . ولكنك استطعت ان تبرهن ، بنقمتك المتزايدة ، وغضباتك المتكررة ، وحركاتك النضالية المجيدة ، بانه يستحيل ان يقوم في هذه البلاد حكم لا يكون صادراً عن ارادتك ، متمشياً مع امانيك ومصالحك ، وانه يستحيل ان يكون للمجلس النيابي حرمة ، وان يكون لأعماله قيمة ، اذا لم تكن مدينة دمشق ممثلة فيه بصدق وامانة ، واذا لم يكن بين المجلس وبين هذه المدينة الجبارة صلة وثيقة ، واشتراك صميمي ، وتجاوب صادق حر .

ايها الشعب ،

لقد سكتَّ في الماضي على تلك المؤامرة كما سكتَّ على كثير غيرها ، لكيلا يستفيد الاجنبي من انقسام الصفوف وتجزئة النضال الوطني .

ولكن سكوتك بعد اليوم على هذا الحكم الموصوم بالاستئثار والاستهتار ،

هو الذي يشكل اكبر خطر على استقلالك الفتي ؛ ويفسح اوسع مجـــال للدول الاستعمارية الطامعة ببلادك، والمتآمرة على استقلالك، ان تستغل النقمة وتستفيد من الاخطاء .

ليكن وعيك القومي اليوم جديراً بتجردك الوطني بالامس. ولتتضاءل جميع الاعتبارات الشخصية والحزبية امام مهمتك الانشائية في إزالة وصمة الاستغلال عن الحكم الوطني ، كما تضاءلت جميع هذه الاعتبارات امام مهمة تحرير الوطن من الاجنبي .

ايها الشعب العربي ،

لا يعقل ان تكون راضياً عن الوضع الحاضر ومساوئه ، فلقد اعلنت في كل مناسبة ، وبشكل صريح قوي ، ارادتك الحازمة لتغيير هذا الوضع، ولا يعقل ان تأتي نتائج المعركة الانتخابية – التي هي معركتك انت لا معركة المرشحين – مخالفة لإرادتك ، لأنك شعب حر مسؤول عن تحقيق ما يريد .

دمشق في ١٨ حزيران ١٩٤٧ ميشيل عفلق – صلاح الدين البيطار

بيان ٢ تموز ١٩٤٧

المطالبة بحكومة حيــــادية من القضاة

هذا البيان يؤكد ما جاء في البيانات السابقة حول الانتخابات وحريتهـا ، وتزوير الحكومة لها ، ووضع العراقيل في وجه كل حر ، حتى يتسنى لها وحدها تسلم زمـام السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وليسهل عليها الاستغلال والتآمر على الشعب .

لقد عطلت جريدة البعث الناطقة بلسان الحزب ، ومنعت التظـــاهرات ، والاجتماعات الانتخابية ، واستخدمت سلطتها لفرض إرادتها على مخاتير المناطق والمتنفذين في الأحياء .

وفي الوقت ذاته دفعت بأذنابها إلى الشوارع مسلحين ، يهددون ويعتدون ، وينذرون .

لذلك طالب الحزب باستبدال الحكومة التي تمثل المستغلين وأعداء الشعب ، بحكومة من القضاة تؤمن حرية الانتخاب وتشرف عليه .

نشرة من حزب البعث العربي   امة عربية واحدة – ذات رسالة خالدة

الشعب كله لا يثق بالحكومة الحزبية وينادي بحكومة حيادية من القضاة

ايها الشعب الأبي ،

ها انك اليوم ترى بأم عينك كيف أن الحكومة الحزبية الحاضرة قد أزاحت عن وجهها قناع الحياد الكاذب وظهرت على حقيقتها التي لم تكن تخفى عليك : انها ليست سوى ستار تختبىء وراءه تلك الفئة الحاكمة المتحكمة باسم الهيئة الوطنية تارة وباسم الحزب الوطني تارة اخرى .

وها ان هذه الفئة الحاكمة التي ملأت مسامعك بالكلام عن الحياد وعن حرية الانتخاب تلجأ اليوم الى السكوت لتترك الكلام للخطط المبيتة والتدابير السوداء التي بدأت تنفذها على مرأى ومسمع منك غير حاسبة لغضبتك أي حساب وغير عابئة بالحرية التي فديت دماءك في سبيلها ، وغير مقيمة وزناً لأولى الحريات التي صممت على ممارستها والتمتع بها : وهي حرية الانتخاب . وها هي اليوم تنفذ خططها المدبرة بشكل سافر ومفضوح فبدأت بخلق جو من الضغط والارهاب تبغي من ورائه وقف الحماسة في نفوس ابنائك وإدخال اليأس اليهم فتفهمهم بالرغم منهم أن زمام السياسة في بلدك لن يفلت من يدها وأنها ستبقى هي الحاكمة ، الآمرة الناهية ، سواء أكان الانتخاب على درجتين كما كان في الماضي ، ام اصبح على درجة واحدة .

لقد بدأت تمنع الاجتماعات والمواكب بحجة انها تقلق راحة السكان وتأتي في

نفس الوقت بأنصارها وزلمها صارخين مسلحين، وها انها تقمع مظاهرات الطلاب لا بواسطة رجال الشرطة فحسب بل بواسطة اذنابها الذين تغدق عليهم من اموال الخزينة وتهدد بهم كل من يعارضها .

وها هي تعطل جريدة (البعث) التي كشفت دوماً عن اضاليلها وأحابيلها، وأبانت لك بصدق وعزم أن بقاء هذه الحكومة الحزبية في الحكم يهدد حرية الانتخاب ويؤدي بالضرورة الى التلاعب والتزييف .

وها إن رئيس الوزارة، وزير الداخلية، يدعو مخاتير الغوطة وزعماء القرى الى السراي لا الى بيته، ويطلب اليهم مستخدماً نفوذ الحكومة ، أن يكونوا في جانب القائمة . وها ان الحكومة ترسل رجال الامن الى القرى وتبث فيها الجواسيس ليأتوا لها بأسماء الناخبين الاحرار الذين لا يريدون ان يصوتوا لها، لانهم لا يريدون أن يبقوا في حياة الذل والفقر والجهل والمرض بينا تنهب اموال الخزينة وتعم الاختلاسات والرشوات، وينعدم العدل والامن، ويملأ مراكز الدولة كبار أعوان الاجنبي والذين تآمروا وما يزالون يتآمرون على سلامة الدولة .

ايها الشعب الأبي ،

ان كل ما ترى وتسمع ليس سوى جزء من الخطط المدبرة لمنعك من التعبير عن ارادتك ؛ وان هذه الحكومة والحزب الذي يتستر وراءها يسخران نفوذ الحكم وسلطته وماله لتشويه ارادتك وتزييف انتخابك .

نادِ اليوم بحكومة حيادية من القضاة النزيهين كيما تختار ممثليك في جو من الحرية والسلم، واقصِ هذه الحكومة الحزبية التي تعرض بلادك بتلاعبها وتزييفها للكوارث والاخطار .

دمشق ٢ تموز ١٩٤٧

ميشيل عفلق
مرشح دمشق عن الروم
الارثوذكس

صلاح الدين البيطار
مرشح دمشق

بيان ٤ تموز ١٩٤٧

مرشحا البعث يخوضان المعركة الانتخابية مستقلين

هذا البيان يعلن عن خوض مرشحي الحزب الأستاذين ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار مستقلين بعد أن حاولا تكوين جبهة وطنية ترشح عنها قائمة تواجه قائمة الحكومة .

ولكن مساعي الحكومة استطاعت أن تعطل مساعي ممثلي الحزب ، وذلك بالاتفاق مع بعض المرشحين الذين كان مرشحا حزب البعث العربي على اتصال بهم .

والبيان يدعو الشعب لأن يقف موقفاً مشرفاً من قضية حريته وارادته الحقيقية .

حزب البعث العربي	أمة عربية واحدة — ذات رسالة خالدة

مرشحا البعث العربي يخوضان معركة الانتخابات مستقلين

الشعب لـــن يتقيد بقـــائمة مـــا

منذ أن قرر البعث العربي دخول معركة الانتخابات أعلن استعداده للتعاون مع جميع الهيئات الوطنية المخلصة والأفراد المستقلين النزيهين في سبيل تـــأليف جبهة شعبية مقابل جبهة الحكومة ، ولقد قطعنا في هذا السبيل بضع خطوات . ثم ظهر لنا أن أصابع الحكومة وحزبها استطاعت أن تتسرب الى ذلك المسعى، فعمل بعض الأشخاص من أحزاب معلومة على إفساد مسعى التكتل وتوحيـــد الجهود لقاء دخولهم في القائمة الحكومية . كما تبين لنا أن هيئات أخرى لا تزال في الظاهر حتى الآن معارضة وهي في الواقع تلعب لعبة الحكومة وتنفـــذ أغراضها في تشتيت القوى الشعبية .

أمام هذا الأمر ، وبعد ظهور القائمة الحكومية الضعيفة المشبوهة ثبت لنـــا أن الشعب لا يقبل ان يتقيد بقائمة من القوائم، وأنه سيعمد الى انتقاء نوابه من بين الذين كانوا دوماً في صفه يدافعون عن حقوقه ومصالحه في وجـــه الاستعمار الأجنبي والاستغلال الداخلي .

ايها الشعب المناضل ،

إننا نعرف بأن فترة الانتخابات على ما يرافقها من فوضى وضجيج، ومـــا

تسمح به من انتشار الدعايات والدسائس لا يمكن أن تشوه ضميرك ولا تستطيع أن تنسيك الجهود التي بذلها ويبذلها المناضلون الصادقون .

دمشق ، ٤ تموز ١٩٤٧

صلاح الدين البيطار
مرشح دمشق

ميشيل عفلق
مرشح دمشق عن الروم الأرثوذكس

١٨ تموز ١٩٤٧

أمة عربية واحدة — ذات رسالة خالدة

بيـــان حزب البعث العربي

على الشعب ان يثـــأر لكرامته فيلغي هذه الانتخابات المزورة التي جرت في ظل الحراب والبنـــادق

لقد اعلن حزب البعث العربي في منـــاسبات عديـدة منذ بدء المعركة الانتخابية ، ان قيـام انتخابات حرة نزيهة ، في ظل حكومة حزبية ، امر غير طبيعي .

ولقد عطلت صحيفته قبـــل الانتخابات الاولى ، لمطالبتها باقامة حكومة نزيهة من القضاة ؛ وعطلت للمرة الثانية حين فضحت التزوير الذي وقع في كثير من المناطق ، ولا سيا اللاذقية .

والآن في المعركة الثانية ، تضطر الحكومة ، امام خذلان الشعب لها ونقمته عليها ، ان تسفر عن نياتها الحقيقية ، وان تكشف عن مآربها بشكل مفضوح . فلقد شهد الجميع البارحة الضغط الواضح والتزوير العلني ، وشهدوا ما امتـلأت به جيوب دعاة الفئة الحـــاكمة من الأوراق المبيتة التي هيئت قبل الانتخاب في دوائر الحكومة وبيوت الوزراء ومنع الوكلاء المعارضون من الاحتجاج وضربوا وطردوا .

ولقد تبين حزب البعث العربي حقيقة الحـال منذ الصباح ، ورأى أعضاؤه ما يحاك من ألاعيب وما يمثل من مهازل ، وسجلوا وقائع التزوير والتـآمر . كما اتصل عميد الحزب منذ الساعـات الأولى بالنواب المعـارضين ، وقرر زيف الانتخابات ، ووقع مع بعضهم برقيات الاحتجاج . وتوجه إلى المسؤولين محتجاً على مـا يجري في أكثر المراكز ، وفي مركز الأرمن خاصة ، وطلب التحقيق . ولمـا ذهب مع النائب العـام إلى المركز المذكور ، وطلب منه فتح الصندوق لتظهر الزيادة المزورة ، في الأوراق رفض طلبه .

أيها الشعب الأبي ،

لقد استطاع جميـع المرشحين والوكـلاء وكل من شهد المعركة ، أن يدرك ، في غير عناء ، ظاهر ، هذا التآمر البين .

ونحن واثقون انك ستعرف كيف تصلح هذا العبث بإرادتـك ، وسنعمل معك على اعادة الحق ، والحد من استهتار الفئة الحاكمة بالشعب وحقوقه .

ان حزب البعث العربي لا يعترف بمثـل هذه الانتخابات ، سواء أكانت نتائجها له ام عليه ، شرعية . وقد أعلن استنكاره لها عند بدئها صباح الأمس ، وهو يدعو الشعب الى خوض معركة جديدة من معارك تحرر لمحو هذا العـار الذي ألحقته به حكومة الإرهاب والتزوير .

الجمعة في ١٨ تموز ١٩٤٧ — حزب البعث العربي

بيان ١١ تشرين الاول ١٩٤٧

بيان مجلس الحزب حول مشاكل سوريا الداخلية ومشاكل الوطن العربي

في خريف ١٩٤٧ كان الحكم في سوريا قد بلغ حد الافتضاح بجميع مساوئه، واضطر قبل ثلاثة اشهر في الانتخابات ان يلجأ الى أوسع عملية تزوير يمكن ان تجري في الانتخابات — ثم اخذ يعتمد كنتيجة لانفكاك الشعب عنه على منظمة يمينية إرهابية كان اسمها حزب « التعاون الاشتراكي »(فيصل العسلي) — وأخذ رجال الحكم يفكرون منذ ذلك الوقت ، خاصة بعد انكشاف ضعفهم في الانتخابات ، اخذوا يفكرون بتعديل الدستور لتجديد رئاسة القوتلي ويمهدون لذلك بكتابات ودعاية .. وكانت قضية فلسطين قد طُرحت بشكل حاد في تلك الآونة، وظهر الخطر المهدد لعروبة فلسطين،فكان رجال الحكم يحاولون استغلالها ليجددوا رئاسة القوتلي وليستمروا في خنق الحريات بحجة الخطر الخارجي على فلسطين . وفي الوقت نفسه كان الاستعمار البريطاني يدفع الأمير عبدالله امير شرق الأردن للمطالبة بسوريا ، والدعوة لمشروع سوريا الكبرى مستفيداً من ضعف الحكم وضعف هيبته،فكان الحزب يُظهر في بياناته وصحيفته خداع حجج الفئة الحاكمة وتذرعها بالأخطار الخارجية، ويبين أن هذه الأخطار هي نتيجة لسياسة الحكم الدكتاتوري الاستغلالي، وانها لا يجوز ان تكون مبرراً لاستمرار هذا النوع من الحكم .

فضح ازمة الحكم وتعديل الدستور وتزوير الانتخابات ومعالجة مشاكل البلاد العربية

ان سورية بحكم تمثيلها ، منذ فجر اليقظة العربية الحديثة للفكرة القومية الشاملة المقرونة بالوعي الشعبي التقدمي ، وبحكم سبقها غيرها من الاقطار العربية الى التحرر التام من الاجنبي ، يطلب منها ان تقدم للعرب جميعاً اكبر عون في سبيل تحررهم ووحدتهم ، وافضل مثال لهم على فهم الاستقلال – باحترام حرية الشعب وضمان سعادته .

وان حزب « البعث العربي » الممثل للرأي العام العربي الحر المسؤول ، والحريص على معالجة القضايا العربية في ضوء مبادئه الأساسية ، ليرى من واجبه ان يعلن عن رأيه في قضايا الساعة .

وقد اجتمع مجلس الحزب الممثل لجميع فروعه خلال يومي ١٩ و ٢٠ ايلول ١٩٤٧ وأقر البيان التالي :

أ – المبادىء :

١ – حزب البعث العربي هو حزب قومي عربي يؤمن بان الأمة العربية في جميع اقطارها وشؤونها وحدة لا تقبل التجزئة. لذلك فهو يعنى بصورة خاصة، اذ يعالج السياسة الداخلية في سورية ، بما له مساس بمصلحة العرب العليا وتأثير على مستقبلهم .

٢ – حزب البعث العربي انقلابي، يعالج السياسة الواقعية للأوضاع الراهنة

في البلاد بالشكل الذي يهيىء لتبديلها تبديلاً أساسياً يتلاءم مع تحقيق ما يريده العرب لأنفسهم من تحرر تام ووحدة شاملة ونهضة أصيلة .

٣ – حزب البعث العربي اشتراكي شعبي يؤمن بان الطبقة الشعبية هي المجسدة والممثلة الحقيقية للأمة . لذلك فهو يعتبر كل وضع سياسي واجتماعي لا يستهدف مصلحة هذه الطبقة ولا يقوم على تأييد افرادها ومشاركتهم الحرة في بنـــاته ومراقبته الدائمة ، هو وضع مناقض لمصلحة الأمة وبالتالي غير مشروع البقاء .

٢ – مشاكل سورية الداخلية :

آ – ازمة الحكم :

الأزمة في سورية ليست نتيجة لوجود حكومة او حكومات معينة ، بـل لوجود فئة حاكمة تسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية سيطرة تنتفي معها كل حياة دستورية صحيحة . لقد وصلت هذه الفئة منذ اربع سنوات الى الحكم مستندة الى عاملين كبيرين كونا لها قوتها المصطنعة : ١ – التذرع بوجود الاجنبي في البلاد . ٢ – ابتعاد الشعب عن السياسة بحكم قانون الانتخاب القديم .

وقد عملت طوال هذه المدة على افساد الحكم الدستوري الديمقراطي القائم من جهة على الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ومن جهة أخرى على احترام حرية الشعب وحقه في مراقبة السلطات وانتقادهـــا وتوجيهها . وهكذا بقي المجلس النيابي مشلولاً امام سلطة الحكومات ، والرأي العام ملجماً مكبوتاً الى ان جردت الفئة الحاكمة من سلاحها اولاً بزوال الاحتلال الاجنبي وثانيـاً بإقرار قانون الانتخاب المباشر وتطبيقه . فألجأها ذلـــك في الانتخابات الاخيرة الى استعمال قوى الدولة المسلحة لكي تبقى في الحكم بالارهاب والتزوير .

وما كانت الفئة الحاكمة لتستطيع تحدي ارادة الشعب وانتهاك حرمة الدستور بالشكل الذي جرى لو لم تكن مستوليـة على تلك السلطة العليا التي وضعهـــا الدستور في موضع الحياد المقرون باللامسؤوليـة لكي تسهر على حسن تطبيقه ، وتقف في وجه كل نيل منه او اعتداء عليه . فكان شأنها ان عكست الآيـــة

وجمعت بين السلطة كلها وتدخلت في كبير الأمور وصغيرها ولم يكن لها من عمل طوال هذه المدة غير طعن الدستور وتمزيقه .

ان الانتخابات النيابية قد جاءت دليلاً قاطعاً على استنكار الشعب لهذه السياسة الشخصية اللادستورية وانتقاضه ونقمته على الاشخاص الذين كانوا دوماً حرباً على الدستور والحريات . ولكن بالرغم من ظهور الارادة الشعبية بهذا الشكل الواضح ، فالفئة الحاكمة استمرت في تجاهلها وتحديها لها ، وأمعنت في تطبيق السياسة الشخصية الرامية الى جمع كل السلطات في يد واحدة وفرض دكتاتوريتها المزيلة على البلاد سواء أكان الشكل سافراً ام مقنعاً . وها انها اليوم ، بعد ان اسفرت الانتخابات الأولية في دمشق عن نبذ ممثلي اعداء الحرية والدستور والانتخابات التكميلية عن عودتهم بالتزوير وقوة السلاح ، وبعد ان اسفرت الانتخابات بصورة عامة عن رجحان كفة النواب الدستوريين ، تسلم الحكم باهم وزاراته السياسية (الداخلية ، والدفاع) الى الايدي الملوثة بالتزوير والمتآمرة على حرية الشعب ودستوره .

ان سورية التي ظلت الى عهد قريب تتميز بطابعها الديمقراطي وبكونها منعتقة بفضل نظامها الجمهوري ، من القيد الذي يفرضه وجود اسر مالكة تستغل سطوة الملك ونفوذه لتعوق تحرر الشعب من مستعبديه الاجانب والوطنيين ، يتآمر رجال الحكم فيها لاسترداد الحريات من يد الشعب وتخليد السلطة في يد شخص او اشخاص معينين كيلا يبقى فيها من الديمقراطية والجمهورية سوى لفظين ميتين وأداتين للخداع والتضليل .

ان ازمة الحكم في سورية قد بلغت ذروتها ، وان البلاد تقف الان في مفترق طريقين : طريق ديكتاتورية الفئة الحاكمة وما تستتبعه هذه الديكتاتورية الحقيرة من حكم هو اقرب الى اللصوصية والشقاوة منه الى ادارة دولة متمدنة ، ومن تآمر مع الشركات الاجنبية والمصالح الاستعمارية وتسخير للملايين من افراد الشعب في سبيل رفاه زمرة الاقطاعيين وبذخهم ، وطريق ثان هو طريق الحرية والنهضة والعدل الاجتماعي في ظل حكم دستوري جمهوري صحيح لا يكون وقفاً

على شخص او اشخاص معدودين بـــل يقوم على مساهمة الشعب كله في توجيهه وتأييده والانتفاع من خبراته .

اما تبعة الاختيار بــين هذين الطريقــين فتقع على الشعب نفسه ، وبصورة خاصة ، على النواب الذين ارسلهم الشعب ليسمعوا صوته الحقيقي ويمثلوا ارادته الصادقة في اختيار طريق الحرية والكرامة . وان ما صدر عن الفئة الحاكمة ، منذ ابتداء الانتخابات الى اليوم من تحديات وقحة لدستور البـلاد وقوانينها ومن استهتار بمصالح المواطنـين الحيوية وشعورهم الوطني الاخـــلاقي ومن المؤامرات وتمهيدات مفضوحة لاقامة الديكتاتوريه الشخصية وحكم الفرد ، كما هو ظاهر في تشكيل الوزارة الجديدة ، ان جزءاً من هذه الاشياء كاف لـكي يدفع بالنواب والقادة والشعب الى تذكر واجباتهم والانتصار للحق والكرامة ، وردع الآثمين عن اثمهم ، الا اذا كانوا يرتضون ان يضعوا هؤلاء في منزلة فــوق الدستور والقانون والشعب نفسه .

ان حزب البعث العربي ، الذي كان دوماً المفصح الصادق عن ارادة الشعب العربي في التحرر والتقدم ، يؤمن بأنه ليس من تحرر وتقدم حقيقيين الا إذا انقذ الحكم الدستوري والنظام الجمهوري من سيطرة الاشخاص واستئثارهم والحزب ، اذ يحذر الشعب وهيئاته النضالية ونوابه الشرعيين من خطر الديكتاتورية الداهم، يدعوهم الى التكتل والاتحاد لدرء هذا الخطر عن البلاد .

ب – تزوير الانتخابات :

لأول مرة تجري الانتخابات في سورية ضمن شرطين جديدين همـــا غاية في الخطورة :

١) انها اول انتخابات تجري في ظل الاستقلال والتحرر التام من كل احتلال اجنبي .

٢) انها اول انتخابات تجري على درجة واحدة ويشترك فيها الشعب بمجموعه اشتراكاً مباشراً .

وقد كان الواجب ان ينتج عن تحقق الاستقلال احترام تام لحرية الانتخاب، لان تقييد هذه الحرية كان في الماضي اما بضغط الاجنبي واما بحجة وجوده ، كما كان الواجب ان يرافق الانتخابات على درجة واحدة مثل هذا الاحترام للحرية باعتبار انها اول فرصة يدخل فيها الشعب ميدان العمل السياسي الايجابي ويمارس حقوقه السياسية بعدده الاكبر وعلى نطاق واسع فيقتضي ذلك اشعاره بقدسية هذه الحقوق وترغيبه في التعلق بها وبالوضع الاستقلالي الذي يضمن له ممارستها التامة الصحيحة .

ولكن مـــا حدث في الواقع هو العكس : فقد شهد الشعب من الضغط على حريته وتزوير ارادته والاستهانة بحقوقه ما لم يشهد جزءاً منه ايام الاستعمار ، كما ان فضيحة التزوير هذه قد عمت وذاعت بشكل يهدد عقائد الشعب القومية والاخلاقية .

وهكذا اخرجت الفئه الحاكمة للبلاد في مطلع حياتهـــا الاستقلالية الحرة مجلساً فيه عدد لا يستهان به من النواب المزورين .

ولكن في هذا المجلس اقلية غير قليلة العدد والشأن وصلت اليه بارادة الشعب وانتخابه الحر عن حق وجـــدارة ، وهي ذات صلات وشيجة بآلام هذا الشعب وآماله كان اكثر افرادهـــا في المجلس القديم يمثلون الدفاع المجيد عن الدستور والحريات .

وقد تضـــاعف عددهم هذه المرة بمجيء نخبة من الشباب المثقف المؤمن بحق الجماهير الشعبية في الحياة الحرة الكريمـــة . هؤلاء النواب الاحرار الشرعيون يستطيعون ان يعملوا شيئاً كثيراً غير مبالين بكثرة العدد او قلته لان الشعب بمجموعه يؤيدهم في المواقف الجريئة الصادقة كما ايدهم في عدة منـــاسبات ونصرهم على الاكثرية الرجعية في المجلس القديم .

فالمهم اذن هو ان يعرف النواب الشرعيون انهم امام مشكلة غير عادية لا تشبه بوجه من الوجوه مشاكل الطعون التي تعرض عادة للمجالس النيابية والتي تنتهي دوماً بنفس النتيجة السلبية . فالمسألة في حالة مثل حالتنا ليست مسألة اشخاص

معدودين غمط حقهم في النجاح ، بل هي مسألة الوطن وسلامة كيانه القومي والاجتماعي الذي هددته جريمة التزوير في الصميم وهي بعبارة اوضح مسألة الاتجاه السياسي العام الذي يمكن ان تسير فيه البلاد .

فإما استسلام لسياسة الأمر الواقع ، وإذعان للقوة الغاشمة ، وتثبيت لأسوأ سنة تشجع الحكومات على سوء استعمال السلطة الموكلة إليها ، والامعان في خرق الدستور والقوانين والاستهانة بإرادة المواطنين حتى تصل في وقت قريب الى حالة الدكتاتورية المطلقة سواء أكانت سافرة أم مقنعة ، وإما التصدي الجريء الواعي والمقاومة المستميتة لهذا الاتجاه الخطر وتحويله بحزم ورجولة الى طريقه السوي الذي يحفظ على الشعب إيمانه بوطنه وتفاؤله بمستقبله .

ولا يمكن هذا التحويل والتصحيح لاتجاه السياسة العامة إلا إذا اعتبر المجلس النيابي عملية التزوير إجراماً قومياً اجتماعياً أخلاقياً هو أخطر من أن يعالج بالتسويات والمساواة الشخصية والحزبية والاقليمية ، وأخطر من أن يبحث كجرم قضائي يدقق فيه بالأدلة والشواهد بغية طمس الحق وتضييعه .

ولقد كان النواب في لب المعركة كمواطنين ومرشحين وعرفوا ما عرف الشعب وشاهدوا ما شاهده ، وعرفوا بصورة خاصة أن التزوير في انتخابات دمشق التكميلية قد بلغ حداً من الشمول والافتضاح لم يقف عند اشتراك سلطات الدولة المدنية ورعاية رجال الحكم ، بل تعداه الى جيش البلاد وعنوان شرفها الذي لم يتورع الحاكمون عن توريطه في مؤامرتهم الوضيعة .

وحزب البعث العربي يعتبر أن المسؤولية تاريخية ، وانها تقع بصورة خاصة على النواب الشرعيين الذين انتخبهم الشعب لينهوا حكم الأقلية المغتصبة ، ويشقوا طريق الخلاص من عهد الفوضى ، وحكم المزرعة ويقيموا الدولة على قواعد الحرية والأخلاق واحترام الحقوق والقوانين .

والحزب يعلن للرأي العام من جديد انه – والشعب من ورائه – لا يعترف بهذا المجلس وما يصدر عنه من حكومات ما لم تمح مفاسد التزوير وآثاره بإلغاء انتخاب النواب المزورين وما لم يحاكم مرتكبو التزوير والموعزون به مهما سمت

منزلتهم ومراكزهم وذلك بإحالتهم الى المحكمة العليا والتي أوجدها الدستور لمثل هذه الحالات .

ج – الدستور وقصة تعديله :

في هذه الظروف العصيبة التي تضع مصير الأمة العربية ومستقبل العالم العربي في يد القدر ، وتحمل الشعب العربي في سورية مسؤولية تاريخية جسيمة ، فتهيب بجميع المواطنين ان ينصرفوا بقلوبهم وافكارهم إلى نبذ خلافاتهم وتوحيد صفوفهم وتعبئة قواهم المادية والمعنوية وصبها صباً في سبيل استخلاص فلسطين العربية من براثن الصهيونية الدولية ، في هذه الظروف الصعبة ترتفع بعض الاصوات الرسمية وتثير مشكلة مصطنعة وتنادي بتعديل الدستور غير آبهة بما تجره إثارة هذا الموضوع الخطر في الظرف الحاضر من ارتباك وانقسام واضطراب في صفوف الشعب وفي نفوس المواطنين .

ان تعديل الدستور ليس بالحدث العادي والأمر التافه حتى يجوز فيه الاستخفاف والتسرع والارتجال . فهو قانون البلاد الأساسي ونظامها السياسي تتحدد به صلاحيات الدولة وتضمن فيه حريات المواطنين . وفوق ذلك فهو الكتاب المفصح عن اتجاه السياسة التي ينزع الشعب اليها كيما يحقق على خير وجه حياته وسعادته . وهذه كلها ، بالنسبة للدولة ، امور جوهرية لا يمكن أن تتناولها يد التعديل والتبديل قبل ان تسبق بمرحلة تمهيدية تثار فيها القضية على صفحات الجرائد والمجلات وفي الأندية والاجتماعات تحتك الآراء وتتوضح الاتجاهات وتفوز البلاد .

بل كان لا بد في امر خطير مثل تعديل الدستور ان يستفتى الشعب في ذلك وان تجري الانتخابات النيابية الأخيرة تحت شعار التعديل او عدمه لتظهر نزعة الشعب الحقيقية وتمثل ارادته في هذا الموضوع . على ان هزيمة الحزب الوطني في سورية ولا سيما في الانتخابات الاولية في دمشق اشارة بليغة الى ان الشعب اراد ابعاد الفئة الحاكمة التي تود لو تخلد في الحكم بالرغم من ارادة الشعب

ولو بحيلة تعديل الدستور .

والذين يثيرون مشكلة تعديل الدستور المصطنعة في هذه الظروف الحرجة انما يرمون في الحقيقة لتعديل اصلح مـادة دستورية تناسب احوالنـا وتوافق ظروفنا وتوطد دعائم جمهوريتنـا الفتية ، نعني المـادة (٦٨) التي تمنع اعادة انتخاب رئيس الجمهورية ، لأن الدستور الحـالي ، بمنعه تجديد الرئاسة قد وقف حائلاً لحد بعيد دون قيام دكتاتورية سافرة في بلد مازال يحكم منذ أربع سنوات بأساليب الدكتاتورية .

وفوق ذلك فإن جمهوريتنا اليوم هدف لدعاية ملكية مغرضة لا تجدي فيها المكافحة بالطرق السلبية القائمة على الخطب والبيانات والبرقيات ولا يمكن القضاء عليها الا بأن تبرز للشعب بشكل حسي فضائل النظام الجمهوري وابرز مـا يميز هذا النظام الجمهوري عن النظام الملكي كون الرئـاسة في الأول موقتة ومتداولة وفي الثاني وراثية ودائمة .

ان حزب البعث العربي ، الذي طبع نضاله خلال السنوات الاربع بطابع الحرص على قدسية الدستور والدفـاع عن حرية المواطن ، يحـذر الشعب من المؤامرة الجديدة التي تحيكها له الفئة الحـاكمة على دستوره وحريته تحت ستار تعديل الدستور ، وبصورة خاصة المادة (٦٨) التي تمنع تجديد الرئاسة .

وهو يدعو النواب الاحرار الى ان ينظروا إلى هذا الامر بجد وحزم ويقفوا كتـلة واحدة مع الشعب الذي انتخبهم في وجه الاقلية الحـاكمة التي تريد ان تفرض على البلاد – بالرغم من تحول الشعب عنها كما ظهر في الانتخابات الاخيرة ، وبحيلة تعديل الدستور – حكماً ديكتاتوريـاً اثيماً فيه الخطر الاكبر على الحرية والجمهورية وعلى النظام النيابي نفسه .

د – قضية جبل الدروز :

إن قضية جبـل الدروز لا تختلف من حيث الجوهر عن قضية فلسطين ومختلف مناطق الوطن . فالشعب في الجبل كما هو في أية منطقـة أخرى سائر

بخطى حثيثة في طريق وعي مصالحه وحقوقه والدفاع عن كرامته ضد طبقة الإقطاعيين والمستغلين ، وضد الفئة الحاكمة الممثلة لهذه الطبقة والمسؤولة عن سيئاتها . ولكن الشيء الخاص بالحركة الشعبية في جبل الدروز هو هذا المظهر الأخير المتناقض الذي ظهرت به من استناد على سلطة الحكومة وتأييد لنفوذها وسياستها .

وسبب هذا التناقض هو أن الفئة الحاكمة التي تقوم سياستها الانتهازية على الترقيع والتخدير والاكتفاء بالحلول الموقتة ، وجدت بعد أن اصطدمت بمعارضة عنيدة لسياستها من قبل قائد الثورة السورية سلطان الأطرش ، أن هذه المعارضة تفوق في خطرها معارضة الشعب لها في جبل الدروز ، لأنها تضيف وزناً كبيراً الى المعارضة الشعبية في سورية كلها ، فاصطنعت الغيرة على مصلحة الشعب في تلك المنطقة ، وعملت على توسيع الخلاف بين الطرفين وتغذية الفتنة بكل الوسائل لإضعاف ذلك الصوت المعارض .

أما انحراف الحركة الشعبية في الجبل مع مؤامرة الحكومة فيعود سببه من جهة الى استئثار المتحكمين في الجبل وتصرفاتهم الاستبدادية النفعية التي حجبت بمساوئها ووطأتها المباشرة مساوىء الحكومة واستبدادها .. ومن جهة أخرى الى أن شيئاً من الانتهازية يداخل قيادة هذه الحركة فيغريها بالنجاح السريع عن طريق مساعدة الحكومة لها ، ولو كان هذا النجاح على حساب مصلحة الشعب في سورية كلها وبالتالي على سكان الجبل الذين هم جزء لا يتجزأ من هذا الشعب .

إن حزب البعث العربي لم يرض أن يقف مكتوف اليدين أمام قضية هذا الجزء من الوطن ، فاتصل قادته منذ بدء المشكلة بقائد الثورة العام وبقادة الحركة الشعبية واطلعوهم على رأي الحزب في حوادث الجبل وحذروهم من مؤامرة الفئة الحاكمة ، يعلن الآن للرأي العام ما أعلنه سابقاً لرجال الجبل وهو أنه يؤيد مطالب الشعب في جبل الدروز تأييداً مطلقاً ويعتبرها مطالب الشعب العربي في كل قطر ومنطقة ، وهو إذ يدعو الشعب عامة الى متابعة النضال ضد

الاستغلال والاستبداد بكل أشكالها ، يحذره من تجزئـــة حركته النضالية التي يجب أن تكون موحدة في الهدف والطريق ، وأن تتجه بالدرجـــة الأولى الى مقاومة استغلال الحكم القائم واستبداده لأن تبديل هذا الحكم هو الخطوة الأولى والشرط الضروري لكل إصلاح حقيقي .

هـ – السياسة الاقتصادية :

إن الوضع الاقتصادي الراهن ، بكل مـــا فيه من غلاء وافلاس وظلامـة وبطالة وشبح مجاعة ، ليس إلا نتيجة للخطة الاقتصادية السيئة التي رسمتها الفئة الحاكمة ونفذتهـــا الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الأربـع الأخيرة . فلقد تضافر الجهل والاهمال مع سوء استعمال السلطة من قبل كبـــار المسؤولين على خدمة منافع الأقلية المستثمرة من كبار التجار وأكابر الرأسماليين والإقطاعيين ضد مصلحة الطبقات الشعبية الكادحة من تجار صغار وصناع وفلاحين وعمـــال وموظفين .

ولقد كان من نتـائج هذه السياسة السيئة أن أصبحت البلاد اليوم مهددة بمجاعة حقيقية تضاف الى الغلاء الفاحش وشبح الافلاس الاقتصادي .

إن أول واجب يقع على عاتق الحكومات في فترات الأزمـات الاقتصادية التي تنزل بالبلاد هي ضمان تموين السكان بالخبز وبالمواد الغذائية الضرورية ضمن نطاق حاجة الفرد وفي حدود إمكانياته المالية . وبهذا الشكل وحده تستطيع أن تبعد خطر المجاعة وتكافح الغلاء .

لقد وجدت الميرة في الأصل لتـأمين حاجة كل فرد من الخبز بسعر منخفض طوال بقاء أزمـة القمح العالمية . ولكن مصلحة الميرة التي كان تاريخهـــا مليئاً بالمخازي والفضائح لم تؤمن هاتين الغايتين . والحكومة ، عوضاً عن أن تتبصر في الأمور وتستشف جدب الموسم الحاضر منذ عدة شهور ، راحت تبيع كل ما عندها من قمح وشعير للدول الأجنبية حتى أفرغت كل ما في مستودعات الميرة من حبوب .

إن تأمين الخبز اليوم لا يتم إلا بالضرب على أيدي كبار المزارعين ومعاقبتهم كمجرمين لاحتكارهم كميات القمح الكبيرة وإعدادها للبيع في السوق السوداء أو لتهريبها خارج الحدود .

وإن تخفيض سعر الخبز هو بيد الحكومة ما دامت مصلحة الميرة تربح عشرات الملايين في كل عام من جراء الفرق الحاصل بين أسعار البيع والشراء. يضاف الى ذلك واجب الحكومة الى إعادة النظر في جداول توزيع خبز الفقير وإخراج الأسماء المدسوسة فيها وإدخال أسماء ذوي الأجور والرواتب الضئيلة .

أما الغلاء فلا شك أن المسؤولية الأولى بشأنه تقع على عاتق الحكومات التي وقفت دوماً موقفاً مشجعاً ، بل متواطئاً ، من تلاعب التجار المحتكرين بأسعار المواد الغذائية الضرورية كالسمن والسكر والأرز ، سيما وان الحكومة نفسها قد اتخذت صفة التاجر المرابي في تجارة السكر الذي احتكرت استيراده وتوزيعه وباعته للأهلين بسعر يفوق ثلاثة أضعاف تكاليفه وكذا الأمر في أسعار الدخان والمحروقات والنقل والكهرباء .

لقد باتت مشكلة الغلاء مصدر قلق النـاس واضطراب حياتهم اليومية والعائلية بعد أن وصلت الأسعار بالصعود الى حد لم تعد تطيقه الطبقات المتوسطة والفقيرة ، مما يجعل الاهتمام بحل المشكلة أول واجبات الحكومة . على ان الحكومة ، اذا توفرت فيها النية الحسنة وحسن الفهم وصدق العزم ، امكنها حل المشكلة باتباع القواعد الآتية المتبعة في تنظيم الاعاشة :

١ – زيادة الانتاج الزراعي ولاسيما الحبوب بتوفير البذار والاسمدة والآلات الحديثة وبمكافحة الجراد والحشرات . وهذا يتطلب حصر استخدام القطع النادر في استيراد هذه المواد بدلاً من استيراد مواد الاستهلاك والمواد الكمالية كما يجري ذلك حتى اليوم .

٢ – أن تنزل الحكومة أسعار المواد الضرورية التي تدخل في حوزتها او تحت اشرافها كالخبز ، والسكر ، والارز ، والزيت والبنزين والتبغ والكهرباء ، لأن تخفيض اسعارها يستتبع انخفاض اسعار المواد الأخرى .

٣ – السيطرة على مستوى الاسعار الداخلية المخفضة باتباع سياسة حكيمة للاستيراد والتصدير وباتباع سياسة صارمة تجاه المحتكرين ومجوعي الشعب .

٤ – تخفيض الضرائب عن صغار المزارعين والتجار باعادة النظر في ضريبة الانتاج وتطبيق ضريبة الدخل تطبيقاً يرفع الارهاق عن عاتق التاجر الصغير ويحمل التاجر الكبير نصيبه منها .

ان حزب البعث العربي الذي يدافع عن مصلحة الطبقة الشعبية لانها الممثلة لمصلحة الامة ليقرر بان السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات كانت دوماً ضد مصلحة هذه الطبقة . وهو يدعو الشعب الى التضامن والنضال في سبيل تقرير السياسة والاقتصاد اللذين يستهدفان مصلحته وسعادته .

٣ – المشاكل العربية :

سورية الكبرى :

ان حزب البعث العربي الذي يجعل الوحدة العربية اقدس اهدافه ويريد هذه الوحدة صادقة معبرة عن ارادة الشعب ، سليمة من كل قيد استعماري ، قد وقف دوماً مما يسمونه « مشروع سورية الكبرى » موقف المعارض المقاوم ، وذلك بسبب انتقاص المعاهدة البريطانية الاردنية من استقلال الاردن وبسبب حرص سورية على مبدأ الجمهورية .

على ان الحزب لا ينسى الفرق بين معارضته لهذا المشروع ومعارضة الفئة الحاكمة ، فهو يعتبر ان رزوح الاردن تحت نير المعاهدة مع بريطانيا عوضاً عن ان يشكل للفئة الحاكمة في سورية ذريعة كي تعزز التجزئة ، وتستغل محنة الاردن لصرف اذهان الشعب من مساوىء حكمها ، يرتب على سورية واجب الاسراع الى مساعدة الاردن وتخليصه من محنته .

كما ان الحزب ليفرق ايضاً كل التفريق بين النظام الجمهوري الذي يريده تعبيراً عن ارادة الشعب في الحكم وفي النظام الاجتماعي وبين الحكم المطبق في سورية وما يفسده من جشع القائمين عليه واستبدادهم . على ان سوء الواقع لا يدعوه الى

الانتقاض على المبدأ في جوهره، اذ لا بد ان يأتي اليوم الذي يجني فيه الشعب خيرات هذا النظام من حرية وعدالة اجتماعية وحكم دستوري ونزاهة وتقدم .

لواء اسكندرون :

ما تزال قضية لواء الاسكندرون تشغل بال العرب في سورية وفي البلاد العربية ، وما تزال الحكومة السورية تؤجل بحث هذه القضية وعرضها على هيئة الامم المتحدة واستردادها هذا الجزء العربي الغالي واعادته الى الوطن الام سورية.

وحزب البعث العربي يرى ان السياسة التي تتبعها بعض الدول العربية تجاه تركيا تنافي مصلحة الدول العربية كلها ويطلب الى الجامعة تقييد هذه الدول بسياسة عربية يكون اول اهدافها استرداد لواء اسكندرون .

لبنان :

ان لبنان اليوم مهدد من فئتين : الفئة التي خلفها الانتداب الافرنسي وما يزال يشجعها ، والتي تتذرع بفساد الحكم القائم لتحارب العروبة . والفئة التي تتذرع بالعروبة لتبيح لنفسها افساد الحكم واستغلال الشعب .

وحزب البعث العربي يرى ان لبنان لن ينقذ الا بنمو وتقدم الحركة العربية الشعبية التي ترجع الائتلاف بين العروبة والحرية والعدل الاجتماعي .

فلسطين :

لقد بلغت قضية فلسطين ، نتيجة تخاذل الحكومات العربية وضعف القيادة الشعبية ، آخر مرحلة من مراحل الخطر فعروبتها مهددة بالفناء اذا نفذ مشروع التقسيم وتمكن اليهود الصهيونيون من اقامة دولتهم فيها .

وليس يخفى على احد ان خطر قيام الدولة اليهودية لا ينحصر في فلسطين بل يتعداها الى الوطن العربي كله .

وها إن الوطن العربي المقدر لجسامة هذا الخطر يجمع على مقاومته وتفاديه

اجماعاً لم تشهد مثله اية قضية من القضايا القومية الأخرى ، حتى ان الحكومات نفسها – وهي التي كانت تحول ، باساليبها الفاترة وهدرها للوقت وتخديرهـا لنضال الشعب ، دون سلوك هذا الشعب طريق النضال الصحيح الذي يدرأ عنه الخطر – تضطر اليوم ، أمام افتضاح الواقع ، واقتراب وقوع الخطر ، وتحت ضغط النقمة الشعبية المتزايدة الى تقرير سياسة المقاومة العملية المباشرة والجهاد العاجل .

ولكن من المرجح ان يبقى قرار الحكومات العربية في حدود الكلام ، او ان يأتي تنفيذه فاتراً ضعيف الجدوى اذا لم يغتنم الشعب العربي في سائر اقطاره هـذه الفرصة فيقبض على قضية فلسطين بيديه ، ويحول هكذا دون تراجع الحكومات او تلاعبها . ولا يكون ذلك الا اذا توصل الشعب الى تحقيق الاغراض الثلاثة الآتية :

١ – ان تنفذ الحكومات تنفيذاً عاجلاً مـا تعهدت به من تعبئة قواهـا المسلحة وتنسيقها لمباشرة العمل الحاسم .

٢ – ان تزيل الحكومات من طريق الشعب كل العقبات التي تقف دون تكتله وتسلحه وانتظامه في حركة الجهـاد لإنقاذ فلسطين وان تمده بكل المساعدات الممكنة .

٣ – ان تنتهي الحكومـات من سياستها المتناقضة مع الدول التي تقف من قضية فلسطين موقفاً عدائياً ، فلا تكتفي بان تقاومها في فلسطين وحدهـا ، بينما هي في اقطارها ذاتها تضمن لتلك الدول جميع مصالحها الاقتصادية والثقافية والعسكرية .

ان حزب البعث العربي اذ يضع نفسه في طليعـة كتائب الجهـاد ويعلن استعداده للتعاون مع جميع الهيئات الوطنية المخلصة في سبيل تنظيم هذا الجهاد لإنقاذ فلسطين يدعو الهيئات العربية ذات الصفة الشعبية النضـالية الى توحيد الخطط والجهود وتحملها مسؤولية قيـادة هذه المعركة الفاصلة وإيصالهـا الى النصر وانقاذها مما تتعرض له من اخطـاء الحكومات والقيـادات الرجعية

واستغلالها .

البلاد العربية الاخرى :

تتشابه قضايا البلاد العربية سواء في نضالها ضد المستعمر او نضالهـــا ضد الفئات المتحكمة بشعبها .

فمصر والعراق وشرقي الاردن مـا فتئت تناضل منذ انتهاء الحرب لأجلاء الجيوش البريطانية المحتلة جلاء غير مشروط بأية معاهدة. ولكن انقضاء سنتين ونصف السنة على انتهاء الحرب لم يقنع على ما يظهر ، الفئات الحاكمة في البلدان العربية بأن فشلها المستمر في مقاومة او مفاوضة المستعمر او مقاضاته امـــام الهيئات الدوليـــة ان هو الا نتيجة لتحكم الاقلية الحاكمة بالاكثرية الشعبية في هذه البلاد .

نشر هذا البيان في جريدة البعث العدد (٢١١)
الصادر يوم السبت ١١ تشرين الاول ١٩٤٧ .

من حصاد عام ١٩٤٨

عام ١٩٤٨ هو عام النكبة . ومن يرجع إلى الأحداث في سوريا خلال هـذا العام ، ونهاية العام السابق ، يدرك أن ثمـة خطة ضخمة ، وضعت لعزل الشعب عن قضيته ، وضرب كل حركة تحررية ؛ كل ذلك « لتمرير » التقسيم ، في غفلة عن الشعب ، بعد إبعاده عن الاسهام الجدي في المعركة .

وقد بدأت السلطة في سوريا خطتها بـــتزوير الانتخابات ، صيف ١٩٤٧ ، تزويراً لم يعهده بلد من بلدان العالم ، وذلك بشراء الضمائر ، والضغط ، والسلاح ، وملء صناديق الاقتراع بالأوراق المزورة ، حتى جاءت نسبة المقترعـين ، اكثر من عدد الأحياء .

ثم سعت السلطة لتجديد الرئاسة لشكري القوتلي ، وسن قوانين يقصد منها فرض دكتاتورية السلطة الحاكمة ؛ وإذا كان المشروع رقم (٥٠) الذي حاولت وزارة صبري العسلي فرضه قبل سنة ونصف من ذاك ، لم ينجح لمقاومـة الشعب بقيادة حزب البعث ، فإن السلطة استخدمت هـــذه المرة كل وسائل الضغط والتنكيل والتعذيب ، لإقرار القوانين الجديدة . وقد حذر حزب البعث أكثر من مرة ، من عزل الشعب عن الإسهام في الحكم ، وتوجيه سياسة البلاد، فاطلاعه على حقيقة الأوضاع ، يجنب البلاد العثرات ، ويمنـع السلطة الحاكمة ، من المسير بها صوب الفواجع ، التي توقعها الحزب .

وقد طالب البعث ، منذ نهاية عـام ١٩٤٧ ، وبداية ١٩٤٨ بضرورة تنظيم الشعب وتسليحه ، وتسليح مجاهدي فلسطين ، وإنشاء فرق متطوعين من جميـع الأقطار العربية ؛ وطالب باتخـــاذ تدابير بترولية ، من شأنها أن تهدد مصالح

الغرب ‌‌،– والبترول عصبه الحيوي – فتمنعه ، بالإضافة إلى التدابير الأخرى ، من الاستمرار في خطته في التقسيم .

وقد اتخذ الحزب قراراً في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٨ بتجنيد جميع أعضائه ، للاشتراك في المجهود الحربي وإرسال أول كتيبة إلى الحدود بقيادة لجنة الحزب التنفيذية .

ولكن السلطات التي شعرت أن الحزب خطر عليها ، وأن خطته في إيقاظ الشعب على الحقائق ، ضرب لخطتها الآثمة ، في « تمرير » التقسيم بالتعاون مع السلطات الاستعمارية ، بدأت بعملية اضطهاد للحزب والحزبيين على نطاق واسع ، وصممت على التجديد لشكري القوتلي ، وتعديل بعض مواد الدستور ، بما يتفق مع الغاية من كبت الشعب وضرب قواه . وقد عطلت التدريس في الجامعة السورية ، وهي منطلق رئيسي للحركات التحررية ، بحجة « ترميم » بنائها .

وعطلت السلطة جريدة « البعث » الناطقة بلسان الحزب ، لأنها كانت الجريدة الوحيدة العاملة على فضح السلطة ، وقررت محاكمة الاستاذ ميشيل عفلق ، متذرعة بحجج اختلفت عليها المحاكم نفسها ، وحوكم وحكم بالسجن ستة أشهر ، ثم نقضته محكمة ثانية ، ولكنها لم تستطع إلا أن تحكمه بشهري سجن . وقد ألقى الأستاذ عفلق دفاعاً طويلاً ، كان فضحاً للتزوير والتحكم والديكتاتورية . وبعثت السلطة ببعض من أعوانها ، ورجال المباحث والأمن ، فهاجموا مكتب الحزب وألقوا عليه مفرقعة ، وقبضوا على أكثر من خمسين شاباً ، كل ذلك لمنع الاستاذين صلاح الدين البيطار وميشيل عفلق من إلقاء محاضرتين حول تعديل الدستور وما يقصد منه ، وقضية فلسطين وخطة السلطة المنسجمة مع مخطط الاستعمار للتقسيم .

وطالب الحزب بتبديل الحكومة واجراء انتخابات جديدة حرة .

وقد اعتقل الاستاذ عفلق . وقامت مظاهرات ضخمة ، ضد الحكومة التي كان يرئسها جميل مردم ، فووجه المتظاهرون بالنار فاستشهد عدد كبير من المناضلين الأحرار .

إن المنشورات التالية ، تدور حول هذه النقاط ، وتعطي فكرة واضحة عن تآمر الرجعية على قضية الشعب في سوريا وبقية البلدان العربية ، وخاصة

قضية فلسطين التي كان من أسباب تقسيمها الرئيسية ، خيانة الحكام .

كما أن المنشورات هذه ، تلقي نوراً على نضال الحزب الطويل ، منذ أن كان أفراده قلائل ، وكيف استطاع قيادة الشعب ، لأنــــه يجسد قضاياه ، وطليعة التضحيات .

ولا بد من الاشارة إلى أن من كانوا يسمون أنفسهم بالمعارضة، وخاصة حزب الشعب ، قد أسهموا في المؤامرة بتراجعهم عن النضال الشعبي الحقيقي .

أما الحزب الشيوعي فموقفه معروف، من تأييد التقسيم ، والعمل له، ومحاولة تضليل الشعب في سبيل ذلك .

من حزب البعث العربي الى الأمة العربية

دقت ساعة الفصل ولن تنقذ فلسطين الا بالحديد والنار

ان الدول الاجنبية الاستعمارية قد سفرت اخيراً على وجهها الغادر وكشفت الغطاء عن مؤامراتها المبيتة مع الصهيونية الباغية ودخلت في مرحلة حاسمة وبلغت حداً من الخطورة لا سبيل معه لإنقاذها إلا بالحديد والدم .

فإما ان تسمح الامة العربية لهذه الحربة الصهيونية المسمومة ان تستقر في صميمها وان تمزق جسمها او ان تخوض معركة فاصلة تبذل فيها دماءها وأموالها فترد عنها الغزاة المجتاحين وتصون وطنها من ان يتمزق ، وأجيالها المقبلة من ان تعيش في كنف الذل والعبودية .

ايها الشعب العربي ،

ان الحكومات العربية عامة والحكومة السورية خاصة قد اظهرت منذ سنين في معالجتها لقضية فلسطين تخاذلاً وتقصيراً وعجزاً كنا ننبهها اليه دوماً ونسجله عليها ، فهي من جهة قد أهملت تعبئة القوى الشعبية للوقوف في وجه الخطر الصهيوني المتزايد ، بل حالت بمختلف الوسائل دون ظهور هذه القوى وتنظيمها ، كما انها من جهة أخرى استسلمت لأساليب المفاوضات والجدل الكلامي ولم تتهيأ التهيؤ اللازم لمثل هذا الخطر ، مع ان كل الحوادث والبوادر منذ سنوات الى الآن كانت تنذر بوقوعه المحتوم .

ان حزب البعث العربي الذي يقدر خطورة الحالة الحاضرة ، يدعو الى تلافي هذه الاخطاء وتدارك الموقف وتضامن جميع القوى الشعبية والحكومية في سبيل انقاذ فلسطين ويطلب من الحكومة السورية والحكومات العربية ان تصدق عزيمتها في الدفاع عنها وان تسير مع الشعب بكل قواها ومواردها وان تعدل سياستها الداخلية بما يتلاءم مع روح الجهاد من شرف ونبل ، فتتخلى عن كل ضغينة وترأب كل صدع وتحترم الحريات الدستورية وتعيد لهـــا هيبتها وقدسيتها وتفرج عن الصحف المعطلة حتى تتحرر قوى الشعب كلها ويصبح على تمام الأهبة للنضال من اجل فلسطين .

ايها الشعب العربي ،

لقد اذنت الدول الاجنبية الاستعمارية للصهيونية الباغية ان تطردك من ارض اجدادك وتمزق وطنك وتمتص ثروتك وها هي تعد عدتها لهذه الجريمة النكراء. ولذا فإن حزب البعث العربي يعلن ان ساعة الخطر قد دقت ويطلب منك :

١ – ان يتقدم القادرون منك على حمل السلاح الى التطوع في كتائب تحرير فلسطين .

٢ – ان تقبل على التبرع بالمال والألبسة والأغذية من اجل فلسطين .

ايها الشعب العربي ،

ان المعركة لحاسمة ، وعلى نتائجها يتوقف مصيرك ومصير احفادك لأجيـــال بعيدة .

دمشق ، في ٢ كانون الأول ١٩٤٧ **حزب البعث العربي**

مقال في ٢١ كانون الأول ١٩٤٧

حزب البعث العربي — أمة عربية واحدة — ذات رسالة خالدة

انقاذ فلسطين والتعبئة الاجتماعية

نريد في مقالنا هذا ان نبتعد عن اثارة عاطفة الجمهور والهاب نار الحماس فيه، كما يلزمنا اليوم ، بل ما كنا يلزمنا دوماً ، هو في الحقيقة سلامة التفكير والعمل المنظم وروح الاستمرار . فالنهـــاية المفجعة التي وصلت إليها قضية العرب في فلسطين كانت واضحة منذ عامين على الاقل ، ولو ان رجال الحكم في البـــلاد العربية كفوا العرب مؤونة التصريحات والخطب النارية طوال هذين العامين ، لو انهم اقلوا من الكلام عن تصميمهم على الحرب والموت لإنقاذ فلسطين في وقت ما كانت فلسطين بحاجة الى الحرب والموت، لو انهم صرفوا وقتهم وجهدهم آنذاك لإعداد القوة ليوم الفصل الذي يجابهنا الآن ، وخزنوا الاسلحة والمعدات وهيأوا المحاربين والمجاهدين ، وعبأوا قوى الشعب ، وموارد البـــلاد ، لو انهم وطدوا العزم على الإضرار بمصالح دول لا تفهم غير لغة المصالح ، لو هددوا هذه الدول بمنع النفط والذهب عنها وبمقاطعتها مقاطعةاقتصادية ثقافية—لو صرفوا وقتهم في هذا السبيل لما وقع التقسيم ، ولما اضطر العرب لخوض معركة الحياة او الموت لمنع هذا التقسيم،بل لأغنى بعض الجهد عما يجب ان يكون اليوم جهاداً،ولكفتنا بعض المعارك ما ينبغي ان يكون اليوم حرباً اجماعية .

اما اليوم فقد وقع ما كان بالحسبان ، فليس من سبيل للخلاص الا بمجابهة الموقف دون التفاتة إلى الوراء او رجعة إلى الماضي، فأخطاء الماضي لا يمكن اصلاحها ما دام هذا الماضي قد دخل في التاريخ، ولا ينبغي ذكرها او تكريرها الا بقدر ما تحفزنا للنضال وتنير لنا طريق هذا النضال الذي يجب ان يكون وحده الجدير بالاعتبار. على كل عربي ان يعتبر محنة العرب في فلسطين كما لو وقعت قضاء وقدراً فيستجمع قواه ويوجهها لاتقاء الضربة القاصمة ولدفع الخطر الماحق.

ان تقسيم فلسطين يجب ان يدرك معناه ويدرك مغزاه منذ اليوم وبكل وضوح . ولن ينجي العرب ان يستفيقوا غداً على هذا الخطر ان اغمضوا اليوم عينهم عنه . ان تقسيم فلسطين هو عين المصيبة القومية . وخطر التقسيم سيصيب العرب في جميع الأقطار العربية .

اولاً — الخطر قومي ووطني . ففلسطين هي في قلب بلاد العرب كما هي في قلب كل عربي . لقد امتزج تاريخ العرب بتاريخها فارتبط مصيرهم بمصيرها . والتحمت بها اجزاء الوطن العربي فلا تتلاقى بدونها سوريا ولبنان والعراق مع شرقي الاردن ومصر والحجاز . واقتطاع فلسطين التي تشغل هذا المركز الجغرافي وسط بلاد العرب سيوقع العرب في مأساة ابن منها مأساة الأندلس او الاسكندرونه . فكل من هذين الجزئين يقع في طرف الوطن العربي واقتطاعها منه كان بمثابة قطع اليد من الجسم . اما اقتطاع فلسطين فمعناه تقطيع اوصال الوطن العربي وتمزيق شمل الوطن العربي وصعوبة بناء الكيان القومي لدرجة الاستحالة ، وتعريض القضية العربية بأجمعها للخسران . التقسيم سيقضي على حلم الشعب العظيم بالوحدة العربية ، على املهم بأن يعيشوا عرباً في وطن موحد الاجزاء كيما يبعثوا الحياة العربية ويؤدوا للعالم الرسالة العربية. بالتقسيم لن تكون الوحدة العربية وحدها التي ستطعن من الصميم ، فاستقلال البلاد العربية نفسه مهدد بالخطر. لأن فلسطين في برنامج اليهود ليست سوى رقبة جسر ونقطة ارتكاز ينطلقون منها لتأسيس الوطن الصهيوني الذي لا يقف إلا عند حدود الفرات والنيل .

ثانياً – الخطر اجتماعي واقتصادي. فالعرب أمة واحدة لها تقاليدها الخاصة وعاداتها المتوارثة وطرائق تفكيرها وطراز معاشها . وبعبارة أخرى لها حياتها العربية . ومن جهة أخرى فلليهود تقاليد وأخلاق ونوع من التفكير وطراز من الحياة اقل ما يقال فيها انها منافية للتقاليد العربية ، اجنبية عنها . فتمركز اليهود في قلب بلاد العرب–وهم الذين عرفوا بتفسيخ كل مجتمع–سيؤدي بأخلاقنا ومقدساتنا الى الانحلال والتفسخ ، وسيشيع في مجتمعنا الاضطراب الفكري والنفسي ، وسيعرض المجتمع العربي الناشىء الى التفكك والانهيار .

وفوق ذلك ، فاليهود قوة اقتصادية لا يستهان بها ، برعة في عالم الربا والاستغلال ، وملكة بين يديها نصيب كبير من الثروة العالمية . وسيجعل اليهود من فلسطين مصنعاً يغمر الاسواق العربية بنتاجه ويقضي على اقتصاد العرب وعلى الوحدة الاقتصادية التي يؤلفها العالم العربي. ولن يمضي وقت طويل حتى تتسرب رؤوس الأموال الصهيونية الى الاقطار العربية وتقيم فيها المؤسسات والشركات المقنعة والسافرة وتصل عن طريق السيطرة الاقتصادية الى هصر الاستقلال السياسي لبلاد العرب وبالتالي الى التحكم بمصيره .

ليس تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين سوى إنشاء قاعدة استراتيجية يتجمع فيها الملايين من يهود العالم ليغزوا ارض العرب ويحكموا اهلها. فالخطر على العرب أكيد وواجبهم ان يقفوا الموقف الحاسم من الساعة الحاسمة . لم يعد للعرب الخيار اليوم في ان يردوا اعتداء الصهيونية المجرمة بغير طريق الحرب، الحرب الاجماعية التي يجب ان يشترك فيها الرجل والمرأة والشيخ والشاب والطفل . الحرب التي يجب ان تتجلى في ساحات القتال وفي الثكنات والمعامل والبيوت ، الحرب التي حملنا على خوضها والتي يجب ان نخوضها بعزم يفل الصعوبات ويدك الحواجز ويكسبنا النصر والمجد .

هذه الحرب ترتب على العرب شعباً وحكومات مسؤوليات ثقيلة وتحملهم تضحيات قاسية .

اما واجبات الشعب فهي تتلخص في ان يلبس للحرب لبوسها ويهيىء لها

سبيل الظفر، فينهي عهد السلم والرخاء واللامبالاة الذي جره الى مواجهة هذه الكارثة القومية ؛ ويبدأ عهداً جديداً يضع كل عربي وعربية فيه نفسيهما في سبيل المجهود الحربي الذي يجب ان يضم البلاد العربية كلها .

اما الحكومات فواجباتها اعظم لاتساع دائرة اعمالها ونفوذها .

اولاً – على الحكومات العربية ان تحيط علماً بأن السياسة الدولية التي اتبعتها إزاء قضية فلسطين قد فشلت فشلاً كلياً وان عليها اليوم واجب تبديل هذه السياسة من اساسها .

ثانياً – على الحكومات العربية ان تقتنع بان النجاح السياسي في الحقل الدولي يستمد قوته من قوة الموقف السياسي في الداخل . وان قوة الدولة الناشئة ليس لها سوى سبيل واحد وهو اتحاد المواطنين على اسس تكفل لهم الحرية والعدل والمساواة، وعلى الحكومات ان تبدل سياستها الداخلية وتخطو لمشاركة الشعب الكلية في هذه الظروف العصيبة .

ثالثاً – على الحكومات العربية اتخاذ الخطوات اللازمة في وجه الدول التي ايدت التقسيم ولاسيما التي حملت لواء تحقيقه ، وهذه الخطوات تنطوي على قطع العلاقات الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية .

رابعاً – تعبئة جميع القوى المادية والمعنوية في الوطن العربي لسحق الصهيونية . وهذا يتطلب من الحكومات ومن جامعة الدول العربية ان تنظر الى السياسة والاقتصاد والمالية نظرة جديدة بحيث تتلاءم مع حالة الحرب التي يجب ان تسود البلاد العربية وبحيث تُسخَّر بسبيل المجهود الحربي فتحول المصانع للإنتاج الحربي الذي يتناول الأسلحة والأعتدة والأغذية والألبسة ، وتصدر القروض الداخلية وتجمع الاعانات والتبرعات وتصرف بطرق مستقيمة وأيد أمينة كل ذلك لتأمين شراء المدافع والقنابل والطائرات والاسلحة الحديثة ، ولتأمين حياة المقاتلين ومعاش ذويهم .

الجهاد في سبيل وحدة فلسطين وعروبتها ليس وفاء للتاريخ العربي وتلبية لنداء الاجداد وحسب ، بل للحؤول ايضاً دون تهديد الاقطار العربية جمعاء

ودون وقوعها فريسة بين يدي هذا الاستعمار الجديد : الصهيونية العالمية . منذ اليوم يجب ان تبدأ الحرب ، وأن تغمر فلسطين بجحافل العرب المقاتلين . فبلاد العرب مستودع لا ينضب من الرجال والموارد ، وهـذا وحده كفيل بان يضمن النصر في معركة الحياة او الموت ! منذ اليوم يجب ان تجرد الحملات دون تأخير او تأجيل ؛فالزمن لا يعمل إلا لمصلحة الصهيونيين والنصر .

المجد للعرب والموت للصهيونية !

صلاح الدين البيطار

٢٣ كانون الثاني ١٩٤٨

مكتب فلسطين الدائم **امة عربية واحدة – ذات رسالة خالدة**
في حزب البعث العربي

الخطر يهدد فلسطين من كل جانب

ايها العربي ،

ان بلادك لتجتاز في هذه الأيام اخطر مرحلة من مراحل حياتها القومية ، بعد ان أدمت انياب الاستعمار قلب هذه البلاد وحاولت في كارثة فلسطين تمزيق كيانها ، واخماد صوت نهضتهم الجديدة ، واستعبادهم الى الأبد .

وان حزب البعث العربي الذي اخذ على عاتقه محاربة الاستعمار في كل بقعة من الارض العربية ، ليشعر بالخطر الذي يهدد العرب قاطبة في مأساة فلسطين ، يهددهم في تبديد ذلك الحلم العظيم الذي لا معنى لحياة العرب إلا في الجهاد في سبيله ، وهو وحدة الأمة العربية . وان هذا الحزب الذي لمس في موقف الحكومات العربية وجامعتها ضعفاً يهدد مستقبل العرب ، اخذ على نفسه ان يجعل كل عربي على بينة من تطورات المحنة التي يتعثر فيها ، في هذا البيان الدوري الذي يعمل على إيضاح حقيقة الموقف في قضية فلسطين ، ويمهد السبيل امام الأمة العربية لإنقاذ مستقبلها وكيانها من الخطر الداهم ..

فالواقع ان قضية فلسطين في منتهى الخطورة ، وان هذا القطر العربي الدامي

لقد دخل في الفعل، مرحلته الحاسمة التي يقرر فيها العرب وحدهم مصيره ومصيرهم في كل قطر؛ لأنه مهما كانت نتائج العرب في فلسطين حسنة، ومهما كانت مقارعتهم للصهيونية والانكليز موفقة ظافرة، فان الخطر الرهيب لا يزال جاثماً ما دامت الامور تجري كما يشاء الاستعمار ومن يحميهم من شذاذ الآفاق .

١ – فما زال اقرار هيئة الامم المتحدة والدول الاستعمارية الكبرى بصورة خاصة، على قوته؛ ولا تزال هذه الدول تفكر جدياً في التدابير التي تريد اتخاذها لتنفيذ التقسيم، وهذا نتيجة طبيعية لموقف الحكومات العربية والملوك العرب في هذه الدول؛ هذا الموقف اللين الجانب، المتهاون الى ابعد حدود التهاون، ولاسيما فيما يتعلق بالناحية الاقتصادية التي هي محور العالم ...

٢ – وما تزال وفود الهجرة الصهيونية الشرعية وغير الشرعية، مستمرة على التسلل الى أرض فلسطين العربية، والانضمام الى المستعمرات اليهودية والعصابات المجرمة، دون أن ينتبه العرب الى خطرها، ودون أن تقوم الحكومة المنتدبة في فلسطين، بمنعها ...

٣ – ولا تزال القوات البريطانية، ذات الموقف الاستعماري الغامض المختل، تقف موقف من يمهد السبيل أمام تنفيذ مشروع التقسيم، باعداد كل شيء لتنفيذه أثناء انسحابها البطيء من فلسطين، وتركها المناطق العربية تحت حماية العرب والمناطق التي يحكمها اليهود تحت حماية اليهود . وذلك تمهيد واضح لتنفيذ التقسيم في نفس الوقت الذي تدعي بريطانيا فيه الحياد، وحفظ السلام .

٤ – ولا يزال عرب فلسطين عزلاً من السلاح او كالعزل، لا يملكون ما يردون به هجمات اليهود الآثمة . ويدافعون به عن منازلهم وارضهم في شرف وقوة . ولا يزال من السهل على أية قوة اجنبية في المستقبل، بريطانية او غير بريطانية ان تقضي على كل حركة ثورية نضالية يقوم بها العرب دفاعاً عن وطنهم ورداً لخطر التقسيم المجرم ما داموا غير مسلحين .

٥ – والى جانب هذا كله يبقى قرار مقاطعة البضائع الصهيونية الذي اعلنته الجامعة العربية، حبراً على ورق . فبلاد العرب وسوريا ولبنان بصورة خاصة،

ما زالت سوقاً لهذه البضائع ، وما زال عديد السياسيين والتجار يتصلون مع الشركات اليهودية ، ويتعاونون مع اليهود انفسهم ومع عملائهم ، دون رقيب او زاجر ودون ان يظهروا العداء الذي تفرضه عليهم وطنيتهم تجـــاه الصهيونية الاستعمارية ..

٦ – وتستمر الجامعة العربية ودولها في سياســـة التهاون واتباع أساليب المفاوضات العقيمة التي أوصلت قضية فلسطين الى هذه الحالة المؤلمة.. فثمة بيانات وتصريحات مسؤولين تدل على ان رجال الحكومــات العربية لا يزالون يريدون الاستمرار في سياستهم الفاشلة القديمة ، باثارة التفاؤل من عرض القضية على مجلس الامن او محكمة العدل الدولية ، أو بإيهام الشعب وتضليـله حول ندم اميركا على تأييدها للتقسيم ، وامكان تراجعها . كأن الولايات المتحدة التي هي احدى الدول الكبرى القوية ، طفل اقترف ذنباً او دفع اليه ... او تضليـــل الشعب لموقف بريطانيا وامكان مساعدتها للعرب في قضية فلسطين ، مع انهـا جرثومة الشر في هذه القضية ... وما الى ذلك ! وفي تصريح هام للأمين العام في الجامعة العربية يعلن فيه :

« ان التقسيم جائر لأنه يقضي بأن يعيش مئـــات الألوف من العرب تحت السيطرة الصهيونية » .

وفي ذلك إقرار ضمني بإمكان نشوء الدولة اليهودية اذا سويت هذه المشكلة ، أو إذا سويت مشكلة ثانية تعرضت لها ، صحف شبه رسمية طويلاً ، وهي الظلم الذي يلحق بالعرب من التقسيم في اعطاء اليهود مناطق اغنى واكـثر أهمية من المناطق التي أعطيت للعرب .

وفي ذلك ايضاً تساهل مفضوح يبديه المسؤولون حول مشروع التقسيم الذي لا سبيل للعرب الى البحث فيه على الاطلاق لمجرد إقراره نشوء دولة يهودية على أرض عربية .

ولعل هذا المنطق « الرسمي » في فهم قضية فلسطين هو الذي انتج مقررات الجامعة العربية التي تؤجل فيها العمل الحاسم الى ما بعد جلاء الانكليز ، أي الى

الوقت الذي يكون كل شيء فيه قد اوشك ان ينتهي ، وتستلم دول استعمارية غاشمة القوى ، امر تنفيذ التقسيم .

٧ – ويستمر تسلح اليهود واتصالاتهم بالدول الاجنبية التي يهمها كثيراً فشل العرب وتحطيم تكتلهم وقوتهم ، في حين يتخـــذ العرب الانتظار ، الانتظار الطويل لهم شعاراً .. مع ان كل لحظة تمر ، تضيف قوة للخصوم ، وتضيع على العرب فرصة نادرة يتاح لهم فيها تقرير مصيرهم خلال أجيال طويلة .

ايها الجمهور العربي ،

ان في نشوء الدولة اليهودية خطراً على حياتك ومستقبل أبنائك، وان قرار التقسيم مؤامرة استعمارية آثمة تريد أن تسدد طعنتها القاتلة الى صدرك وحدك ، وان عبودية اقتصادية وسياسية تهيأ لك في هذه المؤامرة ، وينتظرك فيها الذل والجوع والحرمان .

ايها الشعب العربي ،

انتبه قبل فوات الأوان ، وابذل المال والدماء لتحرير فلسطين ، ولرد هذا الخطر عن بيتك واهلك ووطنك وابنائك . واذكر دائماً انك قـادر على تحطيم كل ما يعترض طريقك من عقبات . وان إرادتك أقوى من كل إرادة وان الظفر لك ولو تألبت عليك قوى العالم قاطبة ، لأنك تدافع عن حق يراد ان يسلب ، وعدالة لك ولجميع جماهير العالم .

ايها العربي ،

ان ساعة المجد قد دنت . وان انقاذ فلسطين هو الباب الذي فتح أمامـــك لتنفذ منه الى حياة حرة كريمة ، تتحقق فيها وحدة العرب وتمهد السبيل لبزوغ شمس رسالتهم الخالدة .

دمشق ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨ **حزب البعث العربي**

بيان ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٨

حزب البعث العربي — أمة عربية واحدة – ذات رسالة خالدة

الشعب العربي لن يكتفي بإلغاء مشروع التقسيم بل يعتزم القضاء الأبدي على الصهيونية في فلسطين

ان قضية فلسطين هي بالنسبة للأمة العربية قضية حياة او موت . ولكن ما صدر حتى الآن عن الحكومات العربية من تدابير واعمال ان هو الا استمرار لسياستها القديمة بأساليبها البالية مما لا يتناسب مع خطورة هذه القضية . فالحكومات ما تزال مقصرة في اعداد المجهود الحربي وتنظيمه ، وفي تسليح المجاهدين من اجل فلسطين ، ومن متطوعي البلدان العربية ؛ كما انها ما زالت مستسلمة للدول الاستعمارية التي كانت السبب في نكبة فلسطين ، فامتنعت عن تهديدها بالسلاح الوحيد الذي يؤثر في مصالحها الاقتصادية وهو فسخ اتفاقيات البترول .

وهي فوق ذلك مصرة على الاستئثار وعدم اشراك الشعب في قضية لا يكتب لها النجاح الا اذا كان العمل الشعبي فيها اساساً وسنداً .

لذلك لم يبق من سبيل امام الشعب العربي لكي ينقذ وجوده المهدد بالفناء الا ان يضغط على حكوماته المحلية ، ويوجهها في طريق مصلحته القومية ، ويقبل بمجموعة على الجهاد لا ليحبط مشروع التقسيم فحسب، بل ليقضي على الصهيونية

في فلسطين قضاء ابدياً .

ان حزب البعث العربي الذي لم يفتر منذ سنين عن دعوة الشعب والحكومات الى هذا الحل ، والذي لا يرى غير الجهاد سبيلاً الى انقاذ فلسطين ، قد قرر ، في اجتماع مجلسه المنعقد بمدينة حمص في يومي الخميس والجمعة الواقعين في ١٥ و ١٦ كانون الثاني تجنيد جميع اعضائــه للاشتراك في المجهود الحربي في داخل البلاد العربية أو في خطوط فلسطين الامامية ، كما قرر ارسال اول كتيبة الى الجبهة بقيادة لجنة الحزب التنفيذية .

ايها الشعب العربي!

لا يثنيك عن الجهاد شاغل او حائل ، ففي جبهة فلسطين تستطيع ان تطهر ارض بلادك العربية الواسعة ليس من رجس الصهيونيـــة والاستعمار الاجنبي فحسب ، بل من كل انواع الظلم والعبودية والتأخر ..

ايها البعثيون في الخطوط الخلفية وجبهة القتال .

حاربوا الانهزامية ودعاتها، وكونوا للشعب قدوة في الوعي والإيمان. لتكن فلسطين ، نتيجة جهودكم وجهادكم ، حداً فاصلاً في تاريخ العرب الحديث بين عهد الظلم والظلام وعهد التحرر والبعث .

دمشق ، ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٨ — حزب البعث العربي

٩ شباط سنة ١٩٤٨

مكتب فلسطين الدائم
في حزب البعث العربي

أمة عربية واحدة ــ ذات رسالة خالدة

ليسيطر العرب على الموقف في فلسطين

قبل تدخل الاستعمار وفوات الأوان !

ليسيطر العرب على الموقف فيفلسطين قبل تدخل الاستعمار وفوات الأوان. لقد استطاع المجاهدون العرب ان يقوموا في فلسطين خلال أيام قليلة ، باعمال رائعة تنم عن مدى ايمان العربي بعدالة قضيته ، وعن مدى البطولة التي يمكن ان يظهرها الشعب العربي اذا ما عالج مشاكله بنفسه وكان في ميدان النضال من اجل حريته وكرامته وحياته .

لكن الوضع الراهن في فلسطين لا يزال كما كان ، لا يدل عن ان اي عمل عربي حاسم سيقدم عليه المسؤولون لإنقاذ فلسطين نهائياً ، ولجعل الموقف بيد العرب في الوقت المناسب .

١ ــ فالصهيونيون مستمرون على نشاطهم و « سمسرتهم » في الغرب وحول اجتماعات « ليك سكس » ليتموا مشروعهم ، واول ذلك تأمين تنفيذ التقسيم بأي شكل ، من ارسال شرطة دولية او الاعتراف بالمنظمات العسكرية اليهودية

وما الى ذلك ، وتصريحات ممثلي الحكومات المؤيـدة للتقسيم تتوالى عن ضرورة الاسراع في تنفيذ التقسيم قبل تطور الحالة في فلسطين .

٢ – وهذا يرينا في وضوح مدى الخطأ الذي وقعت فيه الحكومات العربية عندما اتبعت سياسة مماطـلة وانتظار واعتقدت بان مجرد حدوث معـارك في فلسطين ، واحداث اضطرابات مهما كانت قليلة سيغير من « آراء » الدول المؤيدة للتقسيم ولاسيما الدول الكبرى التي اتبعت سياسة رسمية في تأييدها اليهود ..

٣ – هذا الخطأ الذي كان الحائـل الوحيد دون اعلان الجهاد الفعلي الذي يستهدف نتيجة ، ولا يكون مجرد قتال ، ودون فتح ابواب التطوع امام جميع قوى الشعب ودون اعتبار بلادنا في حرب دائمة مع خصومنا في فلسطين – هذا الخطأ يجب ان نشعر به ونزيله في وضع الخطر الشديد الذي يواجهنا امام اعيننا؛ خطر فوات الوقت بعـد تدخل الدول ، وعرض القضية على مجلس الأمن وضياع فرصة نادرة من ايدينا : ولا سبيل لرد هذا الخطر إلا بمواجهـة الواقع وتهيئة المجاهدين العرب للقيـام بعمل عسكري حاسم في فلسطين في مثل هذه الظروف الدولية التي يستطيع فيها مثل هذا العمل ان يملي اي رغبة للعرب على اية قوة .

٤ – ولا يصرفنا هذا عن خطر استمرار الهجرة غير الشرعية التي لا نعرف عن سيرها شيئاً.

٥ – ولا يصرفنا هـذا ايضاً عن خطر استمرار الفوضى والتآمر فيما يتعلق بوضعنا الاقتصادي بالنسبة للصهيونية والدول التي تؤيدهـا – والولايات المتحدة بصورة خاصة،ويبدو بشكل واضح في استمرار فتح أسواقنا للبضائع الصهيونية والتعاون مع الشركات اليهودية ، وفي عدم تنفيذ مقررات الجامعة بمقاطعة هـذه البضائع وفي التهاون المستمر مع شركات البترول الأميركية في الجزيرة العربية ، وفي قضية التابلاين في سوريا ولبنان .

٦ – ولعل ما يلفت النظر ، فيما يتعلق باستعداد العرب لمعركة فلسطين ظهور مشاكل حيوية كبيرة في بلاد العرب منها حركة العراق المباركة ، وقصة النقد في سوريا ولبنان ، ولعل ذلك قد عرقل تأهب العرب وصب جهودهم القصوى من

أجل المعركة الحاسمة في فلسطين، ولعل المشتغلين لمسوا في ذلك فرصة لاستغلالهم.

ايها الشعب العربي ،

ان فلسطين لا تزال بيد العرب ، ولا تزال الفرصة الوحيدة للانقاذ امامك ، الفرصة التي تستطيع فيها بنفسك انقاذ وجودك ووطنك ووحدتك ومستقبل ابنائك ، من خطر الجوع والعبودية والفناء ...

أذكر انك قادر على انتزاع الحياة والحرية من براثن اية قوة في العالم ، ما دمت مؤمناً بحقك في الحياة ، وحق أمتك العظيمة بالوجود بين امم العالم .

اذكر أنها التجربة الحاسمة التي تخوضها، وتشعر فيها بأن الدم والنار وحدهما سبيلك للدفاع عن وطنك ، وانها السيف الظافر دائماً ومهما حاول الاستعمار والمتنفذون لرغائبه ، بلبلة أفكارك وصدك عن حقك .

ليكن رمزك « السلاح ... » وشعارك : « الى فلسطين العربية ... » .

مكتب فلسطين الدائم
في حزب البعث العربي

١٥ شباط ١٩٤٨

مكتب فلسطين الدائم
في حزب البعث العربي

أمة عربية واحدة — ذات رسالة خالدة

ليكن الهدف : احتلال فلسطين
فالمناوشات لا تجدي امام الخطر الداهم!

تبدو الحالة في فلسطين خلال هذه الايام هادئة هدوءاً لا يتفق مع حماسة العرب لهذه القضية الحيوية بالنسبة اليهم، ولا يتناسب مطلقاً مع الجو السياسي الذي يحيط بهذه القضية فيما يتعلق بالسياسة العربية والعالمية ، ولاسيما بعد ان مهد السبيل لعرضها على مجلس الأمن واستمر اليهود في مناوراتهم السياسية التي نجحت في الماضي ، وحصلوا منها على « التقسيم » .

ومن الغريب حقاً ان تستمر نظرة السياسة العربية الى هذه القضية على خطئها في التوهم بأن المباحثات والتصريحات والانتظار واستجداء تأييد الدول وعطفهم قد يغير من رأي هـذه الدول ويدفعها الى نقض موافقتها على التقسيم ويعمل على ارجاع حق العرب في فلسطين اليهم ...

ومن الغريب ايضاً ان نتوهم ان الدول الكبرى قد اقدمت على تأييد التقسيم تحت تأثير اليهود و « رشواتهم » وحدها، وان هذه الدول لا تلبث ان تكتشف

اخطاءها فتتراجع ، مع ان كل واحد يفهم في وضوح كيف كان تأييد هـذه الدول للتقسيم تنفيذاً لسياسات استعمارية معينة ، ترمي الى حفظ مصالحها على حسابنا ، نحن العرب. ولعل هذا يفسر لنا رغبة مندوبي هذه الدول في الاسراع بتنفيذ التقسيم ، وارسال فرقة من الشرطة الدولية ، الى فلسطين ، وعندئذ يحاول العرب عبثاً القيام بأي عمل ، ولعل هذا ايضاً يفسر لنا اهتمام الدوائر العالمية بمطالب اليهود في الاعتراف بمنظمة الهاغانا ، وغيرها ، لمنظمة رسمية ، في حين لا تكاد تذكر هذه الدوائر اي مطلب عربي ، ولا تكاد تذكر ان هناك معارك يقوم بها العرب في فلسطين ضد التقسيم .

ومن هنا ندرك خطورة الوضع في هـذا القطر العربي من بلادنا ، اذا استمر الهدوء على ما هو عليه. فالواقع ان حدوث معارك بسيطة لا غاية لها ولا هدف، واحداث اضطرابات تسير على هـذا الشكل ، لا يفيد العرب مطلقاً ويسيء الى فلسطين كل الإساءة ، لأن ذلك يظهر ان العرب اضعف من ان يقوموا بعمل حاسم ، وانهم لا يستهدفون الجهاد الدامي المقدس الذي رددته صحفهم، وانتشر ذكره في العالم عقب التقسيم . وأي جهاد مقدس يجعل لفلسطين هذا الوضع الثانوي بالنسبة لحوادث العالم ، في نفس الوقت الذي يشعر فيه كل أحد بأن معركة كبرى يجب ان تبدأ ، وان يكون هدف العرب فيها احتلال فلسطين عسكرياً مهما أدى هذا الى نتائج وتضحيات ومهما كان طريقه شاقاً . لأن مجرد وضع هذا الهدف والاقدام على تحقيقه في عزيمة وشدة ، في مثل هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ العالم سيضطر كثيرين الى اعادة النظر في فكرة التقسيم التي تكون عندئذ مثاراً مجرماً لإراقة الدماء واحداث اضطرابات خطيرة ليس في صالح الانسانية.

دمشق ، ١٥ شباط ١٩٤٩

مكتب فلسطين الدائم
في حزب البعث العربي

على الشعب ان يختار بين الحرية والاستبداد
تعديل الدستور فاتحة الدكتاتورية

بذلت الحكومة السورية كل ما في وسعها لتخفي عن الشعب العربي في سوريا والأقطار العربية الأخرى حقيقة الأزمة الدستورية الخطيرة التي تسببت فيها . وسعت بصورة خاصة ان تخفت صوت « البعث العربي » ولكن هذه المساعي والاساليب من قبل الحكومة لم تفعل أكثر من تقديم الشواهد والبراهين على التواء قصدها وصدق ما اتهمناها به من التآمر على حريات الشعب ودستور البلاد .

لقد عطلت الحكومة كل صحيفة خالفتها في رأيها في « التعديل » وعطلت صحيفة « البعث » لهذا السبب ثلاث مرات ، كل مرة شهراً كاملاً ، ولم تكتف بذلك ، بل صادرت مؤخراً اعداد الجريدة من مكتب ادارتها دون ان يكون في القانون ما يجيز المصادرة ، ثم ارسلت رجال الامن فداهموا مكتب الحزب بحجة التفتيش عن متفجرات ، واعتقلوا ستة من الشباب واباحوا لانفسهم استعمال افظع انواع التعذيب مع احد هؤلاء الشباب لا لشيء سوى انه عامل . واعتقلوا شباباً في حمص ، واغلقوا مكتب الحزب فيها ، واحاطوا مكاتب الحزب في العاصمة والمحافظات بنطاق من رجال الشرطة السرية يلاحقون قادته واعضاءه اينما ذهبوا ، ومنعوا المطابع في طول البلاد وعرضها من ان تنشر للمعارضين شيئاً ، بينما جندت الحكومة صحفها وكتابها ليهاجموا حزب البعث العربي ويردوا

عليه اثناء تعطيل صحيفته .

وفي مساء الأحد الواقع في ١٤ آذار دعا الحزب الى استماع محاضرتين للاستاذين ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار في موضوع « الدستور والحرية » فأرسلت الحكومة بعض رعاعها ليعطلوا الاجتماع . وبينما كان الاستاذ البيطار في الربع الأول من محاضرته ، انبرى له احد هؤلاء مقاطعاً ، وساعده رفاقه على احداث الشغب ، ثم انفجرت مفرقعة في فناء مكتب الحزب تبين انها القيت من سطح البيت المجاور ، وهجم على باب المكتب افراد مسلحون بالعصي والخناجر يعتدون على بعض الشباب الواقفين بالباب بمساعدة رجال الامن العام. ودخل على الفور عدد كبير من رجال الامن العام فاعتقلوا خمسين شاباً من الطلاب الجامعيين واساتذة المدارس وتغاضوا عن الاشخاص المعتدين .

ففي الوقت الذي يجاهد فيه شباب البعث العربي في جبهة فلسطين تجيز الحكومة لنفسها استعمال هذه الاساليب البربرية لتمنعنا من تنبيه الشعب الى خطر الديكتاتورية المحدق به من وراء « تعديل » الدستور .

وما كان حزبنا ليقاوم « التعديل » لو انه تعديل بالفعل . ولقد سبقنا غيرنا الى المطالبة لا بتعديل الدستور فحسب بل بوضع دستور جديد وذلك على اثر الجلاء مباشرة . الا اننا كنا وما نزال نطالب بتعديل الدستور او تبديله ليصبح اقرب الى نزعة الحرية واقوى على ضمان حريات الشعب وحمايتها من طغيان السلطات الحاكمة . في حين ان « التعديل » الحكومي يرمي الى تضييق هذه الحريات تمهيداً للقضاء عليها . وليس ادل على ذلك من الاسلوب الذي تتبعه الحكومة السورية لاجراء التعديل بالقوة والارهاب والتضليل وافساد الضمائر وبمخالفة القوانين والدستور نفسه . وقد جاء مشروع « التعديل » الحكومي نتيجة لمقدمات اظهرت بوضوح ما يهدف اليه رجال السلطة من وراء مشروعهم . اذ انهم هم الذين وضعوا قبل سنة ونصف مشروعاً لاقامة الديكتاتورية عرف بالمرسوم (٥٠). كما ان اقتصار هذا التعديل على تجديد الرئاسة يظهر أن رجال الحكم يسخرون دستور البلاد من اجل الاشخاص . ومن جهة اخرى انهم ، بدلاً

من وضع مشروع كامل لتعديل الدستور باتجاه ديمقراطي تقدمي حر ، اهملوا كل ذلك وتصدوا على العكس للمادة التي تكفل ترسيخ فكرة الجمهورية والحرية عند الشعب بجعل الرئاسة متداولة ومنع من يصل الى الرئاسة من سوء استعمال صلاحياته ليجدد انتخابه .

فالمسألة في نظرنا جد خطيرة لأنها تتعلق بالمبادىء لا بالاشخاص، ولاننا نعتبر ان الفائدة التي يمكن ان تحصل من بقاء شخص بالذات في الحكم هي في ظروفنا الحالية اقل بما لا يقاس من الاضرار الجسيمة التي تلحق بالبلاد من جراء تضحية ذلك المبدأ الديمقراطي المتضمن في المادة المنوي تعديلها والمتضمن في دساتير الديمقراطيات الناشئة .

تلك هي حقيقة الخطر الذي يتهدد البلاد وحرية الشعب ومصالحه ، نعلنها بصراحة وجرأة ، مستهينين في سبيل اعلانها بالأذى والاضطهاد ، لأن مستقبل سوريا بصورة مباشرة ومستقبل البلاد العربية بصورة غير مباشرة ، معلق على هذه الخطوة التي ستقودنا اما الى الدكتاتورية المظلمة الغاشمة وإما الى توطيد دعائم الحرية وانفتاح حياتنا للتطور والرقي .

ان مسؤولية الشعب خطيرة ومسؤولية النواب الشعبيين المعارضين أخطر ، لان في استطاعتهم تجنيب البلاد هذه الكارثة ، ولان الشعب لم ينتخبهم الا ليضعوا حداً لنزعة الاستبداد المسيطرة على الحكم الحاضر .

ايها الشعب ! ايها الجيل الجديد !

ان نضالك ضد الاستبداد في السنتين الأخيرتين قد اوصلك الى نتيجة ثمينة ، اذ أجبر رجال الحكم على أن يرفعوا عن وجوههم آخر برقع يجلل حقيقتهم . فحكموا الشعب عنوة باساليب الاستعمار البغيض . واليوم تنتظرك معركة جديدة من معارك حريتك المقدسة وليس في خوضها لك الا الربح الأكيد. فالحرية عمل ونضال يزيدانك وعياً لقيمتها وتعلقاً بنعمها ومراناً في الدفاع عنها الى ان تتحقق لك كاملة بعد ان تكون قد دفعت ثمنها كاملاً .

عميد البعث العربي

ميشيل عفلق

دمشق ، في ٥ آذار ١٩٤٨ .

حزب البعث العربي – دمشق   امة عربية واحدة – ذات رسالة خالدة

محاولة تعديل الدستور
خطر على الجمهورية والحرية ولاستقلال

لقد شرعت الحكومة السورية بتطبيق حكمها الديكتاتوري بصورة علنية ولم تعد تحسب حساباً لا لقانون او دستور يكفل حرية الكلام والتعبير عن الرأي . واكبر شاهد على ذلك مصادرتها جريدة البعث الدمشقية لسان حزب البعث العربي استناداً الى أمر شفوي من وزير الداخلية ودون ان يصدر مرسوم بالتعطيل الاداري . والذي اغضبها حقيقة اردنا كشفها للشعب وارادت هي طمسها واخفاءها عنه ، تلك هي مؤامرة تعديل الدستور التي تحاك في « الاوكار المظلمة » لتفرض على الشعب دون ان يطلع على خطورة مراميها . واليكم هذه الحقيقة التي نشرناها في المقال الافتتاحي والتي ننشرها الآن بمنشور :

فوجىء طلاب الجامعة بقرار من وزارة المعارف يقضي بتمديد عطلتهم ثلاثة عشر يوماً بحجة اجراء « ترميمات » في بناء الجامعة ، كأن أوقات الدراسة الغالية على نشء البلاد المثقف يجوز اهدارها عبثاً وباطلا في سبيل هذه الذرائع التافهة الرخيصة ، وكأن الحاجة الى ترميم ابنية المدارس لا تظهر ملحة الا في ظروف ومناسبات سياسية خطيرة: في هذا الشهر الذي يزمع فيه المجلس النيابي ان يبت في قانونية الاقتراح الحكومي بشأن تعديل الدستور ، وقبل ثلاثة اشهر عندما اصطنعت الحكومة « مضبطة » لتأييد اقتراحها ادعت جمعت توقيع

ثلثي النواب ، وقبل ذلك بمدة ، عندما اراد المجلس ان ينظر في جريمة تزوير الانتخابات الشامل المفضوح الذي اشتركت وتسببت فيه السلطة التنفيذية بكاملها لتصل عن طريق التزوير الى مأربها في تعديل الدستور .

لقد فوجىء الطلاب ، والشعب معهم ، بهذه التصرفات الشاذة وامثالها ، حتى لم تعد ثمة مفاجأة لأحد . وشاهد الجميع ، خلال الشهور المنصرمة ، من التعدي على حرمة العلم ومستقبل الناشئة ، ومن العبث بوظائف الدولة واموال خزينتها ، ومن افساد للضمائر وتضحية للاخلاق والمصالح العامة ، ما لم يشاهدوا حزءاً منه في اشد العهود البائدة سوءاً وفساداً .

فاذا تساءل افراد الشعب — ومن حقهم ان يتساءلوا — عن الغاية التي من اجلها تضحي الحكومة باموالهم ومصالحهم ومستقبل ابنائهم وبلادهم، لما وجدوا ثمة الا غاية شخصية حزبية ضيقة ، تكتنفها النفعية من كل جانب وتبرز فيها الانانية على ابشع صورة . تلك هي غاية تعديل الدستور ، في سبيل تمديد اجل الاستئثار والانتفاع لزمرة السياسيين المحترفين وحواشيهم .

ان محاولة « التعديل » التي تسعى الحكومة الى تنفيذها في غفلة من الرأي العام ، لهي اخطر من ان تمر وتتم باسلوب الحيل والاختلال دون ان يتاح للشعب ان يقول فيها كلمته الحرة الجريئة ، اذ انها في الواقع قضية مصالحه الحيوية المهددة بأدهى الأخطار . والتعديل شر على الشعب والبلاد ، سواء اعتبرت فيه ناحية المبدأ ، ام ناحية الاسلوب ، ام الناحية الواقعية المجردة .

١ — لئن كان لا يزال في البلاد عدد من الذين يستهينون بقيمة المبادىء الاساسية والاشكال القانونية ، وينظرون الى السياسة نظرة مجردة عن هذه الاعتبارات التي تمس تربية الشعب واستقرار الحكم في الصميم ، نقول : لئن كان هؤلاء يكتفون من الامور بنتائجها الظاهرية الجامدة ويرون في تعديل الدستور — على اي شكل تم — تحقيقاً لفائدة عامة تنتج عن بقاء شخص او اشخاص على رأس الحكم ، فاننا نجيبهم بان الحكم الذي سينشأ عن « التعديل » لن يكون بحال من الاحوال إلا استمراراً لا بل استفحالاً ، لهذا الحكم المشوه المضطرب

الذي عانته البلاد في السنوات الاربع الاخيرة ، والذي لم يستطع ان يبقى يوماً واحداً دون اضطهاد لحريـــة المواطنين ، او استغلال لجهود الشعب ، وارضاء للانصار والمحاسيب ، وفتح باب الرشوة وسوء الاستعمال على مصراعيه ، وتسخير جهاز الدولة والصحف والاذاعة لمصلحة رجال الحكم واتبـــاعهم . ولئن ظهر فرق بين العهدين في المستقبل ، فسيكون في ان العهد « الجديد » سيزيده النجاح جرأة في الاستهتار ، ويزيد اتباعه شرها في الاستثمار والانتفاع .

٢ – ولكن هـــذه الفئة المتعامية عن قيمة المبادىء الحقوقية في حياتنـــا القومية الناشئة فئة يقل عددها ويتضاءل شأنها يوماً بعد يوم أمام تقـدم الوعي الشعبي الجارف . إن الشعب بأكثريته الساحقة يدرك اليوم أن ما يميز سوريا ويؤهلها لقيادة الحركة العربية هو دستورها الجمهوري الديمقراطي الذي يضع سداً منيعاً في وجه الداء العضال الذي يئن منه المجتمع العربي منـذ عصور ، داء تحكم الأفراد في مصير الأمة ، واتخاذ السلطة والاستبداد سبيلاً الى استثمار الملايين من أفراد الشعب لمصلحة الطبقة الحاكمة . فالقضاء على المادة الدستورية التي تمنع ان يخلد شخص واحد في الحكم ، وأن يستفيد من استمرار حكمه ليقضي على حرية الشعب ويجعله فريسة لاستثمار الأقلية الممتازة ، كل هذا يذهب بفضيلة الجمهورية ويطوح بخيرات الحرية والديمقراطية ، ويدفع ببلادنا دفعاً قوياً الى الرجعـــة والتأخر ، بعد أن دفعت أغلى الأثمان والتضحيات لينفتح أمامها طريق التحرر والرقي .

٣ – تلك هي المخالفة الصريحة لمبـدأ التقدم والتحرر وسيادة الشعب الذي وضعته الجمعية التأسيسية في الدستور السوري ، والذي تريد الحكومة بالتعديل أن تنسفه ، ولكن مخالفة الحكومة لم تقف عند حدود المبدأ بل تجـاوزته الى الأساليب التي اصطلحت عليها الأمم الراقية في حياتهـــا العامة لتضمن للشعب حرية رأيه وعمله ، وللحكم إمكان استقراره وتطوره ، فالدستور هو قوام الحياة في أي أمـــة من الأمم وتعديل الدستور احتمال يواجهه الدستور نفسه ، ويضع له من الشروط والقيود القانونية ما يسمح له تحقيق الغرض العام المقصود من ورائه

وما يمنع عنه سيطرة الأشخاص وأغراضهم وشهواتهم ، لذلك كان لا بد عندما تلمس الحاجة الى التعديل ، أن يطرح الموضوع على الرأي العام لنعالجه ويناقشه بمطلق الحرية في القول والكتابة والاجتماع . وبما أن اقتراح التعديل جاء على أثر الانتخابات النيابية مباشرة فقد كان أول واجب على الحكومة والسلطة التنفيذية أن تعلن عن رأيها قبل الانتخابات لتجري على أساس التعديل أو مقاومة التعديل . ولكن هذه السلطة التنفيذية عمدت الى التضليل والتزييف بدلا من مصارحة الرأي العام واحترامه ، فكتمت قصدها وتدخلت في الانتخابات تدخلاً شنيعاً معروفاً لتأتي بأكثرية مزورة من النواب يماشونها في تآمرها على الدستور . وهكذا عطلت كل صحيفة ناقشت أمر التعديل برأي يخالف لرأيها ، وعملت ما هو أدهى ، إذ منعت المجلس النيابي نفسه من بحث هذا الأمر الذي هو أهم ما تتعرض له الحياة النيابية ، وخالفت الدستور ونظام المجلس أفظع مخالفة إذ استعاضت عن تصويت النواب ومناقشتهم ، بعريضة مشبوهة تلاها رئيس المجلس وانسحب معلناً اختتام الجلسة .

تلك هي الأساليب الشاذة غير المشروعة التي تتبعها الفئة الحاكمة في مطلع حياتنا الاستقلالية الدستورية ، متحللة من كل قيد قانوني ، ورادع أخلاقي ، مستبيحة لنفسها إفساد تربية الشعب القومية وزعزعة دعائم الحكم الاستقلالي في سبيل شهوات وأنانيات ومنافع شخصية .

ولكننا نؤمن أعمق الايمان بأن الشعب هو أقوى من كل هذه المؤامرات والعراقيل التي توضع في طريق تحرره ونهضته ، وبأن مناعته الأخلاقية ووعيه المتزايد لحقوقه وكرامته ورسالة أمته العربية سيتغلبان على هذه السموم التي تنفثها في جسم الأمة طبقة الحاكمين المستغلين قبيل انحلالها القريب .

عميد حزب البعث العربي

ميشيل عفلق

دمشق ، في ٨ آذار ١٩٤٨ .

برقية ١٤ آذار ١٩٤٨ *

البعث العربي — أمة عربية واحدة – ذات رسالة خالدة

في الاجتماع الذي دعا اليه حزبنا لاستماع محاضرتين عن الدستور والحرية من الاستاذ صلاح الدين البيطار ومني ، اندس بعض المأجورين بين المستمعين، وحاول احدهم ان يقاطع الاستاذ البيطار في بدء محاضرته ، وانضم اليـــه خمسة او ستة ليحدثوا الشغب ، ثم القيت مفرقعة على فناء دار المكتب من سطح البيت المجاور، بينما هجم افراد مسلحون بالعصي والخناجر واعتدوا على شباب الحزب القائمين بحراسة باب المكتب ؛ بمساعدة بعض رجال الأمن العام . ثم عقبهم عدد كبير من هؤلاء حاصروا المكتب واعتقلوا خمسين من الشباب المثقف وتغاضوا عن المعتدين.

اننا لا نشكو اليكم لاننا نعرف مصدر هذه الاعمال الشاذة وغايتها . ولكننا نحرص ان نقدم لـــكم وللرأي العام العربي صورة عـــن الأساليب البربرية التي يستخدمها هذا العهد لكي يفرض نفسه ضد ارادة الشعب ورغم الدستور والقوانين.

اننا نعتبر مثل هذه التصرفات ايذاناً بقرب نهاية هـذا العهد الغاشم ونعلن باسم الجيل العربي الجديد اننا نستعذب اقسى التضحيات ، ونرخص ارواحنـا دفاعاً عن حرية امتنا العزيزة وعن مصلحة شعبنا المنكوب بحكامه .

عميد البعث العربي

مساء الاحد – ١٤ آذار سنة ١٩٤٨ — **ميشيل عفلق**

* –نص البرقية التي ارسلها عميد حزب البعث الى: رئيس الجمهورية السورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء محتجاً على اعمال العنف الشاذة التي ابدتها الحكومة نحو افراد الحزب .

في سبيل دفع النكبات عن البلاد
يجب تبديل الحكومة واجراء انتخابات جديدة

لا تزال الفئة الحاكمة في سوريا ، رغم الفضائح والنكبات التي تتالت على البلاد في عهدها وخاصة في قضية فلسطين ، تصمم على الاستمرار في سياستها الاستغلالية الطائشة ، متحدية ارادة الأمة ، ومعرضة ارض الوطن لاخطار أدهى مما تعرضت له في الماضي .

ان في تشكيل الوزارة الجديدة وفي البيان الذي القته هذه الوزارة امام المجلس من مظاهر الاستهتار بارادة الشعب ووعيه، ومن دوافع الانانية الشخصية والمصالح الذاتية ، ما لا يجوز السكوت عنه او التردد في محاربته .

الحكم في خمس سنوات : لقد استأثر بالحكم في السنوات الخمس الأخيرة فئة من محترفي السياسة الذين يمثلون مصالح الاقطاعيين وعقليتهم ، ويعتبرون الدولة ملكا خاصاً لهم ولذويهم وحواشيهم ، ويرون ان الشعب وجد ليكون مستثمراً مستعبداً ، وليقنع بحياة الفقر والذل والجهل . هكذا اضاعوا على سوريا فرصة ذهبية لم تسنح لها منذ اجيال ، وبدلاً من ان يفيدوا من الظروف الخارجية المواتية ، ومن استعداد الشعب المعتز باستقلاله، المتفائل بمستقبله، لينشئوا الدولة على أسس حديثة عادلة ، ويخلقوا نهضة متكافئة مع امكانيات الشعب وطموحه القومي ، مدعومة بتضامنه وثقته ومساهمته الفعلية الحرة فيها ، فقد تركوا

الأوضاع الفاسدة على حالها ، وامعنوا في استغلالها حتى استفحل فسادها الى حد لم تعرفه البلاد في عهود الاستعمار المظلمة . وقد تعدى الفساد نطاق الشؤون الداخلية البحتة ، وكانت معركة فلسطين مناسبة لظهور بعض المؤامرات التي كان جيش البلاد أولى ضحاياها . ولا عجب ، فالسياسة التي تقوم على الاستبداد والاستئثار الجشع في الداخل ، لا يمكن ان تكون إلا تخاذلاً وتآمراً في الخارج ..

الوزارة الجديدة : لقد كان ينتظر ان يكون للنكبة القومية الفادحة التي منيت بها البلاد في معركة فلسطين بعض الأثر في نفوس الفئة الحاكمة يحد من استئثارها وعنادها ونفعيتها ، فتحسب لرأي الشعب ومصلحة الوطن العليا حساباً ، وتحدث تبديلاً ملموساً في السياسة والاشخاص معاً .

ولكن الشعب فوجيء بتشكيل الوزارة الجديدة من أولئك الأشخاص الذين مثلوا طوال السنوات الخمس الأخيرة سياسة بغيضة مشؤومة ، **(والذين عافتهم البلاد وخذلتهم في الانتخابات النيابية خذلاناً اجماعياً حتى اضطروا ، لكي ينجح بعضهم في الانتخابات التكميلية ، الى استعمال التزوير العلني بقوة السلاح)** . وكانت المفاجأة بالغة ، والتحدي مثيراً في تسليم وزارة الداخلية الى الوزير الذي كان استلامه لها منذ عامين سبباً في إراقة دماء المواطنين استنكاراً للمرسوم رقم ٥٠ الذي أراد هذا الوزير بواسطته ان ينفذ اخبث مؤامرة على دستور البلاد وحريات الشعب .

ان الذريعة الجديدة التي لجأت اليها الحكومة لتبرير بقائها ، وتمديد اجل استغلالها ، هي ذريعة التعبئة لمتابعة المعركة في فلسطين ، ولكن هل في البلاد من يصدق ان هذه الحكومة التي لا تستطيع البقاء يوماً واحداً في الحكم الا اذا أباحت أموال الدولة للأنصار والمحاسيب ، والتي لا يفهم اشخاصها من الحكم الا أنه وسيلة للانتفاع وعقد الصفقات المربحة ، وتدعيم النفوذ الشخصي والعائلي على حساب المصلحة العامة ، هل في البلاد من يصدق أنهم هم الذين سيعملون بالتجرد الواجب ، والكفاءة المطلوبة ، على تحقيق التعبئة اللازمة لاحراز النصر ؟ وهل يستطيع هؤلاء الاشخاص ، في هذا الظرف الدقيق الحاسم ، وبعقليتهم ومصالحهم

التي لم تتبدل ان يرجعوا الى نفوس الشعب الثقة ، ويوحوا له الايمان بالمستقبل ، ويحققوا بين صفوفه التضامن، ويستثيروا فيه الجهود الخارقة والتضحية القصوى، وهم الذين اذاقوه الظلم والفقر ، وعودوه الكذب والتضليل ، وقادوه الى النكبات والهزائم ، وكادوا يفقدونه الثقة بنفسه ، والايمان بحقه ومستقبله !

اننا نحن ايضاً نقدم قضية فلسطين على كل شيء آخر ، ومن اجل ذلك نرى في بقاء الحكومة الحاضرة ، وفي استمرار السياسة المتبعة ، خطراً على مستقبل البلاد يفوق كل الاخطار السابقة . ولن يشغلنا في هذا الظرف ما ارتكب الحاكمون في الماضي من اخطاء ، الا بالقدر الذي يفيد في تلافي هذه الاخطاء في المستقبل ، ويحول دون جعل المستقبل تكراراً لهذا الماضي المليء بالنكبات .

علة الحكم : فالعلة الأساسية في الحكم القائم كانت ولا تزال علة الافساد الدائم للنظام الدستوري ، والاعتداء المتكرر على حرمة الدستور . فالدستور قد وضع ليضمن للبلاد امكان التطور والتقدم ، وذلك باطلاع الشعب على سياسة بلاده ، ومشاركته في هذه السياسة ، حتى يستطيع معرفة الاخطاء والارتكابات ، وتعيين المسؤولين عنها ، ومحاسبتهم عليها ، وتقديم من هو اصلح منهم للحكم . ولكن حب الاستئثار عند رجال الفئة الحاكمة ، وما يخفي وراءه من طمع في استثمار الحكم واحتكار منافعه ، قد دفعهم الى افساد الحياة الدستورية ، وسد الباب في وجه كل تطور وإصلاح ، حتى ظلت الاخطاء تتكرر وتتفاقم ، والارتكابات تصل الى حد الخيانة ، دونما مسؤولية او خوف من حساب .

ولقد كانت هذه النقطة ولا تزال اساس الخلاف بيننا وبين الفئة الحاكمة . فالواقع ان الدستور الذي يخرق باستمرار منذ خمس سنوات ، لا يخرقه الحكام عبثاً ولهواً ، بل لستر الفضائح وتزوير الانتخابات ، وحصر الحكم في اشخاص معينين رغم ارادة الشعب ، وتسخير الدولة لخدمة مصالح الاقطاعيين والرأسماليين ، وتحويل السياسة الخارجية الى اسرار ومؤامرات تجري في معزل عن رأي الشعب وممثليه ، ووفق انانية الحكام واهوائهم ومصالحهم . وهذا كله ليس - كما تدعي الفئة الحاكمة - من جزئيات الامور وثانويات الشؤون، بل هو السبب

الرئيسي في هدر جهود الشعب وإضعاف معنوياته ، وفي تخريب الجيش ، وتباعد السياسات العربية ، وهزيمة فلسطين ، كما انـه سيكون السبب الرئيسي في فشل التعبئة المطلوبة ، اذا بقي الحكم على حاله .

الحل : ان ما وصلت اليه البلاد من فوضى وتأخر وانحلال في الداخل ، ومن ضعف امام العدو الخارجي ، ليس له من علاج فعال غير ان تعود الى الشعب ثقته بنزاهة الحكام وكفاءتهم . ولا يكون ذلك إلا اذا ساهم الشعب بملء الحريـة في اختيار هؤلاء الحكام . فلا المجلس الحـاضر الذي نجح اكثر من نصفه بالتزوير وقوة السلاح ، ولا الحكومة الحاضرة التي تضم ابطال التزوير ، وكبار المستغلين والوصوليين ، بقادرة على اعـادة الثقة التي فقدت ، وتعبئة الجهود التي خنقها الضغط وبددها الاستثمار . فواجب الشعب وهيئاته المخلصة ان يناضلوا في سبيل اجراء انتخابات نيابية حرة تحت اشراف حكومة مضمونة الحياد والنزاهـة ، لكي ينشأ في البلاد حكم يقدر على مجابهـة الاحداث والاخطار ، ويأسو بعض الجراح التي خلفتها الحكومات السابقة في جسم الأمـة ، ويمحو بعض آثار العار الذي لحق بسمعة العرب .

عميد حزب البعث العربي

دمشق ، في ٧/ ٩/ ١٩٤٨ . **ميشيل عفلق**

اعتقـــال الاستاذ ميشيل عفـــلق
لن يخضع الشعب للحـــكم الدكتـــاتوري

لقد قامت الفئة الحاكمة بجريمة اعتقـــال الاستاذ ميشيل عفلق عميد حزب البعث العربي على اثر منشوره الرائع الذي فضح اعمالها وخططها وكشف النقاب عن نواياها ، معبراً بذلـــك عن رأي أكثرية الشعب الساحقة التي لم تشترك بنهب اموال الامة واقتسام اتعاب بنيها المرهقين .

وقد قصدت الحكومة بهذا الاعتقال وبتحويل الاستاذ عفلق الى القضاء بتهمة نشر اخبار كاذبة تثير الرأي العام ، قصدت ان تغطي الموقف وتستر الفضيحة ولكنها على العكس قدمت بذلك برهاناً عمليـــاً جديداً على صدق منشور عميد البعث العربي اذ اكدت انها غير قادرة على تغيير عاداتها في الحكم وعقليتها في محاربة الفكر والحرية وفي اضطهاد الاحرار .

ان تستر الحكومة بالقضاء انمـا هو مداورة وخديعة ومحاولة فاشلة لتخفيف نقمة الرأي العام على اساليبها الدكتاتورية التي سئمها الشعب وقرر التخلص منها. فالواقع ان القضاء في شكلياته وتدابيره الادارية قد تأثر بسياسة الحكومة ورأيها اذ أقر الاعتقال بتهمة ،على فرض ثبوتها،فهي من نوع الجنحة التي لا تستلزم اعتقال مرتكبيها من الاشخاص العـــاديين ، فكيف والمتهم عميد حزب سياسي تعرف البلاد جميعها منزلته من الحركة العربية واخلاصه وتفانيه في خدمة الامة ، فضلاً

عن أن القضاء اسند الى الاستاذ ميشيل عفلق ، لتبرير توقيفه ومحاكمته ، عملاً ممنوعاً بقرار صادر في عهد الافرنسيين لمحاربة مجاهدي الثورة السورية عام ١٩٢٥ .

ولسنا ندري ، في الوقت الذي تبني الحكومة جميع تصريحاتها وبرامجها على أساس التعبئة لانقاذ فلسطين ، كيف تبيح لنفسها اعتقال عميد الحزب الذي يعمل على تحقيق التعبئة الصحيحة بفضح اساليب الحكم الحاضر وتبديله .

ان الشعب ليتساءل في كل مكان : امن شروط التعبئة خنق الحريات في انحاء الوطن واخماد كل صوت يرتفع جزعاً على تاريخنا واستقلالنا ؟ أمن شروط التعبئة كم الافواه حتى تحت قبة البرلمان حيث يشوش ابواق الحكومة على كل من يريد ان يدافع عن حقوق الشعب وحرياته ؟

كلا : ان الجيل الواعي في كل انحاء الوطن العربي قد قرر ان لا يتوقف عن نضاله حتى يأمن على مصير بلاده وكرامة تاريخها ، وهو سيستمر في المقاومة حتى يتخلص الوطن من الجوع والطغيان في الداخل ومن خطر الاستعمار السياسي والاقتصادي في الخارج .

ان حزب البعث العربي وجميع العناصر الواعية في البلاد والجماهير المضطهدة قد صممت على ان تقدم كل ما في وسعها لتوقف انهيار الوطن .

وان أعضاء البعث العربي الذين يمثلون وثبة الشعب العربي الى حياة حرة كريمة ليتبنوا بفخر واعتزاز كل ما جاء في منشور عميدهم الذي يريهم ، وسط الظلم والظلام، بفضل ايمانه الصادق وتضحياته المستمرة ، ان نهاية الظلم والطغيان لا شك آتية وأن فجر الحياة الحرة الكريمة قريب .

دمشق في ٢٢ ايلول ١٩٤٨ — حزب البعث العربي

محاكمة الأستاذ ميشيل عفلق

نص دفاعه الكامل في محكمة الاستئناف الذي نشرته جريدة النضال الدمشقية لصاحبها الدكتور سامي كباره، العدد ٢٠٢٣ (٢/١١/١٩٤٨):

في الساعة العاشرة من صباح السبت في ٣٠ / ١٠ / ١٩٤٨ نظرت محكمة الاستئناف في الدعوى التي أقامتها النيابة العامة على عميد حزب البعث العربي الأستاذ ميشيل عفلق بزعم إصداره نشرة من شأنها إشاعة الذعر ومنها قذف بالحكام بموجب القرار الصادر عن المفوض السامي عام ١٩٢٥ الذي يستهدف قمع الثورة .

وقد حضر للدفاع عن الأستاذ عفلق خمسة عشر محامياً وبينوا الأسباب التي تدعو الى فسخ الحكم وبراءة الأستاذ عفلق كما أن محكمة البداية لم تسمح بإثبات مفاد النشرة وما جاء فيها من وقائع واتهامات وهذا مخالف للقانون ولحق الدفاع.

وقد ارتجل الاستاذ ميشيل عفلق كلمة استغرقت اكثر من ساعة .

ثم اختلت المحكمة ، وبعد المذاكرة قرأ رئيس المحكمة القرار الذي يقضي :

١ – بفسخ الحكم البدائي لعدم انطباق مفاد النشرة على الذيل الثاني للمادة ٦٦ .

٢ – بحبس الاستاذ عفلق مدة ستة اشهر عملاً بالقرار ٣٩٤٣ الصادر عن

المفوض السامي عام ١٩٣٠ وتخفيف العقوبة الى شهرين باعتبار الاستاذ عفلق من الذين ناضلوا الافرنسيين اثناء الانتداب . وعندما انتهت المحكمة وتلاوة قرارها هتف المستمعون للاستاذ عفلق وللبعث العربي وللحرية .

ومما يلاحظ في هذه المحاكمة حيرة القضاء في ايجاد مادة قانونية تنطبق على النشرة . فالنيابة وقاضي التحقيق رأيا النشرة معاقباً عليه بموجب القرار ٤٩١ ومحكمة البداية طبقت الذيل الثاني للمادة ٦٦ وأخيراً جاءت محكمة الاستئناف وطبقت قراراً جديداً هو القرار (٣٩٤٣) ولا ندري ما رأي محكمة التمييز .

وقد ميز المحامون هذا القرار لمخالفته الأصول والقانون .

وقد ألقى الاستاذ عفلق أمام المحكمة الدفاع التالي :

براهين جديدة على الفساد

يجدر ان تقتنع المحكمة الكريمة بأن مسألة الحكم والسجن وغير ذلك هي آخر ما أفكر فيه، والدوافع التي دفعتني الى نشر المنشور والى نشر عشرات المناشير قبله والى كتابة مقالات ، هذه الدوافع كانت ولا تزال واحدة وهي التي تهمني الآن اكثر مما يلحق بي :

لقد مضى على اعتقالي شهر ونصف ، وبالرغم من انني ما زلت انادي بهذه الافكار منذ تأسيس حزب البعث العربي ، منذ ثماني سنوات مع اخواني قادة واعضاء ، فلقد كان بالامكان أن ارجع الى نفسي واحاسبها واعيد النظر فيما فكرت وكتبت خلال هذه المدة من الاعتقال. ولكني وجدت أن هذه المدة القصيرة (شهر ونصف) قد عملت اكثر من أي وقت مضى على تثبيت فكرتي وقناعتي وتوكيد ما أتهم به هذا الحكم منذ زمن طويل حتى الآن . لأن الحكومة قد قدمت لي في هذه المدة من البراهين الجديدة اكثر مما أنا في حاجة اليه . ولن اطيل في هذا البحث بل اكتفي بالاشارة الى ما تم في هذه المدة من الفظائع التي ظهرت ، والى أمور تتعلق بسلامة الوطن وبسلامة حماة الوطن . .

كما اشير بشكل أقوى الى ما تم في المجلس النيابي في تلك الجلسة المشهورة التي

منع فيها النواب من الاعتراض على خرق الدستور . ومنعـوا بالعنف والضغط وباسـلوب غير شرعي وغير مقبول ، اسلوب تقديم عريضة لمنع البحث في ذلك الموضوع . أشـير الى امور كثيرة أخرى سواء ما اتصل منها بالمعـارف أو الامتحانات ونزاهتها أو بما يشاع عن اتفاقية النقد أو شركة البترول (التبلاين)، كل هذه الأمور التي تهدد كيان الدولة جاءت هذه المدة القصيرة وفضحتها. وكان يجب عليّ أن انشر بيانات جديدة فأنبه فيها الشعب الى مساوىء جديـدة تنتج عن العلة الأساسية الكامنة .

وزارة التعبئة لا تعبىء

لقد أخذت على الحكومة انها أبعد ما تكون عن القـدرة على تحقيق التعبئة التي ادعت بانها ألفت من اجلها فسمت نفسها (وزارة التعبئة)، وأصدرت بياناً بأن كل شيء يجب أن يتلاشى أمام هذه المشكلة الأساسية وهي مشكلة الوطن ، وقلت بأنها أعجز حكومة تستطيع أن تضطلع بهذه المسؤولية. وهـا قد مرت مدة شهرين وأنا اتساءل عن هذه التعبئة التي اعدتها الحكومة وماذا جرى بها . هل تبدل شيء في الشعب تبدلاً لا يتلاءم مع حالة التعبئة ؟

لقد تعهدت الحكومة بأن تقلب أوضاع البلاد رأساً على عقب فهل انقلب شيء من حياة الشعب ، وهل تغير شيء في سبيل الحرب ؟ لا أعتقد .

ذرائع للبقاء في الحكم

لقد قرأت في السجن كتاباً مترجماً يقول فيـه صاحبه (اندريه مورا) في فصل عنوانه (فن الفكر) : « اليكم مثلاً رئيس حكومة أو رئيس مجلس نواب يتفوه بلفظة تعبئة فاذا هذه اللفظة التي لم يحتج صاحبها الى اكـثر من تحريك الشفتين يقيم الدنيا ويقعدها فيحرك رجـال اوروبا ويبعث باسراب الطائرات تدك المدن وتدمرها بل تخرب العالم أجمع وتجهز على الحضارة » .

ففي البلاد السوية الحـال والمستقيمة الأوضاع تجد الكلمة الـتي تخرج من فم

رئيس تقابلها حقيقة راهنة؛ لذلك قلت في تلك النشرة بأن لفظة التعبئة لم تكن بالنسبة الى الحكومة سوى ذريعة من الذرائع ، لأن الذرائع عند الفئة الحاكمة لا تنتهي ، فتارة معركة فلسطين وتارة الرجعية الدينية التي اتخذوها ذريعة لتزوير الانتخابات كما يعرف الجميع ، وتارة الخوف من الأخطار الخارجية .

وما غرض الحكومة من اختلاق الذرائع إلا المد في أجل حكمها للاستئثار والاستثمار والقضاء على كل مقاومة شعبية تحاول أن تنقذ البلاد من أوضاع ساءت الى حد الخطر المداهم .

محارب سياسة الاشخاص

لقد كنا في كل وقت نعالج القضية الوطنيةفي شكلها العام ولا يخطر لنا ببال أن نحسد أو نكره أشخاصاً. أمامنا فكرة، أمامنا قضية. نحلم بمستقبل لبلادنا. ننظر الى الواقع الذي يعترض هذا المستقبل ويخالف الفكرة التي نؤمن بها ، فنعمل ونثور ونتكلم ونكتب ولكن لا تهمنا الأشخاص .

والآن اذا تعرضت الى شخص وزير الداخلية فان تعرّضي له عار عن كل شعور شخصي،لأنني لا أعرفه ولم اجتمع به إلا مرة واحدة خلال خمس دقائق منذ زمن بعيد،ولكنني أعرفه من سياسته ومن أعماله.ولا أكرهه ولكنني اكره سياسته وانقم على أعماله ، وأمقت اسلوبه .

الذي يهمني في الموضوع هو ان حزبنا قد اصطدم بسياسة السيد صبري العسلي منذ أربع سنوات وحضرة رئيس المحكمة يعرف ذلك، إذ أن الحكومة أحالت على القضاء الاستاذ صلاح الدين البيطار أمين الحزب . فمنذ ذلك الحين نرى في الاسلوب الذي ينتهجه السيد صبري العسلي تجاه حرية الفكر والصحافة والدستور استخفافاً بهذه الأمور التي نعتبرها نحن جوهرية ويستسهل هو العبث بها والتحايل عليها،فكأنه يشق بصراحة وعزم طريقاً وسنة فيالبلاد نحو حكم إن سميته دكتاتورياً أكون قد رفعت من مستواه . وانما هو أقل من ذلك . إذ ليس فيه من الدكتاتورية إلا تعطيل الصحف وخاصة (البعث) واعتقال المناضلين

وخاصة مناضلي البعث العربي ، واخيراً إحـالتي الى القضاء وسوء معاملتي التي تعرفون شيئاً عنها،وسحب امتياز جريدة « البعث » دون أي مبرر وبجرة قلم . حتى أنه سعى ليمنع عني حق تخلية السبيل في أمر لو كان جرمـاً عادياً لجـاز فيه إخلاء السبيل فكيف وهو عمل سياسي لشخص معروف الإقامة ولا يمكن أن يفكر قط بالفرار . . فهذه التعديات وهذا التحامل لو كان مقتصراً على شخصي أو حق على حزبي لكان اهتمامنا به أقل ، ولكنها سياسة عامة ، ولكنه أسلوب ونظرية ينتهجها السيد العسلي منذ زمن طويل ، وهو يدعو في أيام الشدائد الى تطبيق هذا الاسلوب ، ونحن نعتقد أن كل الخطر يكمن في سياسته واسلوبه .

الحكومة هي المحرضة على الثورة

لنحصر الكلام في الاتجاهات ولنترك الأشخاص . نعتقد بأن اتجـاه الحكم الحاضر مناقض لما نريد نحن ، ونعتقد بأنه مناقض لمصلحة الأمـة والوطن. هذا الاسلوب في خنق الحريات ، وفي العبث بالدستور ، وفي تزوير الانتخـابات وفي التأثير على القضاء .. هذا هو الذي يشوش الطمأنينة العامة وهو الذي يخل بالأمن وهو الذي يفعل فعل التحريض على الفتنة والثورة .

فإذا سدت أمـام الشعب كل السبل المشروعة فالسبيل الوحيد هو الثورة . فمن هو المحرض ؟ أنحن المحرضون أم الحكام ...

تذرع بالواقعية

إنني أحرص أيضاً على أن أسجل بأن ما سميته اسلوباً لرجال الحكم ليس هو مجرد اجتهاد في الحكم وليس هو نظرية تحتمل الخطـأ والصواب بل هو شيء مدبر ، الدافع إليه أغراض بعيدة عن المصلحة العامة .

كيف لا نختلف مع رجال الحكم ، وسعي الحكومة موجه لمنافع لها ولرجالها وللبقاء في الحكم ، وهي تشوه الحقائق والدستور وتنحرف بالحكم عن جادته . كثيراً ما وجهت إلينا من رجال الحكم وحواشيهم وصحفهم تهمة البعد عن الواقع لأن رجال الحكم

يبررون ما يظهر في حكمهم ، وان الواقع هو غير التفكير ، وان هذا هو الممكن وخده ، أقول ان شيئاً واحداً يبرر السياسة التي تسمي نفسها واقعية والتي تتذرع بالواقعية ألا وهو النجاح ، إذا كانت هذه السياسة ناجحة عندئذ تصدق انها واقعية واننا كنا نحلم ، ولكننا هي الفشل بعينه ولم نر شيئاً ناجحاً منذ سنين سواء في الداخل أو في الخارج . لقد استلموا البلاد وهي في أحسن وضع من حيث الاستعداد والقابلية . شعب متفتح الى النور كسب استقلاله بدمه ، يريد أن يبني بعد أن ناضل كثيراً ، وهو مستعد للتضحية الى أقصى الحدود في سبيل حياة سعيدة فماذا تم في هذه السنوات الخمس ؟

لقد قال وكيل النيابة العامة في البداية بأن تطوراً عظيماً قد تم .

وأنا أقول ان تأخراً عظيماً قد تم من الناحية المادية والمعنوية معاً ، والناحية المعنوية هي دوماً أهم ، ولا أحسب أن أحداً ينكر علينا أن نفسية الشعب ومعنوياته وثقته بنفسه وبالحكم وبالاستقلال والمستقبل قد تراجعت وتأخرت أشواطاً كبيرة الى الوراء في هذه السنوات الخمس .

هذا بالإضافة الى الأمور الملموسة التي ظهر فيها كل شيء: ظهر البؤس والتأخر والانحطاط والجوع في أكثر طبقات الشعب ، وظهر العجز في احراز النصر في فلسطين .

القضاء ضحية كالشعب

وهنا سرد الأستاذ الأسباب بصورة مفصلة ستنشر عندما يساعد الظرف على نشرها، ثم قال: أحب وأتمنى على المحكمة الكريمة بأن تقدر وضعي حق التقدير ، لقد قلت في بدء كلامي بأن ما يلحق بشخصي أو بأي فرد من أفراد حزبنا هو مستعذب لدينا فليس هذا ما أعنيه . إنما يهمني علاوة على نشر الأفكار التي نشرتها في البيان وعلى إصراري في هذا الدفاع الذي سجلته وإلحاحي على دعوة الشعب الى تلافي الخطأ قبل وقوعه ، وأن يناضل لكي يقي البلاد كارثة كبرى ، إنما يهمني علاوة على كل هذا الآن هو وضع القضاء ، وهو سلطة أساسية في

البلاد ، وركن هام من أركان الدولة . وإذا كنت أدافع وأرافع رغم ما تبين لنا جميعاً من تحامل خلال مدة اعتقالي وضغط وإيحاء ومن تدخل السلطة التنفيذية في القضاء ، فلأنني أصر أن أقف من القضاء موقفاً متفائلاً، لأنني أعتقد ان القضاء في هذا الوضع ضحية مثلي ومثل الشعب ، والشعب في مجموعه في صف المتهم للفئة الحاكمة. لذلك لا يمكن أن أشعر نحو القضاء بضغينة ولكني لا أرضى لقضائنا أن يستسلم للواقع. فالقضاء سلطة قوية وتوجيهية وأشخاصه بمثابة الموجهين المربين للشعب في أحكامهم وفي حرصهم على العدل. ولهم بذلك صفة الاستاذ تماماً، ولا أعلم لماذا أطلب من نفسي التضحية ولا أطلبها من اخواني ورفاقي الذين وضعهم علمهم في مناصب القضاء ، لماذا لا أطلب منهم أن يبرهنوا بأن في الأمة روحاً جبارة لا يمكن أن تستسلم للواقع !

حاكموا الخونة والقتلة والمختلسين
قبل ان تحكموا على الاستـــاذ ميشيل عفلق
مؤامرة وضيعة تحاول تنفيذها الوزارة القائمة

ان الجريمة الجديدة الشنعاء التي ارتكبتها الحكومة بحق عميد حزب البعث العربي الاستاذ ميشيل عفلق لتكشف لنا عن سحق الهوة التي تدنت اليهـــا الاخلاق السياسية عند الفئة الحاكمة .

فلم يكف الحكومة ان تحكم البـــلاد بأساليب الدكتاتورية الفـاشلة ، فتلغي الدستور بالتحايل عليه وعلى النظام النيابي وتمنع النواب من الكلام بالقوة وتطوح بحرية المواطنين السياسية بخنق حرية الصحـــافة وتوظيف الصحف ، وتنفي العدالة بجعل القضاء ضحية وفريسة لسياسة رجال الحكم ، حتى تكاد تصل الى حكم البلاد حكماً بوليسياً يصبح فيـــه نصف المواطنين جواسيس على النصف الآخر .. لم يكفها كل هذا ، بل راحت تستعمل احقر اساليب التشفي والانتقام مع شخصية تعد اليوم من انضج ما اخرجه العالم العربي في حقل الفكر ومن اشرف واصلب ما قدمته البلاد العربية من رجال في حقل السياسة القومية . وكان ذلك لسبب واحد وهو انه عميد حزب ابى الا ان ينـاهض هذه السياسة المجرمة بحق الوطن التي تسعى الى نزع ثقة المواطنين من الحكم الوطني .

وفي الوقت الذي كان يتملص وزير الداخلية من حراجة موقفه امام استجواب

النواب بقوله ان الاستاذ عفلق مكرم معزز وان قضيته بيد العدالة ، كان يوعز الى بعض ممثلي النيابة الطيعين بعدم اخلاء سبيله بالرغم من ان القانون والعرف يقتضيان ذلك ، وكان يعمل مع مدير السجن على وضعه مع المجرمين العاديين وان يطبق عليه ما لا يطبق عادة على المحظوظين من هؤلاء المجرمين ، مما ادى إلى اضرابه مرتين عن الطعام طوال ايام حتى يعترف له بحقوق المعتقل السياسي .

اما المحاولة الخبيثة الجديدة التي قاومها الاستاذ عفلق بما تستحق من غضب واحتقار فتتلخص فيما يلي :

دخل الاستاذ عفلق سجن المستشفى ظهر الأحد ، وكانت المعاملة طيلة ذلك النهار عادية .. ولكنه شعر في اليوم التالي بتغير قد طرأ ومنع من الخروج الى جانب الباب للتمشي . وعند الغروب دخل الغرفة احد الدرك وبيده سلاسل قيد بها المساجين ما عدا اثنين متهمين بجريمة اختلاس اموال الدولة ، ويظهر انهما لم يقيدا ابداً . ثم جاء الدركي وقال للاستاذ عفلق بانهم سيضعون له القيد . فانتفض الاستاذ عفلق وقال للدركي : كلا .. إن ذلك لن يكون ابداً . فذهب الى العريف ورجع هو ودركي آخر وقال : ان العريف يقول ان القانون يقضي بذلك ولا مناص منه ، وشرع يربط السلسلة بالسرير وأراد ان يتعاون مع رفيقه للهجوم على الاستاذ عفلق الذي صرخ في وجهيهما ان يتراجعا وينزعا السلسلة من السرير حالاً . فجاء العريف « رئيس المخفر » وخاطب الاستاذ عفلق بلهجة جافة بان القانون سيطبق وما عليه الا الخضوع اذا شاء ان يحفظ كرامته . فما كان من الاستاذ عفلق إلا ان صرخ في وجهه على مسمع من جميع من كان في الغرفة وخارجها : اعلم بان تنفيذ ما تطلبه هو من رابع المستحيلات . ان هذا عار كبير عليك وعلى حكومتك ، ولي مكانة معروفة لن تستطيعوا مهما حاولتم ان تتجاهلوها ، واعلموا ان هذا الامر لن يتم وأنا على قيد الحياة وما دام فيّ نفس واحد . وقد تستطيعون تنفيذ قانونكم بعد ان اصبح ميتاً ، ولكن ذلك سيكلفكم على كل حال ثمناً باهظاً . فارتبك رئيس المخفر وقال : ما دخلنا نحن ؟ هذا هو القانون وإلا فارجع الى السجن . فأجابه الاستاذ عفلق بانه مستعد للرجوع الى

السجن في هذه الدقيقة . وغاب العريف قليلاً وعـاد يقول للاستاذ عفلق : لا يمكنك العودة الى السجن هذه الليلة ، لذلك انصح اليـك ان تنصاع للأوامر وتنفذها بطيبة خاطر لكي لا نضطر الى استعمال القوة . فأجابه الاستاذ عفلق : قلت لك بان هذا الأمر مستحيل وإنه لن يتم وفيَّ رمق من الحياة ، فهيا استعملوا القوة . فقال العريف : حسن. ووجه الكلام الى ثلاثة من الدرك كانوا على الباب: الى السلاح! « فخرطش» الدرك بنادقهم واستعدوا. عندئذ انتصب الاستاذ عفلق على قدميه - وكان من قبل جالساً - وتهيأ للمقاومة .

ولكن رئيس المخفر اخذ اثنين منهم وانسحب الى غرفته. ثم أرسل يستدعي الاستاذ عفلق. وعندما ذهب الاستاذ عفلق اليه وقف له ومد يده مصافحاً وهو يقول : سلامـات استاذ ! فرفض الاستاذ عفلق مصافحته وجلس على كرسي، وسأله عما يريد . فصرف الدرك من غرفته وخاطب الاستاذ عفلق عندئذ بلهجة ناعمة : اننا نحترمك ويعز علينا ان نراك غاضباً ، ولكنك تعرف اننا لسنا سوى مأمورين ننفذ ما يصدر الينا من اوامر وتعليمات . فأرجو ان تهدىء روعـك وتفهم وضعنا . فلقد خابرت مدير السجن وقيادة الدرك والوزير مرتين وكان الجواب دوماً انه لا بد من تطبيق النظام عليك. فأجابه الاستاذ بصوت مرتفع: لا أريد ان اسمع مثل هذا الكلام ولا أريد ان أفهم اي وضع وأي عـذر . انا ميشيل عفلق عميد حزب البعث العربي ، فليعلم ذلـك من لا يزال يجهله . الموت عندي اسهل من شربة الماء دفاعاً عن كرامتي وكرامة حزبي . ان ما تطلبونه لن يكون وأنا حي . أليميشيل عفلق يريـدون ان يضعوا القيد ، بينما يتركون القتلة والمختلسين والخونة احراراً ؟ أليست لي عينان أرى بهما ؟ ألا يوجد في الغرفـة مجرمون عاديون لم تطبقوا عليهم هذا النظام ابداً ؟ اذا كانت الحكومة حريصة على تطبيق القانون فلتضع القيد لسارق الأسلحة المشتراة للدولة السورية وبائعها لليهود.

وهنا دخل بعض اطباء المستشفى واخـذ العريف يطلب منهم ان يهدئوا من روع الاستاذ عفلق وان يتذرعوا بذريعة صحية وغير ذلك من المساومات التي لم يعرها الاستاذ عفلق انتباهه وأصر على ان لا يكون ثمة ذرائع وحجج : فإما ان

يبقى في المستشفى حراً وإمـا ان يطلب عودته الى السجن . ثم انسحب الاستاذ عفلق من عند العريف الذي كان يعتذر ويتعهد بان لا يعودوا الى تلك المحاولة .

* * *

هذه هي المؤامرة الوضيعة التي قاومها الاستاذ ميشيل عفلق بتمرد وتصميم جديرين بكرامته وكرامة الحزب الذي يمثله ، والتي كشفت عما يجيش في نفوس مدبريها ومنفذيها من الوزير الى عريف المخفر من حقد اسود ربمـا كان لا يعدله حقد الاجنبي المستعمر .

ولكن القضية اعظم من ان تأخذ طابعاً شخصياً . انها سياسة الفئة الحاكمة التي تريد بشتى الأساليب اللامشروعة والمنكرة ، القضاء على حزب البعث العربي لسبب واحد، وهو انه كان وما يزال يمثل روح العناد والتمرد الكامنين في الشعب على حكم لم يستطع ، بسبب اتباعه سياسة بوليسية تعسفية ، ان يحتفظ بمـيزات استقلال هذا العهد وينمي امكانيات هـذا الاستقلال ، ويضفي على الشعب ثوب الحرية والهناء، بدلاً من ان يعمل على ابقائه في ظلمة العبودية والفقر والجهل والمرض.

ان حزب البعث العربي المعرض اليوم الى اضطهاد رجال الحكومة الحاضرة فيحكم على عميده ويعامل معاملة منكرة لئيمة ويعتقل اعضاؤه في دمشق وحمص واللاذقية وطرطوس والقرى الصغيرة، ويصدر قرار كيفي من وزير الداخليـة بسحب امتياز جريدته، ليعلم ان ما سيذكر لهذه البلاد من حسنات في هذا العهد هو هذه الروح الشعبية الكريمة العنيدة المتمردة التي يمثلها هذا الحزب؛ وهو يتوجه الى النواب الأحرار ، الذين يقاسمونه نظرته السياسية ويدركون ان ما يوجـه للبعث العربي انما القصد منه إبادة المعارضة في البلاد ، ان يؤلفوا لجنـة تحقيق برلمانية تبحث عن المسؤولين في حادثة الاستاذ عفلق ويرفعوا الى مناصب الحكم وزارة تُرجع الى المعارضة حقوقها وإلى القضاء استقلاله والى القانون حرمته حتى تنعم البلاد بحياة استقلالية حرة يتساوى فيها الجميع امام القانون ويعبئوا قواهم للدفاع عن استقلال الوطن العربي وحرية المواطنين .

دمشق ، في ٢١ تشرين الأول ١٩٤٨ . حزب البعث العربي

يطالب بإقالة الحكومة التي تلطخت اليوم بدم الشعب ومحاكمة المسؤولين عن نكبات الوطن ويطالب بإجراء انتخابات غير مزورة يخرج عنها حكم شعبي صحيح

أيها الشعب العربي ،

لقد سفكت اليوم حكومة جميل مردم دم المئات من الطلاب وابناء الشعب في الشوارع مكابرة وعناداً ، بعد أن ضيعت دماء ألوف الشهداء في فلسطين تآمراً وخيانة ، وبعد أن استنزفت دماء الشعب كله طيلة حكمها ، ظلماً وإرهاقاً وإفقاراً .

إن الشعب لا يكتفي بإقالة جميل مردم وأعضاء حكومته ، بل يطلب محاكمتهم على جرائمهم مع كل الذين دعموا حكمهم سراً أو علانية ومصادرة أموالهم وأملاكهم ، وأن ينال جميع هؤلاء العقاب الذي يستحقه السارقون والقتلة والخونة .

إن الشعب لا ينسى أن لجميل مردم شركاء في الجريمة والتآمر على مصلحة البلاد وسلامتها ، هم أفراد الفئة الحاكمة التي تلاعبت بمقدرات الوطن منذ خمس سنوات الى اليوم ، فاختلست أموال الشعب ، وزورت الانتخابات ، وداست الدستور والحريات ، وتآمرت على جيش البلاد وتلاعبت بالقضاء ، وأوصلت

أبنـــاء الوطن الى حضيض الفقر والبؤس ، لكي تخزن هي وأنصارها الملايين ، وتستأثر بموارد الدولة لمصلحة أشخاصها وعائلاتهم ، وليس يخدع الشعب مـــا يتظاهر بـــه بعض أفرادها من تنصل من مسؤولية هــذا الحكم ، الذين ظلوا مشاركين فيه الى وقت قريب ، والذين ما زالوا يدعمونه ويوجهونه في الخفـاء .

لقد قام الشعب بحركته النضالية الأخيرة في دمشق وحلب وحمص وحمـاه واللاذقية ودير الزور ، ليضع حـــداً لهذه المآسي التي تهدد الوطن بالاستعمار وأبناءه بالذل والعبودية ، وهو لن يتراجع ولن يهدأ حتى يستأصل هـــذا الحكم الفاسد من جذوره ، وحتى يقيم في البلاد حكمـاً شعبياً دستورياً صحيحاً يضمن لأبناء الشعب خبزهم وكرامتهم ويحمي الاستقلال من كل تآمر أو عدوان .

يا شعب سوريا الأبي ،

ليكن نضالك المجيد مثالاً للوعي الصحيح والوطنية الناضجة . ان البعث العربي الذي أصيب عدد من شبابه في معركة اليوم ، والذي رافق جهادك ضـــد الاستعمار والصهيونية ، ونضالك ضـــد مجوّعيك وأعـداء دستورك وحريتك ليدعوك اليوم الى الثبات والصمود والجرأة والتضحيـــة ، والى تجنب كل عمل فردي أو فوضوي يشوه حركتك القومية وينحرف بها عن أهدافهـــا الشعبية المقدسة التي يجب ان تكون :

١ – اقصاء رجال الحكومـة الحاضرة ومحاكمتهم مع جميع الذين اشتركوا منذ خمس سنوات الى الآن في تزوير ارادة الشعب وخنق حريته وسرقة أمواله وتضييع فلسطين .

٢ – محاكمة الذين لطخوا أيديهم بدماء الشعب في هذا اليوم من الوزراء الى مديري الدرك وقوادهم .

٣ – تسليم الحكم الى حكومـة تؤلف بموافقة الأفراد والأحزاب المعارضين الصادقين الذين كانوا دوماً في صف الشعب وحرباً على الفساد والطغيان ، على ان تقوم هذه الحكومة بحل المجلس وإجراء انتخابات حرة نزيهة .

٤ – إقامة حكم شعبي صحيح ، نتيجـــة لهذه الانتخابات ، يضمن للشعب خبزه وعمله وتجارته ، ويطهر جهـــاز الدولة ، ويقوي جيش البلاد ، ويحفظ نقدها وثروتهـــا ، وينمي إنتاجها ، ويضمن الأجر الـــكافي للعامل ، والأرض للفلاح ، والدواء للمريض ، والعـــلم للطالب ، ويوزع العـــدل بالتساوي بين أبناء الوطن .

دمشق ، في ١ كانون الأول ١٩٤٨.　　　　**حزب البعث العربي**

وقد أرسل حزب البعث العربي البرقية التالية :

فخامة رئيس الجمهورية ،

الحكومة تعمل الذبح والتقتيل في أبنـــاء الشعب بهمجية وإجرام لم تعرفها البلاد من قبل ، الدم يصبغ الشوارع والقتلى بالعشرات والجرحى بالمئـــات ، نطلب إليكم التدخل السريع لإقالة هذه الحكومة الباغية وتلبية رغبات الشعب في تشكيل حكومة شعبية موثوقة تحاكم المسؤولين عن هذه الجرائم وعن كل ما أصاب الوطن والمواطنين من كوارث في هـــذا الدور ، وتحل المجلس النيـــابي وتجري انتخابات حرة نزيهة ليعود الى الشعب اطمئنانه ويقوم في البـــلاد حكم بعيد عن الطغيان والسرقة والتزوير والتآمر .

عميد حزب البعث العربي

ميشيل عفلق

رأي البعث العربي في حل الأزمة القـــائمة

حل المجلس النيابي من قبـــل حكومة تقوم على اساس انهاء العهد اللادستوري الاحتكاري القائم منذ خمس سنوات ؛ وتحميل مسؤولياته للرجال الذين تولوه مع محاكمتهم على جرائمهم . والتعويض على منكوبي جميع الاضرابات الشعبية.

ما تزال الفئة الحاكمة يوماً بعد يوم تفضح تـآمرها على الشعب واجرامها بحق ابنائه . فقد اعلنت الاحكام العرفية بصورة غير مشروعة . فلم يبق امـــام هذا الشعب الا الاستمرار في حركته حتى ترضخ هذه الفئة الغاصبة لإرادته ، ويعود له حكم نفسه بنفسه . وليحذر الشعب من كل تسوية لا تكون حـــاسمة ، لأنها ستعود بقضيته مراحل الى الوراء ، وتذيقه من ألوان الشقاء والفساد اكـــثر من كل ما عرف حتى الآن .

ان حل الأزمة لن يكون في مصلحة الشعب الا على الاسس التالية :

١ ـ لما كانت الازمة التي تمر بها سورية ليست ازمة وزارية بالمعنى السياسي المألوف حتى تحل عن طريق تغيير وزارة بوزارة ، بـــل هي في حقيقتها ازمة دستورية عميقة ، كان من الواجب ان يطمئن الشعب والرأي العـــام الى ان الوزارة المزمع تشكيلها ستحدث انقلاباً اساسياً في الحكم ، وانه بعد هذا اليوم لن يتعرض الدستور لأي خرق ، والشعب لأي استهتار بارادته ومصلحته، وان

هذا الشعب سيكون وحده مصدر السلطات كلها ، وتكون القدسية والزعامة للدستور وحده .

والوسيلة الوحيدة التي تقنع الرأي العام بأن هذا الانقلاب سيتم وسيكون حقيقة ، لا خرافة ولا كذبا ، هو ان يذكر صراحة في كتاب تكليف رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء المقبل ، ان تداخل الصلاحيات بين السلطات من جهة ، وتشويه النظام الدستوري من جهة ثانية ، والحكومات التي تشكلت طوال هذا العهد نتيجة لتشويه النظام الدستوري من جهة ثالثة ، كل هذا قد اساء الى البلاد إساءات فادحة، وسبّب لها نكباتها المتتابعة في الداخل والخارج ، وجعل المفاسد التي يشكو منها الشعب من مستلزمات هذا الحكم .

٢ - لما كان خرق الدستور والاعتداء على الحريات العامة ولا سيما حرية الصحافة والنشر متعمداً من قبل رجال الحكومات التي تعاقبت على الحكم منذ خمس سنوات بقصد استغلال نفوذ الحكم مع البقاء فوق كل مسؤولية،فقد حدثت خيانات اولا ، وارتكابات ثانياً من قبل رجال هذه الحكومات؛ ولا يمكن لأية حكومة مقبلة ان تكتسب ثقة الشعب وتبقى في نجوة من نقمته الا اذ كان بيان الوزارة يتضمن صراحة احالة هؤلاء الرجال الى محكمة موثوقة يلاقي فيها الخونة والمرتكبون جزاء خيانتهم وارتكاباتهم .

٣ - لما كان المجلس النيابي بأكثرية اعضائه مجلساً مزوراً اخرجته السلطات المحتكرة للحكم بقصد البقاء في الحكم ، والحيلولة دون اي مراقبه للشعب على حكوماته ، ودون تطوير الحكم القائم نحو حكم دستوري شعبي ، فإن من قبيل تحدي المنطق ان يؤمل من اي حكومة حسنة النية قدرتها على الاصلاح . ولذا كان من اوليات الامور ان يحل المجلس وتجري انتخابات حرة نزيهة .

٤ - لا يكفي ان تتوفر النية الطيبة عند رجال الحكومة المقبلة حتى تكون الانتخابات حرة ونزيهة، بل لا بد من تغيير الجهاز الاداري واقصاء المحافظين والقائم مقامين وقواد الدرك ومديري الشرطة في جميع انحاء سوريا ، وغيرهم من الموظفين الذين هم في الحقيقة اليد المنفذة لأوامر الفئة الحاكمة .

٥ – ان يتضمن البيان الوزاري بصورة خاصة ضمان الحريات العامة ولاسيما حرية الصحافة بقانون ديموقراطي يمنع التعطيل الاداري لأي سبب كان ويترك الحكم على الصحافة للقضاء وحده .

٦ – ان يكشف البيان الوزاري عن حقيقة الحالة السيئة التي وصلت اليها البلاد من جراء هذا العهد ، وأن لا تتعهد الحكومة الا بالامور التي تستطيع تنفيذها فعلاً .

٧ – تطهير الجهاز الحكومي من كل العناصر الجاهلة المفسدة التي ادخلت ارضاءً للمحاسيب والانصار ، والتي كانت من اكبر عوامل الإفساد والتدهور .

٨ – محاكمة المسؤولين عن حوادث اهراق الدم الأخيرة من اي طبقة كانوا ، ومعاقبتهم العقاب الذي يستحقه المتآمرون على مصالح الشعب ، والتعويض على القتلى والجرحى والمصابين في حوادث الاضرابات الشعبية منذ عام ١٩١٩ حتى يومنا هذا. لأن الذين دفعوا ثمن تقدم الحركة الشعبية بدمائهم ما زالوا يلاقون منذ ثلاثين سنة حتى الآن الاهمال ونكران الجميل ، ويعانون البؤس والفقر ، مع ان كل بطل منهم كان حربة في صميم الاستعمار وعوناً للشعب على تحقيق استقلاله .

عاش الشعب العربي مناضلاً عنيداً في وجه الاستعمار والاستثمار وحريته .

دمشق ، في ٣ كانون الأول ١٩٤٨ .

حزب البعث العربي

رأي البعث العربي في الوزارة الجديدة

الشعب لن يحيد عن مطالبه في تطهير الحكم ومحاكمة المسؤولين واجراء انتخابات حرة .

لقد ثار الشعب وضحى بدماء مئات الجرحى والقتلى من شهداء النضال الاخير في سبيل التخلص من مساوىء ومفاسد تصيب حياته وكيان وطنه في الصميم .

فتزوير الانتخابات ، وإفساد الحياة النيابية بشراء ضمائر بعض النواب ، واستعمال الضغط والارهاب مع البعض الآخر لمنعهم من حق المناقشة ، ومناوأة الأحزاب المعارضة ، وتسخير الدولة لخدمة انصار الحكم واحزابهم المصطنعة ، والتعطيل المتكرر للصحف المعارضة بقصد إلجائها الى التوقف واغداق الاموال على الصحف الأخرى وقتل ضمائرها حتى تصبح ادوات مسخرة للسلطة ، وجعل الاذاعة التي هي ملك الأمة بجميع هيآتها بوقاً محتكراً للسلطة القائمة وأداة لتضليل الشعب ، وجعل وظائف الدولة وقفاً على الانصار والمحاسيب بصرف النظر عن الكفاءة والاخلاق ، وتحويل الميرة من مؤسسة تضمن الخبز للشعب بأيسر ثمن ، الى مؤسسة تضمن لكبار المزارعين أوفر المرابح ، وللموظفين من انصار الحكم اضخم الرواتب ، والاستهتار بقضية رئيسية كقضية النقد ومعالجتها بالكذب والمغالطة والمماطلة ، وتحميل الطبقة المتوسطة والطبقة الفقيرة اكبر قسم من الضرائب وخاصة الضرائب غير المباشرة التي تسبب الغلاء الفاحش في اسعار

المواد الغذائية والضرورية للحياة ، وحصر القطع النادر ورخص التصدير والاستيراد بفئة محدودة من التجار المتحالفين مع رجال الحكم اصبحوا يستأثرون وحدهم بمعظم ثروة البلاد ، وفتح باب الرشوة والسرقة والخيانة لكبار الموظفين في الادارة والجيش دونما مسؤولية او محاسبة ، والاستئثار بالسياسة العربية والخارجية ودفعها في طريق الانفصال والأنانية الشخصية والتآمر مع الاستعمار، وأخيراً سد الطريق سداً تاماً في وجه اي أمل في الخروج من دائرة هذا الحكم الفاسد وفي امكان تبديله او اصلاحه ، وذلك بطغيان السلطة العليا على السلطات جميعاً وتعطيل الحكم الدستوري بالفعل رغم قيامه في الشكل ، تلك هي المفاسد التي ثار الشعب عليها وناضل من أجل القضاء عليها .

ولكن المسؤولين تجاهلوا كل هذه الحقائق وعمدوا الى تمديد الأزمة حتى يسهل عليهم تخدير الشعب وإلهائه عن مطالبه الرئيسية ، ثم قدموا إليه حلاً ممسوخاً كاذباً بتأليف الوزارة على الأسلوب المألوف في جعلها وزارة موظفين وأدوات منفذة لهم، تساعدهم على الاستمرار في خرق الدستور وإخضاع الشعب للضغط والإرهاب وإفساد الضمائر،وتعريض حياة الشعب للبؤس والفناء ومصلحة وطنه وعروبته للخيانة والتآمر .

فالشعب الذي يقدر خطورة الظرف الحاضر ويعرف أن جهوداً صادقة جبارة يجب أن تبذل في الجبهة الخارجية لدفع الأخطار ومنع الخيانات ، وان جهوداً مثلها يجب أن تبذل في الداخل لمنع طغيان إحدى السلطات على غيرها ، وإعادة حرمة الدستور ، وحرية المواطنين ، ورعاية مصالح العدد الأكبر في وجه المستثمرين والمحتكرين ، ومحاكمة جميع الذين سببوا للشعب الشقاء ، وللوطن نكباته ، كل هذا هو فوق قدرة هذه الوزارة التي توخى المسؤولون في انتقاء أعضائها أن يكونوا أدوات طيعة لخدمة سلطانهم وتنفيذ سياستهم ، بعد أن برهن خمسة من هؤلاء الوزراء على طواعيتهم في حكومات الانتداب ، وبعد أن برهن مجموعهم خلال السنوات الخمس الأخيرة، سواء في الوزارة أو في الوظائف ، على استسلام مطلق لسياسة الفئة الحاكمة،واستهتار تام بمصلحة الشعب وكرامته .

أما اختيار ثلاثة أرباع هذه الوزارة من خارج المجلس النيابي فليس هو – كما تريد الفئة الحاكمة أن تظهره – دليلاً على حياد الوزارة ، بل على أن نواب الفئة الحاكمة المتهمين من قبل الرأي العام لم يعودوا يجرؤون على تحمل تبعات الحكم تحملاً صريحاً ، وأن بقاء هذا المجلس بالتالي أمسى مغالطة بشعة وتحدياً مثيراً.

إن حزب البعث العربي إذ يعلن استنكاره لهذا الحل الزائف ، لأسلوب التخدير والمغالطة الذي اتبعته الفئة الحاكمة في إلقاء تبعة استطالة الأزمة وتعقدها على التنافس المزعوم بين الأحزاب ، في حين ان هذه الفئة الحاكمة هي نفسها أحد طرفي النزاع ، والشعب هو الطرف الآخر ، إن الحزب إذ يعلن ذلك ، يعرف أنه يعبر عن شعور الشعب وإرادته ، ويدعو هذا الشعب الى التمسك بمطالبه الأساسية في تشكيل حكومة نزيهة تحاكم المسؤولين من أعضاء الحكومة المستقيلة وجميع الذين زوروا الانتخابات وسرقوا وخانوا ، وتحل المجلس النيابي لينتخب الشعب ممثليه الصادقين بملء الحرية ، وتعود إليه ثقته بنفسه وبلاده .

دمشق ، في ١٧ كانون الأول ١٩٤٨.

حزب البعث العربي

من نشرة ٥ آذار ١٩٤٩

فضح مؤامرة « التابلاين » على استقلال سوريا .

كانت حكومة خالد العظم قد قبلت اتفاقية التابلاين حول مد خطوط انابيب النفط عبر سوريا وأحالتها الى مجلس النواب في أواخر شباط ١٩٤٩ ، فقام الحزب يعارضها لما يرافقها من اطماع ومداخلات استعمارية ومس بسيادة سوريا .

* * *

حزب البعث العربي — أمة عربية واحدة – ذات رسالة خالدة

مكتب الدعاية – النشرة الدورية

اخطار اتفاقية « التابلاين » المجرمة

ان اقدام الحكومة الوقح على عقد اتفاقات مجرمة مع الدول والشركات الاجنبية يضع امام اعيننا الفئة الحاكمة بصورتها العارية ، الفئة التي اسرتها شهوة الحكم واعماها حب السلطان فلا تتورع ، للاستمساك بها ، عن بيع ارض الوطن وتهديم كيان الأمة وتأجير الشعب والبلاد للرأسمال الأجنبي والصهيوني ومن ورائه الدول الاجنبية والصهيونية .

وليست الحكومات الماضية المتعاقبة منذ خمس سنوات بأقل مسؤولية

واجراماً من الحكومـة الحاضرة . واذا كانت الأولى مسؤولة عن جر البـلاد بخطوات واسعة الى هذا المأزق ، فمسؤولية الثانية في انها امعنت في تقريب البلاد من الخطر بدل ان تقلب جهة سيرها وتخرجها من هذا المأزق الخطر . فالجريمة جريمة الطبقة الاقطاعية والرأسمالية والعائلية التي تبعث الى الحكم هذا النوع من الحكومات لتمشية مصالحها على حساب مصلحة الشعب ولو ادى ذلك الى ربط نقدنا بالنقد الفرنسي ومنـح الشركات « الانكلو - اميركية » امتياز استخراج النفط واسالته وعقد محالفات سياسية وعسكرية مـع الاستعمار الانكلو - ساكسوني .

اما اتفاقية التابلاين المصدقة من قبل الحكومة والمعروضة على المجلس النيابي فأقل وصف لها انها عقد تأجير للشعب والبلاد لدى الشركات والدولة الامريكية . وقد يكون اهون شر فيها ناحيتها المالية والاقتصادية ، فلقاء مليون ليرة سورية على اعظم تقدير ، تقدمهـا الشركة الى الحكومة سنوياً ، تنال هـذه الشركة الامتيازات الآتية - مـد الانابيب والخطوط الحديديـة لحاجات المشروع ، مصادرة الاراضي لقاء ثمن زهيد ، جلب جميع البضائـع ومهمات المشروع دون دفع اي رسوم جمركية او مالية او بلدية قد تبلغ عشرات الملايين ، جلب قسم من العمال من خارج البلاد ، مسؤولية الحكومة السياسية ازاء اي اعتداء يحدث على الانابيب والمؤسسات .

ولكن شر ما في هذه الاتفاقية هو انها تلقي بذور الانحلال في مجال اليقظة القومية الناشئة وتلغم صدر النهضة العربية من اساسه . فعوضاً عن قيام الحكومة بمشاريـع قومية يحققها العرب بانفسهم ولمصلحة امتهم ويكون من نتيجتها اعادة ثقتهم بالامة وبامكانياتها ، نرى الحكومة ، بعقدها هذه الاتفاقية المجرمة ، تزيد من ضعف الثقة القومية وتركز في اذهان الشعب انه عاجز عن تحقيق اي مشروع الا اذا كان صاحبه او المنتفع به هو الاجنبي ، وانه لم يخلق للانتـاج والابداع . غداً ، عندما يقبض العمال والموظفون رواتبهم من ايد اجنبية ، وعندما يحدث في الاسواق حركة رخاء مزيفة موقتة ، ويلمس العرب سلطة الشركة العظمى ،

وغداً عندما تأتي الشركة بعشرات الألوف من العمال الاجانب واليهود ليشتغلوا الى جانب العمال العرب ، لا يرى العرب امامهم غير هذه السلطة الاجنبية فيوجهون لها ولاءهم ويدب الانحلال القومي في صفوفهم وتحل بالبلاد الكوارث والنكبات .

فعلى البعثيين في انحاء الوطن العربي ، ان يدركوا هذه الاخطار ، ويقوموا بدعاية واسعة في صفوف الشعب لإفهامه اهداف الاستعمار من وراء هذه المشروعات وتكتيله في صف واحد لإحباطها .

وعلى البعثيين أيضاً ان يفهموا الشعب ان الفئة الحاكمة التي تغنت منذ وقت قريب بالجلاء العسكري والسياسي والاقتصادي قد اصبحت عدو الشعب اللدود، وان هذه الفئة الغاصبة المتحكمة بالشعب العربي في جميع اقطاره مسوقة بمنطق حكمها هذا الى ان تفتدي مصالحها بحياته فتغتني وتنعم على حساب فقره ، وتبني مجدها الزائف على انقاض الكيان القومي .

على البعثيين اخيراً ان يدركوا ان نضال الشعب وهم في الطليعة، هو الطريق الوحيد الذي يقلب الاوضاع ويخرج البلاد من الهاوية التي اوقعتها فيها الفئة الحاكمة .

دمشق في ٥ آذار ١٩٤٩ — صلاح الدين البيطار

الحكومة المجرمة تعتقل رئيس فرع دمشق الدكتور مدحة البيطار بعد مظاهرة قام بها شباب البعث العربي ضد « اتفاقية التابلاين »

كان حزب البعث العربي أول من استنكر إقدام الحكومة على عقد اتفاقية التابلاين الاستعمارية ، ودعا الى النضال في سبيل تخليص البلاد من أخطار هذه الاتفاقية التي تفتح للاستعمار الأمريكي باباً في بلادنا ، والتي برهنت على استهتار الحكومة الاقطاعية المستبدة بمصلحة الشعب وسيادة الوطن . وقد ساهم الطلاب من شباب الحزب في المظاهرات التي قام بها طلاب الجامعة احتجاجاً على هذا العمل الاجرامي الذي تقوم به الحكومة . وفي يوم الجمعة ٤٩/٣/٤ أصدر الحزب بياناً الى الشعب بتوقيع عميده عنوانه « مؤامرة التابلاين بعد كارثة فلسطين » جاء فيه :

« تقف البلاد اليوم أمام مؤامرة جديدة من مؤامرات الفئة الحاكمة على حرية الشعب العربي في سوريا ، فالحكومة الحاضرة التي هي ليست سوى صورة وتتمة لجميع الحكومات التي سبقتها في هذا العهد ، تحاول أن تمهد لدخول الاستعمار الأمريكي الى سوريا بواسطة اتفاقية التابلاين ، في نفس الوقت الذي تتأهب فيه لمفاوضة اليهود والتعاقد مع بريطانيا وفرنسا » . وبعد أن استعرض البيان

استهتار الطبقة الحاكمة الإقطاعية بمصلحة الشعب جاء فيه : « فالمؤامرة لم تكن في يوم من الأيام سافرة مفضوحة كما هي الآن ، والصراع بين الشعب وحكامه المستغلين لم يكن في أي يوم مضى بمثل هذا الوضوح » .

إما ان تبرم اتفاقية التابلاين ، فنسجل بذلك على أمتنا الذل والخضوع للأجانب ، ونعلن عجزنا عن استثمار ثروات أرضنا ، ونفتح الباب أمام عقد الاتفاقيات المالية والعسكرية والسياسية التي ستقضي على استقلالنا ، وإما أن تفشل هذه الاتفاقية فنجعل من فشلها بدء طريق النهوض بعد الكبوة ، وفاتحة لاسترداد ثقتنا بأنفسنا ، ووضع حد لاستهتار الطامعين ببلادنا الكائدين لبقائها .

إنه صراع على الحياة وعلى وجود الأمة العربية التي ينوي المستعمرون ، بالتآمر مع الحكام الإقطاعيين ، محوها من الوجود . فالشعب العربي يخوض هذا الصراع في كل مكان على أرض العروبة . والجيل العربي الجديد هو الذي يحمل أكبر قسط من المسؤولية أمام التاريخ .

وعند الظهر ألقى رئيس فرع دمشق الدكتور مدحة البيطار خطاباً حماسياً في المسجد الأموي هاجم فيه هذه الاتفاقية وأساليب الحكومة الاستبدادية في اعتقال الطلاب ، ومنعهم من اظهار شعورهم في مناسبة خطيرة كهذه ، وألقى طالبان من البعث أيضاً خطباً طلبا فيهما من الشعب النضال ضد الحكومة التي تفتح البلاد للأجنبي في سبيل مصالحها ، ثم قام شباب البعث العربي وجمهور من الشعب بمظاهرة صاخبة فما كان من الحكومة إلا أن أرسلت رجال الأمن بكامل معداتهم فهاجموا المتظاهرين بقساوة وفرقوهم واعتقلوا الدكتور مدحة البيطار وعدداً من الطلاب والشباب .

وقد دل هذا العمل الاستبدادي على تمسك الحكومة بعقليتها الرجعية الاستعمارية التي تبرر لها كل تصرف شاذ في سبيل احتفاظها بالسيطرة والطغيان وسرقة أموال الشعب ، وصداقة الأجانب المستعمرين .

احتجاج البعث العربي

وقد استنكر حزب البعث العربي هذا التصرف الجائر وارسل عميده البرقية

التالية :

« اعتقال الشرطة للمناضل العربي الدكتور مدحت البيطار رئيس فرع البعث العربي بدمشق وللمناضلين من طلاب الجامعة على اثر تظاهرهم اليوم ضد اتفاقية التابلاين الاستعمارية يقدم دليلاً جديداً على سياسة الحكومة الاستبدادية الرامية إلى تنفيذ مشاريع اجنبية تمس استقلال الوطن .

باسم الحزب احتج بشدة على هذه التدابير التعسفية التي لا تجدي امام يقظة الشعب ونضاله » – ميشيل عفلق –

ان حزب البعث العربي الساهر على مصلحة الوطن قد وطد نفسه على النضال المستمر ضد طغيان الطبقة الحاكمة الخائنة ، وليس اعتقال الدكتور مدحت البيطار ، واسلوب الحكومة التعسفي المستبد مما يثني المناضلين عن نضالهم المقدس .

وعلى اثر هذه البرقية وتخفيفاً لوطأة الهياج والتوتر الذي سيطر على الشباب نتيجة لسياسة الاعتقال والقمع والارهاب ، فرجت الحكومة عن الدكتور مدحت البيطار وعن الشباب المعتقلين بعد منتصف ليل ١٩٤٩/٣/٤ .

دمشق في ١٩٤٩/٣/٥

حزب البعث العربي
مكتب الدعاية

مذكرة ٤ نيسان ١٩٤٩

الانقلاب العسكري الاول في سوريا

قبيل حدوث الانقلاب كانت الدلائل تشير الى وقوعه لأن الشعب لم يعد يطيق تآمر الفئات الحاكمة وتخاذلها امام السياسة الاستعمارية والذي ظهر بوضوح من كارثة فلسطين ، فلمس قائد الجيش « حسني الزعيم » هذا الشعور من الشعب وقام بالانقلاب الأول ، فصفق له الشعب وأيده الحزب ضمن شروط قدمها في مذكرة خاصة . وسعى لتشكيل جبهة سياسية تمنع قائد الجيش من الشطط والاستئثار فلم يثمر سعيه من انقسام رجال السياسة فبقي الحزب وحده في الميدان يوجه المذكرات والتحذير . وقد كلف الحزب للاشتراك بالوزارة مرتين فرفض لعدم وجود الضمانات لقيام حكم دستوري حر ، وأخيراً عمد الحزب لمصارحة الرأي العام بتوزيع مذكرة شرح فيها سوء الوضع وانحراف قادة الانقلاب. ولكن السلطة اعتقلت عميد الحزب وعدداً كبيراً من الأعضاء ، واخذت تنكل بهم ، كما منعت جريدة البعث من الصدور . وبعد ان خرج قادة البعث العربي واعضاؤه من السجون انصرفوا الى تنظيم المقاومة السرية بالشكل المتلائم مع حكم دكتاتوري عسكري ، وتفاهموا على ذلك مع عدد من رجال الجيش والسياسة .

حزب البعث العربي
اللجنة التنفيذية

أمة عربية واحدة – ذات رسالة خالدة

الى مقام القائد العام للجيش والقوى المسلحة الاكرم

من دواعي الاغتباط ان نراكم تسجلون ، في بيانكم الذي اذعتموه امس على الشعب العربي في سوريا ، ما كان لهذا الشعب من التأثير الاكبر في تحقيق الانقلاب الاخير . والحق ان الجيش الذي يتألف من ابنـــاء الشعب لم يكن سوى الاداة الامينة المباركة التي نفذت رغبة قومية وارادة عامة طالما اعلنها الشعب ، خلال السنوات الاخيرة في نضاله الجريء العنيد ، وقدم في سبيلها الضحايا العديدة فى مناسبات كثيرة .

ان هذه الحقيقة البارزة التي تعطي للانقلاب الأخير اقوى حجة لتبرير مــا حدث ، يجب ان تكون ايضاً اقوى اساس لبناء المستقبل . فالشعب العربي في سوريا وفي جميع اقطار العروبة ، لا يقنع من الانقلاب بان يكون نهاية عهد اسود فحسب ، بل يريد ان يجد فيه نقطة انطلاق نحو الحياة الحرة المنتجة القوية .

ومن الواضح الجلي ان ضعف العهد السابق وانهيــاره كانا نتيجة السياسة التي قــامت على خنق حريات الشعب وتزييف ارادتــه ، وتسخير جهوده وموارد بلاده ، لمصلحة الحكام وطبقتهم المستثمرة الجشعة . فلا بد اذاً من قلب هــذه السياسة من اساسها حتى يقدر للانقلاب ان يحيا ويدوم .

ولا يكون ذلك إلا اذا اعتبر الشعب هو العنصر الأساسي الثابت في الحادث

العظيم الذي تم ، وان من حقه بل من أوجب مقتضيات المصلحة القومية ، ان يتبنى هذا الانقلاب ، يحميه ويقويه ويوجهه الوجهة الصالحة .

ولكي يستطيع الشعب ان يحمي انقلابه ويثبت دعائمه على الأسس الصحيحة المتينة ، عليه ان يكون حراً في التعبير عن ارادته ورغباته ، وان يشارك عملياً في رسم منهاج العهد الجديد وتطبيقه . عندئذ يجد الشعب بقاء العهد الجديد مرتبطاً ببقائه ومصلحته ويكون مستعداً للدفاع عنه بالنفس والنفيس، وعندئذ تكون لهذا العهد وقفة لا تؤثر فيها الاخطاء مهما عظمت ومن اي ناحية أتت .

ان حزب البعث العربي الذي قدر في جميع مراحل نضاله، المسؤولية القومية التي ترتكز على فكرته الشعبية الاشتراكية الحرة يعتبر نفسه في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ سوريا العربية ، مسؤولاً ايضاً عن بيان الخطوات الضرورية التي تحقق للبلاد ثمار نضالها الطويل . ولذلك فالحزب يرى ان تبنى السياسة على الأسس التالية :

١ – تشكيل حكومة مؤقتة حائزة على ثقة الشعب .

٢ – تطهير الجهاز الحكومي من جميع صنائع العهد البائد، ومحاكمة المسؤولين عن فضائحه وارتكاباته .

٣ – تأمين الحريات العامة التي نص عليها الدستور .

٤ – اجراء انتخابات حرة في المدة المحددة للدستور، وعودة الحياة الدستورية الجمهورية الى مجراها الطبيعي .

دمشق ، في ٤ نيسان ١٩٤٩

عميد البعث العربي

ميشيل عفلق

مذكرة ١٩٤٩/٤/٦

حزب البعث العربي
اللجنة التنفيذية

امة عربية واحدة – ذات رسالة خالدة

الى دولة رئيس مجلس الوزراء القـــائد العام للجيش والقوة المسلحة الافخم

ان حزب البعث العربي ، الذي وقف من هذا العهد موقف المؤيد ، ليرى من واجبه ان ينبه الى كل ما من شأنه تهديد المصلحة الوطنية ، او الحاق الضرر بها . ليكون العهد الجديد متجاوباً كل التجاوب مع حاجات الشعب وامانيه .

لقد علمنا ان اتفاقية « التـــابلاين » هي الآن ، قيد دراستكم ، فجئنا بهذه المذكرة نلفت انظاركم الى ما فيها من اجحاف بحقوق الوطن ، ومـا تتضمنه من اخطار جديرة بالعناية والحذر . ونحن إذ نشير الى هذه الاخطار فـإنا نكتفي بالأخطر منها ، ونحيلكم الى مطالعة الكراس المرفق بكتابنـــا هذا ، لتكوّنوا رأياً نهائياً فيها .

١ – لقد أعطيت الشركة حق بنـاء مطارات ومنشآت مختلفة لا يستلزمها المشروع لو انه كان اقتصادياً بحتاً .

٢ – ان في الاتفاقية كل الغبن والخسارة نظراً للامتيازات المـالية التي تتمتع بها الشركة ، وضآلة الفوائد المالية التي تجنيها سورية . وضخامة أرباح الشركة .

٣ – تنازلت سوريا عن سلطتها القضائية والتشريعية ، وارتبطت مع الشركة

الى الابد ، ومنحتها حق تمويل الاتفـاق ، وفقدت – في بعض الاحيان – حق الرقابة على موظفي وعمال الشركة مما يخل بحق السيادة من أساسه .

٤ – لم ترد ضمانات ، في المشروع ، للعمال وعددهم وزمن عملهم وأجورهم .

٥ – تمنح الحكومـة الشركة حق تأسيس خدمات مختصة بالتعليم والصحة والماء والنور، مع اعفائها من دفع الضرائب الخاصة لهذه الخدمات (مادة – ١٢)، ومعنى ذلـك تنازل الحكومة عن التوجيه القومي والثقافي والاجتماعي لشركة ودولة اجنبية .

ان حزب البعث العربي الذي قدر الاخطار الكامنة في هذا المشروع فقاومه في العهد السابق اعنف مقاومة، لا يسعه اليوم إلا أن يطلب اليكم ارجاء التصديق عليه ، الى ان يجتمع المجلس النيابي المقبل .

وتقبلوا فائق احترامنا .

دمشق ، ١٩٤٩/٤/٦

عميد حزب البعث العربي

ميشيل عفلق

خطاب ٧ نيسان ١٩٤٩

الانقـــلاب والشعب العـــربي

« الخطـــاب الذي ألقـاه عميد
الحزب في تظـــاهرة البعث العربي
بدمشق بمناسبة الانقلاب » .

هذه ساعات حاسمة في تاريخك ، وعليك وحدك أيها الشعب يتوقف مصيرك ومستقبلك . لقد كانت تقوم في وجه إخلاصك وحيويتك ووطنيتك عقبـات جسيمة وعراقيل دائمة ، هي عقبات متراكمـة من الفساد والاستبداد والاستثمار والشهوات الدنيئة والمؤامرات والخيانات . وفي عمل واحد جبـــار أزيلت من طريقك هذه العقبات ، فانفتح الطريق أمامك ، فلا عذر لك بعد اليوم لأن ما سيقوم في هذه البلاد من سياسة واعمال ، إنما أنت الذي ستقوم بـه ، فلا إرادة فوق إرادتك . هذه هي القناعة التي يجب ان تتمسك بها دوماً . إن الذي قضى على العهد السابق وأوصله الى الحضيض ليس السرقات والخيـانات والمحسوبيات فحسب ، بل عدم اعتماده على الشعب . لقد مات هذا العهد بفقر الدم لأن الشعب لم يكن يمده بدمه الزكي .

أيها الاخوان، ليس من قوة في الأرض تعادل قوة الشعب إذا كان الشعب حياً واعياً لحقوقه. إن الأسلحة والأموال والدسائس ، تلك القوى الكاذبة التي اعتمد عليهـا العهد البائد ، فأفسد الضمائر بالأموال وصوب الرصاص الى صدور الشعب

وفرض عليهم الخوف والقلق ، كل هـــذا لم يغن عن الحكم البائد الفاسد شيئاً .. إن القوة الحقيقية هي ملايين الشعب من الطلاب والعمال والفلاحين وبقية الجماهير العاملة .

فإذا كنـــا نستقبل عهداً جديداً فعلينا أولاً أن نعتبر بعهد قد مضى وانقضى الى غير رجعـة ، علينـــا أن نعتبر بأخطائه وعلينا أن نتدارك تلك الأخطاء ونبني حكمنا منذ اللحظة الأولى على القوة الحقيقية ، القوة الشعبية .

أيها الإخوان ، ليس ما حدث في سوريا انقلاباً ، وهو في الواقع خطوة نحو الانقلاب . إننا نستبشر بهذا الحادث ونعلق عليه الآمال ، ولكن علينا أن نوسع أفقنا وننظم صفوفنا وان ننظر دوماً الى الأمــام ، الى العلاء . فالانقلاب الذي يطمح إليـــه الشعب العربي هو انقلاب شامل . الانقلاب الذي يجب أن نسعى إليه دائماً وأن نجعل من انقلابنا الحـــاضر وسيلة وخطوة نحوه ، هو الانقلاب الذي يحقق للشعب العربي في جميع أقطـــاره **الاشتراكية العربيـــة والوحدة العربية** .

إن الانقلاب الذي ننشده هو الذي يحول هـذه البلاد العربية الواسعة ، من بلاد ضعيفة مشلولة الى بلاد يكون فيها كل عربي جندياً قوياً يدافع عن بلاده ، الى بلاد تقوم على (٧٠) مليونـــاً من العرب الأحرار الواعين المنتجين .

هذه هي الأمة العربية التي نريدها والتي صممنا على بعثها. لا الأمة التي تحتكر ثروتها طبقة إقطاعية وتضيع عليها سياستها وشرفها وكرامتها .

الأمة العربية التي نريدها هي التي تجمع لنا كل أقطار العروبة ، لا الدويلات المجزأة التي أوجدتها أنانية الحكام .

أيها الاخوان ، إذا كان الانقلاب في سوريا سيكون على هذا المنوال فاننا مستعدون والشعب كله مستعد لأن يبذل في سبيله الدماء .

مذكرة ٢٤ أيار ١٩٤٩

دولة الزعيم رئيس مجلس الوزراء والقائد العام
للجيش والقوى المسلحة الأكرم

تعلمون ولا شك ان حزب البعث العربي كان قد أيد الانقلاب منذ يومه الأول تأييداً فعلياً . وقام أعضاء الحزب في العاصمة ومختلف المدن والقرى بتظاهرات شعبية في صبيحة اليوم الثاني لتوطيد دعائم الانقلاب .

إن موقف حزبنا الإيجابي من هذا الانقلاب كان مبنياً على الأسباب الآتية :

أولاً : كان الحزب قد فقد آخر أمل بصلاح العهد الماضي مذ أشرف رئيس الجمهورية السابق على تزوير الانتخابات ووصم العهد بوصمة اللامشروعية. فاعتبرنا أن التخلص من ذلك العهد هو خلاص للبلاد من جميع الأخطار والكوارث التي تنجم حتماً عن كل عهد غير شرعي . وأيدنا الانقلاب لاعتبارنا إياه فرصة تعيد الى الحكم مشروعيته والى الشعب حقوقه وسيادته .

ثانياً : إن تأييدنا للانقلاب كان أيضاً بنتيجة اطمئناننا الى التصريحات الأولى والبيانات التي صدرت عن قيادة الجيش السوري الباسل والتي كان طابعها الصريح القوي مبادىء الحرية والدستور والتقدمية والاشتراكية وهي أقرب ما تكون الى مبادىء (البعث العربي) .

ثالثاً : لاطمئناننا الى ذلك العدد من ضباط الجيس الذين كانوا في طليعة الانقلاب ، والذين نعرف فيهم العقيدة القومية الصادقة وتقدير المسؤولية .

رابعاً : لاقتناعنا بأن التفاف الشعب وهيئاته القومية الواعية حول الانقلاب هو في كل الأحوال أضمن لسلامة الحدث الانقلابي ومنع الانقسام الداخلي والاستغلال الخارجي، وادعى الى حسن توجيه العهد الجديد بحيث لا يبقى للقائمين عليه عذر إذا هم ابتعدوا عن الاتجاه الشعبي الصحيح .

وهكذا كان حزبنا أيضاً أول الأحزاب الذي أتبع تأييده الفعلي بتأييد رسمي عبرت عنه المذكرة الأولى التي قدمناها لكم وأشرنا فيها الى ضرورة اعتماد العهد الجديد على قوة الشعب وتأييده الحر الواعي ، وبينّا الشروط التي تضمن لهذا العهد التأييد الشعبي الصحيح وتأييد الحزب بصورة خاصة . وهذه الشروط تتلخص في تشكيل حكومة حائزة على ثقة الشعب وتطهير الجهاز الحكومي ومحاكمة المسؤولين وإجراء انتخابات حرة لإعادة الحياة الدستورية .

وقد كان في تصريحاتكم الخاصة لنا وفي إذاعة مذكرتنا ما جعلنا نطمئن الى أن هذه الشروط ستكون أساساً لسياسة العهد الجديد . ولكن لا نكتمكم اننا فوجئنا بعد ذلك بأعمال وتدابير مخالفة للتصريحات التي بدأ بها الانقلاب . وهذا يظهر في الأمور الآتية :

أولاً : في التعيينات في وظائف الدولة الكبرى ولا سيما الالتجاء الى أشخاص كانوا من أبرز دعائم العهد الماضي الذي جاء الانقلاب ليمحوه .

ثانياً : في التسريحات التي لم تشمل الأشخاص الكبار المسؤولين .

ثالثاً : في تشكيل حكومة مبنية على أساس تجاهل كل النزعات السياسية التي تحملها وتمثلها الأحزاب ، وهو الشيء الذي كانت تشكو منه البلاد في العهد الماضي، مع أن الانقلاب لم يكن ليتحقق أو يفكر فيه مجرد تفكير لولا وجود أحزاب منظمة مثلت المطالب الشعبية طوال العهد الماضي ، ويرجع لها وحدها الفضل في الإبقاء على روح النضال في الشعب مما سهل حدوث الانقلاب .

رابعاً : في إلغاء امتيازات الصحف لا سيما صحف الأحزاب التي مثلت المعارضة في العهد السابق . ومع ذلك فقد قدرنا ظروف الانقلاب الاستثنائية أكبر تقدير ، وفرقنا بين ما هو شكلي مؤقت وبين ما هو جوهري أساسي ـ

وصبرنا بعض الصبر على تأخير إعادة الوضع الدستوري للبلاد ، وبقينا أميل الى التفاؤل بأن الأمور ستأخذ بعد حين مجراها الطبيعي المتفق مع أهداف الانقلاب .

ولم يفتنا العلم بأن من الخطأ أن ننكمش ونبتعد عنكم في هذه الظروف العصيبة الصعبة ، وان علينا واجب الاتصال بكم وعرض ما نعتبره مطالب الشعب المشروعة والتنبيه الى الأخطاء والانحرافات ، خاصة فيما له مساس بسيادة البلاد واستقلالها وبسيادة الشعب وحقوقه الأساسية .

هكذا جرت مقابلة لفتنا نظركم الى جملة أشياء منها عدم المشروعية في تأليف لجنة الدستور من موظفين، وضرورة ترك ذلك للمجلس المقبل؛ كما اننا قدمنا لك في مقابلة أخرى مذكرة اتفاقية التابلاين بعد أن فوجئنا بتصديقكم لاتفاقية النقد . وقد بينا لكم ما فيها من جهة الإجحاف الصارخ في شروطها الحالية ومن جهة أخرى ضرورة إبقاء أمر البت فيها الى المجلس النيابي المقبل لأنه وحده صاحب الحق في ذلك .

ولم يفتنا أن نلفت نظركم أثناء هاتين المقابلتين الى مضار النهج العقيم المعكوس الذي سار عليه العهد السابق في علاقاته مع الأقطار العربية الشقيقة ، وأعربنا لكم عن أملنا في أن نرى العهد الجديد يبتعد عن سياسة التكتل والتفرقة والمهاترة التي أوصلتنا في الماضي الى أسوأ النتائج .

وبينا نحن ننتظر نتيجة إيجابية لاتصالاتنا ومذكراتنا ونتوقع بفارغ الصبر ما يدل على انتهاء التدابير الاستثنائية والشروع في تحقيق الوضع الدستوري المشروع للبلاد، إذا نحن نرى بدل ذلك إيغالاً في هذه التدابير حتى بتنا نظن أنها أحجار أساسية في العهد الجديد .

وبالرغم من ذلك فلم نقطع الأمل، واحببنا أن نعرض عليكم في مقابلة جديدة وجهة نظرنا في أمرين أساسيين نعتبرهما من أسس النظام الديمقراطي الصحيح الذي جاء الانقلاب لإقامته : نعني قضية الدستور وقضية قسم الموظفين .

وفي هذه المقابلة التي تمت مساء الأحد ١٥ أيار ١٩٥٩ لم نكتمكم دهشتنا من

التصريح الذي نشرته الصحف على لسانكم ، والذي يعلن بأن النية متجهة لعرض الدستور الجديد على الاستفتاء الشعبي للمصادقة عليه . وقلنا آنئذ ان الدستور لا يجوز ان تضعه لجنة معينة من الموظفين، كما أن الشعب لا يمكن أن يصادق مباشرة على أمر خطير كهذا . ولا بد من انتخاب مجلس نيابي تأسيسي ينتخب انتخاباً حراً يضع هو الدستور بملء الحرية، ويكون للشعب وهيآته السياسية وصحفه الحرية التامة في مناقشة هذا الدستور وإبداء آرائها فيه . ويجوز بعد إقراره من قبل المجلس التأسيسي ، ان يعرض على الاستفتاء الشعبي وهذا هو الطريق الوحيد المتبع في البلاد الديمقراطية كفرنسا وإيطاليا ، وهذا ما يجري حالياً في الهند وباكستان .

ثم ابدينا في هذه المقابلة استغرابنا من صدور مرسوم اشتراعي يقضي بان يؤدي الموظفون قسما يتعهدون فيه بعدم الانتماء في الحاضر والمستقبل لأي حزب سياسي. وقلنا بأن هذا التدبير لا يوجد له مثيل في البلاد الديمقراطية ولا في اي قطر من الأقطار العربية ؛ وأن فيه تجاوزاً لأبسط حقوق المواطن ومساساً بعقيدته القومية وكرامته الانسانية . فالحكومات مهما تطرفت وغالت في هذا الاتجاه (المعاكس للديمقراطية) فإنها لا تصل الى أبعد من حظر النشاط السياسي على موظفيها اثناء قيامهم بوظيفتهم. وثمة ناحية أخرى لها مساس بصميم تكوين أمتنا السياسي والاجتماعي هي ناحية الحياة الحزبية وضرورة احترامها واحلالها المقام الأول في سياسة الدولة في هذا العهد الجديد . ومما لا شك فيه ان حكومات الانتداب اولاً، وحكومات العهد السابق ثانياً، قد عملت بكل الوسائل على اعاقة انتظام الشعب في احزاب عقائدية واضحة الاهداف مما جعل البلاد تتخبط في الفوضى والجهل وضياع المسؤولية، وأوجد هوة متزايدة الاتساع بين الشعب وحكامه . ولقد خرجنا من هذه المقابلة بأثر طيب بعد ان استمعتم لملاحظاتنا وذكرتم بانكم ستعيدون النظر في هذين الأمرين وتهتمون بهما بالغ الاهتمام .

ومع ذلك فقد فوجئنا في اليوم الثاني بخبر تصديق اتفاقية التابلاين دون الأخذ بما جاء في مذكرتنا .

لقد ألمحنا في مذكرتنا الأولى التي قدمناها لكم الى حقيقة لا يمكن نكرانها، وهي ان الجيش ، بقيامه بالانقلاب كان اداة منفذة لرغبة قومية ولإرادة عامة عند الشعب . وان الانقلاب لا يقدر له البقاء إلا إذا اعتبر دوماً انه ثمرة هذه الارادة الشعبية وتلبية لها . فالجيش هو جيش البلاد ، ولم تكن قوته بسلاحه ولكن بتجاوبه مع اماني الشعب وحاجاته . والشعب لن يشعر بهذا التجاوب العميق مع حركة الجيش لمجرد انها اقصت عن الحكم شخصاً بالذات بل لاعتقاده انها ستقضي على سياسة ضارة كان العهد السابق ينفذها .

ومن ابرز سيئات السياسة الماضية خنقها للحريات في سبيل ستر الفضائح والارتكابات وبقصد التلاعب بمقدرات البلاد وبمصير العروبة وفق مصالح الاشخاص وأنانيتهم . واليوم لا يطمئن الشعب الى ان تلك السياسة قد زالت نهائياً ما لم تضمن له الحرية التي تمكنه ان يراقب الاعمال ويقيس مدى انطباقها على الوعود والتصريحات ، ومدى انسجامها مع مصلحته واهدافه القومية في الداخل والخارج .

لهذا يرى حزب البعث العربي ان طريق الانقلاب الصحيح هو في تحقيق الخطوات الآتية :

اولاً : تأليف حكومة من الاحزاب التي مثلت في العهد السابق المعارضة لأنها هي الاحزاب التي تمثل الشعب .

ثانياً : إعادة الحريات كاملة ولاسيما لتلك الاحزاب وصحفها .

ثالثاً : ثم الشروع في إجراء انتخابات لا اثر فيها للتدخل او الضغط ووضع دستور بالطرق المشروعة من قبل المجلس المنتخب او الابقاء على الدستور القديم وتعديله وانتخاب رئيس للجمهورية من قبل المجلس ايضاً .

ان حزب البعث العربي ، اذ يصارحكم برأيه في سياسة العهد الحاضر ، يقدم اليكم المطالب التي بتحقيقها يعيد الى الشعب اطمئنانه ، والى العهد سلامة اتجاهه ليأمل ان تقدروا الدوافع القومية التي تدعوه الى هذه المصارحة ورغبته الاكيدة في ان يبقى متجاوباً مع هذا العهد ، ليوجه جهوده نحو الإنشاء والبناء ، بعد ان

كان يوجهها في المعارضة والنضال .

ان البلاد لم تقصر في تقديم اقصى ما تستطيع من حسن الاستعداد وصادق التشجيع لكي يكون الانقلاب بدء تحول جوهري في حياتها. وقد طال انتظارها لما يطمئنها على أن العهد الجديد يقدر هذا الاستعداد ويستفيد منه الاستفادة المرجوة .

ويعتبر حزبنا انه يقدم للبلاد خير خدمة اذا هو استطاع ان يحفظ للشعب ثقته بالانقلاب ويوجه الانقلاب الى ما يؤهله لمثل هذه الثقة .

دمشق ، في ٢٤ أيار ١٩٤٩ — عميد حزب البعث العربي

ميشيل عفلق

بيان ٣٠ ايار ١٩٤٩

حزب البعث العربي — امة عربية واحدة — ذات رسالة خالدة

بيان حزب البعث العربي

عن سياسة العهد الجديد

منذ حدوث الانقلاب والشعب العربي في سوريا يقدم اقصى ما يستطيع من صادق التشجيع لرجال العهد الجديد كي يوجهوا هـذا العهد في الطريق الصحيح الذي ينقذ البلاد من مساوىء الماضي ويحقق لها حريتها وسعادتها .

وكان حزب البعث العربي مفصحاً عن ارادة الشعب عندمـا اعلن تأييده للانقلاب منذ بدئه، وأرفق هذا التأييد بالتوجيه والتحذير والمطالب التي تضمن للحكم استقامة السير ومتانة البناء .

وكان تأييد الحزب مبنياً على اقتناعه بان الخلاص من العهد السابق يتيح للبلاد فرصة ثمينة للاصلاح ، وان من واجب الشعب ان ينتهزها بتفاؤل واقدام خاصة وان للشعب وعيه وروحه النضالية التي كانت اكبر عامـل في القضاء على العهد السابق ما يكفل له ان يحول دون كل انحراف وان يقوم كل اعوجاج في المستقبل. كما كان من عوامل هذا التأييد ما اصدرته قيادة الجيش في الايام الأولى للانقلاب من بيانات وتصريحات تعلن بشكل قوي واضح تعلق العهد الجديد بمبادىء الحرية

والدستور والتقدمية والاشتراكية ، ووجود نخبة من ضباط الجيش المعروفين بعقيدتهم القومية الصادقة وبتقديرهم للمسؤولية .

ولم تمض ايام على الانقلاب حتى ظهر التباين بين تلك التصريحات وبين الاعمال ؛ وحتى برزت الاخطاء والانحرافات بشكل يبعث على القلق . ولكن الحزب لم يقنط من امكان الاصلاح وتدارك ما وقع من اخطاء فقام باتصالات مع قائد الجيش العام، وقدم له مذكرات تتضمن المطالب الحيوية للشعب من احترام الحريات العامة وإعادة الوضع الدستوري واجتناب الاستئثار بالسلطة وإبعاد العناصر الفاسدة عن الحكم . إلا أن الأخطاء استمرت واستفحلت فشكلت حكومة بعيدة عن الشعب وقربت بعض العناصر المسيئة وصدقت اتفاقيتا النقد والتابلاين والغيت امتيازات صحف الاحزاب واتخذت تدابير للضغط على عقائد المواطنين الموظفين القومية ولوضع دستور بطريقة لا تمت الى العرف الدستوري بصلة ولم تجر لها سابقة في أي بلد ديمقراطي .

وقد اعرب حزب البعث العربي عن مطالب الشعب بمذكرة اخيرة قدمها الى القائد العام بتاريخ ٢٤ ايار سنة ١٩٤٩ وبين فيها هذه الأخطاء كلها مناشداً اياه ان يبتعد عن اتجاه لن يكتب له النجاح فيه، ولن ينجم عنه غير الاضرار؛فكان الجواب حل الاحزاب السياسية واعتقال بعض الشخصيات من الشباب المناضل من اجل حرية الشعب وسعادة الأمة .

لذلك فإن حزب البعث العربي يعلن للشعب :

١ – عدم شرعية اي عقد ابرم في هذه الفترة ولم يكن صادراً عن السلطة التشريعية المنتخبة .

٢ – معارضته لأي دستور لا يصدر عن مجلس تأسيسي منتخب انتخاباً حراً .

٣ – مطالبته بتشكيل حكومة ترضى عنها الاحزاب التي مثلت المعارضة في العهد السابق .

دمشق ، في ٣٠ أيار سنة ١٩٤٩ — حزب البعث العربي

بيـان ٩ / ٦ / ١٩٤٩

حزب البعث العربي | أمة عربية واحدة – ذات رسالة خالدة

الشعب لا يتعرف على الاستفتاء الصوري والانتخابات الاسمية

ان الآلام والويلات التي عاناها الشعب في الماضي لم يكن منشأها عدم صلاح الدستور بل عدم احترامه ، وعلى الرغم من شعور البعث بضرورة تعديل هـذا الدستور حتى يأتي منسجماً مع رغبة الشعب العربي ملائماً لتطوره ، فقد قـاوم وحده وبكل قوة فكرة تعديل الدستور عندما وجد ان مبعث هـذه الفكرة شخصي لا يستهدف مسايرة أماني الشعب . وتتالت الاحداث العديدة والمؤلمـة مؤيدة وجهة نظرنا ، ذلـك ان الفئة الحاكمة الماضية التي جندت كل قوى الدولة لإرغام الشعب على قبول هذا التعديل اهملت مضطرة تحت ضغط مصالحها أقدس واجباتها في فرض هيبة الحكم وتعزيز قوة الجيش فسجلت على نفسها وعلى العرب في مأساة فلسطين اكبر وصمة في تاريخهم .

ونحن في هذا العهد الانقلابي ، مـع اغتباطنا بالخطوات التي تمت وتأييـدنا للخطوات التي ستتلو في تعزيز وتقوية جيشنا الباسل ، نرى من واجبنا ان نلفت الانظار الى ان الأساليب التي اتبعت في فرض هيبة الحكم قد تجاوزت كل حد معقول ، واصبحت نوعاً من الحكم الإرهـابي الذي لم تشهد له البلاد مثيلاً حتى في أسوأ العهود الماضية ، اذ حلت الاحزاب واعتقل الأفراد والجماعات دون اي

مسوغ قانوني وقيدت حرية الصحافة والنشر ، واعتدي على حرمات المساكن وطبق المرسوم رقم ٥٠ بحذافيره ، وفرض قسم على الموظفين ليس له مثيل في العالم ، واغفلت المبادىء التي اعلنت في بدء الانقلاب وأيد الشعب الانقلاب على اساسها . ولا شك ان استفتاء الشعب في امر الدستور وغيره في مثل هذا الجو الخانق لن يسفر إلا عن أخطار تتلوها الندامة والحسرات ولن يعبر باية حال عن ارادة الأمة التي هي مصدر السلطات .

وهكذا فإن المساوىء التي ثار الشعب على العهد الماضي من أجلها وقدم الضحايا بالمئات من أجل التخلص منها ما تزال باقية كما هي، لأن السياسة العامة ما تزال منوطة بنفس المسؤولين عن العهد البائد دون اي تفكير جدي بتحقيق غايات الانقلاب .

لذلك يؤكد البعث مفصحاً في ذلك عن رغبة الشعب العربي في سوريا ان الطريق الصحيح للانقلاب هو الذي أوضحه في مذكرته المقدمة الى دولة الزعيم بتاريخ ٢٤ أيار عام ١٩٤٩ والذي يتلخص فيما يلي :

١ – تشكيل حكومة من الاحزاب التي مثلت المعارضة في العهد السابق.

٢ – اطلاق حرية العمل الحزبي .

٣ – رفع الرقابة عن الصحف وإعادة صحف الاحزاب المعارضة .

٤ – احترام الحريات الشخصية واطلاق سراح المعتقلين واحالة المتهمين منهم على القضاء .

٥ – الشروع في اجراء انتخابات نيابية في جو خلو من الضغط والارهاب والتدخل .

هذا وان الاتفاقيات والعقود التي ابرمت مع الدول والشركات الاجنبية غير شرعية ولا ملزمة للبلاد ما لم تقترن بتصديق المجلس النيابي؛ وان الانتخابات التي تجري دون تحقق هذه الشروط هي تعيينات لا تتمثل فيها ارادة الشعب ، كما ان الاستفتاء لن يكون إلا شيئاً صورياً ليس له أية صيغة شرعية .

والبعث العربي الذي ناضل منذ تأسيسه بجرأة واخلاص في سبيل تحقيق

مبادئه التي هي أماني الشعب العربي بأسره والذي يستعذب اليوم تقديم تضحيات جديدة باعتقال فريق من اركانه من قـــادة واحوار الفكر وتعذيبهم واهانتهم لجرأتهم في قول الحق لا يزال يرى في الوقت متسعاً لتحقيق هذه الأمـــاني التي سيستميت الشعب في الدفاع عنها .

دمشق ، في ٩ / ٦ / ١٩٤٩ حزب البعث العربي

فهرست

صفحة